

- ٤٤ بيان المستحاضة كيف تطهر
- ٥٠ بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة الجنب الخ
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان الحيمض نجاسة معفوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان الجنابة نجاسة معفوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على كراهية الخسامة في المسجد
- ٥٢ بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البراق كيف يفعل
- ٥٢ بيان الخبر الدال على فرك المني من الثوب الخ
- ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الثوب الذي يصبه المني انما يفرك الخ
- ٥٣ بيان الخبر المبين لكيفية الاستنجاء وآدابه
- ٥٣ كتاب الصلاة في الخبر الدال على فضاها
- ٥٣ موافقت الصلاة
- ٥٤ الاوقات المستحبة في الخبر الدال على الاسفار
- ٥٤ بيان الخبر الدال على استقباب التكبير بصلاة العصر الخ
- ٥٥ بيان الخبر الدال على اثم من فاتته العصر
- ٥٥ الاوقات المكروهة
- ٥٥ باب الاذان وبدئه وان الاقامة مثنى مثنى كالاذان
- ٥٧ بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين الخ
- ٥٧ بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله
- ٥٧ شروط الصلاة بيان الخبر الدال على عورة الرجل
- ٥٨ بيان الخبر الدال على النهي عن دخول الحمام بلا ازار
- ٥٨ بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد
- ٥٨ بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يحوز ذلك
- ٥٨ صفة الصلاة
- ٥٩ بيان الخبر الدال على قراءة ما تيسر من القرآن الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على رفع اليدين الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط

- ٦١ في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة
٦٢ بيان الخبر الدال على اخفاء البسمل في الصلاة
٦٣ بيان الخبر الدال على اجتماع عليه الصلاة على اخفائها
٦٤ بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع
٦٥ بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض
٦٦ بيان الخبر المبيح للتصميم والتجميد
٦٧ بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه الخ
٦٧ بيان الخبر المبين للسجود على الجهة والافت
٦٨ بيان الخبر الدال على النهي عن العبث في الصلاة
٦٨ في كراهية فرش الذراعين في الصلاة
٦٩ في اباحة الصلاة على الحصى
٦٩ بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة
٦٩ بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود
٦٩ بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد

- ٧٠ بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد
٧١ بيان الخبر الدال على سنية التعليم
٧١ بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتان الخ
٧١ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالمحور
٧١ في الانصراف من الصلاة كيف يكون
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر
٧٢ بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة

- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند اقامتها الخ
- ٧٣ باب صلاة الجماعة والتأكد عليها
- ٧٤ بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة
- ٧٤ بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد
- ٧٤ بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والمحيض الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة
- ٧٥ بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصاها
- ٧٦ بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للاموم
- ٧٨ بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة
- ٧٩ بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم
- ٧٩ في الحث على التعديل والاكمل
- ٨٠ باب ما يفسد الصلاة وما يبكره الخ
- ٨١ في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت
- ٨٢ في الاتيان الى الصلاة بالتأني
- ٨٢ في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها شيء الخ
- ٨٢ بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء مجتائع
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان التسبيح للرجال الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة الخ
- ٨١ ٥٨ باب الوتر والتأكد على محافظته
- ٨١ ٥٨ بيان الخبر الدال على وجوبه
- ٨١ ٥٨ بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات
- ٥٨ بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر
- ٥٩ بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة
- ٦٠ بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر

- ٩١ بيان الخبر الدال على سنة القنوت في التراتج
- ٩٢ باب النوافل منها ركعتا الفجر
- ٩٣ بيان الخبر الدال على سنة أربع ركعات الظهر القبلية
- ٩٤ بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد الجمعة
- ٩٤ بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء
- ٩٤ في احياء الليل والبحث عليه
- ٩٥ بيان الخبر الدال على احياء الليالي العشر الاخير من رمضان
- ٩٥ بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت
- ٩٥ بيان الخبر الوارد في الاستخارة
- ٩٥ بيان سنة التعليم في الاستخارة
- ٩٦ باب ادراك الفريضة
- ٩٦ باب قضاء الفوائت
- ٩٧ باب سجود السهو
- ٩٧ بيان الخبر الوارد في ان سجدة في السهو بعد السلام
- ٩٨ باب صلاة المريض
- ٩٩ بيان الخبر الوارد في توفية الاجر للمريض اذا قصر
- ٩٩ باب سجود التلاوة بيان سجدة ص
- ١٠٠ باب صلاة المسافر
- ١٠٠ بيان الخبر الوارد في عمل عليه من الجداية على القصر
- ١٠٠ بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة بمكي
- ١٠١ بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة
- ١٠١ باب الجمع بين الصلاتين بالازدلفة
- ١٠٢ باب الجمعة بيان الخبر الوارد فيمن لا يجنب عليهم
- ١٠٢ بيان الخبر الوارد في جلوس الخطيب الخ
- ١٠٢ بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة
- ١٠٣ باب العيدين بيان الخبر الوارد في انه لا يصلي قبل العيدين

- ١٠٣ بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيد أربعة
- ١٠٤ باب صلاة الكسوف بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان
- ١٠٥ بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها الخ
- ١٠٥ باب الصلاة على الجنائز بيان الخبر الدال على انه يكبر عليها اربعاً
- ١٠٦ بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على سنية اللحد الخ
- ١٠٨ بيان الخبر الدال على سنية التسليم في القبور
- ١٠٩ بيان الخبر الدال على كراهة التخصيص
- ١٠٩ بيان الخبر المبيح لزيارة القبور
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور
- ١١٠ بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الولد الخ
- ١١١ بيان الخبر الدال على ان الميت معاق بدينه
- ١١١ باب الصلاة في الكعبة
- ١١٢ كتاب الزكاة بيان الخبر الوارد في ان العوامل ليس عليها شيء
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في المعدن والركاز
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في زكاة الزروع الخ
- ١١٤ بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج
- ١١٥ بيان الخبر الوارد في حد الغني الخ
- ١١٥ كتاب الصوم بيان الخبر الوارد في فضله
- ١١٥ بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجبا الخ
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعاً وعشرين
- ١١٦ بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم السبت
- ١١٧ بيان الخبر الوارد في اباحة المجامعة للصائم
- ١١٨ بيان الخبر الدال على اباحة القبلة للصائم

بيان الخبر الدال على اباحة المباشرة له	١١٨
بيان الخبر الدال بحكم من جامع أهله في رمضان متعمدا	١١٩
في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل	١٢١
باب حكم الصوم في السفر	١٢١
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم أيام التشريق	١٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومي العيد	١٢٢
بيان الخبر الدال على صيام الأيام البيض	١٢٢
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال	١٢٣
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت	١٢٣
بيان الخبر الدال على أن صوم الوصال لم يكن مكروهاً للنبي صلى الله عليه وسلم	١٢٤
بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم	١٢٤
باب الاعتكاف	١٢٤
مناسك الحج بيان الخبر في إيجابه على الفور	١٢٤
بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر الحج	١٢٥
بيان المواقيت	١٢٥
بيان الخبر الدال على أن توقفت ذات عرق الحج	١٢٦
باب الأحرام بيان الخبر الوارد في الإهلال الحج	١٢٨
بيان الخبر المبيح للتطيب عند الأحرام	١٣٠
بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس	١٣٢
بيان الخبر الوارد في فاقده الأزارح	١٣٣
بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية الحج	١٣٤
بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الأسود	١٣٥
بيان الخبر الوارد في ندب استلام الركن اليماني	١٣٥
بيان الخبر المبيح لاستلام الأركان بالمحجن أو غيره	١٣٦
بيان الخبر الوارد في سنية الرمل الحج	١٣٦

- ١٣٧ بيان الخبر المبيح للطائف الخ
- ١٣٧ بيان الخبر المبين بأن الجمع بين الصلاتين يجمع الخ
- ١٣٨ بيان الخبر الدال على أن الوقوف يجمع الخ
- ١٣٩ بيان الخبر المبين عن التلبية الخ
- ١٣٩ بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالمدى الخ
- ١٤٠ باب القهران
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره الخ
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يطوف الخ
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على أمر النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه بالقران
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على أن طواف الصدر ليس من صلب الحج
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب
- ١٤٤ بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه المحرم لا يجوز للمحرم أن يأكل منه
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على أن الصيد يأكله المحرم ما لم يصد الخ
- ١٤٥ بيان الخبر الوارد في فضل العمرة في رمضان
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على قضاء العمرة
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على التضيعة عن الغير
- ١٤٧ بيان الخبر الوارد في المدى يساق لمتعة الخ
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد في إرسال المدى عن الغير وتقليدها
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد بأنه لا تشد الرحال الخ
- ١٤٩ كتاب النكاح بيان الخبر الدال على خطبة النكاح
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على الحث على التزويج
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على ترغيب النكاح بالبركار
- ١٥٠ بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح

- ١٥١ محرمات النكاح
- ١٥٢ بيان الخبر الدال على ان الخطبة على الخطبة
- ١٥٣ بيان الخبر الدال على ان حرمة الاسرام لا تمنع عقد النكاح
- ١٥٤ بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء
- ١٥٥ بيان الخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح
- ١٥٦ بيان الخبر الدال على ان يرفع المرأة اليها في عقد النكاح
- ١٦١ بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالنكاح
- ١٦٢ بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا زوجها اولياها
- ١٦٣ باب في المهر وهو الصداق
- ١٦٤ بيان الخبر الدال على امرأه يتوفى عنها زوجها
- ١٦٥ باب نكاح الرقيق
- ١٦٥ بيان الخبر الدال على ان الامة والمكاتبه اذا عتقتا
- ١٦٨ باب القسم بيان الخبر الدال على العدل
- ١٦٩ بيان الخبر الدال على استحلال الرجل نساءه وان يهتك في بيت احداهن
- ١٦٩ باب الرضاع
- ١٦٩ كتاب الطلاق بيان الخبر الدال على بيان موضع الطلاق
- ١٧٠ بيان الخبر الدال على عدم وقوع طلاق المحنون والعتوه
- ١٧١ بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المسكوه
- ١٧٣ بيان الخبر الدال على التغايط بمن ياعب بحدود الله
- ١٧٣ بيان الخبر الدال على ان الامة تخالف الحر في الطلاق والمدة
- ١٧٤ بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طاق سروده
- ١٧٥ بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته
- ١٧٥ باب الرجعة بيان الخبر الدال على ان من طاق امرأته وهي حامل
- ١٧٧ باب الابلان بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه
- ١٧٨ باب الخلع بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها

- ١٧٩ باب الامان بيان الخبر الدال على وقوع الميذونة الخ
- ١٨٠ باب العدة بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال الخ
- ١٨٢ باب النفقة بيان الخبر الدال على ان للمطالعة النفقة الخ
- ١٨٤ بيان الخبر الدال على احياء النفقة الخ
- ١٨٥ بيان الخبر الدال على ان استحقاق الابوين الخ
- ١٨٥ بيان الخبر الدال على حصول الاجر على الاتفاق الخ
- ١٨٦ باب العتق بيان الخبر الدال على فضل العتق
- ١٨٦ باب المدبر
- ١٨٧ باب المكاتب بيان الخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى
- ١٨٨ باب الايمان بيان الخبر الدال على تفسير معنى عين التوفى
- ١٨٩ بيان الخبر الدال على تغليظ اليمين الفاجرة
- ١٩٠ بيان الخبر الدال على ان من استثنى في يمينه الخ
- ١٩١ باب النذور
- ١٩٣ كتاب الحدود بيان الخبر الدال على ان الحدود تدرك بالشبهة
- ١٩٤ بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود
- ١٩٥ بيان الخبر الدال على ان الاقرار بالزنى يعتبر اربع مرات الخ
- ١٩٨ باب حد الشرب
- ١٩٨ بيان الخبر الدال على ان السكر انما كان يضرب بالنعال الخ
- ٢٠٠ بيان الخبر الدال على اعتبار قيام الراضية من الشاوب
- ٢٠١ باب حد المردة
- ٢٠٣ بيان الخبر الدال على تعيين ثمن الجن واختلاف الصداقة الخ
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع فيما لم يهرز الخ
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع على المنتهب
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع على المختلس
- ٢٠٦ كتاب السير بيان الخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما الخ

- ٢٠٧ بيان الخبر الدال على ان الامام اذا قاتل العدو والخ
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة الخ
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على ان افضل الجهاد ما هو
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على وبال من يخون غازيا في أهله في غيبته
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على فضل من يحمل غازيا الخ
- ٢١١ بيان الخبر الدال على فضل سيدنا الزبير
- ٢١٢ بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة الخ
- ٢١٢ بيان الخبر الدال على صفوه صلى الله عليه وسلم عن قاتل عمه حمزة الخ
- ٢١٣ بيان الخبر الدال على افضل رتب الشهادة
- ٢١٣ بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه الخ
- ٢١٤ بيان الخبر الدال على فضل من أعان الغازي
- ٢١٤ بيان الخبر الدال على ما يستدل به على بلوغ الصبي الخ
- ٢١٦ بيان الخبر الدال على كراهية مصافحة الامام النساء في المباحة
- ٢١٧ بيان الخبر الدال على ان الخمس لنواب المسلمين
- ٢١٧ بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الخمس الخ
- ٢١٨ بيان الخبر الدال على ان سب الملك هو الاستيلاء الخ
- ٢١٨ بيان الخبر الدال على سهمان الغائبين الخ
- ٢٢١ بيان الخبر الدال على جواز التنفيل الخ

(تسوية الخطأ الواقع في الجزء الاول من هذا الكتاب)

صواب	سطر	تصحيحه
انبل	٦	١١
تصح	٢	١٣
أوان	١٢	١٧
صحح	٢٧	١٧
بأعجز	١٥	٢١
وابن	٩	٣٤
تمام	٢٧	٣٤
معاوية بن	١	٣٥
فقال	١	٣٨
أم سلمة	١٦	٣٨
للقيم	٣	٤٣
عن أبيه	٢٤	٤٥
بفسل	٢٧	٤٥
يحيى	١٨	٥٨
بالفظ	٢٥	٥٨
أن أكثر	٢٥	٧٠
مرتبان	٨	٧١
فيؤذن لها	٢٦	٧٣
الضعيف	٧	٨٠
إذا أتى	٤	٨٣
بسج	٢٢	٨٦
أنه	٧	٩٨
عليه وسلم توبة ونهض الخ	١٣	٩٩
توبة	١٩	٩٩
قال ابن الترمكاني	١٧	١١٣

صواب	سطر	صفحة
الاسود	٨	١١٩
ويحوز ان يكون عمر لم يعلم الخ	٢	١٢٨
قال ابن التركماني	١٥	١٣٠
يا طح بالحاء المهملة وكذا بالهاء شامش	٢٧	١٣٨
البيع بن سبرة	٢	١٥٥
اعد الايام	٢٤	١٧٧
رابعة	١٤	١٨٩

(ترجمة المؤلف مختصرا من كتاب نور الابصار للعلامة الشيخ سيد الشبلنجي)
هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسيني الزبيدي
الحنفى ولد سنة ١١٤٥ هـ كما اخبر عن نفسه ونشأ ببلاده وارسل في طلب
العلم رجع مرارا ثم ورد الى مصر في تاسع صفر سنة ١١٦٧ هـ وسكن بخان
الصاغة واجازته العلماء مثل الشيخ احمد المولى والجوهري والحنفى وغيرهم
وشهدوا بعلمه وفضله وجودة حفظه واشتهر ذكره عند الخاص والعام
وصنف عدة رحلات في تنقلاته في البلاد القباية والبحرية فتتوى على
اطراف ومجاورات ومدائح نظمها ونثرها وكناه سيدنا السيد ابوالانوار بن
وفا بأبي الفيض وذلك يوم الثلاثاء سابع عشر شعبان سنة ١١٨٢ هـ وشرح
في شرح القاموس حتى اتمه في عدة سنين في نحو اربعة عشر مجلدا سماه بتاج
المروس ولما اكمله اولم وايمة حافلة جمع فيها مطالب العلم واشياخ الوقت
وذلك سنة ١١٨١ هـ واطاعهم عليه وشهدوا بفضله وسعة اطلاعه ورسومه
في علم اللغة وكتبوا عليه تقارير نظاما ونثرا وله من المؤلفات هذا
الكتاب المسمى بعقود الجواهر المنيفة وشرح الاحياء والنفحة القدوسيه
بواسطة البضعة العبدروسية والعقد الثمين في طرق الالباس والتلقين
وحكمة الاشراق الى كتاب الاتفاق وشرح الصدر في شرح اسماء اهل
بدر والتفتيش في معنى لفظ درويش ورسائل كثيرة جدا منها
رفع نقاب الحفا عن انتهى الى وفا وأبي الوفا وبلغة الاديب في مصطلح
آثار الحبيب وزهر الاكام المشتق عن جيوب الالهام بشرح صيغة
سيدى عبدالسلام ورشفة المدام المختوم المبكى من صفوة زلال صبيغ
القطب المبكى ورشف سلاف الرحيق في نسب حضرة الصديق
وتسبق قلائد المنى في تحقيق كلام المنى والنوافح المسكية على الفوائح
الكشكية وهدية الاخوان في شجرة الدخان ومنح الفيوضات
الرفيه فيما في سورة الرحمن من اسرار الصفة الالهيه وشرح حزب البر
للساذلى وأرجوزة في الفقه ومقامة سماها اسعاف الاشرف وحديقة
الصفاء في رالدى المصطفى ورسالة في طبقات الحفاظ والمنح العلية في الطريقة
العقشبندية والانتصار لوالدى النبى المختار والغبة في السند ومناقب

أعجاب الحديث وكشف اللثام عن آداب الإيمان والاسلام وغير ذلك
ونظامه كبير وثروته بحر غزير وفضله شهير ومن تلامذه
توكل على الرحمن وانش عقابه * وداوم على التقوى وحفظ الجوارح
وقدم من البر الذي تستطيعه * ومن على برضاه مولاه صالح
واقبل على فعل الجميل وبذله * الى اهله ما سطعت غير مكانه
ولا تسمع الاقوال من كل جانب * فلا بد من مثن عليك وقادح
وله ايضا

كاف الكياسة مع كيس اذا اجتمعا * يوما لمرء غدا في العصر سلطانا
بالكيس يصح مقتضيا حواشيجه * وبالكياسة يولى الكيس احسانا
والكيس منفردا من لصاحبه * والكيس منفردا يوليه محبانا
ولم يزل رحمه الله يخدم العلم ويرقى في درج العالي ويحرص على جمع الفنون
التي اغفلها المتأخرون وألف في ذلك كتباً ورسائل ومنظومات وأراجيز
انتقل الى منزل بسوية لا لاتجاه مسجد محرم أفندي بالقرب من مسجد
شمس الدين الحنفي وذلك في أوائل سنة ١١٨٩ هـ ولما بلغ ما لا مزيد عليه من
الشهرة وعظم القدر والجاه عند الخاص والعام وكثرت عليه الوفود من
سائر الاقطار واقبات عليه الدنيا بما فيها من كل ناحية لزم داره واحتجب
عن اصحابه واعتكف حتى آذنت شمس الزوال وغربت من بعد ما طاعت من
مشرق الاقبال كما قيل وزهرة الدنيا وان أينعت فانها تسقى بماء الزوال
وقد نعام الفضل والكرم وناحت لفراقه جمائم الحرم وتوفي شهيدا
بالطاعون في شعبان سنة ١٢٠٥ هـ ودفن بالمشهد المعروف بالسيدة زوق
رضي الله عنها وعنهما آمين

الجزء الأول
 من عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الاثمة السمة
 أو أحدهم جمع الامام والعم الهمام
 الحسين النسيب السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 نفعنا الله به
 آمين

١٢٩

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الوطنية بشعر س. كندرية)

(سنة ١٢٩٢ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال) شيخنا واسـ تاذنا علامـة الاعلام * فهامة الانام * الذي رأى
منقطع الاخبار فوصله * وموصول الا تارفا وقفه على من قاله ونقله
المحسن الفعال الذي تواتر حديثه العذب وتسايل * واشتهر خبره المطاني
فصح انه بقيـد البلاغة مساسـل * نجان الزمان * وبخاري الاوان
السيد المحسب الانسيب * ابو الفاضل محمد بن محمد الشـهـير بالارنهي
المحسني الزبيدي * اطال الله بقاءه * وحفظه ورعااه * بجاهـ سيدنا محمد
 وآله آمين * بسم الله الرحمن الرحيم * صلى الله على سيدنا محمد وآله
(المجد لله) منور البصائر بحدائق معارفه * وجاء على الخوام الخصال
لدقائق لطائفه * الذي اودع القلوب من حكمه جواهر * وجعل نجوم
الهداية بذكره زواهر (أحمد) ولا يستحق المجد على الحقيقة سواه
وأعتد الله قصير في آراءهـ كـر ما نعيم به على عبده وأولاه (واشهد) ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تـكون للنجاة وسـيله * ويرفع
الدرجات كفيله (واشهد) ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله

وحبيبه وخيله * المبعوث من ذي الجلال * لتبيين الحرام والحلال *
 امام المتقين * وعممة أهل اليقين * خير الخلائق * وبحر العلوم
 والمحقق * الذي بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها * ونجت
 أنوارها * ووهت أركانها * وجهل مكانها * فأحياء أحياء الارض
 بالامطار * ونشره في جميع الاقطار * وبلغ به غاية الاوطار * وأعاد
 روضه نضيرا * وماءه غمرا * وموارده صافية * وحلله ضافية *
 وأقسامه وافيه (صلى الله) عليه وعلى آله وأصحابه * صلاة تستنزل
 غيث الرحمة من مصابه * وتحل صاحبها من الرضوان أوسع رحابه * وسلم
 تسليما * وكرم تكريما * وزاده شرفا وتعظيما (ورضى الله) عن
 امامنا الاعظم * وهما من المقدم * ومقدمنا المقنم * الجليل قدره
 المشرق في أفق الفضائل بدره * المملوء بعلم الشريعة صدره * بحر
 العلوم الزاخر * الخائز لأنواع المفاخر * المجتهد المحنق * الامام أبي حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفي * أسكنه الله الفردوس الاعلى * ورواه من
 الكوثر الاحلى * وتعمده بالرحمة الكاملة * والمغفرة الشاملة * (وعن)
 بقية المجتهدين الكرام * والعلماء الاعلام * الذين دونوا العلوم
 وقرروها * وهذبوا المذاهب وحرروها * وسلكوا شعابها * وراضوا
 مصابها * وأعربوا عنها * وبينوا ما أشكل منها * بالدلة القاطعة *
 والبراهين الساطعة * حتى وضع سيدها للقادين * وصفها لسيدها
 للواردين * وراق زلالها للشاربين * وامتدت ظلالها للشاربين *
 وأحكمت قواعدهم للمتنبطين * واشتدت سواعدهم للخارجين * وعلا
 مكانها * وثبتت أركانها * وأخف من رام معارضتها * وقصد مناقضتها
 فأغرق عندما نهات سحب صوابها وهطلت * واضمحلت بحجة عند
 ظاهرها الحق الواضح وعطلت * (وعن) التابعين لمنها جهم الواضح * والمقلدين
 لمذاهبهم بالاحسان والعمل الصالح * (وعن) سائر مشايخنا القاتحين لآباب
 الفهم * المخلصين اذ هانوا من الوهم * المرشدين الى الصواب * المتكفئين
 بحسن الجواب (أما بعد) فهذا كتاب نفيس أذكرفيه أحاديث الاحكام
 التي رواها امامنا الاعظم المشار اليه روح الله روحه * وأعاد اليها

مره وفتوحه * مما وافقه الاثمة الستة * البخاري * ومسلم * وأبو داود
 والترمذي * والنسائي * وابن ماجه * في كتبهم المشهورة * وسنتهم
 المأثورة * أو بعضهم وأشير الى موافقاتهم باللفظ في سياق المتن والسند
 أو بالمعنى وقد اذكر غيرهم تبع العالم واذا وجدت حديثا للامام استدل به
 على حكم من الاحكام * ولم يخرج احد من هؤلاء الا سلام * لم أعرج
 عليه * اذ لا تصد موافقات الاثمة المذكورين فقط لما اشتهر فضاهم
 المعلوم * وسارت كتبهم في الاتفاق مسير النجوم حتى ظن من لا دربة له في
 الفن ان كل حديث لا يوجد في كتب احدى هؤلاء فلا يعول عليه وهذا القول
 ليس بصحيح بل يخالف للنص الصريح * ففي سنن الدارمي * والدارقطني
 والموطأ * ومسانيد أحمد * ومسدد * وأبي بكر بن أبي شيبة * والبخاري
 والحارث بن أبي اسامة * وصحیح ابن حبان * وابن خزيمة * والمستدرک
 للحاكم * ومعجم الطبراني * وابن جرير * والمنتقى لابن الجارود
 مما انفرد فيها من صحاح وحسان شئ كثير يحتاج به عند الاثمة * وكمن
 أحاديث صحاح لم يخرجها البخاري ومسلم وليس في تركها اياها دليل على
 ضعفها كما حققه البيهقي في المدخل (معقدا) فيما أخرجه على مسانيد الامام
 الاربعة عشر المنسوبة اليه من تخاريج الاثمة فنهى ما لا يحاسبه الاربعة
 جماداته * وأبي يوسف * ومحمد بن يوسف بالاثار * والحسن بن زياد
 اللؤلؤي روايتهم عنه بلا واسطة ولا اثمة من بعدهم أبي محمد عبد الله بن
 محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري المعروف بالاستاذ تليد أبي
 حفص الصغير * وأبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل * وأبي نعيم
 أحمد بن عبد الله الاصبهاني صاحب الحلية * وأبي أحمد عبد الله بن عدي
 الجرجاني * وعمر بن الحسن الاشعري * وأبي الحسين محمد بن المظفر
 وهؤلاء الستة حفاظا * والامام أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلابي
 ومحمد بن عبد الباقي الانصاري * وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي
 العوام السعدي * وأبي بكر المقرئ * والحسين بن محمد بن خسرو وقد
 جمع كل ذلك الامام أبو المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٧٥
 في كتاب سماه جامع المسانيد مما وصل الى بعضها بالسمع المتصل

وبعضها بالاجازة المشافهة وبعضها فيمائية درج تحت الاجازة العامة
 (وسميت) ما جمعه عقود الجواهر المنيقة * في ادلة مذهب الامام أبي
 حنيفة * فيما وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم * ورتبته ترتيب كتب
 الحديث من تقديم ما روى عنه في الاعتقاديات ثم في العمليات على ترتيب
 كتب الفقه واقصرت في كل باب على حديث أو حديثين أو أكثر على
 ما تيسر وجدانه وظهرت لي فيه الموافقة مع أحد المذاهب كورين والافديث
 الامام رضى الله عنه أكثر من أن يحاط في الكفاف اذ أخذته رجال
 القرن الاول المشهور ولهم بالخيرية معروف عند اهل الانصاف ونهت
 احبانا على من في السند من جرح بقادح الا ان يكون الحديث له طرق
 كثيرة متباعدة والضعف انما طارأ من هودون الامام فلا ذكركه أصلا بعد
 أن يكون الحديث ثابتا في حد ذاته ورواذا كرت من خرج الحديث بلفظه
 او خرج أصله أو معناه سواء كان من حديث الصحابي المروى عنه أو من
 حديث غيره (مقتطفا) مما وقفت عليه من الكتب المعتمدة المشهورة
 كالسنن الكبرى للبيهقي والعلل والغرائب والافراد كلاهما للامام أبي
 الحسن الدارقطني وشرح معاني الآثار للامام أبي جعفر الطحاوي وتبجيل
 المنفعة في زوائد رجال الاربعه ومختصر تخرريج احاديث كتاب الهداية
 وتخرريج احاديث شرح الرافعي وتقريب التهذيب الاربعه للحافظ ابن حجر
 وشرح جامع المسانيد للحافظ أبي البدر قاسم بن قطلوبغا الحنفى والجواهر
 النقى في الرد على البيهقي لقاضى القضاة علاء الدين على بن عثمان الحنفى
 الشهير بابن الترمذى والجامع الكبير للحافظ جلال الدين السيوطى والمنهج
 المبين في ادلة المحتجدين للقطب الشمرانى وغير ذلك من مسانيد دوسن
 ومعاجم واجزاء متفرقات التي طالعتها واستفدت منها ولومسئلة مع ما انضم
 اليها من كتب المذهب الاصلية والفرعية متونها وحواشيهام بسبر الله
 على مراجعتها حسب الامكان وسعة الوقت وفرصة الزمان (وقصدت)
 بهذا التاليف الرد على بعض المتعصبين ممن اعتسف عن واضح المصارح
 ونسب الى امامنا أنه يقدم القياس على النص عن المصارح ولعمري هذه
 الذمة اليه غير صحيحة فان الصحيح المنقول في مذهبه تقديم النص على القياس

وذلك في مسائل كثيرة يعرفها من مارس كتب مذهبه وهذا عكس ما فعله
غيره من تقديمه على الخبر الواحد وقال القياس أولى منه معلل بأن الخبر
ما أخذناه إلا بحسن الظن برواته والشارع صلى الله عليه وسلم قد سئلنا
عن مثل ذلك بخلاف القياس إلى الأصول الصحيحة (ويحتاج) هذا الموضع
إلى بسط عبارة أيزيل بعض الأوهام القائمة في بعض الناس مع زعمهم أن
أدلة الإمام رضى الله عنه غالبها ضعيفة لضعفهم عليه بخبر حق مع أن من
طالع أدلة مذهبه وجددها ما بين صحيح وحسن وهو لاكثر أضعف كثرت
طرقه من ثلاثة إلى عشرة وقد علم أن الحديث الضعيف إذا كثرت طرقه قام
في منزلة أن يحتاج به عند كثير من المحدثين وهذا النوع يوجد كثير في غير
مذهبه كما يعرفه من مارس الفن (فاعلم) أن مذاهب الأئمة الأربعة
رضوان الله عليهم أجمعين منسوبة من الشريعة المطهرة سداها ومحتمها
لا سيما مذهب إمامنا الأعظم لكون وجوه استنباطه تدق عن إدراك غالب
عقول طلبة العلم وما يوجد في بعضها مما يخالف ظاهر الأحاديث فهو بالنسبة
إلى مدارك أفهامنا والأفق قد صح عنده من قوله صلى الله عليه وسلم لم أوفعه
أو من آثار الصحابة ما قام عنده بمقام اليقين وجعله حجة ثم أيده بالنظر فيه
والاستكشاف ما يعارضه ويخالفه اذ لا يقول عاقل أن الإمام رضى الله
عنه يوجد في مسألة فصاعداً والشارع ويخالفه بقياس أو رأى حاشاه من رأى
أو قياس يخالفان الشريعة والذي أجمع عليه أهل مذهبه أنه رضى الله عنه
ياخذ بخبر النبي صلى الله عليه وسلم ما جاءه فان اختلف خبران وكان
لا أحدهما وجه في التأويل يوافق به الخبر الآخر الذي ليس له الوجه
واحد في الظاهر وفق بينهما فإن لم يجد خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ من آثار الصحابة ما كان أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه ويسمى ذلك
اجتهاداً (وردى) أبو جعفر الشيرمازى بسنده إلى الإمام أنه كان يقول نحن
لا نقبس في مسألة إلا عند الضرورة وذلك إذا لم نجد دليلاً في الكتاب والسنة
ولا في أقضية الصحابة (وفي رواية) أخرى عنه أنه قال أنا نأخذ أولاً بالكتاب
ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة فنعمل بما تتفق عليه من الصحابة فان اختلفوا
قسماً حكماً على حكم إذا اشتهر في العلة الجامعة بينهما حتى يتفهم المعنى

(وفي رواية) أخرى عنه أنا عمل بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بإحدى أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم (وفي رواية) أخرى عنه ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبي هو راحي فعلى الرأس والعين وليس لنا مخالفة وما جاءنا عن الصحابة تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال (وروى) عن أبي مطيع البلخي قال دخل سفيان الثوري وجاد بن سلمة ومقاتل بن حيان وجعفر بن محمد وغيرهم على الإمام أبي حنيفة فقالوا بلغنا عنك أنك تكثرون القياس في الدين وأول من قاس أبليس فناظرهم الإمام يوم الجمعة في جامع الكوفة وعرض عليهم مذهبه وقال لهم اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم انظر بعد ذلك في افضية الصحابة فاذا اختلفوا ولم يتفقوا على شيء قسمت حينئذ فقبولوا كلهم يده وقالوا أنت سيد العلماء زادني رواية قاعف عنا ماضى فقال عفا الله عنا وعنكم (وكتب) ابو جعفر المنصور اليه قبل ان يجتمع به بلغني عنك أنك تقدم القياس على الحديث فقال ابو حنيفة ليس الامر كما زعم من بلغني عنك ذلك اذا جاءوك فاعلمهم ايها الخليفة اني اعمل بكتاب الله عز وجل ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بافضية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك وليس بين الله تعالى وبين خلفه قرابة فهذا امر يرجح من الامام بانه كان يقدم الامر على القياس فضلا عن الحديث النبوي وأنه كان لا يقيس الا بعد أن لا يجد ذلك الامر في الكتاب ولا في السنة ولا في افضية الصحابة (وروى) عنه ايضا انه كان يقول لا ينبغي ان لا يعلم دليلى ان يفتي بكلامي (وكان) اذا أفتى يقول هذا رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فن جاءنا باحسن منه فهو أولى بالصواب وهذا فيه غاية الوبع والانصاف (ومما) يروى عنه أنه كان يقول ضعيف الحديث أحب الى من آراء الرجال وكأن المراد منه الضعيف الذي من قبل سوء حفظ راويه وقد قالوا ارفع الضعيف رتبة ما احتج به كثير من العلماء أو بعضهم ودونه تفرد سي الحفظ ودونه تفرد كثير الخطا ودونه المبهم (ووجدت) في كتب اصحابنا ما نصه المرسى والمنقطع عندنا حجة بعد ثمة الرواية أي ولولم يرو من وجه آخر سيئ (ووجدت) بخط الحافظ السخاوي ما نصه قال ابن المواق يحكي عن الحنفية قبول رواية المجهول

حالا أو عينا على الإطلاق انتهى وهذا أقرب ما رأيت ولا أخاله يصح قان
 الإمام روى حديث سعد في بيع الرطب بالتمر لان مداره على زيد بن عياش
 وعلاه بانه مجهول كما سيأتي في محله فان صح عنهم ذلك فهو نص في المقصود
 الذي نحن فيه وهو كمال الاعتناء فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم بأى وجه كان
 وتقدمه على القياس والراى هذا ولم تنزل الأئمة ومقلدوهم رقيسون في
 الأحكام من غير تركير فيما بينهم بل جعلوا القياس من جملة الأدلة في كل
 مسألة لانه فيها (وكان) الإمام الشافعى رضى الله عنه يقول اذا لم يجد
 دليلا قسناها على الأصول فعلم انه لا خصوصية للإمام أبى حنيفة رحمه الله
 من بين الأئمة في العمل بالقياس عند فقد النصوص والأمام أروع الأئمة
 وأكثرهم احتياطا وشديده في رواية الحديث معلوم فانه نصف السكامل
 في حق الإمام يعتقد ما قدمناه من مذهبه من تقديم الشرع على القياس
 والحديث الضعيف على الراى على ان غالب قياسات الامام من القياس المجلى
 وهو الذى يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث يتفق افتراقهما ويعد
 وذلك نحو قياس غير الفأرة من الميتة اذا وقع في السمن على الفأرة وقياس
 الغائط على البول في المساء الى كد ونحو ذلك ولا ينكر القياس المجلى احد
 من الأئمة الا ما باغضنا عن محمد بن خرم الظاهرى فيما نقله ابن السبكي في
 الطبقات الكبرى ورأيت له رسالة سماها بطل القياس وترك
 الاستحسان وهذا مذهب حروف لا يعمل عليه (فهذا) ما يتعلق بالقياس
 (وأما الراى) فهو على قسمين محمود ومذموم (واختلفا) في المذموم فقال
 قوم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كراى جهنم واتباعه وراى
 المعتزلة حيث ردوا بأرائهم الأحاديث والآثار فهذا معيب مهجور لا يصلح
 النظر فيه ولا الاشتغال به وقال آخرون هو القول في أحكام شرائع الدين
 بالاستحسان والظنون وردا لفروع والنوازل بعضها على بعض قياسا دون
 ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها وقيل هو الاشتغال بالغلطات
 المسائل ومعضلاتها وقيل هو الافتساء في النوازل قبل ان تقع وقيل غير
 ذلك وكل ذلك مذموم معيب وقد برأ الله الأئمة المجتهدين من ارتكاب
 ذلك وما نسب اليهم من الراى فهو من قسم المجود (وقد) نقل عن ابن وهب

ان رجلا جاء الى القاسم بن محمد فسأله عن شيء فاجابه فلما سألني الرجل دهاه
 فساله لا تقل ان القاسم يزعم ان هذا هو الحق ولكن ان اضطررت
 اليه صليت به (وذكر) البخاري عن ابي بكر عن الليث قال قال زبيدة لابن
 شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برأيك فاخبرهم انه رأيك واذا حدثت
 الناس بشئ من السنة فاخبرهم انه سنة لا يظنوا انه رأيك (وقال) القعني
 دخلت على مالك فوجدته باصحا فسلمت عليه فرد علي ثم سكت حتى يبكي
 فقلت له يا ابا عبد الله الذي يبكيك قال لي يا ابن قعنب ان الله على ما فرط مني
 من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سعة فيما سبقت اليه (وبروي)
 عن الامام مالك انه قال في بعض ما كان ينزل فيسئل عنه فيجيبه فيه رايه ان
 تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين وهذا شيخ مالك زبيدة بن ابي عبد الرحمن
 يعرف بالرأي وينسب اليه (وروي) عبد الغني بن سعيد الثفي قال
 سمعت الليث بن سعد يقول رأيت زبيدة بن ابي عبد الرحمن في المنام
 فقالت له ابا عثمان ما حالك فقال صرت الى خير الا اني لم اجد على كثير مما
 نرج من الرأي (وقال) سلمة بن شبيب سمعت احمد بن حنبل يقول
 رأي الاوزاعي ورأي مالك ورأي سفيان كل رأي وموعدى سواء وانما
 الحجة في الآثار (وروي) عبدان عن ابن المبارك انه قال يمكن الذي
 تقدم عليه الاثر وتخدم الرأي ما يفمر لك الحديث (فهذا) الذي أورده
 من نسبة الرأي الى من ذكرنا هو من الرأي الممور ولا المذموم فما وجه
 تخصيص امامنا الاعظم من دونهم مع انهم غالبهم استعملوا الرأي والقياس
 ان هذا الاتعصب بمحض (ومما) اعترض به بعضهم ايضا على الامام
 فقال ان مذهبه أقل المذاهب احتياطا وهذا كلام من ليس له غوص
 في فهم العلم فان من يتبع أصول الشريعة من مذهبه وجد غاية الورع
 والاحتياط على انه مأمون امام الاوقدا حتما في أمور وفاته الاحتياط في أمور
 آخر كما يعلم ذلك من سائر المذاهب كلها فيقتدر عدم الاحتياط في مسائل
 فقد احتاط في مسائل آخر وهذا القول في كل امام ومن طالع كتاب
 الميزان لا شمراني اتضح له الحال ثم ان الذي يسماه المعتز قلة احتياط
 فليس هو من باب التساهل في الدين وانما هو من باب التوسعة على الامة

وعدم الخروج تبعا للشارح صلى الله عليه وسلم في نحو قوله تعالى يريد الله بكم
 اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وقوله
 صلى الله عليه وسلم فيما نسب اليه اختلاف أمي رجة من توسعة الامام
 رحمه الله تعالى قوله بوجه الوضوء والغسل من الحمامات المسخنة بالسر حين
 وضام الميتة فانه في غاية التوسعة على الخلق فهو أوسع من قال من الأئمة
 بعدم صحتهم من ذلك لتنجس الماء عنده بذلك أو كراهية استعماله كما
 كره أكل الخبز المخبوز بالوقود النجس ومن توسعة الامام أيضا قوله ان
 النار تظهر كل شيء خاطئ نجاسة فلو لا قوله بذلك ما جاز لنا استعمال شيء
 من الازيار والخوابي والزبادي والشعف والاباريق والحصون
 والقال والطواجن والكيزان لان هذه كلها تخطأ بالسر حين وتطبخ
 به ليمتئئسا بها كما أخبر به أهل الوثوق فلو لا تقليد الناس للامام في قوله
 يصل استعمال هذه الامور لتكدر عيشهم وضائق مصالحهم لاسيما ان
 ضائق الامر وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده ونور بصيرته تبعا للشارح صلى
 الله عليه وسلم كيف يسوغ لنا الانكار عليه مع شدة حاجتنا اليه لبلا
 ونهار الى ما وسع به علينا هذا والله من عي البصيرة فلقد كان الامام والله
 أروع الناس وأزهد الناس في الدنيا وأعف الناس وأعبد الناس
 ومن أشدهم احتياطا في دينه كما شهد له بذلك أقرانه (الاقربى) ما حكاه
 بشر بن الوليد عن أبي يوسف سألني الاعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير
 فأجبتة فقال لي من أين قلت هذا يا يعقوب فقلت بالحديث الذي حدثتني
 أنت ثم حدثته فقال لي يا يعقوب اني لا حفظ هذا الحديث من قبل ان
 يجتمع أبواك ما عرفت تأويله الا الآن (وروى) انه جرى نحوه هذا بين
 الاعمش وأبي يوسف وأبي حنيفة فكان من قول الاعمش أنتم الاجباء ونحن
 الصيادلة ومن هنا قال الزبدي ان من يحمل الحديث ولا يعرف فيه
 التأويل كالصيدلاني (وقال) علي بن معبد بن شداد حدثنا عبيد الله
 ابن عمرو قال كنت في مجلس الاعمش فجلس رجل فساله عن مسألة
 فلم يجبه فيها وتطرقاذا أبو حنيفة فقال يا هيمان قل فيها قال القول فيها
 كذا قال من أين قال من حديث كذا أنت حدثتنا قال فقال

الا حش نحن الصيادلة وانتم الاطباء ولله در القائل
 وما بهمة شهدت لها ضرائها * والحسن ما شهدت به الضرائ
 (وقد) اثنى على الامام جماعة من الائمة هم عدول هذه الامة فقد
 روى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول اصحابنا
 يفرطون في ابي حنيفة واصحابه فقل له اكان ابو حنيفة يكذب قال
 كان نبل من ذلك (وذكر) محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر
 كتابه في الضعفاء قال يحيى بن معين ما رأيت أحدا اذتمه على وكيع وكان
 يفتي برأى ابي حنيفة وكان يفتي بحدِيثه كله وكان قد سمع من ابي حنيفة
 حديثا كثيرا (قال) وقيل لي يحيى بن معين يا ابا زكريا ابو حنيفة كان
 يصدق في الحديث قال نعم صدوق (قال) وقيل لي يحيى بن معين ايعا
 حب اليك ابو حنيفة او الشافعي او ابو يوسف القاضي فقال اما الشافعي
 فلا أحب حديثه واما ابو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون وابو يوسف
 لم يكن من أهل الكذب كان صدوقا ولا يمكن استأري حديثه يميز
 (قلت) ولم يتابع يحيى بن معين أحد في قوله في الشافعي فقد رد عليه
 ابن دبن حنبل وقال هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف حديثه (وقال)
 الحسن بن علي الحملاوي قال في شبابة بن سوار كان شعبة حسن الراي
 في ابي حنيفة (وقال) علي بن المديني ابو حنيفة روى عنه الثوري
 وابن المبارك وساد بن زيد وهشيم وكيع بن الجراح وعباس بن
 العوام وجعفر بن عون وهوثقة لا بأس به (وقال) يحيى بن سعيد
 ربما استحسننا الشيء من قول ابي حنيفة فمأخذيه (قال) يحيى وقد سمعت
 من ابي يوسف الجسامع الصغرى ذكره الازدي (حدثنا) محمد بن حرب
 سمعت علي بن المديني قد ذكره من أوله الى آخره حرفا بحرف (وقال) ابن
 عبد البر في كتاب العلم (حدثني) عبد الله بن محمد بن يوسف (حدثنا) ابن
 رجون (قال) سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت أبا داود سليمان
 ابن الأشعث السجستاني يقول رحم الله مالكا كان اماما رحم الله
 الشافعي كان اماما رحم الله ابا حنيفة كان اماما (قلت) فمن كان بهذه
 المناسبة من اثنى عليه هؤلاء الائمة وشهدوا له بالصدق والامانة والورع

والاحتياط والاعتدال كيف يظن به انه يترك الاحتياط في مذهبه هذا
 عين الافتراء عليه وحاشاه من ذلك ثم حاشاه ثم انه يكفينا قول الامام مالك
 في حقه المسئل عنه فيه ارواه البرقاني قال اخبرنا ابو العباس بن حمدون
 لفظا قال حدثنا محمد بن ايوب حدثنا محمد بن الصباح قال سمعت
 الشافعي محمد بن ادريس يقول قيل لمالك بن انس هل رأيت ابا حنيفة
 قال نعم رأيت رجلا لو تكلمت في هذه السارية لن يجعلها اذها لاقام بمجته
 وفي رواية أخرى ماذا أقول في رجل لو نظرني في ان نصف هذا الموهود من
 ذهب ونصفه من فضة لقام بمجته (وقال) ابن رضاء سمعت محمد بن يحيى
 المصري قال سمعت عبد الله بن وهب يقول مثل مالك عن مسألة فأجاب
 عنها فقال له السائل ان اهل الشام يخالفونك فيها فيقولون كذا وكذا
 قال وبني كان هذا الشأن بالشام انما هو وقف على اهل المدينة والكوفة
 (قلت) وشأن المسائر بالكوفة مداره على ابي حنيفة واهله وكذلك
 قول الامام الشافعي فيه الناس كلهم مبال على ابي حنيفة في الفقه واذا
 مدح امامك احمد اوجب عليك تعظيمه لانك قد اوجبت على نفسك
 تقليد امامك في كل ما يقول من غير مطالعة بدايل وهذا من ذلك فيصوم
 عليك الاتقصاد على ذلك الامام ويجب عليك التسليم مع ان جميع
 المقادير للماضي دون الامام ابي حنيفة في العلم يبين فانه امام عظيم
 اختاره الله له اية عبادته كسائر المذاهب المتبعة (وقرات) في كتاب خلاصة
 الاثر للاميني ما نصه حكى لي بعض العلماء وانا سمعته عن الشهاب احمد بن
 عبد اللطيف الشافعي رواية عن الامام شمس الدين محمد بن
 العلماء المباني الشافعي وكان قد وصف بالمحفظ والانتقائي انه كان يقول
 اذا سئل عن افضل الائمة تقول ابو حنيفة انتهى (فهذا) غاية الانصاف من
 هذا الامام في حق الامام احل الله الجميع دار السلام (واشتهر) عن الامام
 الشافعي انه لما زاره وصلى الصبح عند قبره ترك القنوت في الصبح اذ باع
 الامام له كونه لا يقول به فانظر كثرة ادب الائمة بعضهم مع بعض واياك
 والتمصص بغير علم (واما حكم) قول العلماء بعضهم في بعض فقد
 عقده المحافظ ابو عمر بن عبد البر في كتاب العلم بابا واطال فيه ونحن

الخ من ذلك من سياقه ما يحسن إيراد هنا قال الصحيح في هذا الباب إن من
 صحب عدالتهم وثبتت في العلم امامتهم وبانت ثقتهم وبالعالم عنيتهم
 لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة تصح بها
 جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما
 يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة
 وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر
 وأما من لم تثبت امامتهم ولا عرفت عدالتهم ولا صحب عدم المحفظ
 والاثبات روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجهل في قبول
 ما جاء به على حسب ما يؤتي النظر إليه والدليل على أنه لا يقبل فيمن
 اتخذه جهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين
 إن السلف رضي الله عنهم قد سبق في من بعضهم في بعض كلام كثير منه
 في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الحمد ومنه على جهة التأويل مما
 لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
 تأويله واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ووجه توجبه (ثم)
 قال وقد افترط أصحاب الحديث في ذم الإمام أبي حنيفة وتجاوزوا الحد في
 ذلك والسبب الموجب له عندهم ادخاله الرأي والقياس على الآثار
 واعتبارها وأكثر أهل العلم لم يقولوا إذا صحح الأثر في جهة الإسناد بطل
 القياس والنظر وكان ردده لما رده من الأحاديث بتأويل محتمل وكثير منه
 فقد تقدم إليه غيره وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي وجعل ما يوجب دليله من
 ذلك ما كان منه اتبعاً لأهل بيته كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود
 إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل وهو وأصحابه والجواب فيها برأيهم
 واستحسنهم فيما أتى منهم في ذلك خلاف كثير للسلف وشنع هي عند مخالفتهم
 بدع وما أعلم أحد من أهل العلم الأوله تأويل في آية أو مذهب في سنة
 رد من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ (وقد ذكر
 يحيى بن سلام قال سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب
 يحدث عن الليث بن سعد أنه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة
 كلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قال فيها برأيه قال ولقد

كثبت اليه أعظمه في ذلك قال ابن عبد البر ليس أحد من علماء الامة ثبت
حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يردونه دون ادعاء نسخ ذلك
بأثر مثله أو باجماع أو يجعل يجب على أصله الاقياس اليه أو طعن في سند
ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا ان يتخذ ما ملزمه اسم الفسق
والقد جافاهم الله عز وجل من ذلك (قال) ونحوه أيضا على أبي حنيفة الارجاء
ومن أهل العلم من ينسب إلى الارجاء كثير لم يكن أحد ينقل فيه ما قيل فيه
كما عدا بذلك في أبي حنيفة لأماته وكان أيضا مع هذا يوسع وينسب اليه
ما ليس فيه ويختلف عليه ما لا يليق به (قال) والذين رويوا عن أبي حنيفة
ووثوقه وأئنا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من
أهل الحديث أكثر مما يروا عليه الاغراق في الرأي والقياس والارجاء
(قلت) أما الجواب عن الرأي والقياس فقد تقدم وكفي بما في ذلك قول معاذ
رضي الله عنه حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وسأله بهم فتك
قال أحكم بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
أجتهد رأيي ولا ألو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ الحمد لله الذي وفق
رسول رسول الله وهذا الحديث صحيح ثابت في الكتب فمن طعن على الإمام
أبي حنيفة في استعماله الرأي والقياس فقد طعن على معاذ بل على النبي صلى
الله عليه وسلم (واعلم) انه اذا خطأ أحد الثلاثة المجتمة فقد خطأ الأربعين
ضرورة واذا خطأ الثلاثة فأنسا الخطئة لغيرهم فكان ظاهر قوله الرد على
أبي حنيفة والمقصود من قال بالرأي فانظر إلى من جعل أبا حنيفة ذريعة
إلى الرد على سائر أئمة الامصار وهم موافقون له في الرأي والقياس (وأما)
نسبة الارجاء اليه فغير صحيح فان أصحاب الامام كاهم على خلاف رأي أصحاب
الارجاء فلو كان أبو حنيفة مرجحا لكان أصحابه على رأيه وهم الاثن
موجودون على خلاف ذلك واذا اجمع الناس على أمر وخالفهم واحد
أو اثنان لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه حتى ان الصلاة عند أبي حنيفة
خالف المرجئة لا تجوز ومن اجمع الامة على أنه أحد الأئمة الاربعة المجمع
عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه الا بعض المحدثين (وقد) روى عن
عبد بن زيد يقول سمعت أيوب يعني السخيتاني وقد ذكر عنده أبو حنيفة

بنقص فقال يريدون ان يطغثوا نورا لله بأفواههم ويأبى الله الا ان يتم
نوره وقد رأينا مذهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة قد ذهبت
واضحلت ومذهب أبي حنيفة باق الى يوم القيامة وكلما قدم ازداد نورا
وبركة والناس الاثنى عشر مطبقون على ان أصحاب السنة والجماعة هم أهل
المذاهب الاربعة مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من
تكلم في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ومذهب أبي حنيفة
باق ملء الارض شرقها وغربها واكثر الناس عليه (ثم) قال ابن عبد البر
وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من المساخين بتباين الناس فيه قالوا
الأتري الى علي بن أبي طالب أنه قد هلك فيه فثتان يحب مفرط ومبغض
مفرط وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية (ثم) ساق
بالسند الى حديث الزبير بن العوام رضى الله عنه رفعه "رب اليكم داء الامم
قبلكم الحسد والبغضاء هي الحماقة لا اقول تصالحوا الشعروا لكن تخلق الدين
والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحسابوا
الا انبشكم بما اثبتت ذلك لكم افشووا السلام بينكم أوردته من طريقين
(وأخرج) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال استمعوا علم العلماء
ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسى بيده لم اشد تغايرا من التيوس
في زرونها (ومن) طريق أخرى عنه قال خذوا العلم حيث وجدتم
ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم في بعض فانهم يتغايرون تغاير التيوس في
الزريعة (ثم) قال وقد تكلم الشعبي في النخعي والزهرى في ربيعة
وأبي الزناد والاهش وغيره في أبي حنيفة ومالك في ابن اسحاق وصحبي بن
معين في الشافعي وابن أبي ذئب وغيره في مالك فان أهل العلم والافهم
لا يقبلون قول بعضهم في بعض (ثم) قال ومما مثل من يتكلم في الائمة
الا كما قال الشاعر الاعشى

كناطح صخرة يوم اليفلقة * فلم يضرها واودى قرنہ الوعل

او كما قال الحسن بن حميد

بانا طح الجبل العالى ليكاهه * اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما * وللناس قال بالظنون وقيل
وقيل يروى ان موسى عليه السلام قال يا رب افطع عني السن بني اسرائيل
فاوحى الله تعالى اليه يا موسى لم افطعها عن نفسي فكيف افطعها عنك
ولله در القائل

ولست بواج من مقالة طاهن * ولو كنت في غار على جبل وعمر
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما * ولو غاب عنهم بين خافتي نسر
(ثم) قال والله لقد تجاوز الناس المحمدي القيمة والذم فلم يبقوا بدم العامة
دون الخاصة ولا يذم الجاهل دون العلماء وهذا كما يحمل عليه الجاهل
والمحمد (قيل) لابن المبارك فلان يتكلم في أبي حنيفة فانه يبت ابن الركيات
حسدوك اذ رأوك فضلك الله بما هضات به الضياء

وقيل لابي عامر النخيل فلان يتكلم في أبي حنيفة فقال هو كما قال نصيب
سليت وهل حي من الناس يـلم * وكما قال ابو الاسود الدبلي

حسدوا الفتى اذ لم يوالسعيه * فالناس اعداء له وخصوم
من اراد ان يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الاثبات بعضهم في بعض
فليقبل قول من ذكرنا بعضهم في بعض من الصحابة والتابعين واتباعهم فان
فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مينا فان لم يفعل وان يفعل ان
هداه الله والهمه رشده فليخف عند ما مرطنا من ان لا يقبل فيمن حجت
عدالته وعلمت بالعلم غايته وسلم من الكبرائر ولزم الروعة والتصاوت
وكان خبره غالبا وشبهه اقرب عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به
وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره ان شاء الله قال ابو العتاهية

بكي فنجوه الاسلام من هملائه * فالاكثر ثوما راوا من بكائه
فاكثرهم مستقيم اصواب من * يخالفه مستحسن الخطائه
فايهم المرجو فينا لدينه * وايهم الموثوق فينا برايه
وقد جمع الناس فضائل مالك والشافعي وأبي حنيفة وعنوا بسيرهم
واخبارهم فنوقف عليهم بعد فضائل الصحابة والتابعين وسعي في الاقتداء
بهم وسلك سبيلهم في علمهم وسنتهم وهدىهم ~~كان~~ ذلك له عملا لازكا
نفقنا الله عز وجل بحبهم اجمعين (قال) الثوري رحمه الله عند ذكر

الصالحين تنزل الرحمة ومن لم يحفظ من اخبارهم الا ما نذر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعنى بفضائلهم ويروى منافقهم بحرم التوفيق ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق جهلنا الله واياك من يستمع القول فيتبع احسنه ومن صحبه التوفيق اغناه من الحكمة يسيرها ومن المواضع قلبها اذا فهم واستعمل ما علم (حدثنا) عبد الله بن محمد ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا محمد بن جديثنا حماد بن زيد ثنا شهاب بن خراش عن عمار بن عوف بن شعوب قال اذكروا محاسن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم تأتلف القلوب عليهم ولا تذكروا مساوئهم فحرقوا الناس عليهم (وقد) اطلنا الكلام في هذا الباب لعن الله سبحانه برزق بمطالعة الانوار القدسية في بصائر هؤلاء المتعصبين على الائمة يحض الامور النفسانية والاعمال بالنيات والله يقول الحق وهو يهدي الى سواء السبيل (وهذا) اوان الشروع في المقصود بعون المالك المعبود (باب النية قبل العمل) *

(ابو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة ينجسها فهجرته الى ما هاجر اليه هذا لفظ ابن حبان في صحيحه وهو الستة بلفظ اتعاوكلهم روه من طريق كثيرة تنتهي الى يحيى بن سعيد

(باب التغليب في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) *

(ابو حنيفة) عن الزهري عن انس وعن شعيب بن مسروق عن ابراهيم التيمي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار صحيح أخرجه الشيخان واجيد والترمذي والنسائي وابن ماجه فالشيخان والنسائي من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس باللفظ من تعمد على كذبا ورواه الترمذي وابن ماجه عن محمد بن ربح عن الليث عن الزهري عن انس باللفظ من كذب قال حسبت انه قال متعمدا وعند الترمذي بيته بدل مقعده وقال حسين صحيح قريب من هذا الوجه

ورواه النسائي ايضا وابو مسلم الجبلي من طريق سليمان التيمي عن انس
ورجالهم ارجال الصحيح (ابو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كذب على متعمدا اوقال على ما اقل فليتبوأ مقعده من النار اخرج
ابوداود وهكذا عنه (وأخرج) الترمذي الجملة الاولى من رواية عامر عن
زرعنه ورواه ابو بكر بن الشيخير في العلم من رواية عامر عن انس عنه وابن
ماجه من رواية مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه
(باب الايمان) ابو حنيفة عن عاقبة بن مرثد عن يحيى بن يعمر قال
بينما انا مع صاحب لي بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بصريا بعد الله
ابن عمر فقلت اصاحبي هل لك ان نأتيه فنسأله عن القدر فقال نعم
فقلت دعني حتى اكون انا الذي اسأله فاني به اعرف منه بك قال فانتم بنا الى
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسلمنا عليه ثم قدنا اليه فقلت له يا ابا عبد
الرحمن اننا نلقب في هذه الارضين فربما قد بدنا ابلدة بها قوم يقولون
لا قدر فائده عليهم قال ابلغهم اني منهم بريء ولو اني وجدت اعوانا لجاهدتهم
ثم انشأ يحدثنا (قال) بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه رهما
من اهل بيته اذ اقبل شاب جميل ابيض حسن اللثة طيب الريح عليه ثياب
بيضاء فقال يا سلام عليك يا رسول الله السلام عليكم قال فرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وردنا معه قال اذنوا يا رسول الله فقال اذن فنادفوة
اودفوتين ثم قام موقراله ثم قال اذنوا يا رسول الله قال اذن فنادفوة
ركبة بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اخبرني عن الايمان
قال الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه واليوم الآخر
والقدر خيره وشره من الله قال صدقت قال فحجبنا من تصديقه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوله صدقت كانه يعلم (قال) فاخبرني عن شرائع
الاسلام ما هي قال اقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان
والاغتنال من المجنابة قال صدقت فحجبنا القوله صدقت (قال) فاخبرني
عن الاحسان ما هو قال الاحسان ان تعمل لله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك قال فاذا فعلت ذلك فانا بحسن قال نعم قال صدقت (قال) فاخبرني

عن الساعة متى هي قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل ولكنه لما أشراف
فهى من الخمس التي استأثر الله بها فقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدري نفس ماذا تكسب فدا
وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير قال صدقت ثم انصرف
وفتح نراه اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم على بالرجل فتمنى ان يثوبه
ندري أين توجه ولا رأينا شيئا فاذ كرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
هذا جبريل اتاكم يعلمكم معالم دينكم والله ما اتاني في صورة الا وانا اعرفه
بـ الا هذه الصورة (هكذا) رواه ابن خنيس ووالجارفي في مسندهما
وأخرجه الحافظ بطوله من طريق شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وزاد
بعده قوله ولا رأينا شيئا كأنما ابتاعته الارض والباقي سواء وأخرجه من
طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة سندنا ومثنا
الا أن فيه فقال السلام عليك يا رسول الله فرد النبي صلى الله عليه وسلم
ورددنا فقال أذنوفذ كره والباقي سواء وأخرجه الخمسة من حديث
ابن عمر عن أبيه وصاحب ابن جهمر عنده مسلم جبريل بن عبد الرحمن الحميري
وأخرجه شعيب بن منصور وفي سننه من حديث ابن جهمر وعنده صاحب
ابن جهمر فيه سليمان بن بريدة وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن جهمر
ولم يسم السائل بل قال اتى ابن عمر رجل فساقه وفيه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم على بالرجل فتمنى وقت الى طريق من طريق المدينة ولفظه هذا
جبريل يعلمكم مناسك دينكم ورجاله موثقون وليس للخمسة معالم دينكم
ولا مناسك دينكم وقال الحافظ في الفتح أخرجه البخاري في كتاب الايمان
من طريق ابن علية ثنا أبو حيان التميمي وفي تفسير سورة لقمان من
حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور ورواه مسلم من وجه
آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من
حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة
زاد أبو زرعة عن أبي ذر أيضا وساق حديثه عنه هاجبها قال ولم ار هذا
الحديث من رواية أبي هريرة الا عن أبي زرعة عنه ولم يخرج البخاري الا
من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث جرير بن الخطاب

وفي سبأه فوائد واثرة (وأنما) لم يخرجها البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته (فن) ذلك رواية كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه رواه عن كهمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وسعيد بن عبد الرحمن معان ابن عمر عن عمر زاد فيه جيذا وسعيد له في الرواية المشهورة كذا رواية (وأخرج) مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا من الطريق الأولى وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير (فأما) رواية مطر فأخرجها أبو عروانة في صحيحه (وأما) رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (وأما) رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده (وقد) خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال يئسنا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه من مسنده ابن عمر لا من روايته عن أبيه وأخرجه أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء ابن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني قال وفي الباب عن أنس أخرجه البزار واسناده حسن والبخاري في خلق أفعال العباد وعن جرير البجلي أخرجه أبو عروانة في صحيحه وفي أسناده خالد بن يزيد والمهمري لا يصلح للحديث وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد واستادهما حسن انتهى (ونحن) نبين ذلك الاختلاف (ففي) البخاري كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يومئذ أناس (وفي) رواية أبي فروة المشار إليها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجيب الغريب فلا يدرى أيهم هو فطابنا إليه لنجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه قال فبينما له دكانا من طين كان يجلس عليه (وعند) البخاري في الإيمان فأتاه رجل (وفي) التفسير له فأتاه رجل يمشي (ولابي فروة) فأنما المجلس عنده إذا قبل رجل أحسن الناس وجهها وأطيب الناس ريحها كأن ثيابه لم يمسها دنس (ولمسلم) من طريق كهمس في حديث عمر بن الخطاب ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد

سواد الشعر (وفي) رواية أبي حيان شديد سواد اللحية لا يرى عليه اثر السفر ولا يعرفه منا احد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم واسند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على فخذييه (ولسليمان) التيمى ليس عليه سحناء سفر وليس من البلد فتخطى حتى برك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس احدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم (وكذا) في حديث ابن عباس وأبي عامر الاشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم (ووقع) في رواية ابن منبه من طريق يزيد بن زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب اذ جاءه رجل (وفي) رواية في نروثة بقوله كأن ثيابه لم يحسها دنس حتى سلم في طرف البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال أدنوبيا محمد قال أدن فما زال يقول أدنورار أو يقول له أدن (ونحوه) في رواية عطاء عن ابن عمر لکن قال السلام عليك يا رسول الله (وفي) رواية مطر الوراق فقال يا رسول الله أدن منك قال أدن ولم يذكر السلام (ووقع) عند القرطبي السلام عليكم يا محمد (قال) الحافظ والذي وقفت عليه من الروايات انما فيه الافراد وهو قوله السلام عليك يا محمد (وعند) البخاري وكتبه بعد قوله ورسله في رواية الاصبلي خاصة في كتاب الايمان (واتفق) الرواة على ذكرها في التفسير (وعند) البخاري في كتاب الايمان وبلغائه اي بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطريقين ولم تقع في بقية الروايات (ووقع) مسلم في حديث عمر واليوم الآخر كما هنا (وعند) البخاري في التفسير وتؤمن بالبعث الآخر (وفي) رواية في سياق هذا الحديث عند أبي حنيفة بعد قوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت وافقه عليه مطر الوراق لكن بلفظ وبالموت وبالبعث بعد الموت وكذا في حديثي انس وابن عباس (وقد) وقع التصريح بذكر الحساب والميزان والمحنة والنار بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس ايضا (ووقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة والقدر غيره وشعره من الله (وفي) مسند ج الاسماعيلي في كتاب الايمان وتؤمن بالقدر (وفي) رواية أبي فروة ايضا وكذا المسلم من رواية عمارة بن القعقاع واكد به قوله كله (وفي) رواية كهمس وسليمان

قوله سحناء بفتح
السين والحاء
المهملة أي هبة
هـ

التيمي وتؤمن بالقدر خيره وشره وكذا في حديث ابن عباس وهو في
 رواية عطاء الخراساني عن ابن عمر بزيادة وحلوه ومروه من الله تعالى
 (ووجد) هنا في سياق حديث أبي حنيفة في رواية بعد قوله من الله فإذا
 فعلت ذلك فانا مؤمن قال نعم (وفي) رواية أخرى بعد قوله ما هي قال
 تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة (وعند) البخاري أن تعبد الله
 (وفي) حديث حمز أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله (وفي)
 رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس
 (ووقع) في سياق حديث أبي حنيفة وجع البيت وسقط من رواية البخاري
 قال المحافظ ذهبوا من بعض الرواة أو نسبنا والدليل على ذلك اختلافهم
 في ذكر بعض الأهمال دون بعض (وفي) رواية كههمس وتخرج البيت ان
 استطعت اليه سبيلاً وكذا في حديث أنس (وفي رواية) عطاء الخراساني
 لم يذكر الصوم (وفي) حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب
 (وليس) في حديث ابن عباس زيادة على الشهادتين (وذكر) سليمان
 التيمي في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتخرج وتعمر وتغتسل من الجنابة
 وتم الوضوء (وقال) مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة
 قال فذكر عري الاسلام (ووقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة أن
 تعمل لله كأنك تراه (وهو) عند البخاري ومسلم أن تعبد الله (وعند)
 عمارة بن القعقاع أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس (ووقع)
 في رواية أبي فروة فإن لم تره فانه يراك (ووقع) هنا في السياق صدقت
 عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة هو هكذا عند مسلم من رواية عمارة
 ابن القعقاع وزاد أبو فروة في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت انكرناه
 (وفي) رواية كههمس فجمعنا له يسأله ويصدق (وفي) رواية مطر انظروا
 اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدق (وفي) حديث أنس انظروا
 هو يسأله وهو يصدق كأنه أعلم منه (وفي رواية) سليمان بن بريدة
 قال القوم ما رأينا رجلاً مثل هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول صدقت صدقت (ووقع) هنا في السياق فاخبرني عن الساعة متى
 هي وعند البخاري متى الساعة (وفي رواية) عمارة بن القعقاع متى

تقوم الساعة ((وقوله)) ما المسئول عنها الح كذا هو عند البخاري
ومسلم (وزاد) في رواية أبي فروة فذكر في كس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا
ثم رفع رأسه فقال ما المسئول الخ (وقوله) في السياق ولكن لما اشترط
(وفي) رواية أبي فروة ولكن لما علامات تعرف بها (وعند) البخاري
في كتاب الايمان وسأخبرك عن أشراطها (وفي) التفسير ولكن سأحدثك
عن أشراطها (وفي) رواية كههمس فأنه ينفى عن أماراتها (وفي) رواية
سليمان التيمي ولكن ان شئت نبأتك عن أشراطها قال أجل (وتحذوه) في
حديث ابن عباس وزاد في حديثي (وفي) رواية عطاء الخراساني قال فتنى
الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله (وفي) سياق حديث
أبي حنيفة الآية بتمامها (ووقع) عند البخاري ذكره الى قوله عدا
ثم قال الآية أي الى آخر السورة وكذا في رواية حمارة ولمسلم الى قوله خير
وكذا في رواية أبي فروة (وأما) ما وقع عند البخاري في التفسير
من قوله الى الارحام فهو مقتصر من بعض الرواة والسياق يرشد الى أنه
تلا الآية كلها (ووقع هنا) ثم انصرف ونحن نراه (وعند) البخاري
ثم أدبر فقال ردوه (زاد) في التفسير فأنه لم يردوه فلم يروا شيئا (وقوله)
في السياق هذا جبريل اتاكم يعلمكم (وفي) البخاري جاء يعلم (وفي)
التفسير ليعلم (وللاسماعيلي) أراد ان تعلموا اذ لم تسألوا ومثله لجماعة
(وفي رواية) أبي فروة والذي بعث محمد ابائحق ما سمعتم بأعلم به من
رجل منكم وأنه لجبريل (وفي) حديث أبي عامر ثم ولى فلم يطر برقه
قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحانه الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم
والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة
(وفي رواية) سليمان التيمي ثم نهض فولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على
بالرجل فطأ الناس كل مطلب فلم تقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا
جبريل اتاكم ليعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفس محمد بيده ما شبه على
منذ أتاني قبل مرقي هذه ومعرفة حتى ولى (وانما) اطالت الكلام على
هذا الحديث لانه يصلح أن يقال له أم السنة لما تفهم من قول علم السنة
وانذا استفتحت به كتاب الايمان تبعا للبعوى في استفتاحه كتابه المصباح به

اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا
وكذلك هذا الحديث تضمن جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة
من عقود الايمان ابتداء وحالاً وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص
السرائر والتحفظ من آفات الانحلال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
ومتشعبة منه والله الموفق (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الابحثة
وحسابهم على الله تبارك وتعالى صحيح أخرجه الشيخان من حديث ابن
عمر بافظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (وفي أخرى)
عندهم الا بي هريرة كذلك (وفي) اخره زيادة ويؤمنوا بي وبما جئت به
(وفي) أخرى للبخاري والملائكة من حديث أنس بافظ حتى يقولوا كما هو هنا
(الا) أنهم زادوا ومحمد رسول الله (وفيه) فاذا شهدوا أن لا اله الا الله وان
محمداً رسول الله واسمته قبلنا وأكلوا من ثمرنا ووصلوا صلواتنا حرمنا علينا
دمائهم واموالهم الابحثة (وفي رواية) أخرى للنسائي عن أنس الاقتصار
على نحو ما رواه الامام أبو حنيفة (ورواه) البخاري أيضاً من طريق
عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ان عمر قال لا بي بكر كيف تقايل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا الحديث (ورواه) عمرو بن عاصم الكلبي عن عمران القطان عن
الزهري عن أنس عن أبي بكر مرفوعاً (قال) أبو زريع اخطأ عمران في
السياق (ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثه ان عبد الله بن رواحة كانت له رابعة تتعاهد
غنمه وانه أمرها بتعاهد شاة من بين الغنم فتعاهدتها حتى سمعت الشاة
واشتغلت الرابعة ببعض الغنم فبصاه الذئب فاختلس الشاة وقتلها فبصاه
عبد الله بن رواحة وقد الشاة فأخبرته الرابعة بأمرها فاطمأنت ثم ندم على
ذلك فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فمظم النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك فقال ضربت وجهه مؤمنة فقال انما سواد لا علم لها فارسل اليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما ان الله فقالت في السماء قال فنأنا

قالت رسول الله قال انهم مؤمنة فاعتموها (هكذا) أخرجه ابن
خسرو في مسنده (وهو) حديث صحيح أخرجه مسلم وابوداود والنسائي من
حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن
خابر رضي الله عنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق بالحسن
قال لا اله الا الله وكذب بالحسن قال لا اله الا الله (تفسير) الحسن بلاله
الا لله ليس في شيء من كتب الصحاح (والذي) في الصحيحين وأبي
داود والترمذي من حديث علي كرم الله وجهه قال كنا في جنازة في بقيع
الغرق فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمنا وقعدنا حوله ومعه خمسة
فجعل ينكت بخصرته الحديث وفي آخره ثم قرأ فامان أعطى واتقى وصدق
الحسن في تفسيره لليسري الآية هذا لفظ الصحيحين (ولفظ) أبي داود
والترمذي نحو ذلك مع مزيد بسيط (وسبأني) بيان ذلك قريبا ان شاء الله
تعالى (أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن أبي حميدة قال سمعت أبا الدرداء
صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه قال بينما أنا رديف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا الدرداء من شهد أن لا اله الا الله
واني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال فسكت
عني ثم سار ساعة (وفي) رواية خفيفة فقال من شهد أن لا اله الا الله واني
رسول الله وجبت له الجنة وفي رواية من شهد أن لا اله الا الله مخلصا
وجبت له الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال فسكت عني ثم سار ساعة
ثم قال من شهد أن لا اله الا الله واني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت
وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وان رغم أنف أبي الدرداء قال
فكأنني أنظر إلى أصبح أبي الدرداء السبابة يوجهي بها إلى أربنته هكذا
أخرجه محمد في الآثار والحسارني وطلمة الهدل والاشناني في مسانيدهم
وعبد الله بن أبي حميدة تابعي لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحا وقد أخرج
الحديث أحمد والبرار والطبراني في الكبير والوسط واسناد أحمد فيه ابن
لمية وقد احتج به غير واحد وأخرجه مسدد من طريق رجله ثقات
وكذا أبو يعلى وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي ذر الغفاري
رضي الله عنه (قالت) أما الحسارني فأخرجه من طريق محمد بن النضر

واسد بن عمرو ومحمد بن الحسن والفضل بن موسى اربعتهم عن أبي حنيفة
 زاد الاخير فكان أبو الدرداء يوم كل جمعة عند منبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحدث بهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى يعني
 قوله من شهد أن لا اله الا الله مخلصا وجبت له الجنة (واورده) أبو بشر محمد
 ابن أحمد الدولابي من طريق أبي يحيى الجبائي ويزيد بن هارون كلاهما
 عن أبي حنيفة بالفظ الرواية الأخيرة والفظ الطبراني في الكبير من طريق
 زيد بن وهب الجهني عن أبي الدرداء رفعه من شهد أن لا اله الا الله وان محمد
 عبده ورسوله مخلصا دخل الجنة قالت يا رسول الله وان زني وان سرق
 قال وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (ومن) طريق أبي
 معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه اذهب فتادم من شهد أن لا اله
 الا الله وانى رسول الله فقد وجبت له الجنة فقلت يا رسول الله وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق (ومن) طريق حفص بن غياث عن
 الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زني
 وان سرق (ومن) طريق أبي مريم عن أبي الدرداء اظنه مرفوعا من مات
 لا يشرك بالله شيئا أو قال يشهد أن لا اله الا الله دخل الجنة قيل وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (ومن) طريق
 رجا بن حيوة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه من قال لا اله الا الله دخل
 الجنة فقال أبو الدرداء وان زني وان سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (وأخرجه) أبو يعلى في مسنده
 والذسائي كلاهما عن بندار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن أبي حمزة جازنا
 يحدث عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذبح جيل
 من شهد أن لا اله الا الله دخل الجنة (والذي) يظهر أن انسابه من معاذ
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع ذلك مصرحاً به في رواية أخرى
 فروى الطبراني من حديث الثعني عن سلمة بن وردان عن أنس أنه سمعه
 يقول اتاني معاذ بن جبل فقلت من أين جئت يا معاذ فقال جئت من عند نبي
 الله صلى الله عليه وسلم قالت فما قال لك قال من شهد أن لا اله الا الله
 مخلصا دخل الجنة قالت فاذهب فأسأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اذهب

فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا نبي الله حدثني معاذ بن جبل أذك
قلت كذا وكذا قال صدق معاذ صدق معاذ صدق معاذ

(باب في القدر وغيره وصحة قوله أنا مؤمن حقاً)

فيه حديث يحيى بن يعمر الذي تقدم (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى قوم يقولون لا قدر ثم يخرجون
منه إلى الزندقة فإذا قيتهم وهم فلا تسلوا عليهم وإن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم فإنهم شيعة الدجال ومجوس هذه الأمة حقاً
على الله أن يلحقهم به (ورواه) جماعة فأدخلوا بين أبي حنيفة ونافع الميثم
ابن حبيب الصيرفي (وأخرجه) أبو داود والحاكم في الإيمان من حديث أبي
حازم عن ابن عمر بلفظ القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوهم قال الحاكم هو على شرطهما إن صح لابي حازم
سماع من ابن عمر كذا في التلخيص (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
أن سراق بن مالك قال يا رسول الله حدثنا عن ديننا كأننا ولدنا له عمل
أشئ جرت به المقادير وجفت به الأقاليم أو أشئ مسمة قبل قال لما جرت به
المقادير وجفت به الأقاليم قال فقيم العمل قال أعملوا فكل ميسر ثم قرأ فما
من أعطى واثق وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخيل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى هكذا أخرجه البخاري وابن خنوس
في مسنديهم ما أخرجه مسلم وأصله في البخاري وهو قريب من لفظ ابن ماجه
(وفي) لفظ مسند أحمد أخبرنا عن امرنا كأننا ننتظر إليه والباقى سواء (أبو حنيفة)
عن عبد العزيز بن ربيع عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما من نفس الا وقد كتب مدخلها ومخرجها وما هو لاقية
قال فقال رجل من الانصار فقيم العمل يا رسول الله قال من كان من أهل
الجنة يسر لعمل أهل الجنة ومن كان من أهل النار يسر لعمل أهل النار
فقال الانصاري الآن حق العمل كذا رواه الخليلي في فوائده من طريق
شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود
والترمذي وابن ماجه من حديث علي بلفظ ما من نفس منقوسة الا وقد
كتب الله مكانها من الجنة والنار وفي آخره ثم قرأ ما من أعطى واثق الآية

(أبو حنيفة) قال كنا مع علقمة بن مرثد عند عطاء بن أبي رباح فسأله علقمة
ابن مرثد فقال يا أبا محمد ان بهلادنا اقواما لا يثبتون لانفسهم الايمان
ويكفرون ان يقولوا انا مؤمنون فقال ما لهم لا يقولون ذلك قال يقولون
اذا اثبتنا لانفسنا الايمان جعلنا انفسنا من اهل الجنة قال سبحان الله هذا
من خدع الشيطان وحبائله وحبائلهم ان دفعوا اعظم منة الله عليهم
وهو الاسلام وخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبتون الايمان لانفسهم ويذكرون ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقل لهم يقولوا انا مؤمنون ولا يقولوا انا من اهل
الجنة فان الله لو عذب اهل سمواته واهل ارضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم
فقال له علقمة يا أبا محمد ان الله لو عذب الملائكة الذين لم يعصوه طرفة عين
عذبهم وهو غير ظالم لهم قال نعم فقال هذا عندنا عظيم فكيف يحذرون هذا
فقال يا ابن أخي من هذا ضل اهل القدر فانك ان تقول بقولهم فانهم اعداء
الله والرادون على الله اليس يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل
فله المنة البالغة فلموا هذا كم اجهل من فقال له علقمة اشرح لنا يا أبا محمد
شرحا يذهب عن قلوبنا هذه الشبهة فقال اليس الله تبارك وتعالى
دل الملائكة على تلك الطاعة وألمهم ياها وعزم لهم عليها وصبرهم على ذلك
قال نعم فقال وهذه نعم الله بها عليهم قال نعم قال فلموا اليهم بشكر
هذه النعم ما قدر واعلى ذلك وقصروا وكان له ان يعذبهم بتقصير الشكر وهو
غير ظالم لهم منه طرف في البخاري

(باب سؤال القبر وعذابه)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن رجل من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع
المؤمن في قبره اتاه الملك فاجلسه فيقول من ربك فيقول ربي الله قال
من نبيك قال محمد قال وما دينك فيقول الاسلام ديني قال فيفزع له في قبره
ويرى مقعده من الجنة واذا كان كافرا اجلسه الملك فيقال من ربك
قال هاه كالمضل شيئا فيقول من نبيك فيقول هاه كالمضل شيئا فيقول
ما دينك فيقول هاه كالمضل شيئا فيضيق عليه قبره ويرى مقعده من النار

فيضربه ضربة يسجد به كل شئ الا الثقلين الجن والانس ثم قرأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا
وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء قال الحارثي هكذا رواه
عامر بن الفرات عن أبي حنيفة وهو أصح الاسانيد (وقد) اختلف فيه فرواه
الاعمش وشعبة عن عاتمة عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب وعامر بن
الفرات ثقة حفظ الحديث على وجهه وساق الاسناد على السواء وعلم من
رواية الجماعة ان الرجل المبهم في رواية الامام هو البراء والله أعلم (وأخرجه)
أحمد في حديث طويل وفيه زيادة ونقص وكذا الطيالسي وابن أبي شيبة
وابن منيع (ورواه) أبو داود والنسائي وابن ماجه باختصار وفي المتفق
عليه من حديث البراء ان المسلم اذا سئل في قبره شهد أن لا اله الا الله وان
محمد رسول الله في قبره فذلك قوله ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت
(بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر لمن مات يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن الميمون عن الحسن بن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة وفي القبر هكذا
رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة (وأخرج) أبو يعلى مثله من حديث
أنس وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة
الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر

(باب حكم أطفال المشركين)

(أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه
يهودانه وينصرانه قبل فن مات صغيرا يارسل الله قال الله أعلم بما كانوا
عاملين أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي بنحوه (وأخرج) أبو نعيم في
الحلية والبيهقي عن أنس مختصرا بزيادة حتى يعرب عنه لسانه

(باب رؤية الله عز وجل)

(أبو حنيفة) عن اسماعيل بن أبي خالد وبيسان بن بشر عن قيس بن أبي حازم
قال سمعت جري بن عبد الله رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته

فانظروا ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها هكذا
رواه جابر بن أبي حنيفة عن أبيه وزاد قال يعني الغداة والعشي وهو في
صحيح البخاري من طريق اسماعيل بن قيس عن جابر قال كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم اذ نظر الى القمر ليلة البدر فقال اما انكم سترون ربكم
كماترون هذا الا تضامون اوقال لا تضامون في رؤيته فان استطعتم ان
لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قال
فسمع بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها

(باب في شيء من معجزاته صلى الله عليه وسلم)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال انشق
القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فلقتهين هكذا رواه طلبة
العدل في مسنده وهو في صحيح البخاري من رواية أبي معمر عن ابن مسعود
قال انشق القمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم شقتين فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اشهدوا *

(باب في الشفاعة وغيرها)

(أبو حنيفة) عن مصعب بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال الشفاعة هكذا
أخرجه ابن خسر وفي مسنده (وقد) رواه الامام ايضا عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري (وعن) أبي ربيعة شداد بن عبد الرحمن قال سمعت
ابا سعيد الخدري يقول (وعن) يزيد بن صهيب عن جابر في حديث طويل
(وعن سلمة) بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود بالفظ آخر
في حديث طويل وأبو الزعراء اسمه عبد الله بن هاني وثقه المجمل وأخرجه
البخاري من طريق آدم بن علي سمعت ابن عمر يقول ان الناس يصيرون
يوم القيامة جثيا كل أمة تتبع نبيها يقولون يا فلان اشفع يا فلان اشفع
حتى تنتهي الشفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعث الله
المقام المحمود (ومن) طريق ابن المنكدر عن جابر رفته من قال حين يسمع
النداء الحديث وفي آخره وابنه مقاما محمودا الذي وعده حلت له شفاعة
يوم القيامة (ومن) طريق أخرى عن أبي سعيد في حديث الشفاعة وفي
آخره قال ثم تلا هذه الآية عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال وهذا

المقام المحمود الذي وعده بديكم صلى الله عليه وسلم

(بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة)

(أبو حنيفة) عن ربي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج الله قوما من الموحدين من النار بعدما تمسحوا فصاروا جحما فيدخلهم الجنة فيستغيثون إلى الله تعالى عما سمعهم أهل الجنة الجهنميون فيذهب عنهم ذلك وهو في صحيح البخاري في حديث الشفاعة الطويل بلفظ فيقبض قبضة من النار فيخرج اقواما قد تمسحوا فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال لهم ماء الحياة الحديث

(بيان الخبر الدال على أن الكفار يكونون فداء عن المسلمين)

(أبو حنيفة) عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة يعطى كل رجل من المسلمين رجلا من اليهود والنصارى فيقال هذا فداءؤك من النار (وفي رواية) إذا كان يوم القيامة سجدت أمي من بين الأمم طويلا قال فيقال أرفعوا رؤسكم فقد جعلت عدتكم من اليهود والنصارى فداءكم من النار هكذا أخرجه ابن خضرو من طريق عون بن جعفر الملقب عنه وأخرجه مسلم في التوبة بلفظ فكاكم

(بيان الخبر الدال على أن المؤمن لا ينفعه من دخول الجنة إلا الشرك)

(أبو حنيفة) عن واصل عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله دخل الجنة هكذا أخرجه ابن خضرو وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن مسعود وأحمد أيضا والرويان والطبراني في الكبير والبخاري عن أبي أيوب وأحمد أيضا والبخاري عن أبي سعيد وابن نعيم في الحلية وابن خزيمة والنسائي عن أبي الدرداء ولفظهم كلهم لا يشرك بالله شيئا

(بيان الخبر الدال على أن هذه الأمة أكثر أهل الجنة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون أن

تكونوا نصف أهل الجنة قالوا نعم قال أبشر وأهل الجنة عشرون ومائة
 نصف أمي من ذلك ثمانون صفًا هكذا عند ابن خسر ومن طريق علي بن
 غراب عنه (وروى) الترمذي بعضه بالسند وقال حديث حسن وكذا
 رواه أحمد * (بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره) *
 (أبو حنيفة) ثنا سلمة بن كهيل عن أبي الزعرار عن عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر
 وعمر هذا أخرجه أبو نعيم في مسنده أبي حنيفة من طريق يحيى بن نصر
 ابن حبيب قال دخلت على أبي حنيفة في بيت بماء كتبها فقلت ما هذه قال
 هذه أحاديث كلها وما حدثت بها إلا اليسير الذي ينتفع به قلت حدثني
 ببعضها فأمل على وساق الحديث (وأخرجه) الترمذي في المناقب
 وحسنه وإحماكم وابن ماجه وابن حبان كلهم من حديث عبد الملك بن عمر
 عن ربي عن حذيفة

* (الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمر عن ربي بن حراش عن حذيفة بن اليمان
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من
 بعدي أبي بكر وعمر واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بهدي ابن أم عبد أخرجه
 الترمذي وحسنه عن ابن مسعود والرويان عن حذيفة (قلت) وحديث
 حذيفة هذا قد اختلف فيه (فرواه) جماعة عن ابن عيينة عن عبد
 الملك هكذا كرواية الامام (ورواه) آخرون فأثبتوا بين عبد الملك وربي
 مولى ربي وهو مجهول عندهم ولذلك تكلم البزار في سنده لاجله وهكذا
 رواه الحميدي عن سفيان بتلك الزيادة والثوري عن عبد الملك كذلك
 ورجموا هذه الرواية على الاخرى لكون الثوري أضعف وأتقن عندهم
 (قلت) وهذا القدر لا يتأخر به الحديث عن حسنة فانه يحتمل ان عبد الملك
 سمع هذا الحديث عن ربي وعن مولاة عن ربي فتارة كان يذكر الواسطة
 وتارة لا يذكرها وسماع عبد الملك من ربي صحيح فارتفع الاشكال والله أعلم
 * (الخبر الدال على فضائل العشرة الكرام) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمر عن عمرو بن حريش عن سعيد بن زيد

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة في الجنة أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وصلى في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وأنت فتوضح (هكذا) في مسند ابن خسرو وعند ابن مطهر بعد قوله وأنت فبكي أخرجه ابن ماجه
 * (كتاب الطهارة) *

* (باب في صبغة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان مسح الرأس مرة واحدة) *

(أبو حنيفة) عن خالد بن عاتمة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثا ومضمض فاه ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه ثم قال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملا (وفي رواية) ثم غسل قدميه ثلاثا ثم غرق بكفيه فشرب منه ثم قال من سره أن ينظر إلى طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا طهوره هكذا أخرجه ابن خسرو وابن المنظر وطلحة العدل والاشناني في مسانيدهم وهي رواية خارجة بن مصعب وأكثر الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة وأخرجه أصحاب السنن (وفي رواية) أبي يوسف عنه ومسح برأسه ثلاثا ومن طريقه أخرجه الدارقطني (واعترض) بأن أكثر الحفاظ روى المسح مرة (ودفع) بأن أبا حنيفة رواه كذلك كما تقدم وأولت هذه بأنه وضع يده على يافوخه ثم يده إلى مؤخر رأسه ثم إلى مقدمه جمع بين الروايات والله أعلم (قال) المحافظ وأخرج البزار من طريق أبي حنيفة بن قيس عن علي وفيه ومسح رأسه ثلاثا قال واسناده مقارب قال وهو عند الترمذي ومسح رأسه ثلاثا ورواه أبو حنيفة نحوه عن الحارث بن الضحاك عن علي مرفوعا أخرجه ابن المنظر والاشناني (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن عمران مولى عثمان بن عفان أن عثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خسرو (وأخرجه) الشيخان وأبو داود (أبو حنيفة) ثنا سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة أخرجه البخاري في الصحيح ورواه أبو حنيفة

أبشاحن عاقبة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رفعه توشاً مرة وهو في
خوائمه وهو به باقظ واحدة واحدة وزاد الطبراني في الأوسط ثم توشاً ثنتين
ثنتين وقال هذا وضوء الأمام قبلكم ثم توشاً ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوءي
وضوءه الانبياء من قبلي

هـ (في الخبر الدال على الوضوء على من لم يغسل الرجلين

عند الوضوء ولم يستكمل غسل العقب) *

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للعواقيب من النار فاذا غسلتم أرجلكم فاباغوا الماء أصول
العواقيب أخرجه مسلم وابن ماجه من غير هذا الوجه وفي الصحيحين ويل
للعقارب من النار

(بيان الخبر الدال على سنية الانتضاح بعد الوضوء)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن رجل من ثقف يقال
له الحكم أو ابن الحكم عن أبيه قال توشاً النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ حفة
من ماء فنضع مواضع طهورة أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من
طريق منصور وقالوا الحكم بن سفيان وفيه اضطراب قال قاسم الحنفي من
حفاظ أصحابنا وله شاهد صحيح عند الدارمي حدثنا قبيصة ثنا سفيان
عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
توشاً مرة مرة ونضع

(باب في السواك)

(أبو حنيفة) عن أبي يعلى عن تمام أو أبي تمام عن جعفر بن أبي طالب
أو العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مالي أراكم
تدخلون على قلمنا استاكوا فلو أن أشق على أمي لا ثمهم أن يستاكوا
عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء هكذا أخرجه الحارثي وطلمة العدل
والأشناني وابن المطفر والكلابي في مسانيدهم (والصواب) في الاسناد
كما قاله الحافظ في تجميع المنفعة عن أبي علي الحسن الزرادي الصيقلي قال
وقد اختلف في حديثه على منصور بن المعتمر عنه فقال الثوري في المشهور
عنه ووافقه أكثر أصحاب منصور عنه عن أبي علي عن جعفر بن تمام

ابن العباس عن أبيه وشذمه معاوية بن هشام فقال عن الثوري عنه عن
 أبي علي عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه وقال عمر بن عبد الرحمن الأبار
 عن منصور عن أبي علي عن تمام بن العباس عن أبيه (وقال) أبو حنيفة
 عن منصور عن الحسن الزرادي عن تمام بن جعفر بن أبي طالب عن أبيه
 (وقال) شيخان بن عبد الرحمن عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن العباس
 عن أبيه وهذا اضطراب شديد انتهى (قلت) وعند أحمد وابن قانع
 والبعوي والبراز جعفر بن تمام عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب (ثم)
 قال المحافظ ولعل أرجحها ما رواه الأكثر عن الثوري فإنه أحفظهم انتهى
 (وبعضه) في الصحيح من غير هذا الطريق وهو قوله لو أن أشق على أمتي
 لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة هذا لفظ مسلم وعند البخاري مع كل صلاة
 أخرجه من حديث أبي هريرة ورواية عند كل وضوء أخرجهما النسائي وابن
 حبان في صحيحه وابن خزيمة والمحاكم من طريق آخر وعلقها البخاري
 * (بيان الخبر المبيح للوضوء أن يصلي بوضوء واحد عدة صلوات) *

(أبو حنيفة) عن عاتمة بنت مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم توضع له خمس صلوات وصلى خمس
 صلوات وفي رواية صلى خمس صلوات بوضوء واحد يوم فتح مكة فقال له عمر
 ما رأيتك صنعت هذا قبل اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما صنعتها
 يا عمر أخرجه مسلم والأربعة إلا النسائي

* (بيان وضوء المستحاضة) *

(أبو حنيفة) عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن
 فاطمة بنت أبي حبيش قالت يا رسول الله اني أستحاض أفادع الصلاة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بحضة فإذا أقبلت
 أيام عادتك فدعي الصلاة ثم اغتسلي ثم توضعين لكل صلاة فأت وان قطرت
 الدم قال نعم وان قطرت الدم على المحصر هكذا أخرجه طهجة العدل
 في مسنده وأخرجه أبو داود بلفظ مقارب له وكذا ابن ماجه وسألتني الكرام
 عليه فيما بعد

* (بيان الخبر الدال على أن من الذكرا لا ينعقد الوضوء) *

(ابو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طاق بن علي أن أبا عبد الله عليه السلام
 رجا لاسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكراية وضأمنه فقال
 هل هو الابضة من جسدك هكذا أخرجه ابن خسر وفي مسنده وأخرجه
 أبو داود والترمذي والنسائي من طريق ملازم بن عمرو وعن عبد الله بن بدر
 عن قيس بن علي المتابعة بأفظ سئل عن الرجل يمس ذكراه في الصلاة والباقي
 سواء صححه ابن حبان من هذا الوجه وقال الترمذي هو أحسن شيء يروى
 في هذا الباب ونقل الطحاوي عن علي بن المديني قال هو أحسن من
 حديث بسرة وأخرجه أحمد من طريق أيوب بن عتبة على الموافقة وابن
 ماجه من طريق محمد بن جابر وابن عدي من طريق أيوب بن محمد ثلاثهم
 عن قيس بن طاق به قال الخفاف في تخريج أحاديث الهداية وفي الباب عن
 أبي امامة أخرجه ابن ماجه بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال اني مسست ذكري وأنا أصلي فقال لا بأس انما هو جزء منك وعن
 علقمة بن مالك الخطمي نحوه لكن قال في الجواب وأنا أفعل ذلك وعن
 عائشة رفعت لا بأس باليه مسست أو اني وروى الطحاوي عن علي ما بالي
 مسست اني أو ذكري وعن حماد قال انما هو بضعة منك وعن حذيفة
 وعمران انهما كانا لا يريان في مس الذكر وضوءه او عن ابن عباس نحوه
 * (بيان الخبر الدال على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء) *

أبو حنيفة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن
 عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح صائما ثم يتوضأ للصلاة فيأتي
 المرأة من نساءه فيقبلها ثم يصلي فقال لها عروة فليست غيرك فضحكت
 هكذا أخرجه طحطا العدل في مسنده وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي من
 طريق الأعمش بأفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نساءه ثم خرج
 إلى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي الأنت فضحكت وفي
 مسند الإمام نسبة عروة إلى ابن الزبير هو الصواب وقد وافقه عليه حمزة
 الزيات عن حبيب بن عروة بن الزبير هكذا أوردته صرحا ويروى عن
 الثوري والأعمش أنه عروة المزني كل ذلك نقله أبو داود
 * (بيان الخبر الدال على أن القبلة لا تنقض الوضوء) *

(أبو حنيفة) عن أبي روق عطية بن الحارث المحدثاني عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه هكذا أخرجه ابن خضرو في مسنده وهو عند أبي داود والنسائي من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة بالفظ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه من إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ويقال إن إبراهيم التيمي لم يسمع من حفصة نقله التيمي عن النسائي (أبو حنيفة) عن محمد بن عبيد الله العزمي عن عمرو بن شعيب عن زينب بنت أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد فربها فقبلها ثم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خضرو وطحا والاشناني في مسانيدهم وعند ابن ماجه من طريق حجاج بن زينب السهمية عن عائشة بالفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله بي

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء عما سته النار)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أكل النبي صلى الله عليه وسلم مرقا لحم ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه ابن ماجه من حديث سفيان عن محمد بن المنكدر وعمرو بن دينار وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بالفظ أكل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر خبزا ولحما ولم يتوضأ ورواه أحمد في قصة

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فغمض وصلّى ولم يتوضأ أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي بدون قوله وصلّى ولم يتوضأ لكن قال إن له دسما

(بيان ما يوجب الغسل)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سائلا سأله فقال يوجب الماء

الائمة يارسل الله فقال اذا اتى المختانان وغابت المحسفة وجب الغسل
انزل اول ينزل هكذا اخرج الطبراني في الاوسط من طريقه والاشعري
وطلمة العدل وابن خشر ومن جهة الاشعري واخرجه ابن وهب في مسنده
عن الحارث بن شهاب عن ابيه عن جده عبد الله مرفوعا بهذا أورده عبد
الحق وقال اسناده ضعيف جدا قال الحافظ وكأنه يشير الى الحارث لانه
لم يفرده وقد اخرج الطبراني من طريق أبي حنيفة فذكره (وفي صحيح
البخاري ومسلم بلفظ اذا جلس بين شعبين الا ربع ثم جهدها فقد وجب
الغسل زاد مسلم وان لم ينزل (ومسلم) عن أبي موسى مرفوعا اذا جلس بين
شعبين الا ربع ومن المختان المختان فقد وجب الغسل (وفي) الموطأ عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا من
المختان المختان فقد وجب الغسل

(بيان الخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال اخبرني من سمع أم سليم انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى ما يرى الرجل فقال النبي صلى
الله عليه وسلم تغتسل هكذا اخرج الحارثي وابن خشر واخرجه الستة
من حديث أم سلمة الا ابا داود في حديث عائشة والطبراني من حديث
أبي امامة بن سهل عن أم سليم

(فمن ينام وهو جنب كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة
اخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (أبو حنيفة) عن أبي اسحاق السبيعي عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله
من أول الليل فينام ولا يصيب ماء فاذا استيقظ من آخر الليل اعادة وغتسل
هكذا اخرج ابن المظفر والحارثي وابن خشر وطلمة العدل في مسانيدهم
واخرجه أصحاب السنن وأعل بالذي قبله قال الشيخ قاسم الحنفي لكان اشار
الدارقطني في العمل الى انها ليست بقاعدة

(في غسل يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة على من أتى الجمعة هكذا أخرجه ابن خسر ورواين المظفر ولفظ مسلم إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المظفر ورواين خسر وأبو بكر بن عبد الباقي في مسانيدهم وأخرجه الترمذي ورواين ما جاء من حديث ابن عمر بهذا وزاد إليه في ومن لم يأتها فليس عليه غسل وعند ابن خسر ومن جاء الجمعة فليغتسل ولفظ الصحيح إذا جاء أحدكم الجمعة وفي بعض الروايات من جاء منكم الجمعة ولم يأتها عن أبي سعيد بلفظ غسل الجمعة واجب على كل محتلم

(بيان الخبر الدال على سبب استحباب الغسل أولا يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت كانوا يروحون إلى الجمعة وقد عرفوا وتلطخوا بالطين فقبل لهم من راح إلى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المظفر ورواين خسر وفقبل لهم لو اغتسلتم وفي المتفق عليه عن عائشة كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي فباتون في الغبار فتخرج منهم الرائحة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أنكم اغتسلتم قال المحافظ واستدل به على نسخ الحكم لأن العلة قد زالت فيزول الحكم معها

(في الخبر الدال على استحباب الغسل يومها)

(أبو حنيفة) عن إبان عن أبي نضرة عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وفي مسند ابن خسر وعن إبان عن أنس مثله بلفظ من اغتسل يوم الجمعة فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا جرح وأخرجه (اصحاح) وعبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال المحافظ وقد سمي عبد بن جند هذا الرجل وهو إبان الرقاشي وهو رواه قلت له شاهد عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن أبي شيبة من طريق الحسن بن سبرة وصححه الترمذي قال وقدرى عن الحسن مرسل قال المحافظ وروى عن الحسن عن عبد الرحمن بن سبرة أخرجه الطبراني في الأوسط وقال تفرد به أبو جزة عن الحسن وقال العقيلي في ترجمة

مسلم بن سليمان الضبي راويه عن أبي حمزة هذا الحديث رواه سعيد بن بشر
عن قتادة عن الحسن بن جابر. ورواه القصار بن حمزة عن جاسع بن
ابراهيم بن مهاجر عن الحسن بن أنس ورواه أبو بكر الهذلي عن الحسن
بن أبي هريرة. ورواه شعبة وغيره من الحفاظ عن قتادة عن الحسن بن
حمزة وهو الصواب

(بيان الخبر الدال على تجبيس الماء الراكد وان كان أكثر من القلنين)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه هكذا أخرجه
الاشعري وهو لفظ الترمذي الا أنه قال الدائم الذي لا يجري وهو ما كيد
للعن الدائم (وأخرجه) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وعند
النسائي ثم يغتسل فيه أو يتوضأ (أبو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يبال في الماء الدائم ثم يغتسل منه أو يتوضأ هكذا أخرجه ابن المظفر
وأخرجه النيسابوري بلفظه الا أنه قال الراكد ولم يقل أو يتوضأ (وفي) المتفق
عليه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا يبول أحدكم في
الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ منه (وعند) أبي داود وابن
ماجه من طريق ابن بكخان عن أبيه عن أبي هريرة ولا يغتسل (وفي) رواية
مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري وهو جناب

(بيان الخبر الدال على الاستئثار عند الغسل)

(أبو حنيفة) عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أم هانئ ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم وضع لأمته يوم فتح مكة ثم دعا بآباء فأتى به في جفنة
فيها أثر عجيبين وفي رواية وضرب عجيبين فاستترفاة غسل ثم دعا بنو ب فتم وشع به
لمصلي ركعتين هكذا أخرجه ابن خنيسرو والاشعري وطه في مسانيدهم
وأخرجه النيسابوري عن أبي عبد الله الجرائي بسند صحيح (وأخرجه) الترمذي
وابن ماجه من طريق مجاهد عنهما وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ومن
حديث أبي ذر

* (بيان الخبر الدال على ماهارة الماء المستعمل) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال مرضت فعاذني النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وقد أغشى على في مرضي وحانت الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصعب على من وضوئه فافقت الحديث هكذا رواه عنه محمد بن بكر قاضي الدامغان مكاتبة وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي ولفظ وقد أغشى على لابي داود

* (بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من اناء واحد) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وبعض ازواجه من اناء واحد يتنازعان الغسل جميعا هكذا أخرجه ابن خسر و محمد بن الحسن في الآثار وعند ابن ماجه من حديث أنس بلفظ كان يغتسل هو والمرأة من نساءه في اناء واحد وأصله في الصحيحين من حديث عائشة بلفظ كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تحتفأ أيدينا فيه زاد مسلم من المجنابة وأنه قد روي كل منهما بروايته بالفاظ أخرى

* (بيان الخبر المبيح لطهارة المجد بالدباغ) *

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مبيتة لسودة فقالت ما على أهالها وانتفعوا باباهاها قال فسلخوا جلود تلك الشاة فجعلوه سقاء في البيت حتى صار شنا هكذا رواه طلمحة في مسنده (ورواه) الامام أحمد عن أبي عوانة عن سمك به وكذا الطبراني في الكبير (وعند) البخاري والنسائي من حديث سودة بنت زمعة قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نبتذ فيه حتى صار شنا

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما اهاب دبغ فقد طهر (أخرجه) الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد والبرار واسحق من طريق عبيد الرحمن بن ربيعة عن ابن عباس بهذا (وأخرجه) مسلم من هذا الوجه بلفظ اذا دبغ الاهاب فقد طهر (وفي) لفظ دباغه طهوره

* (في حكم سؤر المرأة) *

(ابو حنيفة) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تروا ذات يوم فقامت المرأة فشربت من الاناء فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وشرب ما بقي هكذا أخرجه ابن خسر و (وقد) أخرجه معناه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة والحاكم كلهم عن عائشة (وفي) الباب عن أنس بلفظ مقارب للفظ الامام أخرجه الطبراني في الصغير

(باب التيمم وكيفيته)

(ابو حنيفة) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان يقيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين (هكذا) رواه ابن خسر ووابن المنذر أخرجه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ وقال الحاكم لا أعلم أحداً اسنده عن عبد الله بن علي بن ظبيان وهو صدوق وصوب وقفه الدارقطني والحديث في الصحيحين ليس فيه الى المرفقين ولكن أخرجه البزار بإسناد حسن من حديث عمار بن ياسر وفيه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين (وأخرجه) أبو داود أيضاً ولكن قال الى المناكب وذكر علمه والاختلاف فيه (وروى) عن أبي هريرة ان ناساً من أهل البادية أتوا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فضرب بيده على الأرض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بها يديه الى المرفقين

(باب المسح على الخفين وبيان مدته للقيم والمسافر)

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوماً وليلة (هكذا) أخرجه ابن خسر وهو في صحيح مسلم بلفظ جعل للقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها (وأخرجه) ابن منده والبيهقي وابن خزيمة في الصحيح ولفظ الاخير رخص (وأخرجه) الترمذي من حديث صفوان وصححه هو وابن خزيمة

(بيان الخبر الدال على اشتراط المسح بكونه ادخالهما أو هو متوضئ)

(أبو حنيفة) عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجردلي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المسح على الخفين للقيم يوم ولية وللسافر ثلاثة أيام ولياليهن لا يزعج خفيه إن شاء إذا لبسهما وهو متوضئ (أخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه من هذا الطريق وقال حسن صحيح (وفي) رواية أبي داود ولو استزدنا الزادنا وفي رواية ابن ماجه ولو رضى السائل على مصائبه فحملها خمسا (قال) الحافظ واشهر طرق هذا الحديث رواية حماد والحقم عن إبراهيم النخعي عن الجردلي عن خزيمة وليس فيه هذه الزيادة * (بيان الخبر الدال على أنه إنما يؤخذ من الأحكام لا خوف الآخر) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث أنه رأى جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه توضأ ومسح على خفيه فساله عن ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه وإنما صحبته بعد نزول المائدة (أخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بدون قوله وإنما صحبته (وأخرج) معني هذه أبو داود وابن خزيمة والحاكم من جهة بكر بن عامر عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير بالفظ ان جرير بال ثم توضأ فمسح على الخفين وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا إنما كان ذلك قبل نزول المائدة فقال ما سلمت الا بعد نزول المائدة (وقال) الحاكم في هذه الزيادة صحيح ولم يخرجها بهذا اللفظ المحتاج اليه وللطبراني في الاوسط من وجه آخر عن جرير أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فذهب يتبرز فرجع فتوضأ فمسح على خفيه * (بيان الخبر الدال على لبس الثياب الضيقة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الاشعري عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فانطلق فتضى حاجته ثم رجع وعليه جبة له رومية ضيقة الكمين فرفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضيق كمينها وكنفتا صلب فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ولم ينزعهما (هكذا) أخرجه ابن خسر وابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحاارثي في مسانيدهم (وأخرجه) الستة

بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته فأتته المغيرة بآداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتموضا ومسح على الخفين
 * (بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الانصاف) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن سالم بن عبد الله بن عمر قال اختلف عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين فقال سعد امسح وقال عبد الله ما يعجبني فقال سعد امسح فاجتعا عند عمر رضى الله عنه فقال عمر عك اقدمك سنة (هكذا) أخرجه البخاري وهو في صحيح البخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وان عمر قال لابنه اذا حدثت سعد شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل فيه (وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر وفيه فقال سعد اعرافت ابن أخي فقال عمر كنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا فقال ابن عمر وان جاء من الغائط قال نعم (ورواه) الامام أيضا عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر قال قدمت على غزو العراق فاذا سعد بن مالك يمسح على الخفين الحديث أخرجه ابن خنيس وطليحة وأسد بن عمرو في مسانيدهم

* * *

* (بيان الخبر الدال على ثبوت سماع ابن أبي ليلى عن بلال) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (هكذا) أخرجه أسد بن عمرو وأخرجه الا البخاري وهكذا رواه شعبة والثوري والاعمش الا ان الاعمش زاد بين ابن أبي ليلى وبلال كعب بن عجرة مرة والبراء بن عازب أخرى
 * (باب المستحاضة كيف تطهر فيه حديث عائشة وقد تقدم ذكره آنفا) *
 (أبو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تغتسل غسلًا تامضت أيام أقرائتها وتوضأ لكل صلاة وتصلى (هكذا) رواه حماد في الآثار وابن المظالم وابن خنيس وأخرج الأربعة الا النسائي من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائتها ثم تغتسل وتصلى ومذهب الامام

ان الاقراء المحيض وبه قال غير واحد من الائمة حكماء ومبين في محله
 (أبو حنيفة) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان فاطمة
 بنت أبي حبيش قالت يا رسول الله اني أحيض الشهر والشهرين فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا عرق من دمك فاذا اقبلت حيضتك فدعي
 الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي لاطهرك وتوضئي لكل صلاة (وكذا) رواه
 الحسن بن زياد وطلحة وابن خسر (وأخرجه) الطحاوي من هذا الوجه
 ومحمد بن الترمذي من رواية عبدة ووكيع وأبي معاوية عن هشام (وعند)
 ابن حبان من طريق أبي حمزة عن هشام بلفظ فاذا ادبرت فاغتسلي وتوضئي
 لكل صلاة (وهو) في صحيح البخاري من طريق أبي معاوية عن هشام
 وقال في آخره فدعي الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي عنك الدم ثم صلى قال
 وقال أبي ثم توضئي لكل صلاة حتى يبي ذلك الوقت وعنده ابن ماجه بعد قوله
 ثم صلى وان قطر الدم على الخصر (اعلم) أنه قد صرح أئمتنا بان الامام رضي
 الله عنه روى حديث فاطمة بنت أبي حبيش وترك العمل به ونحن
 نورد ذلك تفصيلا لاثار الرواية في الاستحاضة وما الذي اوجب ترك
 العمل به (قال) الامام ابو جعفر الطحاوي ذهب قوم الى ان المستحاضة تدع
 الصلاة ايام أقرائها ثم تغتسل لكل صلاة (واحتجوا) في ذلك بقوله صلى الله
 عليه وسلم امر في هذه الآثار وبفعل ام حبيبة بنت جحش ذلك على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسلها لكل صلاة وقد افق بذلك
 علي وابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في ذلك آخرون
 فقالوا الذي يجب عليها ان تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا وتغسل
 الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا
 واحدا فتصليهما به فتؤخر الاولى منهما وتقدم الاخرى كما فعلت في الظهر
 والعصر وتغتسل للصبح غسلا واحدا (واحتجوا) في ذلك بحديث سفيان
 الثوري وشعبة عن القاسم بن محمد عن أبيه عن زينب بنت جحش قالت
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم انها مستحاضة فقال لتجلس ايام أقرائها
 الحديث (وفي) رواية سهلة الامر بغسل واحد للظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وافراد الفجر يغسل فيها ما يدل على ان هذا ناسخ للاول لانه انما

أمر به بعد ذلك فصار القول به أولى من القول بالآثار الأولى قالوا وقد روى
 في ذلك أيضا عن علي وابن عباس (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا تدع
 المستحاضة الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة وتصل
 وذهبوا في ذلك إلى حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن
 عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحديث وفيه فامرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتوضأ لكل
 صلاة وتصل وأن قطر الدم على الحصى (حدثنا) صالح بن عبد الرحمن
 ابن عمر وابن الحارث قال حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ قال حدثنا
 أبو حنيفة وحدثنا فهد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو حنيفة عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله
 عليه وسلم الحديث وفيه فإذا قبل الحصى فدعي الصلاة وإذا ادبر فاعتسلي
 لظهرك ثم توضئي عند كل صلاة (ورويانا) من طريق شريك عن أبي اليقظان
 عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة وتضم
 وتصل قالوا فيمارويناهن عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا تقول فعارضهم
 معارض فقال أما حديث أبي حنيفة الذي رواه عن هشام خطأ لأن
 الحفاظ عن هشام رويوه على غير ذلك وهم عمرو وسعيد بن عبد الرحمن
 ومالك والليث ورواه عن هشام بلفظ فإذا قبلت الحيضة فأتري الصلاة وإذا
 ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم ثم صلي. وكذلك رواه عبد الرحمن بن أبي
 الزناد عن أبيه وعن هشام كلاهما عن عروة مثله فكان من الحجّة عليهم
 في ذلك أن حماد بن سلمة قد روى هذا الحديث عن هشام فزاد فيه حرفا يدل
 على موافقته لأبي حنيفة (حدثنا) ابن خزيمة حدثنا إسحاق بن المنهال حدثنا
 حماد بن سلمة عن هشام بمثل حديث هؤلاء غير أنه قال فإذا ذهب قدرها
 فاعسلي عنك الدم وتوضئي وصلي ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء
 مع أمرها بالاعتسلي فذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلاة فهذا معنى حديث
 أبي حنيفة وليس حماد بن سلمة عندكم في هشام بن عروة بدون مالك والليث
 وعمر بن الحارث (فقد) ثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المستحاضة أنها تتوضأ في حال استحاضتها لكل صلاة إلا أنه
قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقدم ذكره (فاردنا) أن نتقار
لذلك لنعلم ما الذي ينبغي أن يعمل به من ذلك فكان ما روى من أمر أم حبيبة
بنيت بحش بالغسل عند كل صلاة فقد ثبت نسجته بحديث سهلة الميمنية عن
الجمع بين الصلاتين بغسل واحد سوى الصحيح ثم نظرنا فيما روى في ذلك فإذا
عبد الرحمن بن القاسم قد رواه عن أبيه في المستحاضة التي استحاضت في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف عنه في ذلك فروى الثوري عنه عن
أبيه عن زينب بنت جحش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك وإن تدع
الصلاة أيام أقرائها (ورواه) ابن عيينة عنه أيضا عن أبيه ولم يذكر
زينب إلا أنه وافق الثوري في معنى متن الحديث فكان ذلك على الجمع
بين كل صلاتين بغسل في أيام الاستحاضة خاصة (ثبت) بذلك أن أيام
الحيض كان موضعها معروفا ثم جاء شعبة فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة كإرواه الثوري وابن عيينة غير أنه لم يذكر الأقران
وتابعه على ذلك محمد بن اسحاق فلما روى هذا الحديث كما ذكرنا فاختلفوا
فيه كشفناه لنعلم من أين جاء الاختلاف فكان ذكر أيام الأقراء في حديث
القاسم عن زينب وليس ذلك في حديثه عن عائشة فوجب أن يجعل روايته
عن زينب غير روايته عن عائشة فكان حديث زينب الذي فيه ذكر
الأقراء حديثا منقطعاً لا يثبت به أهل الخبر لأنهم لا يحتجون بالمنقطع وإنما جاء
انقطاعه لأن زينب لم يذكرها القاسم ولم يولد في زمنها وكان حديث عائشة
وهو الذي ليس فيه ذكر الأقراء إنما فيه الأمر بالجمع بين الصلاتين بغسل
واحد ولا بين أي المستحاضة هي (فقد) وجدنا المستحاضة قد تكون على
معان مختلفة (فهي) أن تكون مستحاضة قد استقر بها الدم وأيام حيضها
معروفة فسيبها أن تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ بعد ذلك
(ومنها) أن تكون مستحاضة لأن دمها قد استقر بها فلا ينقطع عنها وأيام
حيضها قد خفيت عليها فسيبها أن تغتسل لكل صلاة لأنه لا يأتي عليها
وقت الاحتمال أن تكون فيه حائضا أو طاهرا من حيض فيحتاج لها فتؤمر
بالغسل (ومنها) أن تكون مستحاضة قد خفيت عليها أيام حيضها ودمها

غير مستمر بهاينة قطع ساعة ويعود بعد ذلك هكذا هي في أيامها كلها فيكون
قد احاط علمها انها وقت انقطاع دمه اذا اغتسلت حية ثم غير طاهرة من
الحيض طهر اوجب عليها غسلها ان تصلى في حالها تلك ما رادت من
الصلاة بتلك الغسل ان أمكنها ذلك (فأما) وجدنا المرأة قد تكون
مستحاضة بكل وجه من هذه الوجوه التي معانها مختلفة وأحكامها مختلفة
واسم المستحاضة يجمعها ولم نجد في حديث عائشة ذلك تبيان استحاضة
تلك المرأة التي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا أي استحاضة هي
لم يجز لنا ان نحمل ذلك على وجه من هذه الوجوه دون غيره الا بدليل يدل
على ذلك فنظرنا في ذلك هل نجد فيه دليلا فلاذا بكر بن ادريس قد حدثنا قال
حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة ومجالس بن يزيد وبيان
قالوا سمعنا عامر الشعبي يحدث من غير امرأة مسروقة عن عائشة انها قالت
في المستحاضة تدع أيام حيضها ثم تغتسل غسلا واحدا وتوضأ عند كل
صلاة وكذلك رواه سفيان عن فراس عن الشعبي (فأما) روى عن عائشة
ما ذكرنا من قولها الذي افتت به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
ما ذكرنا من حكم المستحاضة انها تغتسل لكل صلاة وما ذكرنا انها
تجمع بين الصلاتين بغسل وما ذكرنا انها تدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل
وتتوضأ لكل صلاة قد روى ذلك كله عنها (ثبت) بجوابها ذلك ان ذلك
الحكم هو الناسخ للحكمين الآخرين لانه لا يجوز عليها ان تدع الناسخ
وتبقى بالمنسوخ ولولا ذلك لاسقطت روايتها (فأما) ثبت ان هذا هو الناسخ
لما ذكرنا وجوب القول به فلم يجز لنا خلافة (وهذا) وجه قد يجوز ان تكون
معاني هذه الآثار عليه (وقد) يجوز في هذا وجه آخر يجوز ان يكون ما روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت أبي حبيش كانت أيامها
معروفة وسهلة كانت أيامها هجولة الا ان دمه اينة قطع في اوقات ويعود
بدها وهي قد احاط علمها انها لم تخرج من الحيض بعد غسلها الى ان صلت
الصلاتين جميعا (فان) كان ذلك كذلك فانا نقول بالحدِيثين جميعا فيجعل
حكم حديث فاطمة على ما صرفناه اليه وحكم حديث سهلة على ما صرفناه
اليه (وأما) حديث أم حبيبة فقد روى مختلفا في بعضها يدكر عن عائشة

انما امرت بالغسل عند كل صلاة ولم يذكر ايام اقرائها فقد يجوز ان يكون
امرها بذلك ليكون ذلك الماء علاجاً له الا انه يقاص الدم في الرحم فلا يسيل
وبعضهم يرويه عن عائشة انها امرت ان تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل
لكل صلاة فان كان ذلك كذلك فقد يجوز ان يكون اراد به العلاج ايضاً
وقد يجوز ان يكون اراد به ما ذكرناه قبل لان دمها سائل دائم السيلان
فليست صلاة الاحتياط ان تكون عندها طاهر من حيض ليس لها ان
تصلي الا بعد الاغتسال فامرها بالغسل لذلك فان كان هذا هو معنى حديثها
فانا كذلك نقول ايضاً فيمن استمر بها الدم ولم تعرف ايام عادتھا فاما
احتملت هذه الامور ما ذكرناه عن عائشة من قولها بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ما وصفتنا ثبت ان ذلك هو حكم المستحاضة التي لا تعرف
ايامها وثبت ان ما خالف ذلك مما روى عنها عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مستحاضة استحاضتها غير استحاضة هذه او مستحاضة
استحاضتها مثل استحاضة هذه الا ان ذلك على أي المعاني التي كان فيما
روى في امر فاطمة بنت أبي حبيش أولى لانه معه الاختيار من عائشة بعد
النبى صلى الله عليه وسلم وقد علمت ما خالفه وما وافقه من قوله وكذلك
ايضاً ما روى عن علي رضي الله عنه انما اختلفت اقواله في ذلك لاختلاف
الاستحاضات التي أتت فيها بذلك (وأما) ما روى عن أم حبيبة في اغتسالها
لكل صلاة فوجه ذلك عندنا والله اعلم انهما كانت تتعاجل به (فهذا) حكم
هذا الباب من طريق الآثار وهي التي يخرج بها فيه (ثم) اختلف الذين
قالوا انها تتوضأ لكل صلاة (فقال) بعضهم انها تتوضأ الوقت كل صلاة وهو
قول أبي حنيفة وزفر وابن يوسف ومحمد (وقال) آخرون بل تتوضأ لكل
صلاة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك (فاردنا) ان نستخرج من القولين
قولا صحيحا فرأيناهم قد اجمعوا انها اذا توضأت في وقت صلاة فلم تصل حتى
خرج الوقت فارادت ان تصلي بذلك الوضوء انه ليس لها ذلك حتى تتوضأ
وضوءاً جديداً ورأيناها لو توضأت في وقت صلاة فصلت ثم ارادت ان
تطوع بذلك الوضوء كان ذلك لما مادامت في الوقت فدل ما ذكرنا ان الذي
يقض ظاهرها هو خروج الوقت وان وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وقد

رايناها لوقاتها صلوات فارادت ان تقضيها كان لها ان تجتمعهن في وقت
 صلاة واحدة بوضوء واحد ولو كان الوضوء يجب عليها لكل صلاة لكان
 يجب ان تتوضأ لكل صلاة من الصلوات الفاتيات فلما كانت تصلين
 جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك ان الوضوء الذي يجب عليها هو غير الصلاة
 وهو الوقت (وجهة أخرى) انا قد رأينا الطهارات تنقض بأحداث منها
 الغائط والبول وطهارات تنقض بخروج أوقات وهي الطهارة بالمسح على
 الخفين ينقضها خروج وقت المسافر وخروج وقت المقيم وهذه الطهارات
 المتفق عليها لم نجد فيها ما ينقضها صلاة انما ينقضها حدث أو خروج وقت
 وقد ثبت ان طهارة المستحاضة طهارة ينقضها الحدث وغير الحدث فقال
 قوم الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت وقال آخرون هو الفراغ من
 الصلاة ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثا في شيء غير ذلك وقد وجدنا خروج
 الوقت حدثا في غيره فالوحي الاشياء ان ترجع في الحدث المختلف فيه فنجد
 كالحدث الذي قد أجمع عليه ووجد له أصل ولا نجعله كالمجمع عليه ولم نجد
 له أصلا ثبت بذلك قول من ذهب الى أنها تتروى الوقت كل صلاة وهو قول
 أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى هذا كله كلام الطحاوي
 (قلت) وقد صرح بعض علمائنا بان هذه اللام التي في قوله لكل صلاة
 مستعمارة للوقت فيكون التقدير لوقت كل صلاة وهي كقولهم آتيتك لصلاة
 الظهر أرى لوقتها وهذا التقدير لا بد منه للضرورة معني اذا الوقت قام مقام
 الاداء لكونه محله وله شغل كله بالاداء عزيمة وشغل بعضه به رخصة فكأنه
 شغل كله به فكان التقدير بالوقت تقديرنا بالصلاة معني وهو معلوم
 لا يتفاوت والاداء غير معلوم فكان التقدير بالاداء معلوم أولى على أنه جاء في بعض
 روايات هذا الحديث هكذا أيضا أشار إليه سبط ابن الجوزي وشارح
 مختصر الطحاوي وابن قدامة في الغني فاذا صحبت هذه ثبت العمل بها من غير
 قياس على الحديث المجمع عليه فتأمل ذلك والله أعلم

«(بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة الجنب والمخاض القرآن)»

(أبو حنيفة) عن عامر بن السهم عن أبي الهريث عن الحسن بن علي عن علي
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ الجنب من القرآن

حرفا واحدا كذا رواه طلحة (وأخرج) الأربعة وابن حبان والحاكم
من حديث علي بإفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتجيبه عن القرآن
شيئ ليس المجنابة (وأخرج) الطحاوي وأحمد من حديث علي أنه توشا
ثم قرأ شيئا من القرآن وقال هذا من ليس يجنب فاما المجنب فلا ولا آية
(وعند) الطبراني بإفظ أقرءوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فان أصابته
فلا ولا حرفا واحدا (وعند) الترمذي وابن ماجه وابن عدي والبيهقي من
حديث ابن عمر رفعه لا يقرأ المجنب ولا الحائض شيئا من القرآن
(بيان الخبر الدال على ان الحائض نجاسة معنوية)

الخمرة بالضم
حصيرة صغيرة
من الصف

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضى الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما ناولني الخمرة فقال اني حائض فقال
ان حبيبتك ليست في يدك هكذا رواه أبو يوسف وأخرجه مسلم
والأربعة

(بيان الخبر الدال على ان المجنابة نجاسة معنوية)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن حذيفة رضى الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مديده اليه فدفعها عنه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بك قال اني جنب يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرنا يدك فان المسلم ليس يتجسس أخرجه أبو داود والنسائي (وعند) مسلم أنه
لقبه فحاده فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنبا فقال ان المؤمن لا يتجسس
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج
رأسه من المسجد وهو متكف فتفعل له عائشة وهي حائض هكذا رواه محمد في
الآثار وابن خزيمة وطلحة وهو في الصحيح من طريق هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة كنت أوجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا
حائض ولفظ كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض
ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد يدني لها رأسه وهو
في حجرته أقرحله وهي حائض

(بيان الخبر الدال على كراهية النظامة في المسجد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن أنس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين قام الى الصلاة رأى في قبلة المسجد ربة في فخامة فكها بيده ورؤى
في وجهه الكرامة لذلك وشدة عليه وقال ان احدكم اذا قام الى الصلاة فانه
يحتاج ربه اوربه بينه وبين قبلة فلا يبصق في قبلته ولا يكن عن يساره
أو تحت قدمه اليسرى ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض
ثم قال أو يفعل هكذا (هكذا) رواه ابن خسر وهو في الصحيح من طريق
اسماعيل بن جهم عن جهم عن أنس رفعه بالفظ رأى فخامة في القبلة فشق
ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فكها بيده وقال ان احدكم اذا قام
في صلاة فانه يحتاج ربه أو أن ربه بينه وبين القبلة فلا يبرقن احدكم قبل
قبلته والباقي سواء (ومن) حديث ابن جهم رفعه رأى بصاقا في جدار القبلة
فكها ثم أقبل على الناس فقال اذا كان احدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه
فان الله قبل وجهه اذا صلى (ومن) حديث عائشة رفعته رأى في جدار
القبلة مخاطا أو بصاقا وفخامة فيكم (ومن) حديث أبي هريرة وأبي

سعيد بن جهم

(بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البزاق كيف يفعل)
(أبو حنيفة) عن مسعر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وهو في
الصحيح من طريق شعبة عن قتادة عن أنس (وأخرجه) أحمد والطبراني في
الكبير من حديث أبي أمامة بالفظ سيئة ودفنه حسنة

*(بيان الخبر الدال على فرك المني من التوب ان كان

يا بسا وغسله ان كان طريا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام عن عائشة رضي الله عنها قالت
لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخرجه) مسلم بهذا
اللفظ (وعند) البخاري كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
المحدث (وعند) البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت كنت أفركه
المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يا بسا واغسله اذا كان
رطبا (ولمسلم) من وجه آخر لقد رأيتني وأنا لأحكه من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا بسا بظفري (ولابي) داود كنت أفركه من ثوب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا في صلى فيه
 * (بيان الخبر الدال على ان التوب الذي يصديه المني انما يفرك منه
 أو يغيبل الموضع الذي أصابه فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام ان رجلا أضافة عائشة رضي
 الله عنها فإرسات اليه لمخفة فالتحف بها فاصابه جنابة فغسل المخفة كلها
 فداع عائشة فقالت ما أراد بغسل المخفة انما كان يحزته ان يفركه لقد كنت
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه أخرجه الترمذي
 بهذا اللفظ * (بيان الخبر المبين الكيفية الاستحسان وآدابه) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان المشركين على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقوا المسلمين فقالوا ترى ان صاحبكم يعلمكم كيف تأتون الخلاه
 استمراء بهم فقال المسلمون نعم فسألوهم فقالوا امرنا ان لانسمة قبل القبلة
 وفروجننا ولا نستنجي بآيماننا ولا نستنجي بعظم ولا برجيع وان نستنجي
 بثلاثة أحجار كذا رواه محمد في الآثار وأخرجه مسلم موصولا من حديث
 سليمان الفارسي

* (كتاب الصلاة) *

* (في الخبر الدال على فضائها) *

(أبو حنيفة) عن طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة في مواقيتها
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم فروة بلفظ أي الأعمال أفضل
 قال الصلاة في أول وقتها وفي أسناده اضطراب (وأخرج) ابن حبان
 وابن خزيمة والحاكم من حديث ابن مسعود بلفظ أي الصلاة أفضل قال
 الصلاة في أول وقتها (وأخرج) الدارقطني عن ابن عمر نحوه وقال الذهبي في
 مختصره استدرك ورواه الجماعة بدون أول

* (مواقيت الصلاة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله عن وقت الصلاة فامر أن يحضر الصلوات مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم امر بلالا ان يبك بالصلوات كلهن ثم أمر في اليوم الثاني ان يؤخر

الصلاة كلها ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقتين
 هكذا رواه محمد في الآثار وهو في صحيح مسلم من حديث بريدة وعبد الله
 ابن عمرو وأبي موسى بلفظ أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن
 مواقيت الصلاة فقال اشهدنا الصلاة فأنزلنا لا فاذن بغلس فقد ذكر
 الحديث بطوله (وأخرج) الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد
 وإسحاق عن طريق وهب بن كيسان عن جابر حديث إمامة جبريل عليه
 السلام وفي آخره ثم قال ما بين هذين وقت (وعند) أبي داود والترمذي
 وابن حبان والحاكم وابن خزيمة من حديث ابن عباس في هذه القصة وفي
 آخره والوقت في عابدين هذين الوقتين * (الاوراق المستحبة) *
 * (في الخبر الدال على الاسفار) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال أسفروا بالصبح فإنه أعظم لأثواب هكذا رواه
 محمد بن مروان عنه (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة وابن حبان من
 حديث رافع بن خديج من رواية محمد بن يزيد عنه بلفظ أسفروا بالفجر فإنه
 أعظم للأجر وقال الترمذي حسن صحيح (وفي) لفظ لابن حبان فكلما
 أصبحت بالصبح فإنه أعظم لأجورك (وعند) النسائي بسند صحيح ما أسفروا
 بالفجر فإنه أعظم للأجر (وأخرج) الطبراني وابن عدي من حديث رافع بن
 خديج رفعه أنه قال لبلال يا بلال اذن لصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع
 نياهم من الاسفار وقد أخرجه من حديث عمر أيضا الطبراني وله من
 طريق خليج عن عاصم بن عمر عن أبيه عن جده * *
 * (بيان الخبر الدال على استحباب التكبيرة بالصلاة العصر في يوم الغيم) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة
 الأسدي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر وابصلاة
 العصر في يوم غيم فإن من فاتته صلاة العصر حتى تغرب الشمس فقد حبط عمله
 هكذا رواه ابن المنذر وابن خضرم (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه
 من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قتادة عن أبي المهاجر عن بريدة رفعه
 بلفظ بكر وابصلاة وأخرجه ابن ماجه كذلك (وعند) البخاري وأحمد

والثالثي ايضا من طريق يحيى بن ابي كثير عن ابي قلابه عن ابي المليلج ولاكن
 جاءه مدبرجا ولفظهم قال ابو المليلج كذا مع بريدة في يوم ذى غيم فقال بكر وا
 بصلاة العصر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر
 فقد حبط عمله (ولفظ) حتى تغرب الشمس عند احمد من حديث ابن عمر
 * (بيان الخبر الدال على انهم من فاتته العصر) *

قوله وترمى
 للعجه ول
 ونائب الفاعل
 مستتر وأهله
 وماله بالنصب
 مقوله الثاني
 وروى بالرفع
 على انه نائب
 الفاعل ومعناه
 انتزع منه
 اهله وماله
 وعلى رواية
 النصب نقص
 هو اهله وماله
 اه من شرح
 مسلم

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن ابي كثير عن بريدة رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما
 وتر أهله وماله هكذا رواه ابن خسر (وأخرجه) ابن ماجه والشافعي عن
 نوفل بن معاوية (وأخرجه) ابن جرير في تهذيبه من طريق سالم عن ابن
 عمر عن عمر (وعند) احمد والطبراني في الكبير من حديث نوفل بلفظ من
 فاتته الصلاة الحديث (وفي) الصحيح من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر
 رفعه الذي تغوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله وهكذا أخرجه الجماعة
 * (الافاق المكرهه) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن ابي سعيد رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس
 ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الحديث بطوله هكذا رواه ابن المنذر وابن
 خسر ووطيحة وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المقرئ في مسانيدهم (وفي)
 الخلفيات من طريق عمرو بن أبي عمرو وعن محمد بن الحسن ومن طريق بشر
 ابن الوليد عن ابي يوسف كلاهما عن ابي حنيفة الحديث بطوله (وأخرجه)
 البخاري بطوله ومسلم مفرقا من حديث ابي هريرة وأبي سعيد (وفي) الصحيح
 ايضا من حديث ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين
 بعد الغيرة حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس
 * (باب الاذان وبدره وان الإقامة مثنى مثنى كالاذان) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رجلا من الانصار
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأه خريسا وكان الرجل ذا طامع يجتمع
 اليه فانطلق خريسا راى من خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنك
 طاعاه وما كان يجتمع اليه ودخل مسجده يصلي فيبينها هو كذلك اذ نرس

فأثام آت في النوم فقال هل علمت ما حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا قال لهذا الناقوس فأثمه فخره أن يأمر بلالا أن يؤذن فعمله الاذان الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله مرتين أشهد أن محمدا
رسول الله مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله أكبر الله
أكبر لا إله الا الله ثم عليه الاقامة مثل ذلك وقال في آخر ذلك قد قامت الصلاة
مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله كاذان الناس واقامتهم فاقبل
الانصارى فقدم على باب النبي صلى الله عليه وسلم فمر أبو بكر فقال استأذن لي
فدخل أبو بكر وقد رأى مثل ذلك فآخه بربه النبي صلى الله عليه وسلم ثم
استأذن للانصارى فدخل فآخه بالذي رأى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
قد أخبرنا أبو بكر مثل ذلك فامر بلالا يؤذن بذلك (أخرجه) الطبراني في
الاوسط بهذا (والانصارى) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه (وأخرجه)
أبو داود من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن
عبد الله بن زيد عن أبيه قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل
ايضرب به للناس طاف بي وأنا نائم رجل فذكر الحديث بطوله ببعض مخالفة
في القصة دون لفظ الاذان والاقامة وفي آخره فسمع صر ذلك وهو في بيته
نفخ يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق اغد رأيت مثل الذي رأى فقال
فله الحمد (وهو) عند الترمذي بدون ذكر كلمات الاذان وكذا ابن حبان في
صحيحه (وقد وردت) في أن الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى عدة
احاديث تصلح للاحتجاج (فنها) ما أخرجه أبو داود من طريق عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ وفيه قال بعدما قال حتى على الفلاح قد
قامت الصلاة قد قامت الصلاة (وأخرجه) الترمذي من وجه آخر فقال
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله صلى
الله عليه وسلم شفعا في الاذان والاقامة (وروى) الطحاوي من طريق عبد
العزيز بن ربيع قال سمعت ابا محذورة يؤذن مثنى مثنى ويقم مثنى مثنى
(وايضا) من طريق النخعي عن ثوبان نحوه وروى البيهقي في الخلافيات
من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده انه أرى
الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى قال فانيت النبي صلى الله عليه وسلم

فاعلمه فقال علمهن بالالا قال فتقدمت وامرني ان اقيم فالت واسناده صحيح
 * (بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بالاي يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى
 تسمعوا اذان ابن أم مكتوم فانه يؤذن وقد حل الصلاة وفي المتفق عليه
 من حديث ابن عمر مثله حتى يؤذن ابن أم مكتوم بدون قوله وقد حل
 الصلاة واخرجه عن ابن مسعود مرفوعا لا يمنع احدكم اذان بلال الحديث
 * (بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذن المؤذن قال مثل ما يقول اخرجه ابن
 ماجه من حديث أم حبيبة والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو واجد
 من حديث أبي رافع (وفي) المتفق عليه من حديث أبي مسعود بلفظ اذا
 سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول (وفي) الحديث دليل على ان لفظة المثل
 لا تقتضي المساواة من كل وجه كرفع الصوت وغيره * (شروط الصلاة) *
 فيه حديث الاعمال بالنيات وتقدم

* (بيان الخبر الدال على عورة الرجل) *

(ابو حنيفة) حدثنا حماد عن ابراهيم عن الاسود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما بين السرة الى الركبة عورة (اخرجه) الحاكم هكذا عن
 عبد الله بن جعفر رفعه وفي رواية والركبة (واخرج) الدارقطني عن
 ابي ايوب مرفوعا ما فوق الركبتين من العورة وما اسفل السرة من العورة
 واخرج ايضا عن علي مرفوعا الركبة عورة واسناده ضعيف (واخرج) ايضا
 في الخلافات عن ابن جريج معضلا السرة عورة (وعند) ابي داود عن عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده رفعه اذا زوج احدكم خادما عبده او احيره
 فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة (واخرجه) الدارقطني والعقيلي
 باطول من هذا (ثم) ان الاستدلال بهذه الاحاديث على كون السرة ليست
 بعورة ظاهر وعلى كون الركبة عورة غير ظاهر وهو مقتضى سياق حديث
 انس وابي الدرداء وابي موسى عند البخاري وحديث عائشة عند مسلم

وذلك لان الغاية محتمل دخولها تحت الغيا وعدمه (وقد) اجاب الشيخ كمال الدين بن الهمام فقال الغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط في حكمنا بدخولها احتياطاً انتهى (يعني) ان الركبة ملتحق عظم الفخذ والساق والتمييز بينهما مذهبنا واجمع المحرم والمبيح فغالب المحرم على المبيح احتياطاً (والحاصل) ان عورة الرجل في ظاهر الرواية ماتحت السرة الى تحت الركبة وفي رواية عن الامام من نفس السرة الى تحت الركبة
 * (بيان الخبر الدال على النهي عن دخول المجامع بالازار) *
 (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدخل المجامع الا بئزر (أخرجه) الترمذي والنسائي بالفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل المجامع الا بئزر وعندنا كما هم وابن عدي بغير ازار

* (بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد) *

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد وشهابه هكذا رواه طحاوي وابن خسر وأبو بكر بن عبد الباقي والاشناني وهو متفق عليه

* (بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يجوز ذلك) *

(ابو حنيفة) عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة رضى الله عنه أن سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال ليس كلكم يجد ثوبين هكذا رواه بكر بن عبد الباقي وأخرجه الجماعة الا الترمذي * (صفة الصلاة) *

(ابو حنيفة) عن ابي سفيان عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء مفتاح الصلاة والتكبير تحريمها والتسليم تحليها وفي كل ركعة تسليم ولا تحزى صلاة الا بفتح الكتاب ومعها غيرها هكذا رواه ابو يوسف والمارثي وابن خسر وابن المطغفر وبكر بن عبد الباقي (وأخرجه) ابن عدي هكذا وأخرجه النسائي بهذا اللفظ أيضاً وابن ماجه بالخط وسورة (وفي) رواية لابن عدي والسورة وفي أخرى له وسورة في فرضة وغيرها (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه وأحمد واسحق وابن أبي شيبة والبراق ابن عيسى عن محمد بن

المخفية عن علي رفعه بلفظ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم وقال الترمذي هذا أصح شيء في الباب (وعن) أبي سعيد
 مثله أخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم والعقيلي وقال العقيلي حديث
 علي أجودا سنادا وقال المحاكم هو أشهر اسنادا إلا أن الشيخين لم يحتجيا به
 عقيل انتهى قال المحافظ وفي اسناد أبي سعيد أبو سفيان وهو طريق بن
 شهاب السعدي والمحاكم ظنه طلحة بن نافع فلذلك حكم أنه على شرط مسلم
 وأبو سفيان السعدي ضعيف ولم يخرج له مسلم انتهى (وفي) رواية أبي يوسف
 عن الإمام أو غيره أو هي عند الطبراني من طريقه وضعفها ابن عدي بإحد
 ابن عبد الله اللجلاج (ولابي) داود من وجه آخر صحيح أمرنا أن نقرأ بفاتحة
 الكتاب وما تبسروا وصححه ابن حبان من هذا الوجه ولفظه أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى (وعند) ابن عدي من
 حديث عمران بن حصين بلفظ لا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين
 فصاعدا (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث ابن مسعود بلفظ
 وشيئ معها *

(بيان المحبر الدال على قراءة ما تبسروا من القرآن
 ولو فاتحة الكتاب في الصلاة) *

(أبو حنيفة) من عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه نادى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب
 هكذا رواه طلحة وابن خسر وابن المنذر (وأخرجه) الطبراني هكذا في
 الاوسط من طريق الإمام بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن نادى في أهل المدينة الحديث واسناده ضعيف وله طريق آخر عنده
 وفيه حجاج بن أرطاه (وأخرجه) ابن عدي من وجه آخر بلفظ الإمام وفي
 اسناده ضعف (وفي) المتفق عليه من حديث عبادة بلفظ لا صلاة إلا لا يقرأ
 بفاتحة الكتاب (وعند) الطبراني بلفظ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين من
 القرآن (وعند) الدارقطني لا تجزئ صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب ورجاله
 ثقات (وعند) ابن حبان وابن خزيمة من حديث أبي هريرة لا تجزئ صلاة
 لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب

* (بيان الخبر الدال على رفع اليدين عند الاذنين عند الافتتاح) *

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه بمحاذاييهما شحمة اذنيه أخرجه مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن وائل بن حجر بلفظ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذى باهما ميه اذنيه ثم كبر (وكذلك) أخرجه أبوداود والنسائي (وعند) أحمد واسحق والدارقطني والطحاوي من طريق يزيد بن زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع يديه حتى تكون ابهاماه حذاء اذنيه وسبأني (وعند) المحاكم والدارقطني من طريق عاصم عن أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فخاضى باهما ميه اذنيه ثم ركع (وفي) المتفق عليه من حديث مالك بن الحويرث بلفظ بمحاذاييهما اذنيه (وما) عند البخاري والاربعة من حديث أبي حميد بلفظ بمحاذاييهما منكبيه ومن حديث ابن عمر في المتفق عليه كذلك فقد جعله الطحاوي على حالة العذر كذا قاله المحافظ (والذي) رأته في كلام الطحاوي في وضع اليدين حذو المنكبين في حالة السجود لافي حالة الرفع فتأمل

* * *

* (بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود لشيء من ذلك ويأثر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) أبوداود والترمذي من طريق آخر بلفظ الأول صلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا في أول مرة وفي رواية ثم لا يعود وقال الترمذي حسن (ونقل) عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندي (وقال) ابن القطان هو عندي صحيح الا قوله ثم لا يعود فقد قالوا ان وكيعا كان يقولها من قبل نفسه وكذا قال الدارقطني انه صحيح الا هذه الامة لكن لم ينسبها الى خطأ وكيع (وقال) غير ابن القطان لم ينفرد بها وكيع بل اوردتها النسائي من طريق ابن المبارك عن الثوري عن عاصم بن كليب قد كره (تنبيه) روى الحارثي في مسنده قال حدثنا

محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي حدثنا اسامان بن الشاذ كوفي سمعت سفيان
 ابن عيينة يقول اجتمع أبو حنيفة والاوزاعي في دار الخياطين بمكة فقال
 الاوزاعي لابي حنيفة ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند
 الرفع منه فقال أبو حنيفة لا جل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه شيء فقال كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع
 وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة
 والاسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
 يديه الا عند افتتاح الصلاة ولا يهودا شيء من ذلك فقال الاوزاعي حدثك
 عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثنا حماد عن ابراهيم فقال
 أبو حنيفة كان حماد أفقه من الزهري وكان ابراهيم أفقه من سالم وعلقمة
 ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر حجة وله فضل صحبته
 فالاسود له فضل كبير وعبد الله عبد الله فكنت الاوزاعي وسامان
 الشاذ كوفي واهم مع حفظه الا ان القصة مشهورة (واخرج) ابن عدي
 والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
 قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم
 الا عند افتتاح الصلاة (أبو حنيفة) عن زياد بن أبي زياد عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه هكذا
 رواه الطحاوي وفي المتن زيادة وذلك فيما رواه أبو داود من طريق شريك
 وابن ماجه قال عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى بلفظ الى قرب أذنيه
 ثم لا يعود قال أبو داود رواه هشيم وابن ادریس وخالد عن يزيد ولم يذكر روافقه
 ثم لا يعود (واخرج) الدارقطني من طريق اسمعيل بن زكريا عن يزيد فذكره
 وهذه الزيادة لو صحت صحت للاحتجاج والله أعلم

(في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمر
 بعينيه على يساره يتواضع بذلك لله عز وجل (هكذا) رواه محمد في الآثار

وابن خسرو (وعند) مسلم من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعها جبال أذنيه ثم التقف بنبويه ثم وضع يديه اليمنى على اليسرى (ورواه) ابن خزيمة فزاد على صدره وهذه الزيادة ليست عند مسلم (وفي) الباب عن سهل بن سعد عند البخاري وعن ابن مسعود في السنن وعند الدارقطني من حديث ابن عباس رفعه أنا معاشر الأنبياء أمرنا بأن نمسك أيما لنا على شمالكنا في الصلاة (وعند) الترمذي وابن ماجه من حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم مناذا أخذ شمالكه بيمينه

(بيان الخبر الدال على اخفاء اليد اليسرى في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحنفي بسم الله الرحمن الرحيم (أخرج) عنه ابن أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني من حديث أنس وسياق بيانه قريبا

(بيان الخبر الدال على اجتماع يديه على اخفائها في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه أنه صلى خلف امام فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا عبد الله احبس عنانك هذه فاني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمعهم يجهرون بها هكذا رواه طحاوي وابن خسرو وابن المظفر والحارثي (وأخرجه) الطبراني هكذا سنداً ومتناً اللفظ نعمتك (وعنه) رواه ابن ماجه والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق آخر ولفظ السنن سمعني أبي وأنا أقرا بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني إياك والحدث في الاسلام فقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحدا منهم يقولها وقال الترمذي حسن وأبو سفيان فيه مقال ولكن تابعه قيس بن عباية كما هو عند أصحاب السنن وثقه ابن معين وغيره ويزيد احتج به النسائي وابن حبان (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم

عليه جمع على
أي شريف ورفع
مثل صبي
وصدية أه
مختار

هكذا رواه ابن خسر و ابن المغيرة وأبو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه)
بهذا اللفظ أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ورجالهم
ثقات (وفي) رواية فلم اسمع أحدا منهم يصحح بسم الله الرحمن الرحيم
(وفي) رواية لابن حبان ويصححون بالمحمد لله رب العالمين (وفي) رواية
لابن خزيمة والطبراني في كتابي يسرون بسم الله الرحمن الرحيم (وفي) مسلم عن
أنس فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (وعنده) أيضا في رواية
لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها (وعند) مسلم
أيضا من حديث عائشة كانت تفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالمحمد لله
رب العالمين (وعند) الطبراني يحدث أنس كانوا يسرون بسم الله الرحمن
الرحيم (وروي) أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم
التخفي عن ابن مسعود قال ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
مكتوبة ولا أبو بكر ولا عمر (وروي) الطحاوي من طريق أبي وائل
كان عمر وعلي لا يجهران بالبسملة (وعند) الدارقطني والخطيب من
طريق صالح بن شهاب قال صليت خلف أبي قتادة وابن عباس وأبي هريرة
وأبي سعيد في كانوا لا يجهرون وصالح هو مولى التؤمة ضعيف (وقال)
سعيد بن منصور حدثنا خالد بن حصين عن أبي وائل قال كانوا يسرون
التعوذ والبسملة في الصلاة (فهذه) الأحاديث والآثار الواردة في ترك الجهر
(وفي) الباب ما أخرجه من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا
بكر وعمر كانوا يفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين (وقد) جاءت عدة
أحاديث في إثبات الجهر وآثار عن الصحابة والتابعين ليس هذا محل ذكرها
(قال) المحافظ في تخريج أحاديث الهداية الذي يتحصل من البسملة أقوال
(أحدها) أنها ليست من القرآن أصلا إلا في سورة النمل وهذا قول مالك
وطائفة من الخنفية ورواية عن أحمد (ثانيها) أنها آية من كل سورة أو بعض
آية كما والمشهور عن الشافعي ومن وافقه أنها آية من الفاتحة دون غيرها
(ثالثها) أنها آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور بل كتبت في
أول كل سورة للفصل وهذا قول ابن المبارك وداود وهو المنصوص عن
أحمد وبه قال جماعة من الخنفية (وقال) أبو بكر الرازي هو ممة تضي

المذهب وعن أحمد بعد ذلك روايتان احدهما انها من القاتحة والثانية
 لا وهو الاصح (ثم) اختلفوا في قراءتها في الصلاة فمن الشافعي ومن تبعه
 تحب وعن مالك تذكره وعن أبي حنيفة تستحب وهو المشهور عن أحمد
 (ثم) اختلفوا فمن الشافعي يسن الجهر بها وعن أبي حنيفة لا يسن وعن
 اسحق بخبر وعدة التابعين حديث انس وقد اختلفوا في لفظه اختلافا كثيرا
 (والذي) يمكن ان يجمع به مختلف ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم من أنه كان
 لا يجهر بها فحيث جاء عن انس أنه كان لا يقرؤها مراده في الجهر وحيث جاء
 عنه اثبات قراءتها مراده السر وقد ورد في الجهر عنه صريحا فهو المعتمد
 (قال) ولو ثبت ما رواه أبو داود من طريق سعيد بن جبير قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان مسيلة يدعى ربحن
 اليمامة فقال أهل مكة انما يدعوا له اليمامة فامر الله رسوله باخفائها فما
 جهر بها حتى مات فكان ناصي نسخ الجهر لكنه مرسل ومع اول المتن
 ولا معنى للاسرار بالسملة لا جمل ذكر الرحمن مع وجود ذكره عقب ذلك
 (وقال) الحازمي الانصاف ان ادعاء النسخ في الجانية بين باطل ومن حجج
 من اثبت الجهر أن احاديثه جاءت من طرق كثيرة وتركه عن انس وابن
 مغفل فقط والترجيح بالكثرة ثابت وبأن احاديث الجهر شهادة على اثبات
 وتركه شهادة على نفي والاثبات مقدم وبأن الذي روى عنه ترك الجهر قد
 روى عنه الجهر (وقد) رده الحافظ فاجاب عن الاول بان الترجيح بالكثرة
 انما يقع بعد صحة السند ولا يصح في الجهر شيء مرفوع كما عن الدارقطني وانما
 يصح عن بعض الصحابة موقوفا وعن الثنائي بانها وان كانت بصورة النفي
 لكنها ساجعة في الاثبات وقولهم انه لم يسمعه ابدا به بعيد مع طول صحبته وعن
 الثالث بان من سمع منه حال حفظه أولى من اخذ عنه حال نسيانه وقد صح
 عن انس أنه سئل عن شيء فقال سألوا الحسن فانه حفظ ونسينا انتهى
 (وقال) الحازمي ايضا في الاخفاء نصوص لا تقتل التأويل وايضا فلا
 يعارضها غيرها الثبوتها وصحتها واحاديث الجهر لا توازيها في الصحة بلاريب
 (ثم) ان اصح احاديث ترك الجهر حديث انس (وقد) اختلف عنه في لفظه
 فاصح الروايات كانوا يفتنون القراءة يا محمد لله رب العالمين كذا قال

أكثر أصحاب شعبة عن قتادة عن أنس وكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عنه
وعلى هذا اللفظ اتفق الشيخان وجاء عنه لم اسمع أحدا منهم يجهر بالبدعة
(ورواة) هذه أقل من رواية تلك واتفردها مسلم ثم ذكر اختلاف
رواته وقال والمحق أن هذا من الاختلاف المبسح ولنا نسخ في ذلك
ولا منسوخ والله أعلم

(بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع)

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن حدثه عن سعد بن مالك رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب (أخرجه) مسلم من طريق أبي يعفور
سمعت مصعب بن سعد يقول صليت جنب أبي فطبقت بين كفي ثم
وضعت ما بين فخذي فنهاني أبي وقال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب فتبين الميهم
(وعند) البخاري باللفظ كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على
الركب (أبو حنيفة) عن عبد الملك بن ميسرة أن سعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب هكذا رواه طلحة وقد تقدم قريبا (وعند)
مسلم أن ابن مسعود كان يفعل ذلك وأشار سعد إلى ما كان يفعله وأعلمه لم
يبلغه انتهى (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عمر رضى الله عنه كان
إذا ركع وضع يديه على ركبتيه قال وقال سعد بن أبي وقاص كنا نطبق ثم
أمرنا بالركب (وأخرج) البخاري من حديث أبي حميد الساعدي في قصة
الصلاة قال فركع فوضع راحتيه على ركبتيه (وعن) رفاعه بن رافع في قصة
الأسى صلواته وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك (أخرجه) أبو داود
والنسائي (وعن) أبي عبد الرحمن السلمي قال قال أنس عن ابن الخطاب أن
الركب سنت لكم (قلت) وبالأخبار ثبين الميهم في سند الإمام

(بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض)

(أبو حنيفة) ثابтал عن وهب بن كيسان عن جابر رضى الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم السلام والتكبير كل سجدوا وركعوا كما
يعلمهم السورة من القرآن (قال) طلحة هكذا روى (ويرى) عن أبي
حنيفة عن زيد بن أبي أنيسة عن بلال به (وهكذا) عند الشافعي وأخرج
معناه الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رفعه كان يكبر في كل خفض ورفع

وقيام وقعود وكذا أبو بكر ومهر صحيحه الترمذي (وأخرجه) أحمدوا صحيح
والدارمي وابن أبي شيبة (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة كان
النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع الحديث
بطوله (وفي) رواية للبخاري أن كانت هذه الصلاة حتى فارق الدنيا وفي
الموطأ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تزل تلك الصلاة حتى لقي الله عز وجل
(وعند) الطبراني عن الحكم بن عمار الميماني رفعه كان يعلمنا إذا قمنا إلى
الصلاة فارتفعوا أيديكم ولا تتخالف أذانكم ثم قولوا الله أكبر سبحانك ان
وبحمدك الحديث وإن لم تزيدوا على التكبير آخركم وإسناده ضعيف
(بيان الخبر المبيح للتميميع والتحميد)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضى الله عنهما صلى بنا النبي
صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله أن حمده فقَالَ
رجل ربنا لك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ذا المتكلم قالها ثلاث مرات فقال الرجل أنا يا نبي الله فقال
والذي بعثني بالحق لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون أيهم يكتبها
لك وأول من يرفعها لك (ورواه) ابن أبي اليسع بن ابرود وأيت أبو حنيفة
يسأل عطاء عن الامام اذا قال سمع الله أن حمده يقول ربنا لك الحمد فقال
ما عليه ان يقول ذلك ثم روى عن عبد الله بن عمر ما تقدم (وقد) أخرجه
مسند في مسنده هكذا هو في الصحيح من حديث رفاعة بن رافع وكذا
عند الترمذي والنسائي وأبي داود والموطا ولفظ الترمذي اثناعشر ملكا
(واعلم) ان مذهب الامام ان انما القوم يكتبون بالتميميع والمقتدي يكتبون
بالتحميد (وعند) أبي يوسف ومحمد اجمع بينهما مستحب لكل منهما
واستبدل الطحاوي لذلك بحديث علي عند البيهقي وحديث أبي سعيد
عند الاربعة واختار قولهما (وفي) شرح المختار ان الحسن بن زياد
روى عن الامام نحوه ذلك (وفي) الظهيرية عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل
أنه كان يميل إلى قولهما وكان يجمع بينهما حين كان اباما (واختاره)
تلميذه الامام أبو هلي النسفي كما نقله تلميذه شمس الأئمة الحلواني وهو قول

الأئمة الثلاثة (ثم) ان لفظ التمجيد اللهم ربنا لك الحمد ويزيادة الواو
ويحذف اللهم في الصورتين والكل منقول (وأما) المنفرد ففيه ثلاثة
أقوال (الاول) أنه يأتي بالتسبيح لا غير وهو رواية المصنف عن أبي يوسف عن
الامام وفي السراج انه باب الاصح (والثاني) أنه يأتي بالتمجيد لا غير وصحة
صاحب الكافي وفي المبسوط وهو الاصح وقال الزيلعي وعليه أكثر المشايخ
(والثالث) انه يجمع بينهما وصحة صاحب المداية وقال الصدر الشهيد
وعليه الاعتقاد (وحيث) اختلاف التمجيد كما رأيت فلا بد من الترجيح فالرجح
من جهة المذهب القول الثاني ومن جهة الدلائل القول الثالث والله أعلم
(بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه عند قيامه)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا قام
رفع ركبتيه قبل يديه هكذا رواه هرون بن خليفة عنه (وأخرجه) الاربعة
وقال الترمذي حسن وقال المحاكم على شرط مسلم (واستدل) بذلك الامام
على ان المصلي يقوم بالاعتماد يديه على الارض وعلى عدم القعود قبل القيام
(وأما) ما روي في حديث مالك بن الحويرث من جاسة الاستراحة فيسهول
على حالة العذر والله أعلم

(بيان الخبر المبين للسجود على الجبهة والانف)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان يسجد على سبعة أعظم جهته
ويديه وركبتيه وصدوقدميه واذا سجد احدهم فليضع كل عضو موضعه
واذا ركع فلا يدبج تدبج الحمار هكذا رواه عمر بن الرماح عنه (وأخرجه)
الدارقطني وابن عدي هكذا وابو سفيان تسكمان فيه (ومعنى) الجملة الاولى
في المتفق عليه من حديث ابن عباس وغيره كما سيأتي (ومعنى) الجملة الثانية
عند الاربعة وابن حبان والمحاكم والبخاري من حديث ابن عباس رفعه
بالفعل اذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه
(أبو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس أو غيره من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسجد على

دبح الرجل
تدبجها اذا بسط
ظهره وطأ
رأسه أشد
انحطاطا من
أليتيه اهتدار
قوله آراب أي
أعضاء اه

سبعة أعظم هكذا رواه اسحاق بن عمار بن يحيى بن عبيد الله عنه ومعناه في
الاتفق عليه

(بيان الخبر الدال على النهي عن العبث في الصلاة)

(أبو حنيفة) من حكمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا هكذا رواه سعيد
ابن عجلون عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ولفظ
البخاري ومسلم بعد قوله أعظم وعدمها الجملة (زاد) البخاري
وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا أكف
التياب والشعر (وفي) لفظ مسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على
سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجملة واليدين والركبتين والرجلين
(واعلم) أن الإقتصار في السجود على الأنف يجوز عند أبي حنيفة سواء كان
من عذر بالجملة أم لا وعندهما لا يجوز إلا من عذر بها فالسجود بالجملة
فرض عندهما (وله) أن المأمور به السجود على الوجه وهو بكل الوجه
متعذر فكان المراد به بعضه والأنف بعض الوجه فإذا سجد به كان ممثلا كما
لوسجد بالجملة هذا بالنظر إلى الدراية وأما الرواية فتؤيده قول البخاري
في الحديث المتقدم وأشار بيده إلى أنفه (وعند) أبي يعلى والظاهر أن
عبد الجبار بن وائل عن أبيه رفعه كان يضع أنفه على الأرض مع جبهته
(وعند) الدارقطني من حديث ابن عباس لا صلاة إلا أن لا يصيب أنفه من
الأرض ما يصيب الجبينين ورواه ثقات (وعند) الدارقطني عن عائشة
أنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أهله تصلي ولا تضع
أنفه بالأرض فقال يا هذه ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه
بالأرض مع جبهته

(في كراهية فرش الذراعين في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن جبهة بن سعيد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى فلا يفرش ذراعيه كافر أشرك الشكيب
هكذا رواه داود الطائفي عنه (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث
جابر (وأخرج) الستة نحوه من حديث أنس (وفي) الصحيح عن عائشة وكان

قوله أكف أي
أجمع أه

قوله عتبة وفي
رواية عقب
وهو الاقواء اه

ينهى عن عتبة الشيطان وان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع
(في اباحة الصلاة على الحصب)

(أبو حنيفة) عن ابي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن ابي سعيد
رضي الله عنهما انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد يصلي
على حصب يصعد عليه هكذا رواه ابن يونس عنه واخرجه مسلم
والترمذي وابن ماجه

(بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة اضعبع رجله
اليمنى ونصب رجله اليسرى هكذا رواه أبو معاذ والبخاري عنه (واخرجه)
الترمذي بالسند وقال حديث صحيح (وعند البخاري والثلاثة من
حديث ابي حميد بلفظ فاذا جلس في الركعة الاولى خذ قدم رجله اليسرى
ونصب الاخرى الحديث

(بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال كنا اذا صلينا اخاف النبي صلى الله عليه وسلم نقول
السلام على جبريل وميكائيل فاقبل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقبل
ان الله هو السلام فاذا شهد احدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله هكذا رواه
ابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد (واخرجه) الاثمة الستة
والدارقطني والبيهقي (وفي رواية كانوا يقولون السلام على الله السلام على
رسول الله

*(بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم في التشهد)*

(أبو حنيفة) حدثنا الحسن بن الحري عن القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة
بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخذ بيده وان رسول الله

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فإذا فعلت هذا أوقلت هذا وقد قضيت
 صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد هكذا رواه
 المقرئ وطلمة والاشناني وابن خسرو (وأخرجه) أبو داود بهذا الاسناد
 (قال) الحافظ واتفق الحافظ على أن قوله فإذا فعلت الخ هذا الزيادة
 مدرجة من كلام ابن مسعود منهم ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 والخطيب وأوضحوا الحجة في ذلك (وقال) الخطابي إن لم يثبت إدراجها
 دللت على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست واجبة (وقال)
 الشيخ كمال الدين بن الممام والحق أن غاية الإدراج هنا أن يصير موقوفة
 والموقوفة في مثله حكم الرفع

* * *

* (بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد) *

(أبو حنيفة) حدثني سليمان الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهيد
 التحيات لله إلى قوله عبده ورسوله ثم يدعو بما أحببت هكذا رواه ابن
 المطرف في مسنده عن الضحاك بن مسافر مولى سليمان بن عبد الملك قال
 صليت إلى جنب أبي حنيفة فسمعتني أتشهد فقال لي يا شامي حدثني سليمان
 الأعمش فسأله (ورواه) أيضا الحسن بن زياد في نسخة عن الإمام (وعند)
 الإمام أحمد في حديث ابن مسعود مطولا وفي آخره وإذا كان في آخر الصلاة
 دعا لنفسه بما شاء ثم يسلم وأصل حديث ابن مسعود في المتن عليه في آخره
 ثم ليتخير أحدكم من الدعاء بما أحبه إليه فيدعوه (وفي) لفظ فليدعوه
 من المسئلة ما شاء (وعند) النسائي من حديث أبي هريرة ثم يدعو لنفسه بما
 بداله (قال) الحافظ ويترجح تشهد ابن مسعود باتفاق الستة عليه وباتفاق
 الأئمة أنه أصح مخرجا انتهى حتى قال الترمذي ابن أكثر أهل العلم عليه
 الصلاة والتسليم (وأخرج) الطحاوي عن ابن عمر أن أبا بكر عليه
 الناس على المنبر ووافق ابن مسعود جماعة من الصحابة منهم معاوية بن

أبي سفيان وسلمان الفارسي كما عند الطبراني وقائشة كما عند البيهقي في السنن وقال النووي أسناده جيد

* (بيان الخبر الدال على سنية التعليم) *

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن أخرجه مسلم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس مرفوعا (وأخرجه) البيهقي من طريق طاووس عنه مرفوعا والطحاوي من طريق عطاء عنه موقوفا

* (بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتين عن اليمين والشمال) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره تسليمتين ويأتي الكلام عليه في الذي يليه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاقبة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يمينه خده الايمن وعن شماله حتى يرى يمينه خده الايسر مما يلتفت (وفي) رواية حتى يرى شق وجهه أخرجه الاربعة من طريق غيره هذه وابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح (ومسلم) عن سهيل بن أبي وقاص نحوه وفي الباب في التسليمتين عن حماد بن يسار عند الدارقطني وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن طاق عند أحمد وعن واثلة وابن عمر وعند الشافعي ثم البيهقي وعن جابر بن سمرة عند مسلم وعن واثل بن حجر عند أبي داود وعن أبي موسى عند ابن ماجه وعن البراء عند الدارقطني * (بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالجهر) *

(أبو حنيفة) عن زياد بن علقمة عن قطبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في إحدى ركعتي الفجر والتميل بإسقاط لم يطالع نصيده هكذا رواه محمد بن المغيرة عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه هـ (في الانصراف من الصلاة كيف يكون) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما وقاعدا وحافيا ومتمتعلا وانصرف عن يمينه وعن شماله رواه ابن خزيمة هكذا رواه الحسن بن زياد في نسخة فلم يذكر

جابر (وفي البخاري من طريق الاسود عن عبد الله قال لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى ان حق عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وفيهِ) ايضا وكان انس يقتل عن يمينه وعن يساره ويعيب على من يتوحنى الانقثال عن يمينه

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأوا التين والزيتون أخرجه السنة وهذا لفظ الترمذي والنسائي وأجد مثله في الموطأ

(بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين والجمعة بسم الله ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية هكذا رواه ابن خزيمة وأخرجه الجماعة الا البخاري (وعند) النسائي عن انس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فقرأ بسم الله وهل أتاك حديث الغاشية

(بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة الم تنزيل وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر الم تنزيل الم سجدة وهل أتى على الانسان ولطبراني من حديث ابن مسعود يديم على ذلك

(بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص)

(أبو حنيفة) عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود اني عبد الله ان رجلا كان اذا قرأ سورة اتبعها بقل هو الله أحد فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما محمد بك على ذلك قال ادبها يا رسول الله قال قد احببت الله بحبك ياهاه كذا رواه محمد في نسخة عنه وأصله عن البخاري

(بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وشهراف سمعته يقرأ في ركعتي الفجر بقوله هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون هكذا رواه طلحة وأخرجه ابن ماجه والترمذي بدون أربعين يوما وللنسائي عشرين مرة

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة)

(أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين هكذا رواه ابن خضرو وطلحة من رواية أبي جنادة حصين بن مزارق عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بزيادة في صلاة الفجر

(بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند أقامتها في المسجد الجامع)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أخرجه الامام أحمد والاربعة

(باب صلاة الجمعة والتأكيدها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لقد هممت ان آمر بجمع خرم من حطب وأمر رجلا يصلي بالناس ثم أتتبع الذين يخالفون ولا يحضرون الجمعة فأحرق عليهم بيوتهم (وأخرج) مسلم نحوه عن أبي الاحوص عن ابن مسعود الا أنه قال يتخلفون عن الجمعة (قال) البيهقي وكذا في حديث يزيد الاصم عن أبي هريرة لا يشهدون الجمعة (وعند) البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رفعه بالفظ لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم حطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (وعند) البخاري والنسائي من حديث أبي هريرة أيضا بالفظ والذي نفسي بيده لقد هممت ان آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن أهلها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخلف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم الحديث (وهكذا) رواه مالك

وعبد الرزاق ولا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة وبين لا يحضرون
الجماعة وبين يتخلفون عن الصلاة فيعمل بالروايات وبوجه الذم الى من
ترك كلاً من ذلك فتأمل

(بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة)

(أبو حنيفة) عن ثوبان بن عبد ربه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة أفضل من الفرد بسبع وعشرين
درجة هكذا رواه طلمة وأخرجه ابن أبي شيبة بهذا اللفظ (وهو) في المتفق
عليه من حديث ابن عمر بلفظ صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة (وفي) رواية تزيد على صلاته وحده (وفي) البخاري
من حديث أبي سعيد مشهور وقال بخمس وعشرين جزءاً (وفي) لفظ صلاة
الجمعة أفضل على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة (وفي) رواية
على صلاة الرجل في بيته وفي سوقه (وفي) رواية لابي داود فان صلاها في
جماعة فأتى ركوعها بلغت خمسين وصححه المحاكم

(بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الشعبي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم رخص في الخروج لصلاة الغداة والعشاء الاخرة للنساء فقال
رجل لابن عمر اذن يتخذه دخلاً فقال ابن عمر اخبرك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتقول هذا (هكذا) رواه أبو يوسف عنه (وفي) المتفق عليه من
حديث ابن عمر رفعه اذ استأذنت احدكم امرأتها الى المسجد فلا تمنعها
قال فقال بلال بن عبد الله والله لئلمنعهن قال فاقبل عليه عبد الله فسمعه
سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط وقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وتقول والله لئلمنعهن (قالت) ولكن الفقهاء خصصوه بشروط وحالات
هي مذكورة في كتب الفقه والله أعلم (والمرهم) في حديث الامام يحتمل ان
يكون بلا هذا وهي رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ويحتمل ان يكون
واقداً كما هي رواية مجاهد عن ابن عمر

(بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى الصلوة)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن مسعود عن أبي الخارق عن أم عطية قالت كان يرخص

الدغل يقتضين
الفساد اه

للنساء في الخروج الى العيدين الفطر والاضحى رواه ابن المظفر وابن خزيمة
وسياق في الذي يليه

(بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والمحيض الى المصلى)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن سمع أم عطية تقول رخص للنساء في
الخروج الى العيدين حتى لقد كان البكران يخرجان في الثوب الواحد حتى
كانت الحائض تخرج فيعباسن في عرض الناس يدعون ولا يصان (رواه)
الحارثي وقال وأم عطية وان لم تذكر النبي صلى الله عليه وسلم فكأيتها
كلها عنه ثبت ذلك في اخبار كثيرة انتهى (وفي) البخاري من طريق
حفصة عن أم عطية كذا ثم ان يخرج يوم العيد حتى يخرج البكر من خدرها
حتى تخرج المحيض فيمكن خاف الناس فيكبرون تكبيرهم ويدعون بدعائهم
يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته (وفي) لفظ أمرنا ان تخرج العواتق
ذوات الخدور

(بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة)

(أبو حنيفة) عن الجيثم عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى برجل وصلى خلفه وامرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة هكذا رواه
حفص بن سالم عنه (وأخرج) النسائي معناه عن ابن عباس صليت الى
جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا تصلى معنا وانا الى جنب النبي
صلى الله عليه وسلم (قلت) وبه تبين المجهل في حديث الامام وصلاة ابن عباس
مع النبي صلى الله عليه وسلم واقامته اياه عن عينة مذكورة في الصحيحين
في قصة مشهورة ولكن غير هذا الحديث المخرج هنا وبه استدلال الامام
على ان محاذاة المرأة الرجل في الصلاة مفسدة لصلاة الرجل ولولا ذلك لما
قامت عائشة خلفهم والا فالافراد خلف الصف مكره عند الامام ومفسد
عند الجمهور

(بيان الخبر الدال على المحافضة في استكمال الصفوف ووضاها)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون
الصفوف هكذا رواه بشر بن القاسم عنه (وأخرج) الامام أحمد وابن ماجه

وابن حبان والحاكم عن عائشة وقال الحاكم على شرط مسلم وفي بعض رواياته زيادة ومن سدفرجة رفعه الله مدارجة (وأخرج) الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن زيد وفي الاوسط من حديث أبي هريرة * (بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للمؤمن) *

(أبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قراءته له قراءة (هكذا) رواه محمد في الاثر والبخاري وابن المنذر وابن خزيمة وأبو بكر بن عبد الباقي من طريق جابر عن أبي الزبير عن جابر وزفر وطحا وأخرج ابن ماجه وجابر هو الجعفي ضعيف لكن تابعه ليث بن أبي سليم قال البيهقي ولم يتابعهما الا من هو اضعف منهما وقال الدارقطني وابن عدي لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة وتابعه الحسن بن عماره ورواه الثوري وشعبة عن موسى عن عبد الله بن شداد مرسلًا وكذا قال ابن المبارك عن أبي حنيفة مرسلًا (وقد) أخرج الدارقطني والطبراني من طريق أبي يونس عن أبي الزبير عن جابر مثله ولكن في الاسناد سهل بن العباس وهو متروك **ك**ل هذا كلام المحافظ في تخريج احاديث الهداية (قلت) قد روى هذا الحديث عن الامام مطولا ومختصرا ورواه عنه غير واحد من الائمة فرواية محمد بن الحسن تقدم سياقها وهو مختصر ورواه الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه بالسند المتقدم بلفظ ان رجلا قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فأومأ اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني ان أقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتذاكرا ذلك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة (وروى) محمد بن الفضل وسليم بن مسلم قال احمد ثنا أبو حنيفة به عن جابر قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (وروى) مكى بن ابراهيم عن أبي حنيفة به عن جابر قال انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر أو العصر فقال من قرأ منكم سجاسم ربك الاعلى فسكت القوم حتى سأل عن ذلك مرارا فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله فقال رأيتك تنازعني

قوله تخالفي
بمعنى تنازعه
أ

أوتخالفي القرآن (وروى) يونس بن بكير وعلى بن يزيد الصدهاء ومروان
ابن شجاع عن أبي حنيفة عن جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
باصحابه الظهر أو العصر فلما انصرف قال من قرأ خفي سبع اسم ربك
الأعلى فلم يتكلم أحد فرد ذلك إلانا فقال رجل أنا رسول الله فقال
قد رأيتك تخالفي أو تنازعني القرآن من صلى منكم خلف إمام فقرأه له
قراءة هذا وقول الدارقطني لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة فذوق
لما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده حدثنا اسحق الأزرق حدثنا سفيان
وشريك عن موسى بن أبي عائشة بهذا ورواية ابن المبارك عن الإمام
بالإرسال وكذا رواية الثوري وشريك عن موسى لا يضر إذا الثقة يسنده
الحديث تارة ويرسله أخرى وقول البيهقي بعد أن أوردته من طريق الحسن
ابن صالح عن جابر وليث بن أبي الزبير جابر وليث لا يمتنع بهما
فسلم له ذلك وإنما في المصنف لابن أبي شيبة حدثنا مالك بن اسماعيل عن
الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر رفعه بهذا (قال) المساردين من
علمائنا في الجوهرة النقية وهذا سند صحيح (وكذا) رواه أبو نعيم عن الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجمع في كذا في أطراف المزي وسماع الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير يمكن أن يذهب الجمهوران من أمكن لقائه
لشخص وروى عنه فروايتة محمولة على الانتقال فيحمل على أن الحسن
سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة الجمع في وليث ولد
الحسن بن صالح سنة مائة وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة
(وعند) البخاري من رواية أبي الأحوص عن عبد الله قال كانوا يقرءون خلف
النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن (وروى) عبد الزق
في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانوا لا يقرآن
خلف الإمام (وروى) أيضا عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر أقرأ مع الإمام قال إنك لضخم البطن يكفك قراءة الإمام
(وفي) الباب أحاديث وآثار كثيرة عند الدارقطني والطبراني وابن عدي
وابن حبان في الضعفاء وعبد بن حميد من رواية ابن عمر وأبي هريرة وابن
عباس وأبي سعيد وأنس قد ذكرنا في طرقها ليس هذا موضع ذكرها

والله أعلم (بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض المرض الذي قبض فيه خفف من الوضوء
 فلما حضرت الصلاة قال مرى أبا بكر فليصل بالناس فأرسلت إلى أبي بكر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلي بالناس فأرسل إليهما يا بنتاه
 اني شيخ كبير رقيق وانى متى لا ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقامه
 أرق لذلك فاجئني أنت وحفصة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرسن
 إلى عمر ففعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتن صواحب يوسف
 (وفي رواية) صواحبات يوسف مرى أبا بكر فليصل بالناس فلما أودى
 بالصلاة سمع النبي صلى الله عليه وسلم المؤذن وهو يقول حي على الصلاة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوني فقالت عائشة قد أمرت أبا بكر أن
 يصلي بالناس فانت في عذر فقال ارفعوني فقد جئت قرة عيني في الصلاة
 قالت عائشة فرفع بين اثنين وقدماه تجران في الارض فلما سمع أبو بكر يحيى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخروا وما إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجلس النبي صلى الله عليه وسلم عن يسار أبي بكر وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم حذاه يكبر ويكبر أبو بكر بأكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 فرغ لم يصل بالناس غير تلك الصلاة حتى قبض وكان أبو بكر رضي الله
 عنه الامام والنبي صلى الله عليه وسلم وجع حتى قبض (أخرجه) مسلم وابن
 ماجه من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة (ومسلم) والبخاري عن عبد الله
 ابن عبيد الله بن عتبة بن مسعود والكل يروون قوله لم يصل بالناس إلى
 آخره (وأما) قوله وكان أبو بكر الامام إلى آخره ففي حديث أنس في كشف
 الستارة في الصحيح ولفظ البخاري من حديث عائشة فخرج يهادى بين
 رجلين ورجلاه يخطان في الارض وفيه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 بالناس جالسا وأبو بكر قائما يقتدي بأبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر (قال) التقي الشمني وليس معناه أن أبا بكر
 كان اماما للناس لأن الصلاة لا تصح بامامين ولو كان معناه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان الامام وأبو بكر كان يبلغ الناس وفيه من ذلك الرواية الاخرى

قوله يهادى
 بضم الياء وفخ
 الدال اى
 يتمايل اه

في الصحيح وهي وأبو بكر كان يسمع الناس التكبير انتهى (فائدة) الصلاة التي
صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والقوم خلفه قيام ظهر يوم السبت
أو الأحد وهي آخر صلاة صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين ابن عباس
وعلى والصلاة التي صلاها خاف أبي بكر صبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة
صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين الفضل وعلى

«(بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم)»

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم أم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قوما واطال بهم فاتت بهم رجل على بعيره فأتاها فعلقه ثم دخل في
الصلاة فأنبعث بعيره فجعل الرجل ينظر الى بعيره ولا يزداد منه الا بعدا
والامام على قراءته فلما رأى الرجل ذلك صلى في جانب المسجد ثم انصرف
في طلب بعيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال اقوام يتفرون
من هذا الدين من أم قوما فيخفف بهم فان فيهم الكبير والضعيف وذا
الحاجة كونوا مؤلفين ولا تكونوا منفريين هكذا رواه محمد بن الحسن في
الائثار وابن خضرو (وفي) المتفق عليه من حديث جابر صلى معاذ
لا صحابه العشاء فطول عليهم الحديث بطوله (ولابي) داود من طريق خرم بن
أبي كعب في قصة معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكن فتانا الحديث
(وعند) البخاري في قصة معاذ من حديث جابر اقبل رجل بناضحين وقد
جئنا الليل الحديث (وعند) ابن منيع في حديث معاذ بلفظ صل بهم صلاة
اضعفهم (وعند) مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص قال آخر ما عهد
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمت قوما فأخفف بهم الصلاة (وفي)
رواية فان فيهم الكبير وان فيهم ذا الحاجة واذا صلى أحدكم وحده فليصل
كيف شاء (وعند) البخاري من حديث أبي هريرة اذا صلى أحدكم للناس
فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى أحدكم لنفسه فليطوّل
ما شاء (وعنده) أيضا من حديث أبي مسعود بلفظ يا أيها الناس ان منكم
منفريين فمن أم بالناس فليتجاوز

*

*

«(في الحث على التعديل والاكمال)»

(أبو حنيفة) حدثنا يحيى بن سعيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

أنه صلى الله عليه وسلم صلى فسمع صوت صبي في النساء فأخف الصلاة فأكمل
فلما انصرف قيل يا رسول الله قصرت الصلاة قال ومم ذلك قالوا أخففت
قال سمعت صوت صبي في النساء فأردت أن أخف حتى تنصرف إلى صبيها
لا يشغلها فن أم قوماً فليخفف وليكمل فإن فيهم الكبير والصغير والضعيف
وذا الحاجة والمريض هكذا رواه طلحة (وفي) رواية لابن خسر و
الشيخ الضعيف (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا صلى
أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير (وفي) لفظ لمسلم
والمريض (وفي) لفظ له الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما لا بأس به)

(اعلم) أن المكره في هذا الباب نوعان (أحدهما) ما يكره تحريماً وهو المحل
عند إطلاقهم الكراهة وقالوا إنه في رتبة الواجب فلا يثبت إلا بما يثبت
به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت (وثانيهما) المكره تنزيهاً ومرجعه
إلى ما تركه أولى وكثيراً ما يطلقونه فحينئذ إذا ذكرناه مكرهاً فلا بد من
النظر إلى دليله فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم وإن كان مقيداً للترك
الغير المجازم فهي تنزيهية (وأشهر) بقولنا وما لا بأس به إلى الأخير
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابن مسعود أعود بالله من يحطه يعني الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وما ذلك قال سلمت عليك فلم ترد علي قال إن في الصلاة لشغلاً عن رد السلام
فلم يرد السلام منذ يومئذ هكذا رواه حفص بن مسلم عنه (وأخرجه)
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن علقمة عن إبراهيم
وقد استدلل الإمام بحديث ابن مسعود على تحريم الكلام في الصلاة وأنه
يفسدها وإن حديثه ناسخ لمحدث أبي هريرة وغيره في كلام الناس
وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن في حديث ابن مسعود دليلاً على أن المنع من
الكلام كان بعد اباحتها انتهى وبوافقه حديث زيد بن أرقم في الصحيح
في تفسير وقوم الله قاتلين وفيه فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام

والسورة مدنية وصحبة زيد كانت بالمدينة وكذا رجوع ابن مسعود من
البحشة الى المدينة عندئذ وجههم الى بدر على الصحيح. وهذا المقام يحتاج
الى بسط لا يلقى بهذا المقام (وفي) الباب حديث ابن عباس رفعه أمرت
ان أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا وحديث ابن عمر رفعه من
صلى فلا يفتش ذراعيه افتراش الكلب وقد تقدم *
(في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت)

(ابو حنيفة) عن أبي إسحق عن عاصم بن حمزة عن علي بن رضى الله عنه أنه
قال كان علي في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسط عليه
جبريل عليه السلام ثم أتاه فقال ما باطاك عنى قال أنا لا ندخل بيتا فيه
كلب ولا تماثيل فأسقط الستر واقطع رءوس التماثيل وأخرجوا هذا الجرو
ورواه عبيد الله بن الزبير عن أبي حنيفة عن أبي إسحق عن رجل عن
النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه) أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي إسحق
عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) طهة بهذا (وعند) مسلم من حديث
ميمونة مرفوعا ان جبريل وعدنى ان يلقى الله فلم يلقى ثم وقع في نفسه
جر وركب تحت فسطاط لنا فامر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء فنضج مكانه
فلم يلقه جبريل قال أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث (وعنده)
أيضا عن عائشة وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة
يأتيه فيها فبانت تلك الساعة ولم يأتها فالتفت فاذا بجرو كلب تحت سريره
فقال ما هذا متى دخل هذا منا فقالت والله ما دريت فأخرج فجاء جبريل
فقال منعني الكلب الذي كان في بيتك أنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب
(وعند) الترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان من حديث أبي هريرة
رفعها أنا في جبريل عليه السلام فقال أتيتك الباردة فلم ينعني ان أدخل
الا أنه كان في البيت تمثال الرجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في
البيت كلب فمر برأس التمثال فلبطع فيه صير كهيئة الشجرة ومر بالستر
فلبطع ولجعل فيه وسادتين توطن ومن بالكلب فإخرج ففعل وإذا
الكلب للحسن والحسين كان تحت نضد لهم وأخرجه النسائي مختصرا
(وعند) أبي داود والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث علي رفعه

قرام بوزن
كلب اه

النضد بفتح
السرير اه

لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب
 * (في الايمان الى الصلاة بالتأني) *

(أبو حنيفة) عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكره رضي الله عنه أنه
 ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الى الصف فلما فرغ ذكر ذلك لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد هكذا رواه محمد بن الحسن
 في منجته (وعند) البخاري وأبي داود من حديث أبي بكره بلفظ دخل
 المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم دب حتى انتهى
 الى الصف فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته قال اني سمعت نفسا
 عالما فأيكم الذي ركع فقال أبو بكره أنا خشيت ان تقوتني الركعة فركعت
 دون الصف ثم لحقت فقال زادك الله حرصا ولا تعد وزاد البخاري في جزء
 القرآن خالف الامام ولا تعد صل ما دركت واقتض ما سبقت *

* (في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها امر ورشي من الحيوانات
 بين يدي المصل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود أنه سأل عائشة رضي الله عنها
 عما يقطع الصلاة فقالت أما انكم يا أهل العراق تزعمون أن الحمار والكلب
 والمرأة والسنور يقطعون الصلاة فترتمونابهم ادواما استطعت فإنه لا يقطع
 صلاتك شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا نائمة الى جنبه عليه ثوب
 جانبه على هكذا رواه ابن خنيسرو والحارثي وزفر والاشناني (وأخرجه)
 أبو داود وفي رواية لابراهيم عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 وأنا معترضة بينه وبين القبلة (أخرج) هذه الشيخان ولفظ مسلم في حديث
 عائشة وعلى مرطو عليه بعضه وعند أبي داود والدارقطني من حديث أبي
 سعيد زيادة وادره واما استطعت فاعسا هو شيطان وعند الدارقطني أيضا من
 حديث ابن عمر رفعه لا يقطع الصلاة شيء وادره واما استطعت (وعنده) أيضا
 من حديث أبي امامة رفعه لا يقطع الصلاة شيء واسناد الثلاثة ضعيف
 وعنده أيضا من حديث مهران بن عبد العزيز عن أنس رفعه وفيه قصة وفي
 آخره لا يقطع الصلاة شيء واسناده حسن *

* (بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء مجائع) *

(أبو حنيفة) عن الزهري عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالعشاء وأذن المؤذن فأبده وبالعشاء أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه بلفظ إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبده وبالعشاء ولا يجهان حتى يفرغ منه (وعن) طائفة نحوه متفق عليه (وعن) أنس رفعه إذا قدم العشاء فأبده وأبده قبل أن تصلوا المغرب ولا تجهلوا عن عشاءكم متفق عليه

(بيان الخبر الدال على أن التمسيع للرجال والتصفيق للنساء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في الصلاة إذا نأوا بهم في سائى التمسيع للرجال والتصفيق للنساء هكذا رواه حكيم بن زيد عنه (وأخرجه) ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الحنابلة من حديث أبي هريرة وألفاظهم متقاربة (وفى) المتفق عليه من حديث سهل بن سعد بلفظ من نأى شئ في صلاة لم يسبح فإنه إذا سجد التفت إليه وانما التصفيق للنساء

*(بيان الخبر الدال على النهي عن تشد الضلعة في المسجد)

وما يقوله من مسح الناصب

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلا طالع رأسه في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجدت أمسا بنيت المساجد لما بنيت له أخرجه مسلم وابن ماجه بهذا اللفظ (وفى) رواية معرج لا يشد به يراى المسجد فقال لا وجدت أمسا بنيت هذه البيوت لما بنيت له

(باب الوتر والناسك كيد على محافظته)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن عامر بن حزمة قال سألت عليا رضى الله عنه عن الوتر أحق هو قال أما لحق الصلاة فلا ولا كن سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يتركه هكذا رواه عبيد الله بن الزبير عنه وأخرجه الأربعة بدون فلا ينبغي إلى آخره وقال عبد بن حماد في مسنده حدثنا يزيد بن هرون حدثنا شعبه عن أبي اسحق عن عامر به بلفظ ليس الوتر يحتم كالصلاة ولا كمنه سنة فلا تدعوه (وأخرجه) أحمد وأبو داود والحاكم من

حديث ابن بريدة عن أبيه بلفظ الوتر حق فن لم يوتر فليس منا وقال المحاكم
 صحيح (وأخرجه) البيهقي في سننه من طريق عبيد الله العتيكي عن ابن بريدة
 ونقل عن البخاري أن العتيكي عنده منا كبر (قلت) قال أبو حاتم هو صالح
 الحديث وإنكر على البخاري ادخاله في كتاب الضعفاء (وأخرج) أحمد وابن
 حبان وأصحاب السنن إلا الأثر مذي عن ابن أبي أيوب رفعه الوتر حق واجب
 على كل مسلم الحديث (وأخرج) البراء عن ابن مسعود رفعه بلفظ الوتر
 واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف (وأخرج) أحمد عن
 أبي هريرة رفعه من لم يوتر فليس منا وأسناده ضعيف
 * (بيان الخبر الدال على وجوبه) *

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن الله افترض عليكم وزادكم الوتر هكذا رواه ابن المطهر
 وابن خسرو والاشناني وطهمة ثقة وعلى سياق السند والتمن إلا الأخير
 فعنده بلفظ أن الله زادكم صلاة الوتر فاسمعوا وأطيعوا (وفي رواية) لابن
 خسرو عن أبي يعفور عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فافظوا علمها (وروى) محمد بن
 مسروق عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو
 (وروى) نصر بن حجاب عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن أبي
 هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرمتم روايت مجاهد
 (وفي رواية) لابن خسرو أبو حنيفة عن ناصح بن عبيد الله عن أبي يعفور
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة ففي هذه الرواية تبين الميهم الذي في
 رواية نصر بن حجاب وأبو يعفور العبدى اسمه وقدان ويقال وأقد
 وهذا الاختلاف لا يضر مع ثقة الرواة (وأخرجه) الأربعة إلا النسائي وأحمد
 والدارقطني والطبراني وابن عدي من حديث خارجة بن خذافة مرفوعا
 بلفظ أن الله أمركم بصلاة وهي خير لكم من سحر النعم وهي الوتر فاعملوا
 فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر (وأخرج) اسحق بن راهويه والطبراني
 من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد عن عمرو بن العاص وعقبة
 ابن عامر رفعاه أن الله زادكم صلاة هي خير لكم من سحر النعم الوتر وهي

لَكُمْ فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر (قال) المحافظ وخالفه الليث
وابن اسحق فقالا عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن
خارجة بن حذافة وهو المحفوظ وعبد الله بن راشد مصري وثقة النسائي
وقد تكلم البخاري في سماع بعضهم عن بعض وقد رواه ابن لهيعة عن
عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أخرجه
الحاكم قال المحافظ ولم ينفرد به ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من
وجهين جيدين عن ابن هبيرة (وعند) الدارقطني والطبراني من حديث ابن
مسعود خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستبشرا فقال ان الله قد
زادكم صلاة وهي الوتر وعند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه أخرجه
الدارقطني (وعند) الطبراني في مسند الشاميين من حديث أبي سعيد مرفوعا
ان الله زادكم صلاة وهي الوتر واسناده حسن (تنبية) أعلم ان المراد
بالوجوب في قولهم الوتر واجب الفرض العملي لان الوجوب كثيرا ما يطلق
عليه وفي الظهيرية انه فرض عملا لا علما وواجب علما انتهى (وقد) روى
يوسف بن خالد السمتي عن الامام ان الوتر واجب وهو آخر اقواله وفي المحيط
وهو الصحيح وفي الخاتمة والسكافي وهو الاصح وفي المبسوط والعناية والتبيين
وهو الظاهر من مذهبه (وروى) حماد بن زيد عنه أنه فرض وبها أخذ زفر
(وروى) نوح بن مريم عنه أنه سنة وبها أخذ صاحباه ووفق المشايخ بين
هذه الروايات بانه فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة دليلا فالمراد بالعلم
المذكور في الظهيرية الاعتقاد قال ابن الهمام والحق أنه لم يثبت عندهما
دليل الوجوب فنفيها انتهى فهو سنة عندهما عملا واعتقادا ودليلا لكنه
أكد من سائر السنن الموقفة كما في البدائع ويجب عنده قضاءه اذا فات
وعندهما أيضا في ظاهرها الرواية والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات)

(أبو حنيفة) عن زيد عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابن مسعود رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات هكذا رواه المقرئ
وابن المظفر وطلمة وأخرجه الطحاوي وعند النسائي من طريق زرارة
ابن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا بلفظ كان لا يسلم في ركعتي

الوتر (وعند) المحاكم من حديث عائشة كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن واخرج الطحاوي من طريق عقبة بن مسلم سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال اتعرف وتر النهار فانه نعم صلاة المغرب قال صدقت واحسنت ومن طريق أبي العالبة علمنا اصحابنا ان الوتر مثل صلاة المغرب هذا وتر النهار وهذا وتر الليل (قال) التقى الشعبي في شرح النخاية ومذهبا قوى من جهة النظر لان الوتر لا يصح لو امان ان يكون فرضا او سنة فان كان فرضا ليس الاربعين او ثلاثا او اربعا وكلهم اجمعوا على ان الوتر لا يكون اثنين ولا اربعا ثبت أنه ثلاث وان كان سنة فلا توجد سنة الا ولها مثل في الفرض والفرض لم يوجد فيه وتر الا المغرب وهو ثلاث وذكر صاحب الفقه بد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن منهم عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن ابي وانس انتهى وفي البخاري وقال القاسم وروينا اناسا منذ ادر كنا يوترون بثلاث وان كلا الواسع وأرجو ان لا يكون بشئ منه بأس *

(بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر)

(أبو حنيفة) عن زيد بن ذر عن عبد الرحمن بن أبيزي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من الوتر: بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وهكذا رواه ابن مسعود عنه ورواه عنه جماعة فلم يذكروا ابن مسعود وهكذا أخرجه الطحاوي وأخرجه النسائي وأحمد وقال اسحق هذا أصح شيء يروى في القراءة في الوتر (أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى الحديث (هكذا) رواه الفضل بن موسى عنه وأخرجه المحاكم فقال على شرطهما وفيه لا يسلم الا في آخرهن (وفي) رواية لا يسلم في الركعتين الاولى من الوتر وعند الاربعين وابن حبان والدارقطني من حديث عائشة بلفظ كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدهما بسم الحمد ولفظ النسائي سيأتي في آخر باب الوتر (أبو حنيفة) عن مخل بن راشد النهدي عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يوتر بثلاث ركعات بقرا
في الاولى بسم اسم ربك الا على الحديث (هكذا) رواه سليمان بن عمرو عنه
وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي الا أن في رواية
الترمذي خاصة بعد ذكر السور زيادة في ركعة ركعة *

(بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الجدي عن أبي مسعود
الانصاري رضى الله عنه أنه قال أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أول
الليل وأوسطه وآخره ليكون ذلك واسعا على المسلمين أى ذلك أخذوا به
كان صوابا غير أن من طمع بقيام الليل فليجعل وتره آخر الليل فان ذلك
أفضل هكذا رواه ابن المظفر والاشناني وابن خسر وأخرجه ابن أبي
شيبه عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد بن عمار وأبو يعلى
والطيالسي وابن منبج وأحمد والحارث بن أبي اسامة (وأخرج معناه
البخاري عن مسروق عن عائشة قالت كل الليل أوتر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانتهى وتره الى السحر وعن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر
صلاتكم بالليل وترا *

(بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن حماد أنه سمع عبد الله بن عمر رضى الله عنه
من مكة الى المدينة يصلى على راحته يومئ ايامه الا المكة وكتبه والوتر فانه كان
ينزل لمافسأته عن صلاته على راحته ووجهه قبل المدينة فقال لى كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحته تطوعا حيث كان وجهه
يومئ ايامه (هكذا) رواه سعيد بن الجهم عنه وعن اسمعيل بن حماد كلاهما
عن حماد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي (وروى)
الطحاوي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع مثله ورواه مسدد عن قزعة
أنه سأله عن الصلاة على راحته ايامه فذكره (وروى) البخاري والنسائي
أيضا عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحته (وفي) لفظ
أوتر على بعيره ويجمع بينهما أنه كان في حالة العذر من وحل أو مطر أو غير
ذلك فهي واقعة حال لا هموم لها على ان الفرض يصلى على الدابة العذر

الطين والماء ونحوه أو أنه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب
الخمس بل متأخر عنه فلا تناقض والله أعلم

(بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر)

(أبو حنيفة) عن أبان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال لم يقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر قط الأشهر
واحدا لأنه حارب حيا من المشركين فمت يدعو عليهم وأبضا عن جابر
عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وزاد بعد قوله واحدا لم يقف ذلك
ولا بعده وإنما قف في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين (وأبضا)
من عطية العوفى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يقف إلا أربعين يوما يدعو على عصابة وذكوان ثم لم يقف بعد ذلك
أن مات فهذه ثلاثة أحاديث الأولان بسندين الأول رواه ابن خزيمة
وطائفة وأبان هو ابن أبي عباس وهو متروك (فأت) وإنما كان تابع الإمام على
ذلك سفيان أخرجه محمد بن يحيى العدني في مسنده عن وكيع عنه والثاني
أخرجه البزار وابن أبي شيبه والطبراني في الأوسط والطحاوي والحاكم
والبيهقي فالطبراني والبيهقي من طريق محمد بن جابر الجعفي عن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم هو النخعي عن علقمة والأسود قال قال عبد الله بن
مسعود ما قف رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات إلا في الوتر
وكان إذا حارب قف في الصلوات كلها يدعو على المشركين ومحمد بن جابر
ضعيف والبيهقي قول الحافظ وأسناده ضعيف ولكنه ليس في مسند الإمام
فأنت في الضعف وفي الحديث الثالث بيان للدعوة عليهم من المشركين وهو
عصابة وذكوان (وعند) الطحاوي بلفظ قف رسول الله صلى الله عليه
وسلم شهرا يدعو على عصابة وذكوان فلما ظهر عليهم ترك القنوت (وقد)
الصحيح من حديث أنس أنما قف رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا إلا
كان بمكة قوما يقال لهم القرازة سبعة رجال إلى قوم من المشركين
دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فقتل
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو عليهم (وفيه) أيضا أنه قف
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رجل وذكوان (وقد) وردت

قوله زهاء بضم
الزاي يعني
قدرا

أحاديث في ترك القنوت غير ما ذكر (فيها) ما أخرجه الطبراني في الأوسط
من وجه آخر عن ابن مسعود صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر فاريت أحدا منهم قانتا في صلاة الأقي الوتر (وعند) ابن ماجه
عن أم سلمة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القنوت في الصبح واسناده
ضعيف (وعند) الدارقطني عن صفية بنت أبي عبيد بدل أم سلمة (وروى)
أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان من
طريق أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي قال قلت لأبي يا أبا عبد الله
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ما هنا
بالكوفة فحوار من خمس سنين فكانوا يفتنون في الفجر قال أي بني فحدثه
قال الترمذي حسن صحيح قال المحافظ وسنده على شرط مسلم ولكنه لم يخرج
لأبي مالك سعد بن طارق تفرد به وخولاف فيه انتهى ولفظ النسائي صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت
وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف
علي فلم يقنت ثم قال يا بني إنها بدعة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر وعن
أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وعن ابن عمر أنه قال في قنوت الفجر ما شهدت
ولا علمت (وروى) البيهقي بإسناد ضعيف عن ابن عباس قال القنوت في
الصبح بدعة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار ما أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سمع عمر بن الخطاب يستن في السفر والمخضر
فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه (وقال) أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم قال لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتا في الفجر حتى فارقه الدنيا وهو
معضل (تنبیه) أخرج عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أنس
لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارقه الدنيا كذا
عند الطبراني وصححه المحققون في الأربعين والدارقطني (ويعارضه) ما عند
الطبراني أيضا من رواية غالب بن فرقد الطحان كنت عند أنس بن مالك
شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة (والجواب) إن المراد بالحديث الأول أنه
كان يقنت فيه عند النوازل واختصاصه بالنوازل قد ثبت بحديث أنس

نفسه عند الخطيب في كتاب القنوت واسناده صحيح قاله صاحب التتبع بلفظ
 كان لا يقنت الا أن يدعو لقوم أو على قوم وحديث أبي هريرة عند ابن حبان
 باللفظ لا يقنت في صلاة الصبح الا أن يدعو لقوم أو على قوم واسناده صحيح
 قاله المحافظ فيكون حديث أنس المتقدم منسوخ العموم بصرح حديثه
 وحديث ابن مسعود وهذين ولهذا لم يكن أنس نفسه يقنت في الصبح
 وعليه يحمل قول من قال به من الصحابة والتابعين فلا يكون بالنسبة
 الى النازلة منب وخابل مستمرا وبه قال جماعة من أهل الحديث اذ ليس في
 الاخبار ما يعارضه الاحديث ابن مسعود المتقدم فان فيه لم يقنت قبله ولا
 بعده (قال) ابن الهمام فيجب أن يكون بقاؤه في النوازل مجتهدا فيه لانه
 لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم من قوله ان لا قنوت في نازلة بعدها بل مجرد
 العدم بعدها فينتج الاجتهاد بان يظن بان تركها انما هو لعدم نازلة بعدها
 تستدعيه فتكون شرعية مستمرة وبان يظن رفع مشروعيته نظر الى سبب
 تركه صلى الله عليه وسلم وهو انه لما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
 تركها انتهى وقول الطحاوي والترك دليل النسخ ظاهره ان المراد به نسخ
 القنوت مطلقا أي سواء في النوازل أو غيرها وهذا هو المفهوم من عبارات
 المتون وهو مشكل لما ثبت عن أبي بكر رضي الله عنه انه قنت عند محاربة
 مسيلة وكذلك عمرو وكذلك على ومعاوية عند محاربتهمما والذي يؤخذ
 من مجموع الاخبار انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا في النوازل
 ومن ثم ذهب جمع من العلماء الى عدم نسخه فيها بل هو امر مستمر مشروع
 وجعلوا اخصوص ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في الفجر عند
 النوازل ناسخا للعموم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر
 حتى فارق الدنيا فقلوا ان المعنى لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت
 في الفجر عند النوازل حتى فارق الدنيا وجعلوا المراد بالترك في حديث ابن
 مسعود ترك الدعاء على أولئك القوم بعينهم لا ترك القنوت فيكون المراد
 بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم (قال) في الملتقط قال الطحاوي
 انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من دون وقوع بلية فان وقعت فتنة
 أو بلية فلا بأس به (وقال) الشيخ ابراهيم الحلي من متأخري علمائنا في شرح

المنية هو مذنبنا وعليه الجمهور وانما نهت على هذه المسئلة لان غالب
 مشايخنا يعمدون الترك على نسخ نفس الحكم والله اعلم
 * (بيان الخبر الدال على سنية القنوت في الوتر وأنه قبل الركوع) *
 (أبو حنيفة) عن ابان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال يث عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقلت في الوتر قبل الركوع قال فارسلت اليه من
 القابل فاحببني أنه فعل مثل ذلك هكذا رواه طلحة وابن خسرو (وفي)
 رواية لابن خسرو عن عبد الله ان امه اخبرته (واخرجه) ابن أبي شيبه
 والدارقطني من هذا الوجه وابان متروك (واخرجه) الخطيب من وجه آخر
 ضعيف (واخرجه) الطبراني من وجه آخر صحيح لكن موقوفان ابن مسعود
 كان لا يفت في شيء من الصلوات الا في الوتر قبل الركوع (وعن) ابن عباس
 قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فقلت فيها قبل الركوع أخرجه
 أبو نعيم في الحلية (وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلاث
 ويجعل القنوت قبل الركوع أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف
 (وروى) ابن أبي شيبه عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد
 عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 كانوا يفتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم (وفي)
 الصحيح من رواية عاصم سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان
 القنوت قبل الركوع أو بعده قال قبله الحديث (وعند) النسائي
 من رواية سفيان الثوري عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
 ابن كعب أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلاث يقرأ في الاولى بسم الله
 ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله
 احد ويقت قبل الركوع (واخرج) ابن ماجه مثله (وقد) روى القنوت
 في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والبخاري وغيرهم رواه عنهم
 ابن أبي شيبه في مصنفه باسانيده (وفي) الاشراف لابن المنذر وروينا
 عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الاشعري وأنس والبراء بن عازب
 وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعيمدة وجميد الطويل وابن أبي ليلى انهم
 رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحق

*(باب النوافل * منها ركعتا الفجر)*

(اعلم) ان الم شروع نوعان هزيمه و رخصة والعزيمة هي الاصل وهي اربعة انواع فرض و واجب وسنة ونفل وقدم في القسمان الاولان وهذا باب السنة والنفل (ابو حنيفة) عن عطاء بن ابي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد منه على ركعتي الفجر (اخرجه) الشيخان ولفظ البخاري ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل اسرع منه (وفي لفظ اشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر وفي لفظ اشد تعاهدا (ولسلم) عن ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (وللبخاري) عن ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين قبل الفجر (وله) عن ابي بكر بن يدهما ابدا (وللطبراني) في الاوسط عنهما لم اراه ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم (وعند) ابي داود من حديث ابي هريرة صلواتهما وان طردتكم الخيل يعني ركعتي الفجر

(بيان الخبر الدال على سنية اربع ركعات الظهر القبلية)

(ابو حنيفة) عن عبيدة بن معتب الصبي عن ابراهيم عن قزعة عن رجل من الصحابة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اربع ركعات قبل الظهر لا يفصل بينهن بتسليم هكذا رواه ابن خزيمة وطلمحة (واخرجه) احمد وابوداود والترمذي في الشمائل وابو يعلى من حديث ابي ايوب مرفوعا باقظ اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن ابواب السماء (وعند) ابن ماجه كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم وقال ابواب السماء تفتح اذا زالت الشمس (وفي) رواية الترمذي واجد قلت يا رسول الله افهن تسليم فاصل قال لا وفي اسنادهم عبيدة بن معتب وهو ضعيف قاله الحافظ (قلت) ولكن روى عنه الائمة الحفاظ مثل شعبة والثوري وهشيم ووكيع وجرير بن عبد الحميد وغيرهم واخرجه محمد بن الحسن في موطائه عن بكير عن عامر الجبلي عن ابراهيم والسعي عن ابي ايوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل صلاة الظهر اربعا اذا زالت الشمس فساله ابو ايوب عن ذلك فقال

ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة خير
قلت اني كاهن قراءة قال نعم قلت انفصل بينهن بسلام قال لا (واخرجه)
ابن خزيمة من وجه آخر عن ابي ايوب وليس فيه لا يسلم بينهن (اعلم) ان آكد
السنن وأقواها عند الامام سنة الفجر باتفاق الروايات حتى روى الحسن
عنه لوصلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز ثم التي قبل الظهور ثم اللتان بعده
وبعد المغرب والمساء سواء (تلييه) وقع لابن حمزة الحسيني الحافظ هنا وهم
في سياق السند فقال ابراهيم بن قزعة عن رجل له صحبة وعنه عبيدة
ابن معتب الضبي مجهول عن مثله (وقد) رد عليه الحافظ في تجهيل المنفعة
فقال هذا غلط نشأ عن تصحيف وانما هو ابراهيم عن قزعة وهو ابن يحيى
وابراهيم هو النخعي وعبيدة معروف بالرواية عن ابراهيم *

(بيان الخبر الوارد في الاربع ركعات بعد الجمعة)

(ابو حنيفة) عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل
اربعا كذا رواه ابو بكر بن عبد الباقي (واخرجه) مسلم وفي لفظ له اذا
صليتم بعد الجمعة وفي لفظ للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة
فليصل بعدها اربعا (واخرج) ابن حبان من حديث ابي هريرة باللفظ
من صلى الجمعة فليصل بعدها اربعا وفي رواية فان كان له شغل فكرعتين
في المسجد ركعتين في بيته وقال هذه الزيادة مدرجة وهو عند الدارقطني
والطبراني من رواية نافع عن ابن عمر (واخرجه) الحاکم في علوم الحديث
من وجه آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر (واخرجه) الحرابي في الغرائب عن
نصر بن علي عن ابيه عن ابن ابي نصر عن ابي هريرة (اعلم) ان ائمة اهل
الاربع التي ذكرت في الاحاديث آتوا على سنة الظهور وجهوا سنة الجمعة
القبليّة بمنزلة ما يعموم تلك الاحاديث ويعمل ابن مسعود بموجبها وامره به
الدال على صحة حكمه وكفى بابن مسعود قدوة (وقد) روى عنه وعن ابن
عباس وصفية وغيرهم ما يدل على ذلك (واستدلوا) على استئذان الاربع
البعديّة بحديث ابي هريرة في الباب (وقال) النووي نبه بقوله من كان
منكم مصليا الحديث على انها سنة ليست واجبة وقد اخذ به الامام واما

ماورد عن ابن عمر عند البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم مسجدتين
بعد الجمعة فحملوا على العذر رواية الجماعة فان يحل بشئ فصل
ركعتين الحديث

(بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء)
(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى بعد العشاء أربع ركعات قيل أن يخرج من المسجد
عدان يمثلهن من ليلة القدر أخرج معناه أبو داود من حديث عائشة
والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة ماصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصلى بعدها أربع ركعات (ولاحد)
والبزار والطبراني اذا صلى العشاء ركع أربع ركعات (وفي) البخاري عن
ابن عباس بن عبد خالتى ميمونة وكان النبي صلى الله عليه وسلم عندهما في
ليلتها فصلى العشاء ثم جاء الى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام (وفي) سنن
سعيد بن منصور من حديث البراء مرفوعا من صلى قبل الظهر أربع ركعات
كانت له سجدة في ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر
(وأخرجه) البيهقي من حديث عائشة موقوفا (وأخرجه) النسائي
والدارقطني موقوفا على كعب (قلت) والموقوف في مثل هذا كالمرفوع
لانه من قبيل تقدير الثواب وهو لا يدرك الاسما

(في احياء الليل والحث عليه)
(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقوم عامة الليل فقال له أصحابه اليس قد غفر لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر قال افلا يكون عبد اشكوزا أخرجه الشيخان والترمذي
والنسائي (أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن خرم عن أنس رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت
أنه سيورثه وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت ان خيأوا متى لن يناموا
الا قليلا هكذا رواه ابن خسر وأخرجه البزار (والجملة) الاولى فقط
أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن ابن عمر وهم
جميعا وابن ماجه عن عائشة والاول والثاني في الادب والطبراني في الكبير

والبيهقي في السنن عن ابن عمرو والاول وابن حبان عن أبي هريرة
وعبد بن حميد والبخاري في الادب عن جابر والطبراني عن زيد بن ثابت
وأحمد والطبراني عن أبي امامة والطبراني عن علي (والجملة) الثمانية
أخرجها الديلمي في الفردوس عن أنس *

(بيان الخبر الدال على احياء ليالي العشر الاخير من رمضان)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل شهر رمضان نام وقام فاذا دخل العشر الاواخر شد
الثبثر وراحي الليل أخرجه الستة من وجه آخر *

(بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا
في بيوتكم ولا تجلسوا لها قبورا أخرجه الشيخان عن زيد بن ثابت في
قصة مرفوعة صلوا ايها الناس في بيوتكم وفي لفظ فعاكم بالصلاة في بيوتكم
فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (ولابي) داود صلاة المرء في بيته افضل
من صلاته في مسجد هذا الا المكتوبة (ولابن) أبي شيبة والترمذي
بلفظ الامام وقال الترمذي حسن صحيح (وأخرجه) النسائي ايضا واكلهم
عن ابن عمر وأخرجه ابن أبي شيبة والطبراني عن زيد بن خالد الجهني
(بيان الخبر الوارد في الاستخارة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما
يعلم أحدنا السورة من القرآن قال اذا اراد أحدكم امرا فليتبوضأ ثم ليركع
ركعتين ثم ليقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك
من فضلك فانك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر وأنت علام الغيوب اللهم ان
كان هذا الامر خيرا لي في ديني وخيرالي في عاقبة أمري فيسره لي وبارك
لي فيه وان كان غيره خيرا لي فاقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به هكذا
رواه اسمعيل بن عباس عنه (وأخرجه) البزار وهو عند البخاري من
حديث ابن المنكدر عن جابر بهذا *

(بيان سنية التعليم في الاستخارة)

(أبو حنيفة) عن ناصح بن محمد بن يحيى عن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن هكذا رواه القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الترمذي والنسائي ولابي داود مثله من حديث جابر (باب ادراك الفريضة)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر بن الأسود أو الأسود بن جابر عن أبيه أن رجلا من صلحاء الظاهر في بيوتهم أعلی هذا النبي صلى الله عليه وسلم وهما يريدان أن الناس قد صلوا ثم أتيا المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فقاما في ناحية المسجد وهما يريدان أن الصلاة لا تحل لهما فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم رأهما فأرسل إليهما فحفي بهما وفرائضهما أترعد فخافا أن يكون قد حدث في أمرهما شيء فسألهما فأخبراهما الخبر فسال إذا فعلتما ذلك فصليا مع الناس واجعلوا الأولى هي الفريضة هكذا رواه عنه جماعة وآخرون قالوا عنه عن الهيثم يرفعه لم يحأ وزوه به (أخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخريات القوم لم يصليا معه وفيه أنا كنا صلينا في رحا لنا قال فلا تفعلوا إذا صلينا في رحا لكما أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فأنهما السكنا نافلة وقال الترمذي حسن (وأخرجه) الحاكم وقال صحيح وأخرجه العبدني وأبو يعلى وابن حبان (وقال) مالك في الموطأ عن نافع أن رجلا سأل ابن عمر فقال أني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام فأصلي معه قال نعم قال أيتهم أجعل صلاتي قال ليس ذلك اليك (وفي) الساب عن أبي ذر رفعه صلى الصلاة لوقتها فان أدركتهم معهم فصل فانها لك نافلة أخرجه مسلم (وعن) يزيد بن عامر السوائي نحوه أخرجه أبو داود وعن ابن مسعود نحوه أخرجه مسلم

(باب قضاء الفوائت)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليلة فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الانصار شاب أنا يا رسول الله
أحرسكم فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فاستيقظوا الا بحر
الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر
المؤذن فاذن فصلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه هكذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وزاد فصلى الفجر وجهر فيها بالقرأة كما
كان يصليها في وقتها ووصله طلحة بن كزاعة عن عبد الله بن مسعود
فرواه من جهة محمد بن خالد عن أبي حنيفة (وأخرجه) أبو داود والطحاوي
ورجاله ثقات وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي (وعند)
مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم (وفي)
حديث ذي مخبر عن أبي داود بلفظ ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم
فركع ركعتين غير مجل ثم قال بلال أقم الصلاة (ولمسلم) من حديث أبي
هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل إنسان برأس راحلته فإن
هذا منزل - ضربا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فوضأ ثم صلى
سجدة ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة (وفي) الباب عن أنس وابن عباس
عند البزار وعن مالك بن ربيعة عند النسائي وفي حديث جابر بن مطعم
عند احمد والنسائي فقاموا فاذن بلال وصلوا الركعتين ثم صلوا الفجر

(باب سجود السهو)

اعلم ان سجود السهو قيل سنة وقال ابو الحسين الكرخي واجب وهو الصحيح
لانه انما يكون بحزنة نقصان يمكن في العبادة فيكون واجبا

(بيان الخبر الوارد في ان سجدة في السهو بعد السلام)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ما الظهور واما العصر
فزاد أوتقن فاما فرغ وسلم قيل له احدث في الصلاة شيء أو نقصت قال اني
انسى كما تنسون لاني من البشر فاذا نسيت فذكرت في ثم حول وجهه الى
القبلة وسجد سجدة في السهو وتشهد فيها ثم سلم عن يمينه وعن يساره وأخرجه
الاستاذ والوهم في زاد أوتقن من ابراهيم كما رواه عنه مسلم وغيره ولفظ

البيمارى واذا شك احدكم في صلاته فليتحرر الصواب فليتم عليه ثم يسلم
 ثم يسجد سجدتين (واقظ) مسلم يسجد سجدتين بعد السلام والسلام
 (ولاي) داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر من شك في صلاته
 فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وصححه ابن خزيمة (اعلم) ان مدار هذا الباب على
 اصول (منها) ان يسجد السهو واجب لانه ضمان فائت وضمان الفائت
 لا يكون الا واجبا خصوصا اذا كان الفائت موصوفا بالوجوب واذا كان
 واجبا لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيره (ومنها) انه لا يتكرر (ومنها) انها
 لا يجب بالعمد لما عرفت في الاصول من اشتراط الملازمة بين السبب والمسبب
 والعمد جنابة محضة والسجود عبادة فلا يصلح سببا لها خلافا للشافعي
 (قريبه) ما ذكر من انه يسجد للسهو بعد السلام سجدتين ثم يتشهد ويسلم
 هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجب بعد سلام واحد واختاره
 بعض أصحابنا وقال بعضهم المختار للامام قول محمد ولان فرد قولهما وقال
 الشافعي يسجد قبل السلام وقال مالك ان كان في نقصان فقبله لانه للغير
 وان كان عن زيادة فبعده لانه لرغم الشيطان فقال له أبو يوسف رأيت
 لوزاد ونقص فقصر مالك وقال هكذا أدركنا مشايخنا

(باب صلاة المريض)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكر عن جابر رضى الله عنه قال مرضت فعداني
 النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر وقد أغشى علي في مرضي وحانت
 الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب علي من وضوئه فأفقت
 فقال كيف أنت يا جابر ثم قال صل ما استطعت ولو أن تومئ (وعند)
 البخاري والاربعة انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين صل
 قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب تومئ ايماء (وفي) رواية
 للنسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (وعند) البراء من
 حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم عاد مريضا وفيه وقال له صلى الله عليه وسلم
 الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجدتك أخفض من ركوعك
 (وأخرجه) البيهقي ورواه ثقات وهو عند أبي يعلى من وجه آخر عن جابر
 وعند الطبراني من حديث ابن عمر نحوه

(بيان الخبر الوارد في توفية الأجر لمرض إذا قصر)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مرض العبد وهو على عمل من عمل الطاعة فلم يقدر في مرضه على العمل قال الله تعالى لحفظتها كتبوا له بغير حساب (وهو صحيح أخرجه البخاري من حديث أبي موسى ومسلم من حديث ابن عمر) (باب سجود التلاوة)*

مدارها إذا الباب على أصول منها أن يشاء السجدة على التداخل ورفع الكفاة عند التكرار ومنها أن الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة وغيرها تؤدي فيها

(بيان سجدة ص)

(أبو حنيفة) عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في ص وقال سجدها داود النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نسجد لها شكرا كذا رواه طلحة والأشعثي (ومن طريقه ابن خزيمة) (وأخرجه) النسائي باللفظ سجدها داود توبة ونسجد لها شكرا ورواه ثقات (ولفظ) البخاري أنها ليست من عزائم السجود وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها (وعند) أبي داود من حديث أبي سعيد خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ص فلما ربا بالسجدة نزل فسجد وسجدنا معه وقرأ مرة أخرى فلما بلغها نشزنا للسجدة فقال انما هي نوبة نبي (وعند) أحمد من وجه آخر عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل يسجد بها (تنبيه) أعلم أن سجود التلاوة عندنا واجب على التراخي والموجب له أحد معان ثلاثة التلاوة والسماع والالتزام والتلاوة توجبها على التالي بشرطين أن يكون ممن تلزمه الصلاة وأن لا يكون مؤثما (وهو) عندنا في أربعة عشر موضعا الأعراف والرعد والنخل وبني إسرائيل ومريم والأولى في الحج والفرقان والنخل والم تنزيل وحس السجدة والقبم والانشقاق والعماق (وعند) الشافعي ومالك وأحمد سنة (وعند) مالك لا يسجد في الفصل أي من الحجرات إلى آخره (وعند) الشافعي وأحمد في الحج سجدة ثان (وعندنا) الثانية منها هي الصلاة وموضع السجدة في حم

قوله نشزنا أي
تهاننا كما في
بعض الروايات
باللفظ تهاننا
الناس الخ
وقوله والالتزام
أي من تلاها
ولم يسجد
للتابعة اه

السجدة عند قوله وهم لا يسأمون (وعند) الشافعي عند قوله ان كنتم ايام
تعبدون * (باب صلاة السافر)

اعلم ان الشروع على نوعين عزيمة ورخصة الاول اربعة انواع فرض
واجب وستة ونفل والثاني ما تغير عن الامر الاصل على اعارض وهو
على ضربين حقيقة ومجاز والمحقيقة على ضربين احدهما ما يظهر بتغير
في حكمه مع بقاء وصف الفعل وهو المحرمة والثاني ما يظهر بالتغير في وصف
الفعل ايضا وهذه رخصة اسقاط والمجاز ايضا على ضربين احدهما ما سقط
عن العباد ما لم يكن مشروعا في الجملة والثاني ما سقط عنهم مع كونه مشروعا
وقوله الرخصة استباحة المخطويع مع قيام المحرم لا يصح لانه قول
بتخصيص العلة حتى قالوا بقيام دليل المحرمة ولا حرمة وان قالوا ثبتت
الاباحة مع قيام المحرمة فقد جمعوا بين المتضادين وهو محال (أبو حنيفة)
عن أيوب بن عائد عن بكير بن الاخنس عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم على المقيم اربع
وعلى المسافر شطرها وعلى الخائف ركعة واحدة (وأخوجه) مسلم بلفظ فرض
الله الصلاة على لسان نبيكم في المحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي
الخوف ركعة وبهذا استدل الامام على ان القصر عزيمة لا رخصة
* (بيان الخبر الوارد في عمل عليه من الصلاة على القصر) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتين
وأبو بكر وعمر لا يزيدون عليه وأخوجه النسائي بلفظ صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم

* (بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة يعني) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه أنه أتى فقبل له صلى عثمان يعني اربع ركعات قال ان الله وانا اليه راجعون
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر وعمر ركعتين
ركعتين ثم حضر مع عثمان فصلى اربع ركعات فقبل له استرجعت وقالت
ما قلت ثم صليت اربع ركعات قال الخلفا شر قال وكان أول من اتهم يعني اربع ركعات

ان ترجمه البخاري ومسلم وأبو داود وقوله قبل له الى آخره لابي داود خاصة
 (قال) البيهقي ان عثمان اتم الصلاة لكثرة الاعراب ليعلمهم ان الصلاة
 اربع وقيل غير هذا والاشبه أنه وآخرة رخصة ورأى الاتمام جائزا (قلت) قد
 انكر عليه ابن مسعود الاتمام (وفي) بعض الروايات انكر الناس عليه
 ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما انكروه وما عذر عثمان ولقال اختبرت
 الاتمام ولم يحتاج الى تأويل (وقال) ابن خزم رويناه من طريق عبد
 الرزاق عن الزهري بلغني ان عثمان اتمها صلاها يعني بمعنى اربع لانها اتم
 ان يقيم بعد الحج فعلى هذا اتمها مع من كان يتم مع من الصحابة لانهم
 اقاموا باقامته (ومن) طريق ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه قال
 اعتل عثمان بن عفان على فقيل له صل بالناس فقال ان شئتم صليت بكم
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الا صلاة امير المؤمنين يعنون
 عثمان اربع افعالي

* * * * *

(بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة) *

(ابو حنيفة) عن ابن المنكر عن أنس رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الظهر اربع افعالي والعصر بذى الحليفة ركعتين اخبره الشيخان
 وأبو داود والترمذي والنسائي

* * *

(باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) *

(ابو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي ايوب
 الانصاري رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب
 والعشاء في حجة الوداع بالمزدلفة كذا عند ابن أبي شيبة في مصنفه واسحق
 والطبراني بهذا السند بلفظ صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء باقامة وأصله في
 الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الاقامة (وللطبراني) أيضا من وجه
 آخر عن أبي ايوب جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة باذان واحد واقامة
 (وللشيخين) عن اسامة فلم اجاء المزدلفة نزل فتوضا ثم اقيمت الصلاة فصلى
 المغرب ثم اقيمت الصلاة فصلى العشاء (والبخاري) عن ابن عمر جمع بين
 المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة وهو لمسلم من وجه آخر عنه وسأني
 مفصلا في كتاب الحج وذكر الاختلاف فيه (ابو حنيفة) عن أبي خباب

الكلبي عن هانئ بن زيد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين
المغرب والعشاء يومئذ بالزرافة كذا رواه الحارثي (ورواه) محمد بن حنفص
عن الإمام فقال هانئ بن زيد ومن جهة ابن مسعود (وقى) تهييل المنفعة
هانئ بن زيد والمعروف في ذلك سعيد بن مسير كما أخرجه الشيخان وأبو داود
والترمذي والنسائي من طريق آخر وأبو حنبل فيه مقال (ورواه) الإمام
أيضا بهذا السند إلى ابن عمر قال أفضنا معه من هزقات فلما نزلنا معه جميعا
أقام فصلينا المغرب معه ثم تقدم فصلي بنسار كعتين ثم دعا بعماء فصلى عليه ثم
أوى إلى فراشه فقامنا فانهظر طويلا ثم قلنا يا أبا عبد الرحمن الصلاة فقال
أي الصلاة قال العشاء الآخرة فقال أما كما صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد صليت أخرجه ابن أبي شيبة بدون قوله ثم دعا بعماء وقال هكذا
فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب الجمعة)

*(بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم)

(أبو حنيفة) عن أيوب بن عاذة الطائي وغيلان عن محمد بن كعب القرظي عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربعة لا الجمعة عليهم المرأة والعبد والمريض
والمسافر هكذا رواه محمد في الآثار وابن مسعود وأخرجه أبو داود عن
طارق بن شهاب رفعه الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة
عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض (وأخرجه) المحاكم من طريق طارق
الذي كور عن أبي موسى (وعن) قيس الداري رفعه الجمعة واجبة الأعلى صبي
أو مملوك أو مسافر أخرجه البيهقي والطبراني وزاد أو امرأة أو مريض
(وللبهقي) عن ابن عمر الجمعة واجبة الأعلى ما لم تكن إجماعكم أو ذي علة
*(بيان الخبر الوارد في جاسة الخطيب على المنبر قبل الخطبة)

(أبو حنيفة) حدثنا عطية حدثنا عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا صعد المنبر جلس قبل الخطبة جلسة خفيفة أخرجه أبو داود
بالفاظ حتى يفرغ المؤذن

*(بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن رجلا حدثه أنه سأل عبد الله بن مسعود
عن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال له أما تقر أسورة الجمعة

قال بل ولا يكن لأعلم فقال فقرا على واذا رواه جماعة أو لموا انفضوا اليها
وتركوك قائما قال الخطبة يوم الجمعة قائما هكذا رواه جماعة (وشرح)
ابن خسر وفي روايته من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فقال عن
ابراهيم عن علقمة كما أخرجه ابن ماجه عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة
عن عبيد الله

(باب العيدين)

(بيان الخبر الوارد في أنه لا يصلي قبل العيدين ولا بعده)

(أبو حنيفة) عن عدي بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم العيد إلى المصلى فلم يصل قبل الصلاة ولا
بعدها أخرجه الترمذي عن ابن عباس (وللترمذي) عن ابن عمر مثله وصححه
هو والمحاكم (وفي) كل ذلك دليل على عدم صلاة الامام والمأموم (أما)
حديث ابن عباس فلا ن ثابت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت للامة
الا ما خص به بدليل (وأما) حديث ابن عمر فعند الترمذي ولفظه قد عد حتى
أتى الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها لأنه كان مأموما
(وعند) ابن ماجه بإسناد حسن عن أبي سعيد رفعه كان لا يصلي قبل العيد
فاذا رجع إلى منزله صلى ركعتين لكن في سنده ابن عقيل وهو مختلف فيه
(بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيدين أربعة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر والاضحى أربع تكبيرات على الجنائز
هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (و رواه) الحارثي من غير طريق
الامام من رواية مكحول حدثني أبو عائشة أن سعيد بن العاص دعا بابا موسى
الاشعري وحديثه بن اليمان فسألها كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فسأله وفي أخرى وصده حديثه
(وأخرجه) أبو داود هكذا وفي الآثار أن ابن مسعود قال ذلك للوليد بن عتبة
بجدة أبي موسى وحديثه (وقال) الترمذي روى عن ابن مسعود هذا وكذا
رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح (و روى) ابن أبي شيبة عن
انس مثل حديث ابن مسعود موقوفا (و روى) عبد الرزاق في مصنفه عن
الثوري عن أبي اسحق عن علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حديثه

وأما موسى عن تكبير العبد في فقال حذيفة بن أسيد بن مسعود فقال
يكبر أربعين مرة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعين
(وروي) البخاري أيضا من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن
المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كبرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعين مرة ثم قال فامر عمر بأربعين يعني تكبير العبد والمجنون
(باب صلاة الكسوف)

(بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاتقة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فقال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا
واجيدوا الله وكبروا واسبحوا حتى تنجلي (وفي) رواية فأيها انكسف فصلوا
حتى تنجلي اريد يحدث الله أمرا قال ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى
ركعتين ونسبه صاحب العناية الى أبي مسعود الانصاري وهو هكذا في
بعض نسخ مسند البخاري وقوله فخطب يخالفه قول المداية وليس في
الكسوف خطبة لانه لم ينقل انتهى (قال) الحافظ وهذا الذي مردود على
الصحيحين عن اسماء ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس فقام فخطب الناس
فحمد الله واثنى عليه الحديث والذي يدل على هذا أنه خطب بعد الانجلاء
ولو كانت سنته لخطب قبله وما ورد فيه فانما كان للرد على من زعم انها
كسفت لموت ابنه وقد أمر بالصلاة ولم يأمر بها ولو كانت شرعة لبينها
فتأمل (وفي) المتفق أيضا عن ابن عباس وعاتقة واسلم عن جابر ولا
والحاكم عن سمرة ولا بن حبان عن عمرو بن العاص وصرح أحمد والنسائي
وابن حبان في روايتهم بأنه بعد المنبر (وقوله) ان الشمس والقمر آيتان
الحديث عند البخاري ومسلم عن أبي مسعود وعندهما عن أبي موسى
رايتما شيئا من ذلك فافزعا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن عاتقة
فكبروا وادعوا وصلوا وعن المغيرة فادعوا الله وصلوا والبخاري عن ابن
عمر فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي المتفق عليه من حديث المغيرة فادعوا

الله وصالوا حتى ينكشف ما بكم (ولم) من حديث عبد الرحمن بن سمرة وصلى
ركعتين ولانساثنى من حديث أبي بكر فصلي بهم ركعتين كما يصلون واخرجه
ابن حبان فقال ركعتين مثل صلاتكم (ولابي) داود عن قبيصة فصلي
ركعتين فاطال (ولاطبراني) في الاوسماعين ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى الكسوف لم يزد على ركعتين * *
(بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها من الصلوات في كل
ركعة ركوع واحد) *

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمر وقال انكسفت
الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرع الناس
الى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال فقام يصلي بهم فاطال القيام حتى
ظنوا انه لا يركع ثم ركع فكان ركوعه كقدر قيامه ثم رفع رأسه من الركوع
فكان قيامه بقدر ركوعه ثم سجد فكان سجوده كقدر قيامه ثم رفع رأسه
فكان جلوسه كقدر سجوده ثم سجد الثانية فكان سجوده كقدر جلوسه ثم
قام ففعل في الثانية مثل ذلك ثم قعد فتشهد الحديث بطوله أو زده ابن
خسرو وابن المظفر واخرجه أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي من
رواية شعبة والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه من أجل عطاء بن السائب انتهى
(قال) ابن المصنف وهذا وثيق منه اعطاء (وقد) أخرج البخاري له مقرونا
بأبي بشر وقال أيوب ثقة وقال ابن معين لا يحتج بحديثه (وفرق) الامام
أحمد وغيره بين من سمع منه قديما وحديثا انتهى (وقال) الشيخ تقي
الدين في الامام كل من روى عن عطاء بن مازي عن عطاء بن مازي في الاختلاط الاشعبة
والسفيانان (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا فلا يبعد أن امامنا كذلك لانه
أكبر منهما وأقدم سمعا * * *

(باب الصلاة على الجنائز) *

(بيان الخبر الدال على أنه يكبر عليه باربعين) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن غير واحد أن عمر بن الخطاب جمع
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم عن التكبير على الجنائز وقال لهم
انظروا آخر جنازة كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوه قد كبر

أربعاً حتى قبض قال كبير وأربعاً هكذا رواه البخاري والاشعري (وعند)
ابن خسر وأبو حنيفة عن الميثم عن ابن سيرين عن علي رضي الله عنه بأطول
من هذا (وأخرجه) محمد في الآثار فحوذ ذلك (وأخرج) الطبراني والبيهقي
عن ابن عباس قال أخرجنازة صلى الله عليه وسلم كبر عليه
أربعاً (قال) البيهقي روى هذا الحديث من وجوه كلها ضعيفة إلا أن إجماع
الصحابة على الأربع كالدلائل على ذلك انتهى (وعند) مالك من حديث
أبي امامة بن سهل أن مسكينة مرضت المحدث وفيه فخرج حتى صف
بالناس على قبرها وكبر أربعاً (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث
ابن عباس رفعه كان يكبر على أهل بدر سبعاً وعلى بني هاشم خمساً كان آخر
صلاته أربع تكبيرات إلى أن مات وكذا عند الدارقطني والحاكم وابن
حبان وطريق الكل ضعيفة (وروى) أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه صلى
على ابنه إبراهيم وكبر عليه أربعاً صلى الله عليه وسلم وللإزار عن أبي سعيد
المخدري مثله وعند ابن عبد البر في الاستذكار عن أبي بكر بن سليمان بن
أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكبر على الجنائز أربعاً
وخمسة وستة وسبعة وثمانياً حتى جاءه موت النجاشي فخرج إلى المصلى فصلى
الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ثبت على أربع حتى توفاه الله وأخرج
ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه أربعاً وأخرج
عن عمر بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن المكف أربعاً (وفي) المتفق
عليه من حديث الشعبي قال أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أني
على قبر منبوذ فصنعهم وكبر أربعاً

(بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز)

(أبو حنيفة) عن شيكان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا صلى على
الميت اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذکرنا
وانشأنا هكذا رواه أبو القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الإمام أحمد وزاد
اللهم من أحبيته منافاً أحبه على الإسلام ومن توفيته منافاً توفه على الإيمان
وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ كان إذا صلى على

بشارة قال فساقيه كساق أسجد وزاد بعد لفظ الايمان اللهم لا تقهر مناسي
أسره ولا تنفذ ما بعدد وأنسجه الطبراني في الكبير والوسط باسناد حسن
وزاد فيه اللهم عفوكم عفوكم وفي المجلدات من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا وأهنا غفرنا وكنبرنا
ولذا كرنا وأثاننا ومن توفيقه فتوفقه على الاسلام (تنبه) قال ابن أبي حاتم
سألت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقال
المحفوظ لا يذكر أن أباه هريرة إنما يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسل ولا يوصل به ذكر أبي هريرة غير سفيان والصحیح أنه مرسل انتهى (قلت)
وسفيان من الثقات المحفوظ وقد وافقه الامام أيضا فناهيك بهما إذا اجتمعما
على وصل أو رسل فتأمل

* * *

(بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنازة) *

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجهم عن عيسى بن
نسطاس عن ابن مسعود أنه قال من السنة أن تحمل بجوانب السرير الأربع
فأزدت على ذلك فهو نافذة هكذا رواه هذا السباق أبو نعيم والمحارثي وابن
خسر وأبو بكر بن عبد الباقي ومحمد بن الحسن وخالفهم ابن المقرئ فأخرجه
في مسند الامام هكذا لأنه أدخل بين ابن نسطاس وابن مسعود أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود وهكذا أخرجه ابن ماجه في سننه وابن أبي شيبة
(وروى) عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه حمل جوانب السرير
الأربع (وعن) أبي هريرة من حمل بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه
(بيان الخبر الدال على سنية اللحد والخذ من قبل القبلة) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن يريدة عن أبيه قال أئخذ لاني صلى
الله عليه وسلم وأخذ من قبل القبلة ونصب عليه اللبن نصبا أخرجه ابن عدي
في الكامل والعقيلي في الضعفاء من طريق عمرو بن يزيد التيمي عن علقمة
ابن مرثد وقد ضعفاه من جهة الضعفاء ولاخذ الرأى عنه وقال الأخير
لا يتابع عليه (قلت) وأي متابع أوثق وأجل قدرا من الامام وقد روى
مثله عن أبي سعيد أيضا وأخرجه ابن عدي كذلك (وعند) أصحاب السنن

من حديث ابن عباس اللذان والشق اخبرنا وقال الترمذي غريب
(ولابن) ما جده وأحمد عن جرير مثله (وعند) ابن أبي شيبة عن مالك
عن نافع عن ابن عمر الحمد للذي صلى الله عليه وسلم ولا في بكر وعمر وهذا
من أصح الأسانيد (وعند) ابن أبي شيبة وأبي داود في المراسيل عن
جماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من قبل القبلة ولم يدل
سلا (ومن) أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل
القبلة واستقبل استقبالا أخرجه ابن ماجه وفيه عطية وهو ضعيف
(وأخرج) ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه
أربعين وأدخله من قبل القبلة (وعن) عمر بن سعيد أن عليا كبر على يزيد بن
المكفف أربعين وأدخله من قبل القبلة (وأخرج) عبد الرزاق في مصنفه
بسند صحيح وقال به ناخذ (وروى) الترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم أدخل قبره ليلا فأسرج له بسراج فأخذ من قبل القبلة وقال
حديث حسن

(بيان الخبر الدال على سنة التسنيم في القبور)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم حدثني من رأى قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر مسنمة مرتفعة عن الأرض على قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم مدريض هكذا رواه ابن خسر ورواه المنظر ومحمد بن الحسن إلا
أن ابن خسر وزاد بين إبراهيم وبين من رأى أم عطية (وأخرج) البخاري
من طريق سفيان بن دينار التمار بالفظ دخلت البيت الذي فيه قبر النبي
صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره مسنما (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حديث
عيسى بن يونس عن سفيان التمار فسأله كسابق الإمام وفيه أيضا حديث
يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي رأيت قبره شهداء أحد
مسنمة (قال) ابن التركماني وهذا السندان صحيحان (وحكى) الطبري عن
قوم أن السنة التسنيم واستدل لهم بأن حياة القبور سنة متبعة ولم يزل
المسلمون يسفون قبورهم (ثم) قال حدثنا ابن بشار حدثنا عبد الرحمن بن
خالد بن أبي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسنما ثم قال لا أحب أن يتعدى
فيها أحد المعنيتين من تسويتها بالأرض أو رفعها مسنمة فدرش على ما عليه

عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بتسطيح انتهى (واما) ماروي
ابوداود عن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا امه اكشفي لي عن قبر
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن قبور ثلاثة لا مشرفة
ولا لائحة مبطوحة بالعرضة الحمراء (واخرجها) المحاكم وظاهره يعارض
الذي قبله وقد جمع المحاكم بانها كانت كذلك اول الامر سمعت المسقط
المجدار وقال البيهقي في صحته رواية القاسم من ان قبورهم مبطوحة دل
ذلك على التبطيح قال ابن الترمذي لم ارا احدا صرح بان المبطوح هو المسطح بل
معنى مبطوحة ليست بمشرفة وقوله لا مشرفة ولا لائحة يدل على ذلك وذكر
الطحاوي في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على
تريبه ولا تسنيم لانه يجوز ان تكون مبطوحة بالبطح او هي مستقيمة (وفي)
الخبر يدلل على دوري يختم ان تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها فهذا الخبر
محمول وحديث التمار صريح في التسنيم (وذكر) البيهقي حديث التمار ثم
قال وحديث القاسم اصح واولى ان يكون محفوفا (قلت) هذا خلاف
اصطلاح اهل هذا الشأن بل حديث التمار اصح لانه مخرج في صحيح
البخاري وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح ولا يحتاج الى جمع
المحكم الذي سبق ذكره فان الصحيح لا يعارض الا بمثله وحديث القاسم
ليس كذلك فتأمل *

(بيان الخبر الدال على كراهة التجهيص)

(ابو حنيفة) حدثنا شيخ لنا يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن تريب القبور وتجهيصها كذا رواه محمد في الامتار عنه (واخرج)
الترمذي واللفظ له وابوداود وابن ماجه وابن حبان والمحاكم من حديث
جابر بن سمير ان يجهض القبر ويبنى عليه وان يكتب عليه وصرح بعضهم
يسماع ابي الزبير عن جابر وهو في مسلم بدون الكتابة وقال المحاكم الكتابة
على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة *

(بيان الخبر المبيح لزيارة القبور)

(ابو حنيفة) عن عاصم بن مردود وجادتهما احدثاه عن ابن بريدة عن ابيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيتكم عن زيارة القبور ان تزوروها

فزوروهسا ولا تقولوا هجرا هكذا رواه البخاري وابن خزيمة (واخرجه)
 المحاكم عن انس بلغة كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروهسا فانها
 ترق القلب وتدمع العين وتذكر الآخرة ولا تفعلوا هجرا (واخرجه) مسلم
 وابوداود والترمذي وابن حبان والمحاكم ايضا من حديث ابن بريدة
 (واخرجه) مسلم والنسائي والمحاكم من طريق ضرار بن قرة عن محارب بن
 دثار عن ابن بريدة بلغة نهيتكم عن زيارة القبور فزوروهسا الحديث وسياق
 بقائه ان شاء الله تعالى في المتفرقات (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد
 قال اخذ ثنا ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اذن لعمد
 في زيارة قبر ابيه اخرجته مسلم من حديث أبي هريرة بلغة استأذنت ربي
 ان ازور قبر ابي فاذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت
 * (بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انهما احداثا عن ابن بريدة عن ابيه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرج الى المقابر السلام على اهل الديار
 من المسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة (واخرجه)
 احمد ومسلم هكذا بلغة السلام عليكم اهل الديار من المؤمنين والباقي سواء
 (واخرجه) مسلم ايضا من حديث عائشة قالت كيف اقول يا رسول الله
 تعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين واخرجته
 ايضا من حديث أبي هريرة كان اذا خرج الى القبر وقال ذلك
 * (بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الاولاد) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد الا ادخله الله الجنة فقال
 عمر واثنان فقال النبي صلى الله عليه وسلم واثنان هكذا رواه البخاري وابن
 المظفر (واخرجه) الامام احمد ومسلم والمحاكم عن ابن بريدة عن ابيه
 واخرجه البخاري في الادب والنسائي عن انس *

* (بيان الخبر الوارد على ان الميت معاق بدينه) *

(ابو حنيفة) عن فراس بن يحيى عن الشعبي عن رجل من اصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الميت مرتين بدينه حتى يقضى اخرجته احمد والترمذي

وقال حسن صحيح والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة بالفظ نفس المؤمن
معلقة بدينه حتى يقضى عنه (ولعبد) الرزاق والبيهقي بالفظ ما كان عليه دين
إذا مات *

(باب الصلاة في الكعبة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سألت بلال بن رباح رضي الله عنه
الله عليه وسلم في الكعبة كم صلى قال ركعتين مما يلي العمودين هكذا رواه
القاسم بن معن عنه وأخرجه البخاري في الصلاة في باب قوله واتخذوا من
مقام إبراهيم صلى (وأخرج) في الحج أيضا عنه أنه قال فقلت لبلال هل صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت أين قال بين العمودين قال
ونسيت أسأله كم صلى (وقد) وفق بينهما بالمثل على التكرار في يوم الفتح
لم يسأله وفي الحج سأله كثر رواه الدارقطني بإسناد حسن (قلت) أظن الشيخين
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
بقضاء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة فباعا المفتاح ففتح ثم دخل وبلال
واسامة وعثمان وأمر بالباب فأغلق فلبثوا فيه مليا قال عبد الله فبادرت
الباب فقلت لبلال هل صلى فيه قال نعم قلت أين قال بين العمودين تلقاء
وجهه ونسيت أن أسأله كم صلى (وأخرج) من طريق أخرى (وأخرج) عن
عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست
سوارق فقام عند كل سارية فدعا ولم يصل (وعن) ابن عباس عن أسامة لما
دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع في قبل
البيت ركعتين وقال هذه القبلة (وروى) أحمد وابن حبان من حديث
ابن عمر عن أسامة أنه صلى فيه (وروى) الدارقطني من رواية يحيى بن جعدة
عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال خلفه
فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فسألت بلال هل صلى
قال نعم صلى ركعتين (وروى) الطبراني والدارقطني من طريق حميد
ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولما دخل النبي صلى الله عليه
وسلم صلى بين السارين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والمحجر ركعتين ثم
قال هذه القبلة ثم دخل مرة أخرى فقاسم يدعو ثم خرج ولم يصل (وروى)

قوله قبل
بضعتين وبضم
فصحكون
ما استقبل من
الكعبة اه

استحق والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت في الحج ودخله عام الفتح وجابر مبروك
قال البيهقي ان سمعت الرواية ان يعني اللتين قبل هذا دل على انه دخل مرتين
فصل مرة وترك مرة والله أعلم (وأخرج) أحمد واسحق والبرار وأبو داود
والطبراني من طريق عبد الرحمن بن صفوان قالت لعمرك كيف صنع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين (وعن) عبد الله
ابن السائب حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في
الكعبة فخلع نعليه الحديث أخرجه ابن حبان
(كتاب الزكاة)

(أبو حنيفة) عن عيسى بن عراك بن مالك قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة
رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس على
المسلم في عبده وفروسه صدقة هي كذا رواه طلحة عنه متفق عليه من حديث
أبي هريرة وكذلك أخرجه أحمد والاربعة وابن حبان وزاد هو وسلم في
آخره الا صدقة الفطر (وفي) كتاب عمرو بن حزم ليس في عبده مسلم ولا في فروسه
شيء (قال) صاحب الهداية وتأويله فرس الغازي وبه أخذ صاحبان
وقال أبو حنيفة من كان له خيل سائمة فان شاء أعطى عن كل فرس دينار
وان شاء قومه او أعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول زفر أيضا
ونسك صاحبان بحديث الباب ونسك الامام بما أخرجه الشيخان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال ورجل ربطها تعفها ثم لم
يمنع حق الله في رقابها ولا ظهر ورها فهي له ستر الحديث ومن هنا يظهر ان
ما أخذ الامام دقيق جدا فتنبه

(بما ان الخبر الوارد في ان العوام ليس عليها شيء) *

(أبو حنيفة) عن عيسى بن محمد بن سيرين عن علي رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوام والمحامل صدقة هي كذا رواه طلحة
عنه والعوامل هي المدة للاعمال والمحامل هي المدة لمحمل الا يقال
أخرج أبو داود وابن حبان وصححه ابن القطان على قاعدة في توثيق
عام بن حمزة وعدم التعميل بالوقوف والرفع بالفظ وليس في العوام شيء وكذا

المدار قطنى الأئمة زادنى آخره ولا فى الجملة صدقة (واخرجه) عبد الرزاق
مختصرا موقفا وللمدار قطنى والطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا
ليس فى البقر العوامل صدقة وفى أسناده سواد بن مصعب وهو متروك
عن ليث بن أبي سليم وهو ضعيف (واما) الحوامل فقال المحافظ لم اره اى
فى الحديث فيكون من زيادة احدر واته وهى مقبولة اذا كانت عن ثقة
واللفظ مشهور وفى كتب الفقه يقولون لازكاة فى البغال والحمير ولا فى
العوامل والعلوفة ولا فى الحوامل (وقد) بوب البيهقى فى السنن على هذا
الحديث فقال باب ما يسقط الصدقة عن الماشية وفيه نظر اذا الاسقاط
يقضى سابقة الوجوب ولا وجوب فى العوامل أصلا فأملى *

(بيان الخبر الوارد فى المعدن والركاز)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الركاز
الخمس هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (واخرجه) الشيخان من حديث
ابى هريرة فى اثنا حديث واخرجه البيهقى ايضا واخرجه ابن ماجه عن
ابن عباس والطبرانى فى الكبير عن ابى ثعلبة وفى الاوسط عن جابر وابن
مسعود والركاز هو المال المركوز مخلوقا كان او موضوعا والركن ما كان
موضوعا (وبوب) البيهقى فقال باب من قال المعدن ليس بركاز لقوله عليه
السلام المعدن جبار وفى الركاز الخمس ففصل بينهما (قال) الترمذى
للخصم ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد ان يذكره حكاه آخر ذكره
بالاسم الآخر وهو الركاز واغظ الحديث فى الصحيح والبيهقى جبار وفى الركاز
الخمس فلما قال وفيه الخمس محصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى
البئر (وفى) الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله فى المعادن من الجواهر
(وقال) ابو عبيد المعروف باختلاف فى تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز
فقال اهل العراق هى المعادن وقال اهل الحجاز هى كنوز اهل الجاهلية
وكل محتمل فى اللغة ونحوه لصاحب المشرق (وقال) الطحاوى
فى احكام القرآن وقد كان الزميرى وهو راوى حديث الركاز يذهب الى
وجوب الخمس فى المعادن

(بيان الخبر الوارد فى زكاة الزروع والثمار قليلا وكثيرا)

(أبو حنيفة) عن ابان بن ابي عباس عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل شيء اخرجت الارض العشر ونصف العشر قال ابو حنيفة ولم يذكر صاعكم هكذا رواه ابو مطيع البلخي عنه وهكذا عند ابن الجوزي في كتاب التحقيق (وروى) عن ابان عن رجل من الصحابة رفعه بلفظ فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بفتح او غرت نصف العشر في قليله وكثيره وابو عباس اسمه فيرون وابان ضعيف (واخرج) البراز من طريق قتادة عن انس رفعه بلفظ سن فيما سقت السماء العشر وما سقى بالواضحة نصف العشر قال ورواه الحافظ عن قتادة (وفي) البخاري من حديث ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون او كان عثريا العشر وفيما سقى بالضم نصف العشر (واسلم) عن جابر بن جهم (ولابن) ماجه عن معاذ بن اشعث النبي صلى الله عليه وسلم الى ابن فامرني ان آخذ فيما سقت السماء وما سقى بفلاة العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر (قال) الطحاوي ففي هذه الآثار دلالة في اصحاب الصدقة في قليل ذلك وكثيره ولم يقدروا في ذلك مائة ذرا واحدا وقول أبي حنيفة وخالفه صاحباه (فائدة) ذكر مسكين في شرح السكينة ما نصه المأه على نوعين عشري وخراجي فالعشري ما به ماء وآبار وعيون وبخار لا تدخل تحت ولاية أحد والخراجي ما لا انهارا التي شقتها الاطعام ويترجعت في أرض خراجية وهي تظهر في أرض خراجية واما سيحون وجيكون ودجاة والغرات فخراجي عند أبي يوسف وعشري عند محمد

(بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم لا يجمع على مسلم عشر وخراج في أرض (قال) ابن عدي في الكامل هكذا يروى من قول ابراهيم وقد وصله ابو الخليل يحيى بن عنبسة عن أبي حنيفة فقال بعد ابراهيم عن عاقبة عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى ضعيف وقال الدارقطني كذب يحيى علي أبي حنيفة ومن بعده (قلت) ومعناه في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعروب بن خرم عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي والحاكم قال وليس في مزرعة شيء اذا كانت تؤدي صدقتها من العشر (واخرج) هذا الكلام ابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة قال صاحب الهداية وروى

قوله عثريا
العثري بفتح
العين المهملة
والثالثة الزرع
لا يسقيه الاماء
المعرا اه

وقع اجماع ائمة المجور والعدل على ذلك والله اعلم *

(بيان الخبر الوارد في حداث الغنى الذي تحرم عليه الزكاة)

(ابو حنيفة) عن حكيم بن جبير الاسدي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن
أبيه عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سأل وله ما يغنيه فهو
كذوح أو خدوش في وجهه يوم القيامة قالوا ما يغنيه قال خسون درهم أو
حسابهم من الذهب هكذا رواه ابن خثعم وابن عبد الباقي (وحكيم) بن
جبير ضعيف لكن تابعه زيد بن كحيم صرح به سفيان عند أصحاب السنن وأورده
ابن جبير في التهذيب عن ابن مسعود (وفي) حديث سهل بن الحنظلية
عند الطبراني وابن جرير قالوا ما يغنيه يا رسول الله قال قدر ما يغنيه
أو يعشيه (وعند) الامام أحمد في حديث ابن مسعود ولا تحمل الصدقة
من له خسون درهما أو عرضها من الذهب *

(كتاب الصوم)

(بيان الخبر الوارد في فضله)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن صالح الزيات عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصيام
فهو لي وأنا اجزي به هكذا رواه أبو اسامة عنه (وأخرجه) الستة وابن
حبان بطوله وهذا مختصر والزائد عندهم والمخلاف فم الصائم أطيب
عند الله من ربح المسك *

*(بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجبا فنسخ وجوز عقد النية
بعد طلوع الفجر)*

(ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن
الجبري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل من أصحابه يوم
عاشوراء قموا فليصوموا هذا اليوم فقال انهم قد طعموا فقال وأن
كانوا قد طعموا (وفي) مسند طلحة بن جبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يبي أبوب الانصاري (وفي) معجم عبد الخالق بن ثابت الحنفي من طريق
سفيان عن الزهري اخبرني حميد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي
سفيان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل الى أهل العراق فقال من
كان أكل فلا يأكل ومن لم يكن أكل فليتم صومه (وعند) أحمد وابن حبان

كذوح
خدوش اه

وابن أبي شيبه من حديث أسامة بن حارثة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه
فقال مرة قومك فليصوموا هذا اليوم فانت وان وجدتمهم قد سطعوا وقال
ليتموا آخريومهم (وأخرج) الشيخان والنسائي من حديث أسامة بن الأكوع
رفعه أنه أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه
ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء (وعنه) عن أبي ربيع
بنت معوذ أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى
الأنصار فحواه وزاد فبكنا بعد ذلك نعصومه ونصوم صديقاتنا الصغار الحديث
* بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية *

الربيع يضم
الراء مصغرا
ومعوذ مثله
في الضبط اهـ

(أبو حنيفة) عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال
اهل الذاهل لذي الحجة فقال قائل من ان الله ابن ليلتين وقال قائل ابن ثلاث
فقدمنا على ابن عباس فذكرنا ذلك فقال هو ابن ليلته ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم مده الى الرؤية هكذا رواه ابن المقرئ في مسنده عن أبي
يوسف عنه (وأخرج) مسلم معناه وفيه ان الحجة تكتم بتعاقب الرؤية ولا عبرة
بقول الموقنين وان كانوا عدولا في الصحيح وهو مذهب الجمهور الا من شذ
من المتأخرين

* بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين *
(أبو حنيفة) حدثنا أبو العطف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
حلف ان يدخل على نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون ارسل الى عائشة
ان تعالي وأرسلت اليه انك آليت شهرا مني ولم أزل أعد الايام والليالي وأنه
بقي يوم فارسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون هكذا
رواه طحاية ولفظ ابن خزيمة وآلى من نسائه وهو في الصحيحين وسألتني في
الابلا مفصلا

* بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم الشك *
(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه
أنه من رمضان (قال) المحافظ لم أجده بهذا اللفظ ومعناه مخرج من حديث
لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين متفق عليه من حديث أبي هريرة

وبقيته الرجل كان يصوم صوماً فليصمه (والله يقي) نهى عن صوم يوم
قبل رمضان بيوم ويوم الفطر والاضحى وأيام التشريق وعند الأربعة
وابن حبان والمحاكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كذا عند عمار في
اليوم الذي يشك فيه فاقى بشاة مصلية فتعفى بعض القوم فقال من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم وعلقه البخاري فقال وقال صلة عن عمار
ووهب من عزاه إلى مسلم وله شاهد عند البزار من حديث أبي هريرة نهى
عن ستة أيام من السنة يوم الاضحى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي
يشك فيه من رمضان واسناده ضعيف (وحاصل) ما ذكره فقهاؤنا في صيام
يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه عن رمضان كان مكروهاً كراهية
تحريم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم وعليه حمل
النهى عن التقدم بصوم يوم أو يومين ثم ان ظهر أنه من رمضان اجزاء عنه لانه
شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً غير مضمون بالافساد
لانه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهية
التنزيه التي مرجعها خلاف الاولى لان النهى عن التقدم خاص بصوم
رمضان اكن كره الصورة النهى المحمول على رمضان وان ظهر أنه من رمضان
اجزاء لوجود أصل النية ان كان مقيماً بالاتفاق وان كان مسافراً على
الصحيح لما عرفت وان ظهر أنه من شعبان فقد قيل يكون تطوعاً لانه منهى
عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزاء عن الذي نواه وهو الاصح لما تقدم من
ان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم بكل صوم وان
جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق
صوماً كان بصومه والا فضل ان يتلوم أي ينتظر ولا يأكل ولا يشرب
ولا يذوق الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال
فقد اختلفوا فيه فقيل الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على أنه
لا ينبغي للقضاء والمفتين ان يصوموا تطوعاً ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا
العمامة بالافطار بعد الانتظار نفياً للهمة والله أعلم *

(في بيان الخبر الوارد في اباحة الحجامة للصائم)

(أبو حنيفة) عن أبي السوداء عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله

الفاحشة اسم
موضع بالمدينة
اه

عليه وسلم احتجهم بالفاحشة وهو صائم هكذا رواه البخاري عن الصباح بن
محارب وابن أبي رواد كلاهما عنه وقد أخرجه ابن الجارود في منتقاه من
طريقي وكيع عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بهذا اللفظ
(وأخرجه) البخاري أيضا من غير طريق الإمام فقال حدثنا الفضل بن عمر بن
عثمان المروزي حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عباد بن العوام عن أبي
السوداء السلي حدثنا أبو حاضرفساقه إلا أنه قال وهو محرم ورواه بعضهم
عن الإمام فقال عن أبي السواد والصواب الأول وأبو السواد مجهول هكذا
قالوا وكانهم عنوانه أنه مجهول الاسم لا الهين وعند الشيخين من حديث ابن
عباس من غير هذا الطريق باللفظ احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
محرم واحتجهم وهو صائم وعند الترمذي باللفظ احتجهم فيما بين مكة والمدينة
وهو محرم صائم وعند الطحاوي من طريق مقسم عن ابن عباس باللفظ وهو
صائم محرم ورواه من وجه آخر ولم يذكر وهو محرم وقال هاهنا سألت أحمد
عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم (أبو حنيفة) حدثنا الزهري عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم هكذا
رواه محمد بن الحسن الواسطي عنه وأخرج البخاري عن حميد بن أنس
معناه والطحاوي عن ثابت عن أنس معناه وفي الباب عن أبي سعيد رفته
رخص في الحجة للصائم أخرجه النسائي ورجاله ثقات لكن ذكر الترمذي في
العلل أن الصواب موقوف ولا تكون الرخصة إلا بعد النهي *

(في بيان الخبر الدال على إباحة القبلة للصائم)

(أبو حنيفة) عن زباد بن علاقة عن عمرو بن معيرون عن عائشة رضي الله عنها
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم (أخرجه) الشيخان والترمذي
وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الطحاوي من طريق شيبان بن معاوية
واسرائيل كلاهما عن زباد بن علاقة بهذا وأخرجه كذلك من طريق الليث
عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة بهذا ومن طريق علي بن الحسن
وعروة ابن الزبير والقاسم كلهم عن عائشة بهذا زاد الأخير وكانت تقول
وايكم أم لا ربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على إباحة المباشرة له)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض أزواجه وهو صائم أخرجه
مسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم بزيادة وكان أمه لككم لاربه وأخرجه
الطحاوي من طريق ابن عون عن إبراهيم بتلك الزيادة وأخرجه من هذا
الطريق أيضا بزيادة مسروق مع الأسود قال سألت عائشة أكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أمه لككم
لاربه أو من أمه لككم لاربه الشك من أبي عاصم شيخ شيخ الطحاوي
(أبو حنيفة) عن الميثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم ونص الآثار عن
رجل عن عامر ولا بن خسرو عن حماد عن عامر (أخرجه) مسلم وأخرجه
الطحاوي من طريق ابن اسحاق الهمداني عن الأسود عن عائشة رفعت
ما كان يمنع من وجوهنا وهو صائم

(بيان الخبر الدال لحكم من جامع أهله في رمضان متعمدا)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله اني جامع امرأتى في رمضان متعمدا انما رافقها
النبي صلى الله عليه وسلم هل تقدر على أن تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تقدر أن تطعم ستين مسكينا قال لا
قال فامره النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال
اذهب فتصدق بهذا قال يا رسول الله ما بين لاتبها أحدا جوج اليه مني
ومن عيالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فمكاه واطعم عيالك
(هكذا) رواه الحسن ابن زياد وطلمة وابن المنذر وابن خزيمة مسندهم
(وأخرجه) الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة ولفظ البخاري بينهم نحن
جالوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله ها كنت
قال مالك قال وقعت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين
متتابعين قال لا قال فهل تجد أمة مسكينا قال لا قال فمكة عند النبي
صلى الله عليه وسلم فيمنعنا نحن على ذلك أذات النبي صلى الله عليه وسلم يعرف

المكثل بوزن
منه معروف

فيه تمر والعرق المسكتل قال أين السائل فقال أنا قال خذها فتصدق به
فقال الرجل أعلی افقر منی یا رسول الله فوالله ما بين لا بينهما يريد المحرمين
أهل بيت افقر من أهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه
ثم قال أطعمه أهلك (قلت) وهذا الحديث يعرف بحديث المحترق الجامع في
بعض ألفاظه فقال ابن المحترق (أورده) البخاري في خمسة عشر موضعا
من كتابه وقدر واه الأئمة من مارق بالفاظ مختلفة وأورده صاحب الهداية
من أئمتنا وفي سياق ألفاظه غاية لما عندهم منها قوله أهلك وأهلك
ومنها قوله في شهر رمضان متعمدا ومنها فرقا على الساكنين ومنها
يجزئك ولا يجزى "أحدا بعدك" (فالأول) لفظة أهلك كت ذكرها الخطابي
وردها وأوصاها الدارقطني موصولة لكن بين البيهقي خطأها والثاني
قوله متعمدا أخرجها الدارقطني في العمل من حديث سعيد بن المسيب مرسلا
أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افطرت في رمضان متعمدا
والثالث قوله فرقا على الساكنين مروية بالمعنى من قوله أطعمه مسكين
مسكيننا والرابع قوله يجزئك الخ ليس في شيء من مارق الحديث وكانه بالمعنى
من قول الزهري وإنما كان هذا رخصة له خاصة وليس من نفس الخبر قاله
المحافظ (قلت) وأما لفظة أهلك فتثبت في رواية الأوزاعي عن الزهري
وهكذا هو في كتاب الصوم للعلی بن منصور (وفي) سنن الدارقطني ودعوى
الحاكم أنه رأى كتاب الصوم المذکور بخط مشهور ولم يجد فيه هذه اللفظة
محل نظر اذ يحتمل أنها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاط من اسقط
حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته برواية
المذکورين وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التحقيق من طريق الدارقطني
(وقد) روى البيهقي نفسه في الخلافات أن ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى
عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بالفظ أهلك يا رسول الله هكذا
بإثبات الألف فتأمل في ذلك (واذا) ثبتت هذه اللفظة تبين حسن استنباط
الخطابي في معالم السنن حيث قال بما لم يخضه في أمر الرجل بالكفارة دليل
على أن على المرأة كفارة مثله لأن الشريعة سوت بينهما إلا فيما قام عليه
دليل التخصيص وإذا ألزمها القضاء بجماعها ألزمها الكفارة لهذه العلة

كالرجل قال وهذا مذهب أكثر العلماء وقال الشافعي بكفر الرجل
كفارة واحدة تجزئ عنهما لانه عليه السلام أوجب عليه كفارة واحدة
ولم يذكرها مع حصول الجماع منها وما وهذا في لازم لانه حكايته حال
لاصوم له ويمكن ان تكون مفطرة بمرض أو سفر أو سعة كرهة أو ناسية
صومه وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجماع واعي ان المرأة اذا طأعت
على الجماع في رمضان ولا عذر لها فعليها كفارة أخرى الا الاوراعي
والشافعي قالوا كفارة واحدة تجزئ عنهما

(في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يخرج الى الفجر ورأسه يقطر من جراح غير احتلام هكذا
رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه الستة بزيادة ويتم صومه هذا فقط
ابن ماجه وألفظ غيره ويصوم فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها
الاستدلال في الباب وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد (أبو حنيفة)
عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه (أخرجه) الستة
والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عنها ومن
طريق مالك وسفيان كلاهما عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن
أم سلمة بهذا (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر وأوقات
صلاة الفجر ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جراح ثم يغسل صائغاً (هكذا)
رواه ابن خزيمة ومن طريق فرج بن بيان عنه وأخرجه الستة بمعناه وأخرجه
الطحاوي من طريق أبي اسحق عن الأسود ومن طريق عبد الملك بن أبي
سليمان عن عطاء ومن طريق عاصم عن أبي صالح ومن طريق جعفر بن
أبي عبد الله عن ابن مملكة اربعتهم عنها

(باب حكم الصوم في السفر)

(أبو حنيفة) عن الميثم عن أنس رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه
وسلم لليلة من شهر رمضان من المدينة الى مكة فصام حتى أتى قديدا

الناس اليه المجهد فافطرو ولم يزل مفطرا حتى اتى الى مكة (هكذا)
 رواه ابن خثرو (وفي) الجمعيات من طريق مكى بن ابراهيم عن ابي حنيفة
 هكذا الا انه قال فافطرو وافطرو الناس معه واخرجه ابو بكر بن ابي شيبة
 ايضا هكذا واخرجه مسلم من حديث جابر واخرجه الطحاوي من حديث
 ابن عباس وجابر وابي سعيد (ابو حنيفة) عن هشام بن عروة عن ابيه
 ان حمزة بن عمرو الاسدي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في
 السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر (اخرجه) مسلم بلفظ يا رسول
 الله اجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال هي رخصة من
 الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح واخرجه الطحاوي
 من طريق قتادة وهران بن ابي انس كلاهما عن سليمان بن يسار عن
 حمزة بن عمرو الاسدي بلفظ الامام (ومن) طريق هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة ان حمزة بن عمرو الاسدي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فساقه مثله (وقال) ايضا حدثنا الربيع الجبزي انا ابو زرعة انا حمزة بن
 ابو الاسود انه سمع عروة بن الزبير يحدث عن ابي مرواح الاسدي يحدث عن
 حمزة بن عمرو الاسدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا رسول
 الله اني اسرد الصيام افاصوم في السفر ثم ساقه كسباق مسلم لكن في آخره
 قال وكان حمزة يصوم الدهر في السفر والمخضر وكان ابو مرواح كذلك
 وكان عروة كذلك

• (بيان الخبر الدال على النهي عن صوم ايام التشريق) •

(ابو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن ابي سعيد رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ثلاثة ايام التشريق هكذا رواه
 ابن خثرو (واخرج) الطبراني عن ابن عباس رفعه بلفظ الا لا تصوموا في
 هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال وعنده ايضا عن ابي هريرة رفعه
 ايام مني ايام اكل وشرب وعن زيد بن خالد نحوه رواه ابو يعلى واسأله في مسلم
 عن نبينا الهذلي رفعه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل
 وعن كعب بن مالك نحوه اخرجه مسلم ايضا

• (بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومى العيد) •

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمر عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصام هـ ذان أيومان الاضحى والفطر هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (وفي) المتفق عليه من حديث عمر رفعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هـ ذين اليومين ولهما من حديث أبي سعيد بلفظ نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى ولهما عن أبي هريرة نحوه وسلم عن عائشة نحوه

(بيان الخبر الدال على صيام الايام البيض)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن موسى بن طلحة عن ابن الحوت كنية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يارب فامر أصحابه فأكوا وقال للذي جاءه املك لانا كل قال اني صائم قال وما صومك قال تطوع قال فهلا ابيض (هكذا) رواه ابن المظفر وابن خسر والكلابي وطلحة (وفي) رواية عند ابن المظفر وطلحة عن ابن الحوت كنية عن عمار وأخرجه اسحق بن راهويه والبخاري بن أبي اسامة والبيهقي في الشعب وأشار اليه ابن حبان وروى النسائي مثله عن أبي هريرة

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال)

(أبو حنيفة) عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم الوصال كذا رواه طلحة وأخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وعائشة وأنس وانقر به البخاري عن أبي سعيد (وفي) الحديث عندهم زيادة وأخرج أحمد هذا القدر فقط عن بشير بن الحصاصية رفعه وزاد انما يفعل ذلك النصاري

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت)

(أبو حنيفة) عن منذر بن عبد الله وجويهر بن سعيد عن الفخاك عن النزال ابن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وصال في صوم ولا صمت يوم الى الليل (هكذا) رواه طلحة وجويهر ضعيف ولا يكن يقوى بالاتباع المتقدمة وأخرج الجملة الاولى فقط الطيالسي في مسنده عن جابر وأما الثانية فانخرجها أبو داود عن علي رفعه بلفظ لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم الى الليل

(بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكروهاً)

لأن النبي صلى الله عليه وسلم

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يظل صائماً ويبيت طاءً ويقامئاً ثم يهتدي إلى شربة من لبن قد وضعت له فيشر بها فيكون فطره وسهوره إلى مثله من القابلة الحديث هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وطلمحة وأخرج أصح المسلم واتفق عليه من حديث ابن عمر بالفظ أني لست مثلكم أني أطعم وأسقي وجاء في حديث أبي هريرة لما نهى عن الوصال فأبوا أن ينتهوا وأصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقالوا تأمر الهلال زدكم كلنا كل لحم حين أبوا أن ينتهوا وعندهما من حديثه لو مد لنا الشهر لو صلات وصالا يدع المتمتعون تهمتهم

(بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم)

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بالايؤذن بليل فبكوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وطلمحة وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن بهذا اللفظ وبالفظ لا يمنع أحدكم إذا نال بال من سهوره فإنه انما يؤذن ليته نائمكم وليرجع قائمكم

(باب الاعتكاف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر رضي الله عنه نذرت أن اعتكف في المسجد الحرام في الحج أهلية فلما سلمت سألت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أوف بنذرك هكذا رواه مروان بن معاوية عنه وأخرجه الشيخان بالفظ أن اعتكف في المسجد الحرام ليلة وفي رواية لما أنه جعل على نفسه أن يعتكف يوماً (وعند) أبي داود والنسائي والطبراني بزيادة اعتكف وصم (وفي) رواية فامر أن يعتكف ويصوم وفيه عید الله بن نوفل تفرد بزيادة الصوم فيه وهو ضعيف

(مناسك الحج)

(بيان الخبر الوارد في إيجابه على الفور)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من اراد الحج فليتهجل (اخرجه) الامام احمد وابوداود والحاكم
عن ابن عباس وقال الحاكم صحيح (واخرجه) ايضا احمد والطبراني وابن
ماجه من حديث الفضل بن عباس بزيادة فانه قد يمرض المريض وتضل
الضالة وتعرض الحاجة (وبه) استدل ابو يوسف على ايجابه بالفورية
فمن اخره عن العام الاول يام عنده وهو اصح الروايتين عن الامام كافي
المحيط والخانية وشرح المجمع وفي القنية انه المختار (قال) القدوري وهو
قول مشايخنا وقال صاحب الهداية وعن ابي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد
على التراخي

« (بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر ثلاثة ايام الامع محرم واباحه
مادون ذلك لها بغير محرم) »

(ابو حنيفة) عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تسافر المرأة الامع محرم او زوج هكذا رواه سعيد بن مسعود عنه
واخرجه البزار من حديث عمرو بن دينار عن ابي معبد باللفظ لا تسبح امرأة الا
ومعها محرم وفيه زيادة وهي فقال رجل يا رسول الله اني اكتببت في
غزوة كذا وامراني حاجة قال ارجع فبح معها (واخرجه) الدارقطني
بنحوه واسناده صحيح وهو في الصحيحين من هذا الوجه باللفظ لا تسافر المرأة
الامع ذي محرم (وروي) الطبراني عن ابي امامة رفعه لا يحل لامرأة مسلمة ان
تسبح الامع زوج او محرم واسناده ضعيف واخرج الدارقطني من وجه آخر
بنحوه باللفظ لا تسافر امرأة ثلاثة ايام او تسبح الا ومعها زوجها وفيه جابر الجعفي
(واصل) الحديث في النهي عن السفر بغير تقييد بالحج مشهور كما تقدم عن ابن
عباس وفي الصحيحين عن ابن عمر لا تسافر المرأة ثلاثا الا ومعها ذو محرم وفي
لفظ ثلاث ليال وفي لفظ فوق ثلاث ولهما عن ابي سعيد لا تسافر المرأة يومين
الا ومعها زوجها او ذو محرم منها ولهما عن ابي هريرة لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم (واخرج) ابو
داود وابن حبان والحاكم ان تسافر بريدا ولطبراني ثلاثة اميال *
« (بيان المواقيت التي لا ينبغي ان اراد الاحرام ان يحيا وزها الا مهرما) »
(ابو حنيفة) عن يحيى بن سعيد ان نافعنا اخبره قال سمعت عبد الله بن عمر

بقول قام رجل فقال يا رسول الله من اين المهل فقال يهل اهل المدينة
من العتيق ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن هكذا
رواه زفر عنه وأخرجه البخاري عن طريق مالك عن نافع بلفظ يهل اهل
المدينة من ذي الحليفة والباقي سواء وفيه زيادة (قال) أبو عبد الله وبغني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلم وأخرجه
الطحاوي عن يونس عن أبي ذئب عن مالك هكذا (وأخرجه) أيضا من
طريق شعبة ومالك عن عبد الله بن دينار نحوه وفيه ذكر يلم من غير قوله
بغني ورأيت لفظ العتيق عند أبي داود والترمذي أخرجاه من طريق محمد
ابن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال وقت النبي صلى الله عليه
وسلم لاهل المشرق العتيق واسناده مقارب (وعند) الطحاوي من حديث
أنس ولاهل المدينة العتيق (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود بن
يزيد ان عمر رضى الله عنه خطب الناس فقال من اراد منكم الحج فلا يخرج من
الامن ميعات والواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ومن مريها من غيرها اهاذ والحليفة ولاهل الشام ومن مريها من
غير اهاذ الجحفة ولاهل نجد ومن مريها من غيرها اهاقرن ولاهل اليمن
ومن مريها من غيرها اها يلم ولاهل العراق ولسائر الناس ذات عرق
هكذا رواه الحسن بن زياد والهيلاج بن بسطام كلاهما عنه (وأخرج)
البخاري عن طريق نافع عن ابن عمر معناه (وأخرجه) اسحق بن راهويه
والدارقطني عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو هذا بسلا
ضعيف ووقع فيه الاضطراب وأخرجه مسلم عن طريق أبي الزبير عن جابر
فهو وسياقي في الذي بعده

*(بيان الخبر الدال على ان توقيت ذات عرق لاهل العراق من النبي صلى
الله عليه وسلم)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت
ذات عرق لاهل العراق هكذا رواه ابن خثعم وأخرجه أبو داود والنسائي
والطحاوي وابن عدي من حديث أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة
هكذا ونقل عن احمد أنه كان يذكره على أفلح (وأخرج) مسلم عن طريق

أبي الزبير عن جابر قال سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه ومهل أهل العراق من ذات عرق (وقد) أخرجه
ابن ماجه من وجه آخر عن أبي الزبير بغير تردد لكن من رواية إبراهيم
المخزومي وهو ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث
زورارة بن كريم بن الحارث بن عمر والسهمي سمعت أبي يذكر أنه سمع جده
الحارث بن عمر وقال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمي وقد أضافه
الناس فذكر الحديث قال ووقت ذات عرق لأهل العراق (قال) المحافظ
وأغرب عبد الرزاق فروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال وقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق وأخرجه اسحق عنه (قال)
الدارقطني في العمال خالفه أصحاب مالك كهم فلم يذكره هذا وكذلك
أصحاب نافع أيوب وابن جريح وابن عون وكذلك أصحاب ابن عمر سالم وعمر بن
دينار وغيرهم وحديث ابن عمر في الصحيحين ليس فيه ذات عرق انتهى
(قلت) اختلاف الأئمة في هذه المسئلة هل ذات عرق بتوقيت النبي صلى
الله عليه وسلم أو بتوقيت عمر أي باجتهاده وبالاخير قال الشافعي وأخرجه
من هذا الوجه عن عطاء مرسلا قال النووي وفي المسئلة وجهان لأصحاب
الشافعي أحدهما وهو نص الشافعي في الام أنه بتوقيت عمر رضي الله عنه
وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري واليه ذهب المالكية وإلى
الأول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الشافعية على ما نص عليه الولي
العراقي ودلائلهم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره (قال)
النووي في شرح المذهب اسناده صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فلا يثبت رفعه بمجرد هذا (وفي) شرح التقريب للولي العراقي
ما نصه قلت في قول النووي هذا نظر فان قوله أحسبه معناه أظنه
والظن في باب الرواية يتمزلة منزلة اليقين وليس ذلك قادحا في رفعه فهو ومنزل
منزلة المرفوع لان هذا لا يقال من قبل الراي وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع
لا سيما وقد ضم جابر إلى المواقيت المنصوص عليها بيقين باتفاق وحديث
عائشة الذي رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح كما قاله النووي وفيه
وقت لأهل العراق ذات عرق وصححه القرطبي وقال الذهبي هو صحيح

غريب (وقال) والذي استاده جيد وهو حديث الحارث بن عمرو السهمي
المتقدم ذكره يدلان على ما ذكرنا وان قال البيهقي في التأخير ان في استاده
من هو غير معروف (قلت) ليس في استاده كذلك فان كان فيهم من
ليس معروف فاعنده فهو معروف عند غيره وقد رواه الشافعي والبيهقي
باسناد حسن عن عطاء مرسل فالارجح عندي انه منه موصى ايضا (قال) ابن
قدامة ويجوز ان يكون عمرو بن سالم لم يعلم توقيت النبي صلى الله عليه وسلم
ذات عرق فقالت ذلك برأيه فاصاب ووافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
فقد كان كثير الاصابة رضى الله عنه انتهى (وأما) قول الدارقطني في
حديث جابر الذي عند مسلم انه ضعيف وعلاه يقوله لان العراق لم تكن وقت
في زمنه صلى الله عليه وسلم ففاسد لانه لا مانع ان يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لعله بأنه سيفتح (وقد) ثبتت الاخبار الصحيحة بأنه صلى الله عليه وسلم
زويت له مشارق الارض ومغاريبها وانهم سيفقدون مصر والشام والعراق
(وقال) ابن عبد البر في التمهيد هذه غفلة من قائل هذا القول لانه صلى الله
عليه وسلم هو الذي وقت لاهل العراق ذات عرق والعقيق كما وقت لاهل
الشام الجحفة والشام كلها يومئذ دار كفر كالعراق فوقت المواقيت لاهل
النواحي لانه علم ان الله سيفتح على أمته الشام والعراق (تنبية) التوقيت
بهذه المواقيت منع مجاوزتها بالاحرام اما الاحرام قبل الدخول اليها فلا
منع منه عند الجمهور ونقل غير واحد الاجماع عليه (الكنى) سمعت
بعض المالكية يعارض هذا الاجماع بل ذهب طائفة الى ترجيح الاحرام
من دويرة أهله على التأخير الى الميقات وهو مذهب أبي حنيفة وأحد
قولي الشافعي ورجحه من أصحابه القاضي أبو الطيب والرويانى والغزالي
والرافعي (وقال) النووي الاصح ان الاحرام من الميقات افضل وفيه
قال أحمد

(باب الاحرام)

وهو شرط عندنا لاركن لانه يدوم الى الحاق ولا ينتقل عنه الى غيره وبمجامع
كل دكن ولو كان ركنها كان كذلك

(بيان الخبر الوارد في الاهلال من أين ينبغي ان يكون)

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال له رجل يا ابا

عبد الرحمن رأيتك تصنع أربع خصال قال ما هن قال رأيتك حين اردت
 ان تجرم ركبت راحلتك ثم استقبلت القبلة ثم احومت حين انبعث بعيرك
 ثم ذكر الحديث وفيه استلام الركن وتلوين الحبة بالصفرة والتوضؤ في
 النعال الستية وفي آخره قال فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصنع ذلك كله فسمعتهم هكذا رواه بطوله محمد بن الحسن في الاثر فار عنه
 (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والسنائل عندهم عبيد بن جريح
 (وعند) ابن خزيمة عن أبي حنيفة عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد
 قال قلت لابن عمر وهذه أخرجه ابن ماجه (واكن) قال عن سعيد
 ان جريجا سأل ابن عمر الحديث ولطمة عنه رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يمل اذا استوت به راحلته (اعلم) أنه اختلف في اهلاله صلى
 الله عليه وسلم متى كان كما اختلفوا في موضع احوامه (فيروي) ان احوامه كان
 بالبيداء (ويروي) أنه كان من المسجد الذي بذى الحليفة وهو الاكثر
 وكان ابن عمر يذكر على من قال من البيداء وكان يقول هذه بيدائكم
 التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذى الحليفة (وهذا) هو القول
 الاول في اهلاله صلى الله عليه وسلم وقبل أهل حين استوت به راحلته وهذا
 عن ابن عمر في الصحيحين والبخاري عن أنس فلما ركب راحلته واستوت به
 أهل - وله أيضا عن جابر ان اهلاله من ذى الحليفة حين استوت به راحلته
 وقبل أهل حين انبعثت به راحلته كما في رواية مسلم في حديث ابن عمر
 وبقر من ذلك من قال أهل حين وضع رجه - له في الغرر كما في رواية أخرى
 لمسلم من حديث ابن عمر وقبل أهل حين استوت به على البيداء كما في رواية
 لمسلم من حديث ابن عباس عن أبي داود والحاكم والطحاوي من طريق
 خصيف عن سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في
 اهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقالت طائفة أهل في مصلاه وقالت طائفة
 حين استوت به راحلته وقالت طائفة حين علا البيداء فقال سأخبركم عن
 ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في مصلاه فشهد قوم فاخبروا بذلك
 فلما استوت به راحلته أهل فشهد قوم لم يشهدوه في المرة الاولى فقالوا أهل

الغرز بفتح
 فسكون ركاب
 الابل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فاخبروا بذلك ثم مضى فلما علا على شرف
البيداء اهل فشاهده قوم آخرون فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الساعة فاخبروا بذلك وانما كان اهل النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
وفي رواية وأيم الله لقد فعل ذلك (قال) الطحاوي فبين ابن عباس الوجه
الذي جاء اختلافهم منه وانما اهل الله كان في صلاة فبين هذا ناخذ وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (ومن) هنا قال صاحب الهداية ولولي بعد
ما استوت به راحلته جازوا كن الاول أفضل وقال المحافظ وحديث
ابن عباس المتقدم لو ثبت ترجح ابتداء الاللال عقب الصلاة الا أنه من روايه
خصيف وفيه ضعف (قلت) هو تبع البيهقي في ذلك فإنه اذكر هذا الحديث
في سننه ابطاله وقال فيه خصيف وهو ليس بالقوى (قال) الترمذي في هذا
الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه ابوداود
في سننه وسكت عنه وفي شرح المذهب للزوي قد خالف البيهقي في خصيف
كثير ون من الحفاظ وأئمة هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين امام المخرج
والتعديل وابو حاتم وابوزرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح

(بيان الخبر المبيح للتطيب عند الاحرام)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه
ثم يصبح محرما هكذا رواه المعافى بن عمران وأبو يوسف كلاهما عنه وهو
متفق عليه عنهما من طرق بلغة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاحرامه قبل ان يحرم وأخرجه الطحاوي بالغة محرمه حين أحرم وفي
رواية محرمه ومحملة (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه
قال سألت ابن عمر أيتطيب المحرم فقال لا لأن أصبح انضح قطرا أنا أحب إلى
من ان انضح طيبا فأتيت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر فقالت أنا أطيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف في أزواجه ثم أصبح تنحي محرما هكذا
رواه طلمة والحارثي وابن خسر والحسن بن زياد وهو متفق عليه عنهما
من طرق (وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي عوانة عن ابراهيم بن محمد
ابن المنتشر هكذا لكن قال فارس ابن عمر بعض بنيه إلى عائشة وفي

آخرو تم طاف في نسائه فاصبح محرما فسكت ابن عمر (ابو حنيفة) عن
 ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي
 انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم
 هكذا رواه ابن خسرو والحسن بن زياد واخرجه الشيخان والطحاوي
 (ابو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
 رضي الله عنها قالت رايت ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم هكذا رواه طلحة ورواه ابن خسرو والكلابي والاشثاني
 وطلحة ايضا عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم به متناوئدا والطحاوي
 من طرق وفي الصحيحين معناه (ثم) اعلم ان الطيب اعم من ان يكون مما
 يبقى عنه بعد الاحرام او مما لا يبقى بسن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو
 ظاهر الرواية متمسكين بما روياه من الآثار المتقدمة وخالفهما محمد وزفر
 فقالا لا تطيب بما تبقى عنه بعد الاحرام (وتحقيق) هذا المقام قال أبو
 جعفر الطحاوي ذهب قوم الى كراهية التطيب عند الاحرام وتمسكوا
 بحديث يعلى بن أمية الذي فيه انزع عنك الحبة واغسل عنك الصفرة وكذا
 بحديث عمر بن الخطاب أنه وجد ريح طيب وهو بذى الحليفة من رجل
 فار به غسله وحدث عثمان أنه امر رجلا بذى الحليفة وقد ادهن رأسه ان
 يغسله بالطين وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا بالتطيب عند الاحرام بأسا
 وقالوا ان حديث يعلى لا حجة فيه لان الطيب المذكور كان صفرة وهو مخلوق
 وهو مكره للرجل في نفسه في كل حاله وانما ابيح للحرم ما هو حلال في حال
 الاحلال (وقد) ورد في الاخبار الصحيحة النهي عن التزفر للرجال
 فليس فيه دليل على حكم من اراد الاحرام هل له ان يتطيب بطيب يبقى عليه
 بعد الاحرام أم لا وأما ما روى عن عمر وعثمان فقد ورد ما يدل على مخالفة
 ابن عباس لهما وقد روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على
 اباحتها من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كافي انظر الى ويص
 الطيب وفي رواية حتى اني لأرى ويص الطيب في رأسه وحجته وفي
 رواية عنها كنت اظلم بالعمالة المجيدة عند احرامه وفي رواية بالطيب
 ما جدد فهذه الآثار المسندة قد تناوت باباحته الطيب عند الاحرام وأنه

ويص بوزن
 كريم اي
 برقي هـ

قد كان يبقى في مفارقة بعد الاحرام (وقد) روى مثل ذلك عن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة توافق ما رواه عائشة من النبي صلى
الله عليه وسلم من تطيبه عند الاحرام (وبهذا) كان يقول أبو حنيفة وأبو
يوسف (وأما) محمد بن الحسن فإنه كان يذهب في ذلك إلى ما روى عن
عمر وعثمان بن عفان وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر من كراهية
وكان من المحبة له في ذلك ما ذكر في حديث عائشة من تطيبه صلى الله عليه
وسلم عند الاحرام انما فيه انها كانت تطيبه اذا اراد أن يحرم فقد يجوز أن
يكون كانت تفعل به هذا ثم يغتسل اذا اراد أن يحرم فيذهب بنفسه عنه
ما كان على بدنه من طيب ويبقى فيه ريحه وهكذا الطيب رباغله
الرجل من وجهه او بدنه فيذهب ويبقى وبه (فاذا) احتل ما روى
عن عائشة من ذلك ما ذكرنا نظرنا هل فيها روى عنها شيء يدل على ذلك
فاذا حديث ابراهيم بن محمد بن المنقش عن ابيه قال سالت ابن عمر عن الطيب
عند الاحرام الحديث وذكر مراجعة عائشة في ذلك وفيه ثم طاف
في نسائه فاصبح محرما فدل هذا الحديث على انه قد كان بين احرامه وبين
تطيبها اياه غسل لانه لا يطوف عليهن الاغتسل فيمكنها انما ارادت
بهذه الاحاديث الاحتجاج على من كره ان يوجد من المحرم بعد احرامه ربح
الطيب كما كره ذلك ابن عمر (فاما) بقائه نفس الطيب على بدن المحرم بعد
ما احرم وان كان انما تطيب به قبل الاحرام فلا فقههم هذا الحديث فان
منه ما معنى لطيف ثم اورد ما يشهد له القياس ايضا وقال فهذا هو النظر
في هذا الباب قال وبه نأخذ وهو قول محمد بن الحسن *

(بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس)

(ابو حنيفة) حدثنا عمرو بن دينار حدثنا سعيد بن الله بن عمران رجل قال
بارسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة
ولا النعامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ومن
لم يكن له نعلان فليلبس الخفين ولا يقطعهما من اسفل الكعبين أخرجه
السنة من حديث نافع عن ابن عمر واقتضى البخاري لا يلبس القميص ولا

العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفافى الا احد لا يجيد نعالين
فلا يلبس خفين واية طمهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا منه
زعفران او ورس (واخرجه) الطحاوى من طريق عمر بن نافع وايوب عن
نافع بهذا (ومن) طريق الزهرى عن سالم عن ابيه مثله (ومن) طريق
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله الا انه قال وايضا هم ممن عند الكعبين
اما الكلام على من لبس الخفين ولم يشقهما من اسفل فسيناقى الكلام عليه
في الحديث الذى يليه لمناسبة السراويل فقد ذكرنا في حديث ابن عباس
معنا واما لبس الثوب الذى مسه ورس او زعفران فهكذا جاء ذكره في هذا
الحديث عند الستة. ومنهم من افردوه في عمله حديثا مستقلا وقد رواه
الطحاوى من طريق الزهرى عن سالم عن ابن عمر بلفظ لا تلبسوا كما هو
في سياق البضارى وفي آخره يعنى في الاحرام (ومن) طريق سفيان عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله (ومن) طريق مالك وايوب كلاهما عن
نافع عن ابن عمر مثله مرفوعا في كل ذلك (واحتج) بهذه الآثار طائفة فقالوا
كل ثوب مسه ورس او زعفران فلا يصل لبسه في الاحرام وان غسل لانه لم يبين
في هذه الآثار ما غسل منه مما لم يغسل فمما لوها على العموم (وخالفهم)
آخرون فقالوا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الاحرام
(واحتجوا) في ذلك بما روى عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الذى
سبقناه من طريق نافع عن ابن عمر رفعه وزاد الا ان يكون نفسه لا وقد
كتب الحديث بهذه الزيادة يحيى بن معين عن ابي معاوية عن عبيد الله عن
نافع وثبت بهذا كونا استثناء الغسيل مما قدمه ورس او زعفران وهذا
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وطاوس
وابراهيم وغيرهم من المتقدمين

(بيان الخبر الوارد في فاقد الازار والنعالين كيف يفعل)

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يلبس له ازارا فلا يلبس سراويل ومن لم
يكن له نعلان فلا يلبس خفين اخرجه مسلم من طريق ابي الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (واخرجه) الطحاوى من طريق زهير بن

معاوية عن أبي الزبير بهذا (ومن) طريق شعبة وسفيان ومسلم وحماد بن زيد وابن جرير خمسة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس بهذا (وفي) رواية ابن جرير عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وهو كنية جابر بن زيد (قال) أبو جعفر قد ذهب إلى ظاهر هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد أزارا وهو محرم لبس سراويل ولا شيء عليه ومن لم يجد نعلين لبس خفين ولا شيء عليه (وخالفهم) آخرون فقالوا لما ذكرتم من لبس المحرم أياهما في حال الضرورة فنحن نبيح له ذلك ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة بالمال لا بالفساخة الموحدة لذلك وقد يمتثل في الحديث أن يلبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين كما جاء ذلك في أخبار صحيحة وكذا في السراويل أن يشقه قبله كما يلبس الأزار فإن كان هذا المعنى هو المراد في الحديث فلا مخالفة في ذلك ونحن نقول به وانما الخلاف في التأويل لا في نفس الحديث فإنهما موضعان مختلفان وقد بين عبد الله بن عمر بعض ذلك في الحديث المتقدم وهو قوله فيه أن يكون أحد ليس له نعلان فإلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وفي رواية عنه وليس قهما من عند الكعبين فهذا ابن عمر قد بين ذلك ولم يبين ابن عباس في حديثه من ذلك شيئا فعملنا المجهم على المفسر وإذا كان ما أبج للمحرم من لبس الخفين هو بخلاف ما يلبس المحلل فكذلك ما أبج له من لبس السراويل هو بخلاف ما يلبس المحلل فهذا حكم هذا الباب من طريق صحيح معاني الآثار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية ورفع الصوت فيها)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجعفي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج العج والتج فاما العج فالجحج بالتلبية وأما الشج فتشج البدن هكذا رواه ابن عبد الباقي والحنبل بن زياد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما من هذا الطريق (وأخرجه) الحاكم من حديث أبي بكر الصديق وقال صحيح وله كن فيه الواقدي وانقطاع في السند وكذا أخرجه الترمذي من حديثه (وأخرجه) الترمذي أيضا وابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه

ابراهيم بن يزيد المحوزي وهو ضعيف (وذكر) فيه ابن ماجه التفسير عن
وكيع، بالفظ العج رفع الصوت بالتلبية والتسج اراقه الدم (وبروي) أيضا
هن جابر مثله أخرجه التيمي في الترغيب (والمعنى) من أفضل أعمال الحج
العج والتسج أي من أكثر أفعاله ثوابا ومن هذا للتبعيض فلا يستلزم ان
يكونان أفضل من الطواف والوقوف فتمنه لذلك (فائدة) قال الشيخ أكل
الدين في العناية المستحب عندنا في الدخا والاذكار الاخفاء الا اذا اتعلق
بأعلام مقصود كالآذان والخطبة وغيرها والتلبية للأعلام بالشروع
فيها هو من أعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا انتهى وقال صاحب
غاية البيان رفع الصوت بالتلبية سنة فان تركه كان مسيئا ولا شيء عليه
(بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الأسود)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم قال ما تركت استلام الحجر
منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه هكذا رواه يحيى بن عبد
الحمد الحماني عنه (وأخرجه) الشيخان ولفظهما قال نافع رأيت ابن عمر
يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يفعله (وفي) مغازي الواقدي من حديث ابن عمر رفعه لما انتهى
إلى الركن استلمه وهو مضطبع وقال بسم الله والله أكبر الحديث (فائدة)
قال ابن الهمام في فتح القدير افتتاح الطواف من الحجر سنة فلما اقتضته
من غيره جاز وكرهه عند عامة المشايخ ولو قبل أنه واجب لا يبعد لان المواظبة
من غير ترك دليله فيأثم به ويجزئه (وقد) تلخص من هذا ان المختار
عنده هو الوجوب وتبعه صاحب البحر والنهر وبه صرح في المنهاج نقلا
عن الوجيز

(بيان الخبر الوارد في نذب استلام الركن اليماني)

(أبو حنيفة) عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ان
رجلا قال لابن عمر انك تستلم الركن اليماني قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يستلم الركن اليماني (كذا) رواه أبو يوسف وزفر واسد
ابن عمرو وابن عبد الباقي ورواه طلمجة في رواية والحسن بن زياد وحسان
ابن ابراهيم عن أبي حنيفة عن عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد أن

لا ضطباع ان
يدخل الرداء
تحت إبطه
اليمين ويرد
طرفه على
يساره ويبدى
منه يمين اليمين
ويغطي اليسار
بشيء بذلك لا بد
أحد الضميرين
وهو العضدان
هـ

رجلا فذكره (وأخرجه) الشيخان وأبو داود بإلفاظ منها لما من حديث
ابن عمر ما تركت استلام هذين الركبتين اليماني والمحرف في شدة ولا رخاء
مذرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما (وقد) تقدم بعض
الحديث في باب الاحرام (وأخرج) الستة الا الترمذي من حديث ابن
عمر وفيه لم أره يمس من الاركان الا اليمانيين (قلت) واستسلامه حسن
في ظاهر الرواية وسنة عند محمد فان استلمه لاية بآله في ظاهر الرواية وعند محمد
يقبله نظرا الى ظاهر الاحاديث قال بعضهم وبه يفتي *

«بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالمحجن أو غيره»

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وهو شاك على راحته يستلم الاركان بمحجنه
(هكذا) رواه أبو مقاتل ومحمد بن الحسن في الآثار كلها معاً عنه (وأخرجه)
الستة من حديث ابن عباس وكلهم بافراد الركن (واسلم) وأبي داود عن
جابر يستلم الحجر بمحجنه لأن يراه الناس ويشرف ويسأله (وأخرجه)
البيهقي من وجه آخر نحوه (واسلم) من حديث أبي الطفيل نحوه
(وروى) أبو داود من حديث صفية بنت شيبة قالت لما طاف النبي صلى
الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده قالت
وأنا انظر اليه (واسلم) عن عائشة طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت
في حجة الوداع على راحته يستلم الركن كراهية ان يصرف الناس عنه
(واسلم) عن أبي الطفيل قلت لابن عباس رأيت المح إلى ان قال فقال لي كان
لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر واعليه ركب (ولابي) داود عنه قدم
مكة وهو يشتكي وطاف على راحته كلما أتى على الركن استلم الركن بمحجن
«بيان الخبر الوارد في سنية الرمل في الثلاثة الاشواط الاول»

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
رمل من الحجر الى الحجر هكذا رواه ابن خزيمة (وفي) رواية عن عطاء بن رباح
ولم يذكر ابن عباس (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من
حديث ابن عمر هكذا (وأخرجه) مسلم ايضا والاربعة الا با داود عن جابر
نحوه (ولاحد) عن أبي الطفيل نحوه (وأخرج) الشيخان من حديث نافع

عن ابن عمر بلغنا كان اذا طاف بالبيت المصروف الاول خب ثلاثا ومشي
اربعا الحديث (وله ما) من طريق سالم بن ابن عمر قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف
يخط ثلاثة اطواف من السبع ولا ياتي داود من وجه آخر عن نافع عن
ابن عمر بلغنا كان اذا طاف في الحج او الفرة استلم الركن فرمل ثلاثا ومشي
اربعا

يخط بثلاث الياه
وضم الحاء اه

(بيان الخبر المجمع للمناف بين الصفا والمروة الركوب لعذر)

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة وهو شاك على راحته (هكذا) رواه غير
واحد (وعند) محمد بن الاثر عن ابي حنيفة عن حماد عن سعيد بن سلا
(وهكذا) (وعند الاثراني) (واخرج) الموصول ابوداود وبدون لفظ شاك

(بيان الخبر المجمع بين الصلاتين بجمع باذان واقامة واحدة)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن ابي رباح عن ابي ايوب الانصاري رضى الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باذان واقامة واحدة
هكذا رواه ابن عبد البر الباقي في مسنده (واخرجه) ابن ابي شيبة واسحق
والطبراني هكذا الا أنهم قالوا بالازدلفة وقالوا باقامة (زاد) ابن ابي شيبة

فجده لم يسجد بينهما (واصله) في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ
الاقامة (وللطبراني) ايضا من وجه آخر بلغنا بالازدلفة باذان واحد واقامة
(واخرج) ابوداود من وجه آخر عن ابن عمر انه اتى الازدلفة فاذا نواقام اوامر
انسانا فاذا نواقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت اليه فسال

الاولاد فسلمي بنا العشاء وكهين كذا ذكره موقوف او ورده مرفوعا من
وجه آخر عن ابن عمر (واخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن
ابن عمر ومن طريق ابي اسحق عن عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث

كلاهما عن ابن عمر (ومن) طريق مجاهد قال حدثني اربعة كلهم
ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الازدى عن ابن عمر مثله وهو قول ابي حنيفة
وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة اهل الكوفة وقال زفر باذان
واقامة بين اسما في الصحيحين من حديث اسامة فلما جاء الازدلفة نزل فوضعا

ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم اقيمت الصلاة فصلى العشاء (وللبخاري)
عن ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة (وهو) لمسلم
من وجه آخر بمعناه (وعند) مسلم ايضا من حديث جابر باذان واقامتين
وهو مختار ابي جعفر الطحاوي *

«(بيان الخبر الدال على ان الوقوف بجمع ليس من صلب الحج
وذكر تعيين وقت الرمي)»

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعة أهله من جمع بليل وقال لمسلم لا ترموا
خبرة العقبة حتى تطلع الشمس هكذا رواه الحسن بن زياد والبخاري وابن
خمسرو (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة باللفظ بغلس بدل قوله بليل
(وفي) المتفق عليه من حديث ابن عباس أنا من قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله من جمع بليل (وفي) الباب عن عائشة
استأذنت سودة ان تفيض من جمع بليل فاذن لها الحديث (ولابي) دارد
من وجه آخر عنها ارسل النبي صلى الله عليه وسلم بام سلمة ليلة الفجر فمرمت
الحجرة قبل الفجر الحديث واسناده صحيح (ولشيخين) عن ابن عمر انه كان
يقدم ضعة أهله فيمضون بالمزدلفة بليل فيهم من يقدم مني لصلاة الفجر
وكان يقول ارخص في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولهما) عن
عطاء اخبرني عن ابن عباس انه ارمت الحجرة فالت النار مني بالحجرة بليل قالت
انا كئنا صنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهذه) الآثار
كلها تدل على ان الوقوف بالمزدلفة ليس من صلب الحج الا ترى ان طواف
الزيارة من صلب الحج فانه لا يسقط عن الحائض بعذر وان طواف الصلوة
ليس كذلك وهو يسقط عن الحائض بالمعذر فلما كان الوقوف بالمزدلفة
مما يسقط بالعذر كان من شكل ما ليس بفرض فثبت بذلك ما وصفناه وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (وأخرج) الطحاوي من طريق سفيان
عن سلمة بن كهيل عن الحسن العوفي عن ابن عباس قال قدمنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة اغيملة بنى عبد المطالب على حمرات فجعل
ياطخ انفسا ذنا وبقول ابني لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس وهو قول أبي

قوله ياطخ قال
ابوداود اللطخ
الضرب اللين

سنيقة وأبي يوسف ومحمد قالوا لا ينبغي للصفقة أن يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس فإن رموها قبل ذلك أجزأتهم وقد أساءوا وقد يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك بالتوهم منهم أنه وقت الرمي لها ووقته في الحقيقة غير ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر المدين عن التلبية متى يقطعها الحاج) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى حتى رمى الجمرة هكذا رواه طلحة وابن المنذر والاشناني (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هكذا وهو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل يابى حتى رمى جرة العقبة هكذا رواه ابن عمر (وأخرجه) الستة وزاد ابن ماجه فلما سار ماها قطع التلبية (وعند) أبي داود من حديث ابن مسعود ومقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل يابى حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن الفضل بن عباس (ومن) طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله (وأخرج) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال كان أسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى فكلاهما قال لا لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يابى حتى رمى جرة العقبة (وأخرجه) ابن خزم في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث أبي الزبير عن أبي سعيد مولى ابن عباس عن الفضل بالفظ ولم ينزل يابى حتى أتم رمى جرة العقبة (فقد) دلت هذه الآثار على أن التلبية لا تنقطع حتى ترمى جرة العقبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

* * *

(بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالهدى إلى مكة ويقم في أهله هل يتجرد إذا قلدا الهدى) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغفل فلا تذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت الهدى ويقامه ثم يقيم فيناح الألامسك مما يمسك عنه المحرم هكذا رواه الحسن

ابن زياد عنه وابن خنيس (روى) رواية غير أنه لا يؤم البيت الا بمحرم وهو متفق عليه بالفاظ منها هذا وانتم منه (واخرج) الطحاوي من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر من عمرة بنت عبد الرحمن انها الشجرية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يفر الهدى وقد بعثت يدي في كتي الى بئر له او مري صاحب الهدى فقامت عائشة ليس كما قال ابن عباس انما قلت قلنا هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم بعث بهما مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء امله الله عز وجل له حتى يفر الهدى (واخرج) من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت كنت افعل بيدي لبدن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث بالهدى وهو مقيم بالمدينة ويفعل ما يفعل أهل قبل ان يصل الى البيت (واخرجه) من طريق الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة (ومن) طريق الحكم بن عتيبة عن ابراهيم عن الاسود عن ابراهيم عن الجراح عن المنهال عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عنها (ومن) طريق الجراح عن حماد بن زيد عن منصور عن ابراهيم ومن طريق الحبيب بن ناصح عن وهيب عن منصور (ومن) طريق جراح عن هشام عن أبيه عن عائشة (ومن) طريق الليث عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة (ومن) طريق الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة (فهذه) الاثار دالة على ان يمسر دبعث الهدى وتقليده لا يكون محرما وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(باب القران)

المحرمون أربعة مفرد بالبحر ومفرد بالعمرة وقارن أى جامع بينهما ما في عام واحد باحرام واحد وتمعن أى جامع بينهما ما في عام باحرامين (والقران) أفضل من التمتع والافراد والتمعن أفضل من الافراد والافراد بالبحر أفضل من الافراد بالعمرة وهذا ظاهر الرواية (وروى) الحسن بن زياد عن أبي حنيفة افضلية الافراد على التمتع (وقال) مالك والشافعي الافراد أفضل ثم التمتع ثم القران (وقال) أحمد التمتع أفضل ثم الافراد (ومنشأ) هذا

الخلافا لاختلاف روايات الصحابة في صفة حجة صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع هل كان قارنا أو مفردا أو متمتعا (ورجح) ائمتنا أنه كان قارنا
اذن تقدمه يمكن الجمع بين الروايات (بجمعهما) بينهما بأمر من
هذا الاختلاف مبنى على اختلاف السماع فمن سمع أنه يلبى بالحج وحده قال
كان مفردا به ومن سمع أنه يلبى بالعمرة وحده قال كان متمتعا ومن سمع
أنه يلبى بهما جميعا قال كان قارنا ونظيره ما سبق من الاختلاف في تأييده
صلى الله عليه وسلم من أين كانت

(بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره مع حجته)
(أبو حنيفة) عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج واعتمر أربع عمر
فقرن إحدى عمره الأربعة مع حجته هكذا رواه ابن خسر والحسن بن
زياد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وأخرج)
الطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن مكرمه عن ابن عباس قال اعتمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر عمرة بالحجفة وعمرة من العام المقبل
وعمرته من الجمرات وعمرة مع حجة وحج حجة واحدة (وأخرج) أيضا من
طريق همام عن قتادة عن أنس قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرة من الحجفة وعمرة من العام المقبل وعمرة من الجمرات حيث قسم فثلاث
حين وعمرة مع حجته وحج حجة واحدة

*(بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يعطوف لهما طوافين
ويستعي سبعين)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال أقيمت من الجزيرة
حاجبا قارنا فمرت بسلام بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما ممتحنان بالانبي
فلبسا معاني أقول لبيك بعمرة وحجة معا قال أحدهما هذا أضل من غيره
وقال الآخر هذا أضل من كذا وكذا فضيبت حتى اذا قضيت تسكني مرت
بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب فأنخبرته فقالت يا أمير المؤمنين كنت رجلا بعيد
الشقة قاصي الدار أذن الله لي في هذا الوجه فاحببت أن أجمع عمرة إلى حجة
فأهللت بهما جميعا ولم أسق فمرت بسلام بن ربيعة وزيد بن صوحان
فلهما معاني أقول لبيك بعمرة وحجة معا فقال أحدهما هذا أضل من غيره

الصبي بن
الصادق كسبي

وقال الا نخرج هذا اضل من كذا وكذا قال فاذا صنعت قال مضيت فوطفت
 ما وانا امر في وسعت سمعنا امر في ثم عدت ففعلت مثل ذلك حتى ثم بقيت
 حراما ما اقمنا الصنع كما يصنع الحجاج حتى قضيت آخر نسكي قال هديت اسنة
 نبيك (أخرجه) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد واسحق
 والطحاوي وابن أبي شيبة عن أبي واثل عن الصبي بن معبد بافظ أهلت بهما
 معا فقال عمر هديت اسنة نبيك ومنهم من طووله ولم يذكروا فقالوا صنعت
 وأورده ابن خزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان
 عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد فذكر الحديث مختصرا انتهى (قال)
 ابن الترمذي والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر في
 أوائل التهيد ما نصه وكل من عرف أنه لا يأخذ الا عن ثقة فتدليسه ومرسله
 مقبول فراسيل ابن السيب وابن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح
 (ثم) اسند عن الاعمش قلت لابراهيم اذا حدثتني حديثا فاسنده فقل اذا
 قالت من عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد واذا سميت لك
 أحدا فهو الذي سميت قال أبو عمر الى هذا نزع من أصحابنا من زعم ان
 مرسل الامام أقوى من مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل
 النخعي أقوى من مسانيدده وهو امر في كذلك انتهى *

* (بيان الخبر الدال على أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالقران) *
 (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلوا من أحرامهم بالحق ويجعلوا عمرة أخرجه
 مسلم هكذا (وأخرج) الطحاوي من طريق أبي اسحق عن أبي اسماء عن
 أنس قال خرجنا نمرخ بالبحجة فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لجهاتنا عمرة
 ولكني سقت الهدى *

* (بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال لما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بما أمر في حجة الوداع قال سراقبة بن مالك يا نبي الله أخبرنا عن
 عمرتنا هذه ألتا خاصة أم هي للأبد قال هي للأبد (أخرجه) المدارقوني

من هذا الطريق ورجاله مؤثثون ولكن قال عن جابر عن سراقه والمهفوظ
عن جابر في حديثه الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قال له
سراقه فذكره (وأخرج) النسائي وابن ماجه من طريق طاوس عن سراقه
أنه قال يا رسول الله رأيت عمرتنا هذه لهامنا أم لا لا بد فقال لا بل لا بد دخلت
العمره في الحج الى يوم القيامة وطاوس عن سراقه في اتصاله نظر قاله المحفوظ
(وأخرج) الطحاوي من طريق داود بن يزيد الاودي قال سمعت عبد الملك
ابن ميسرة الزراد قال سمعت النزال بن سبرة يقول سمعت سراقه بن مالك
ابن جهميم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمره
في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
(بيان الخبر الدال على ان ما واف الصدر ليس من صلب الحج) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر صفية
ان تنفركا لاني حائض فقال عقرى حلقى أو ما كنت طفت بالبيت يوم
النحر قالت بلى قال فاصدري هكذا رواه ابن خثعم (وأخرجه) الطحاوي
من طريق شعبه عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرأى صفية على باب خباتها
كثيرة خزيته وقد حاضت فقال انك لحابستنا كنت افضت يوم النحر
قالت نعم قال فانقرى اذن (ومن) طريق الاعمش عن ابراهيم مثله ومن
طريق الزهري عن أبي سلمة وعروة كلاهما عن عائشة نحوه (ومن)
طريق الفتح بن حميد عن القاسم عن عائشة نحوه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من
طريق الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفية فقلنا انها حاضت فقال عقرى حلقى ما أراها
الاحابستنا قال قلت انها قد طافت يوم النحر قال فلا اذن مروها فلتنفر وهو
متفق عليه من حديث ابن عباس (وللبخاري) من حديثه رخص للحائض
ان تنفر وأخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر
(بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب) *

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يقتل المحرم الفأرة والحية والكلب المقور والحمة والقرب كذا رواه

قوله عقرى
حلقى بالتموين
وعده وصورته
دعاه ومعناه
غير مراد كترت
يدك اه

وقحارثي وابن المظفر وابن خسرو (وفي) الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه
 خمس من الذواب ليس على المحرم في قتلها جناح فذكروها وذكروا القارة ولم
 يذكروا الحية (ورواه) مسلم من وجه آخر عن ابن عمر حدثني إحدى نسوة
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفظ يقتل المحرم الكلب العقور فذكروا مثله وزاد
 والحية (وروى) أبو داود والترمذي عن أبي سعيد رفعه يقتل المحرم الحية
 والعقرب والفريسة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي وبرمي
 الغراب ولا يقتله هذا الفظ أبي داود واختصره الترمذي (والنسائي) وابن
 ماجه عن عائشة مرفوعا خمس يقتلها المحرم الحية والقارة والحدأة
 والغراب الأبقع والكلب العقور (وروى) أبو داود في المراسيل وعبد
 الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه خمس يقتلها المحرم الحية والعقرب
 والغراب والكلب والذئب (وأخرج) ابن أبي شيبة عن عطاء يقتل المحرم
 الذئب (وروى) سعيد بن منصور عن أبي هريرة (الكلب) العقور والأسد
 وهكذا أخرجه الطحاوي وقال ذهب قوم إلى هذا وكل سبع عقور فيه
 داخل في هذا وخالفهم آخرون فقالوا الكلب العقور هو الكلب
 المعروف وليس الأسد منه في شيء ومات قدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة
 هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير الذئب فانهم جعلوه كالكلب سواء
 * (بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه الحلال يجوز للمحرم أن *
 يأكل منه) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله
 قال تذاكرنا لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم نائم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال فيما تنازعون فقالنا في لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم قال
 فأمر بأكله **ك**ذا رواه الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن في الآثار وابن
 خسرو والاشعري وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المظفر (وأخرجه) مسلم
 وابن حبان في صحيحه بمعناه وسند مسلم عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن أبيه وهكذا هو عند الطحاوي أخرجه من طريق ابن جريج قال
 أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عبد الرحمن

ابن عثمان قال سكتنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فاهم أدى له طبر
وطلحة نائم فنامنا كل ومنامنا تورع فلما استيقظ طلحة قدم بين يديه
فأكله وقال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على أن الصيد بأكله المحرم ما لم يصد أو يصدله)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة قال خرجت في رهط من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليس في القوم حلال غيري فبصرت بعانة
فثرت إلى فرسي فركبتها وبعجت عن سوطي فقلت لهم ناولونيها فإياها فبزلت
عنها فأخذت سوطي ثم ركبته فطابت العانة فأخذت منها حمارا فأكلت
وأكلوا كذا رواه طلحة وابن المنكدر وابن عمرو وابن عبد الباقي والمرفوع
بقيته ولم يذكره وهي عند الشيخين قال ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فأنبأته أن عندنا من لحمه فقال كاهو وهم محرمون (وفي رواية فقال هل
معهكم أحد أشار إليهم بشئ قالوا لا قال كاهو ما بقي من لحمها وللبخاري في رواية
قال معكم منه شئ فقلت نعم فناولته العضد فأكله حتى تعرقها وهو محرم
(بيان الخبر الوارد في فضل الهرة في رمضان)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
عمرة في رمضان تعدل حجة (كذا) رواه أسد عنه وقال البخاري وأدخل
بعضهم بين أبي حنيفة وعطاء المحجج بن أوطاة وأخرجه الشيخان فلمسلم قال
لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فأنسيت اسمها الحديث وفيه قال فإذا
جاء رمضان فاعتمرى فإن عمرة فيه تعدل حجة وقال البخاري حجة أو نحر أو ما
قال (وأخرج) أيضا هذا الحديث من طريق جابر عليه السلام (والمسلم) من
طريق أخرى فعمرة في رمضان تقضى حجة أو حجة معي وهي المرأة أم سنان
وقد أخرج البخاري هذه الطريق وقال أم سنان الأنصارية وللنساء تعدل
حجة بدون لفظ معي - ورواه أحمد من حديث جابر *

(بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
أنها قدمت متمعة وهي حائض فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فرفضت
عمرتها فاستأنفت الحج حتى إذا فرغت من حجها أمرها أن تصدر (أخرجها)

قوله تعرقها أي
أكل ما عليها
من اللحم

قوله سرف بوزن
كتف موضع
بالتنعيم وقوله
كلها بفتح
الكاف أى
فيها وقوله
عركت بفتح
العين والراء
المهملين أى
حاضتها

الشيخان (وعند) مسلم انما حاضت بسرف فظهرت بعرفة وله عن ابي
انها آهات بعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فشكت وانما شكت
كلها وقد آهات الحديث (وله) أيضا عن جابر واقبات عائشة بعمره
حتى اذا كتب سرف عركت الحديث وفيه ثم دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على عائشة فوجدتها تكي فقالت ما شأنك قالت شأني اني قد
حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت الحديث وفيه فاعتلى في
أهلي بالبح (وفي) الخبر يدل على قد رى ما لم يخصصه قال الشافعي لا يعرفني
الشرع رفض العمرة بالحيمض (قلنا) ما رفضتها بالحيمض لكن تعذرت اذ لم
وكانت ترفضها بالوقوف فامرها بتججيل الرفض انتهى وفي بعض روايات
هذا الحديث هذه مكان عمرتك وشروصريح في انها خرجت من عمرتها
الاولى ورفضتها الا لا تكون الثانية مكان الاولى والا الاولى منقودة (وفي)
بعض الروايات هذه قضاء عن عمرتك والله اعلم
(بيان الخبر الدال على قضاء العمرة)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة انها قالت يا
الله يصد الناس بحج وعمره وأصدو بحج فامر عبد الرحمن بن أبي بكر
انطلق بها الى التنعيم فتل بعمره ثم لتفرغ منها ثم تمجمل على فاني انظرها
ببطن العقبه (أخرجه) الشيخان بلفظ قالت يا رسول الله اني أجد في نفسي
انني لم أطف بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من
التنعيم وذلك ليلة الحصبه والبخاري فاعمرت عمره في ذي الحجة بعد أيام الحج
(ومسلم) انها قالت يا رسول الله يرجع الناس بأجرين وأرجع باجر فامر عبد
الرحمن بن أبي بكر ان ينطلق بها الى التنعيم (وفي) بعض الفاظ البخاري
اذهي وايردك عبد الرحمن ذكره في الجهاد وليس عندهما ببطن العقبه
وانما في رواية كما كان كذا وفي أخرى بأعلى مكة
(بيان الخبر الدال على التخصيم عن الغير)

الحصبه بفتح
الحاء المهملة
وسكون
الصاد مثلها هي
التي بعد أيام
التشريق اه

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم ذبح لرفضها العمرة بقرة (ومسلم) عن جابر بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي رواية بقرة في حجة وفي

عن طريق هذا الحديث وضحي النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر
(ولانسائي) والحاكم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعقر من
نسائه في حجة الوداع بقرة بيضاء

(بيان الخبر الوارد في المدي يساق لبيعة أو قران هل يركب أم لا
(المدي) ما يهدي إلى الكعبة من الابل والبقر والغنم وادنا دابة) *

(ابو حنيفة) عن عبد الكريم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها (أخرجه) الستة
الا بآداود عن حديث أبي هريرة بزيادة فقال يا رسول الله انها بدنة فقال
اركبها وبالك في الثانية أو الثالثة (وعند) مسلم من حديث أبي هريرة بينما
رجل يسوق بدنة مقادة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالك اركبها
فقال بدنة يا رسول الله قال وبالك اركبها وبالك اركبها ولا تخاري من خديته
رفعه رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها قال فلقد
رأيت ما اركبها يسير النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه اخرجته في باب
تقليد النعل (واسلم) عن أنس مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق
بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة فقال اركبها مرتين أو ثلاثا (وقال)
البخاري ثلاثا وفي أخرى اركبها وبالك قالها في الثالثة (واسلم) عن أنس
ابضا مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ببدنة أو هدية فقال اركبها قال
انها بدنة أو هدية فقال وان (واخرج) الطحاوي حديث أنس من طريق
حميد وقيادة وحديث أبي هريرة من طريق الأعرج وعجلان وإبي سلمة وإبي
عثمان وعكرمة (واخرج) عن ابن عمر من طريق نافع نحوه وهو قول
إبي حنيفة وإبي يوسف وحمد قالوا يجوز أن يساق هديا لبيعة أو قران أن
يركبها الا أنهم فيسددوا بالاضطرار الى ذلك واحتجوا بما أخرجه مسلم من
حديث جابر اركبها بالمر وف اذا لم يمت إليها حتى يجدها ظهر اولم يخرج
البخاري هذا (واخرج) الطحاوي حديث جابر هذا من وجهين وأشار إلى
ما ذكرنا وكذلك أخرجه من حديث أنس بلفظ رأى رجلا يسوق بدنة وقد
جهد من وجه آخر فكانه رأى به جهدا ومن حديث ابن عمر بلفظ اذا
يساق بدنته فأعياها (قال) فهذه الزيادات قد وردت في هذه الآثار

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا الجوارى الشواب فانهم افتح ارحاما واطيب افواهها واغرا اخلاقا (وأخرجه) أبو نعيم في الطب وابن السني عن ابن عمر بانظ عابكم بالابكار فانهم انتفى ارحاما واذنب افواهها واسمخن اقبالا وأرضى باليسير من العمل (وأخرجه) ابن ماجه والبيهقي عن عويم بن ساعدة بلغنا عابكم بالابكار فانهم اذنب افواهها وانتفى ارحاما وأرضى باليسير (وأخرجه) ابن حبان نحوه

(بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح)

(أبو حنيفة) عن خصيف وجابر بن عقيل عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدين من نكح بغير ولي وشاهدين فبكا حه باطل (كذا) رواه ابن عبد الباقي (وأخرجه) الدارقطني من هذا الوجه (أما) الجملة الاولى فسيأتي ذكر من خرجها من الجماعة منهم أصحاب السنن واقتصر واعلمها (وأما) قوله وشاهدين فاخرجه الطبراني في الكبير عن أبي موسى (تنبيه) الاصل المجمع عليه عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه ينهقد النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق والمحدود في القذف اذا تاب أما الفاسق فانه من أهل الولاية القاصرة على نفسه بلا خلاف لانه له ان يزوج نفسه وعبيده وأمه ويقر بمائة عاتق بنفسه من القتل وغيره فيكون من أهل تحمل الشهادة وان لم يكن من أهل اذا تها لان كلام من التحمل والولاية القاصرة لا الزام فيه وأما المحدود في القذف فانه أيضا من أهل الولاية القاصرة على نفسه لانه ان لم يتب فهو فاسق كغيره من الفاسق وان تاب كان القياس ان يكون من أهل الولاية المتعدية الا ان النص القاطع أخرجه من أهليتها خلافا للشافعي فانه يشترط في الشهود العدالة محتجا بحديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل واسنده البيهقي من طريقه عن مسلم بن خالد وسعيد القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس (قلت) ابن خثيم والقداح ومسلم متكلم فيهم فلا يثبت هذا السند عن ابن عباس (وذكر) أيضا بسنده عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة

خثيم بكبيره

عن الحسن بن سعيد بن المسيب ان عمر قال قد ذكره (قال) البيهقي هذا
 اسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمر وكان ابن عمر يرسل اليه
 فيسأله عن بعض شأن عمر وامره (قلت) عبد الوهاب هو الخفاف تكلم
 فيه البخاري والنسائي والساجي وعن أحمد هو ضعيف الحديث مضطرب
 وشيخه سعيد هو ابن أبي عروبة خط سنة ثنتين وأربعين ومائة وأقام مخطئا
 مقدار أربع عشرة سنة وقد ذكر البيهقي بنفسه في كتابه السنن الحفاظ
 يتوقون في اثبات ما يفرده ابن أبي عروبة (وقادة) مشهور بالتدليس
 وقد عثت هنا (وابن) المسيب صغير فلم يثبت له سماع من عمر كذا قال
 ابن معين (وقال) البخاري ولد سعيد ثلاث سنين مضين من خلافة
 عمر وانك سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين عن عمر شيء فكيف
 يقول البيهقي هذا اسناد صحيح وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمر الخ
 اذا كان يروي عنه مرسل ولم يثبت له سماع منه (ثم) ان الشافعية لم
 يشترطوا العدالة في الشاهدين فان النكاح يعمد عندهم بمستورين وايضا
 فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي وشاهدي عدل اذا باشرت
 المرأة بخصورهم ورضاهم وهم لم يقولوا بذلك فتأمل *

(محرمات النكاح)

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مراكن بن مالك عن عروة بن الزبير عن
 عائشة رضي الله عنها ان افلح بن ابي القعيس استأذن عليها فاحتجبت منه
 فقال التحجيين مني واناعلم فقالت وكيف ذلك قال ارضعتك امرأة اخي
 يا بن اخي قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها تربت
 يدك اما تعلمين انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه من
 حديث ابن عباس ومن حديث عائشة (واخرجه) الباقر بن الابن
 ماحه ولفظ مسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ولفظ الباقرين ما يحرم
 من النسب (وفي) لفظ ان الرضاعة محرم ما محرم الولادة (ابو حنيفة)
 عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وابي هريرة رضي الله عنهم اقالا قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها ولا تنكح
 الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى (كذا) رواه عبد

قوله والساجي
 هو زكريا بن
 يحيى وكنيته
 ابو يحيى اه

في اسد الغاية
 ان افلح هو اخو
 بني القعيس
 علي الصحيح اه

المحكم الواسطي عنه (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وقال
الترمذي حسن صحيح وكذا ابن حبان وصححه وزادوا ولا العمة على بنت
اخيه ولا الخالة على ابنة اختها (ورواه) مسلم ففرقه حديثين من طريق ابي
سلمة عن ابي هريرة ومن طريق قبصة بن ذؤيب عن ابي هريرة ثم روى عن
ابن عمر وعقبة بن عامر مثل ذلك (واخرج) البخاري نحوه من رواية عامر
الاحول عن الشعبي عن جابر (واورده) الطبراني من حديث ابن عباس
هكذا وزاد فانكم اذا فاعتم ذلك فقد قطعتم ارحامكم (تنبه) اوردا البيهقي
في السنن مانعه روى هذا الحديث من طريق عن جماعة من الصحابة ثم قال الا
انها ليست من شرط الشيخين (وقد) اخرج البخاري رواية عامر الاحول
عن الشعبي عن جابر الا انهم يرون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي
هند وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة (قلت) قد اخرجه مسلم من رواية
ابن عمر وعقبة بن عامر واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس وكذلك
الترمذي وقال حسن صحيح (واخرجه) البخاري من حديث جابر فيجعل
على أن الشعبي سمعه منهم اعني ابا هريرة وجابر وهذا أولى من تخطئه احد
الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرجه البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي
هند اختلف عنه فيه فروى عنه الشعبي كما ذكره البيهقي واخرجه مسلم
من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه
ان لا يكون صحيحا فأمل (ابو حنيفة) حديثي عطية الهوفي عن ابي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
المرأة على عمتها وعلى خالتها (كذا) رواه عبد الله بن بزيع عنه ومن
جهته اخرجه الخليلي في فوائده (واخرجه) مسلم عن ابي هريرة بالفظ
لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (وفي) لفظ آخر لا يشك المرأة
على عمتها ولا على خالتها اخرج البخاري هذا من حديث جابر وابي هريرة
* (بيان الخبر الوارد في النهي عن الخطبة على الخطبة) *

(ابو حنيفة) من حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد الخدري
وابي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام
الرجل على سوم اخيه ولا ينكح على خطبته ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على

زيغ بالزاي
لعين المهملتين
بوزن كبير اه

خاتمتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها التكفأما في اثباتها أو ما في صحفها
 فإن الله هو رازقها ولا تبسأ بهوايا الفساق المحجروا إذا استأجرت أجنبياً فأعلمه
 أجره. كذا رواه بطوله ابن خسر و الحارثي وابن عبد الباقي والكلابي
 (وفي) رواية لابن خسر ومن وجه آخر عن أبي حنيفة عن أبي هريرة قال
 أظنه عبارة بن جوين العبدى عن أبي سعيد وأبي هريرة والمجمل الأخيرة
 منه أخرجهما عبد الرزاق من حديث حمير والثوري عن حماد بن عمار عن
 أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما (وأخرج) السبعة من حديث أبي هريرة
 من أوله إلى قوله رازقها ولم يقل البخاري فإن الله هو رازقها وإن كان عنده
 في بعض الفاظه فإن لها ما قدر لها (وفي) بعض الفاظه وإن تشتترط المرأة
 طلاق اختها تستفرغ صحفها وفي لفظ مسلم لا يسوم بدل لا يستام وزيادة بعد
 قوله صحفها وألتمسك ما كتب الله لها

(بيان الخبر الدال على أن حرمة الاحرام لا تمنع عقد النكاح)

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال تزوج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم كذا رواه النضر
 ابن محمد عنه (وهذا) لفظ مسلم والأربعة وزاد البخاري وبني بها وهو حلال
 وكانت بسرف (وقد) أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقاً عن ابن عباس
 ولادار قطن عن أبي هريرة مثله وللإزار عن عائشة مثله ولم يسم ميمونة
 (وروى) أبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله
 وهو محرم (ولمسلم) من طريق يزيد بن الأصم حديثي ميمونة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وزاد فيه
 أبو يعلى بعد أن رجعت من مكة (وروى) الترمذي من حديث أبي رافع
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت
 الرسول بينهما وصحبه ابن خزيمة وابن حبان (قلت) وإن كان المحفوظ من
 حديث ابن عباس تزوج وهو محرم أخرجه الطحاوي من طريق حماد
 وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وجابر بن زيد ستتهم عن ابن عباس
 (وروى) المزني عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أنه سأل الزهري
 عن حديث يزيد بن الأصم فقال وما يدرى ابن الأصم أعرابي أو آل علي

ساقه اتجمله مثل ابن عباس وضعف أمره وسكت الزهري عليه والذين
 فروا عن ابن عباس كلهم فقهاه يحنج برواياتهم وآرائهم والذين نقلا عنهم
 كذلك أيضا منهم عمرو بن دينار وأيوب السختياني وعبد الله بن أبي يحيى
 فهؤلاء أيضا أئمة يقتدى بهم وحديث أبي رافع المذكور أنسار رواه مطر
 الوراق ومطر عندهم ليس من يحنج بحديثه كهؤلاء وقد قال به جماعة من
 الصحابة والتابعين وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 * (بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء) *

(اعلم) أنه قد اختلفت فيه الروايات من الامام (فروى) عن حماد بن
 سعيد بن جبير عن حذيفة مرفوعا حرم متعة النساء وهكذا رواه عنه أبو
 يوسف (وروى) عن نافع عن ابن عمر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن نكاح المتعة كما رواه جماعة من أهل المسانيد وابن وهب
 وغيره (وروى) أيضا عن محارب بن دثار عن ابن عمر بلفظ نهي يوم خيبر
 عن متعة النساء (وروى) أيضا عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن متعة النساء هكذا روى عنه الصباح بن محارب وروى
 أيضا عن يونس بن عبد الله بن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم فتح مكة وفي رواية عام الفتح (وروى)
 أيضا عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن سبرة قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن متعة النساء عام الفتح وفي رواية عن الزهري عن رجل من
 آل سبرة وفي رواية عن الزهري عن ابن سبرة عن أبيه (وروى) أيضا
 عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال متعة النساء إنما
 كانت رخصة لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام في غزاة لم يذكروا
 إليه العزوبة ثم نهى عنها آية النكاح والصداق والميراث (فهذه) سبع
 روايات بأسانيد مختلفة (وقد) أخرجه الشيخان عن ابن مسعود وجابر
 وسلمة وعلى ومسلم وحده عن ابن عباس وابن الزبير وسبرة بن معبد الجهمي
 ولفظ مسلم في حديث سبرة بن معبد نهى عن المتعة وقال إلا أنها حرام من يومكم
 هذا إلى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه (وأخرجه) الطبراني
 أيضا من هذا الوجه إلا أنه قال أبو حنيفة عن يونس بن أبي إسحق السبيعي

(والذي) في مسند الكلاعي أبو خنيفة عن يونس بن عبد الله بن أبي قزوة
والله أعلم (وعند) أبي داود في حديث الربيع عن سبرة عن أبيه أنه نهى عنها
في حجة الوداع كذا قال والاختلاف فيه من أصحاب الزهري (وعند) الحازمي
في حديث جابر أنه حرمها لما خرجوا إلى غزوة تبوك وانهم ودعوا النساء
الوارثي كانوا متعوا بهن عند العقبه فن يومئذ سميت نكحة الوداع (ولم
في حديث سلمة بن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة
ثلاثاً ثم نهى عنها (وفي) الصحيحين عن ابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص
لنا أن نكح المرأة بأثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله بأبيها الذين آمنوا ولا نكحوا
طيبات مما أحل الله لكم الآية (ولهما) عن علي أمرنا بالمتعة عام الفتح حين
دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها (فهذه) الآثار كلها دلت على تحريم
نكاح المتعة وأنه كان أبج لهم أياماً ثم نسخ بأجماع الصحابة وهو قول أبي
حنيفة وإبي يوسف ومحمد (ويحقيق) بذلك نكاح الوقت (وصورته)
أن تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام مثلاً وفيه خلاف لفرقانه يقول
التوقيف باطل والنكاح صحيح لأنه أتى بالإيجاب والقبول إذا التوقيت
شرطاً زاد على ما يتم به النكاح فصح الإيجاب وبطل الشرط وهذا ليس بمتعة
لوجود لفظ النكاح فيه دونها (ولنا) أنه عقد متعة وإن أتى بلفظ النكاح
بذلك البضع في مدة مقدوة وقد وجد (والعبرة) في العقود للمعاني لا لالفاظها
لأنها تتحمل الجواز بخلاف المعاني فإنها لا تتحمل الجواز والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على اشتراط الولى في النكاح)

(أبو خنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي (كذا) رواه ابن
عبد الباقي (وأخرجه) أصحاب السنن من طريق إسرائيل عن أبي اسحق
قال الترمذي تابعه شريك وأبو عوانة وزهير وقيس بن الربيع (ورواه)
يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة ومنهم من أدخل يثمه أبا اسحق (ورواه)
شعبة وسفيان عن أبي اسحق عن أبي بردة مرسلاً ورواية من وضله
اصح قال وإسرائيل ثبت عن أبي اسحق (وقد روى) عن شعبة والثوري

موصولا أخرجه المحاكم من طريق النعمان بن عبد السلام وأخرجه أيضا
من طريق رقية بن مصقلة وأبي حنيفة ومطرف بن طريف وزهير بن معاوية
وأبي عروبة وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم كلهم من أبي إسحق موصولا (قال)
المحاكم وفي الباب عن علي ومعاذ بن عباس وابن عمر وأبي ذر والمقداد وابن
مسعود وجابر وأبي هريرة وهران بن حصين والاسود وابن عمر وأنس رضي
الله عنهم قال وقد صححت الرواية فيه عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة
وزينب بنت جحش انتهى (وروى) البيهقي في السنن من طريق ابن شبيب
عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس بالفظ لا نكاح الا باذن شاهد مرشد (قلت)
مداره مرفوعا وهو وقفا على عبد الله بن عثمان بن شبيب وأحاديثه قال ابن
معين ليست بقوية وقال ابن الجوزي قال يحيى أحاديثه ليست بشي وإسنادها
فان الرشد بالعدالة وهي ليست بشرط في الولي عند الشافعية ولا يفتيه
الاستدلال به فتأمل (وهذا) الذي ذكرناه من أنه ليس للمرأة عقد النكاح
عليها بنفسها دون وإيها هو قول محمد بن الحسن وروى رجوع أبي يوسف
إليه آخر وهو قول عامة الفقهاء ولم يصحح الإمام بهذا الحديث مع روايته له
موصولا لما سألني بيانه قريبا

*(بيان الخبر الدال على أن بضع المرأة إليها في عقد النكاح عليها بنفسها
دون وإيها)*

(أبو حنيفة) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبيرة
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح
أحد حتى ينفقها من وإيها واليها تستأذن في نفسها وصماتها أقرارها (وكذا)
رواه ابن خزيمة وابن عبد البر وأبو بكر بن محمد بن بكار بن الحسن بن علي
إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده (ورواه) ابن خزيمة
من طريق أخرى عن حماد عن مالك (وقد) أخرجه الجماعة إلا البخاري
من حديث ابن عباس (والفظ) مسلم وأذنها صماتها (وفي) أفظ آخر واليها
تستأمر وأذنها سكوتها (وفي) آخر اليها يستأذن أبوها في نفسها وأذنها
صماتها وأقرارها (وقد) وقع هذا الحديث عاليا للطحاوي
بدرجته (قرواه) عن يوسف عن ابن وهب عن مالك وعن ابن مزيق

عن القعني عن مالك واغظهم كاهم واذا نهاها ما نها وقال ايضا وحده ثنا حسين
ابن زهير ثنا يوسف بن عدي حدثنا حذافس بن غياث عن عبد الله بن عبد
الله بن موهب عن نافع بن جبير فذكر مثله (والكلام) على هذا الحديث
من وجوه (الاول) ان هذا الحديث من رواية الامام عن مالك بن انس
اخرجه المحاكم هكذا وقد ثبتت روايته عنه كما ذكره الدارقطني وغيره وانما
هي من باب المذاكرة ولم يقتصد الرواية عنه وقد وقع له عنه هذا الحديث
وحديث آخر اخرجه الخطيب في رواية مالك من ماريق القاسم بن الحكم
العرني ثنا ابو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال اتي كعب بن
مالك النبي صلى الله عليه وسلم فساله عن راعية له كانت ترعى في قمه
فتوفت على شاة الموت فذبحتها بصبر فامر النبي صلى الله عليه وسلم باكلها
(قال) الخطيب كذا قال من نافع عن ابن عمر وهو خطأ والصواب عن
نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية
الكعب بن مالك كانت ترعى غنم الحديث وبهذا الاسناد رواه أصحاب
الموطأ عن مالك (الثاني) يقال لم تتركتم العمل بحديث لان كاح الابولي
الذي تقدم ذكره قبل هذا فالجواب ان هذا الحديث قد رواه سفيان وشعبة
عن ابي اسحق مائة مائة وكل واحد منهما حجة على اسرائيل فكيف اذا اجتمعا
جميعا (فان) قالوا ان ابا عوانة تابع اسرائيل في رفعه فيكون حجة قلنا
فيروى هكذا (وروى) عنه ايضا عن اسرائيل عن ابي اسحق كما
اخرجه الطحاوي وغيره فقد رجع حديثه الى حديث اسرائيل فاتتني بذلك
ان يكون عند ابي عوانة في هذا عن ابي اسحق شي (فان) قالوا قد رواه
ايضا قيس بن الربيع عن ابي اسحق مرفوعا كما رواه اسرائيل قيل لهم
صدقتم ان قيس دون اسرائيل فاذا اتتني ان يكون اسرائيل مضادا
لسفيان وشعبة كان قيس احرى ان لا يكون مضادا لهما (فان) قالوا
فان بعض أصحاب سفيان قد رواه عن سفيان مرفوعا كما رواه اسرائيل
وقيس وهو بشر بن منصور قيل لهم صدقتم ولا كنتم لا ترضون من ختمكم
بمثل هذا ان تحبوا عليه بما رواه أصحاب سفيان او اكثرهم عنه على
معنى ويحتاج هو عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفيان بما خالف ذلك

الغنى وقد درون الخنيج عليكم بهذا جاهل بالحديث فكيف تسوون أنفسكم
على مخالفتكم ما لا تسوغونه عليكم ان هذا الجور بين (فان) قالوا قد دروا
الامام عن أبي اسحق مرفوعا كما رواه اسرائيل فسيابا لم يعمل به فالجواب
قد روى المجتهد الحديث ويورده لأصحابه ولا يعمل به لما يظهره في ذلك
من العال الاترى الى مالك قد روى حديث رفع اليدين في الصلاة عند
الاعتقالات في موطناته ولم يعمل به محتجا بأنه ليس من عمل أهل المدينة
قالا امام كذلك روى هذا الحديث ولم يحتج به (فان) قالوا فما الموجب
لعدم الاحتجاج به فالجواب انما منعه من الاحتجاج التضاد بين الاحاديث
والتناقى فان حديث الباب الذى أخرجه مسلم والاربعة الاصحاحى بنفسها
من ولىها يعارض حديث لانكاح الابولى ويضاده وقد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ما يدل على معنى حديث مسلم والاربعة
ايضا وهو ما أخرجه الطحاوى من طريق حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة
عن ثابت عن عمر بن ابي سلمة عن أبيه عن أم سلمة رضى الله عنها قالت دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة فخطبني الى نفسي فقلت
يا رسول الله انه ليس أحدهم أولياي شأدا فقال انه ليس منهم شاهد ولا
غائب يكره ذلك فقالت قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها
(فكان) في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبني الى نفسي
في ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون أوليائها فلما قالت له انه ليس
أحدهم أولياي شأدا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت
قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمر هذا ابنها وهو طفل صغير
غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة
ذات أيتام تعني عمر ابنها وزينب ابنتها والطفل لا ولاية له فواته هي ان يعتقد
النكاح عليها فافعل فراء النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكان عمر بذلك
الوكالة قام مقام من وكه فصارت أم سلمة كأنها هي عقدت النكاح على نفسها
لنبي صلى الله عليه وسلم (ولما) لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور
أوليائها دل ذلك على ان يضعها اليها دونهم ولو كان لهم في ذلك حق وأمرنا
أقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لم قبل باحتمام ذلك له (فان)

قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولي بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه
 (قلنا) صدقتم هو اولي به من نفسه بطبيعته في اكثر مما يطبع فيه نفسه فاما ان
 يكون هو اولي به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امره في بيع او نكاح
 او غير ذلك فلا وانما سبيله في ذلك سبيل الحكم من بعده (ولو) كان ذلك
 كذلك لكانت وكالة عمراته تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لامن
 قبل أم سلمة لانه هو وليها (فلا) لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت
 من قبل أم سلمة لعقدها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم دل ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتأليك أم سلمة اياه
 لا بتقوى ولاية كانت له في بضعها اولاً ترى انه عليه السلام لم يقل في الجواب
 اننا وليك دونهم وانما قال انهم لا يكرهون ذلك (ولما) ثبت ان عقداً سلمة
 النكاح على بضعها جائز دون اوليائها واجب ارتحمل معاني الاحاديث
 المتقدمة على هذا المعنى ايضاً حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتناقض ولا يختلف
 (وقد) رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم
 يمكن فيه حجة لانه لو كان جائزاً بغير ولي لا وجبت العقد بنفسه او لم تأمر
 غيرها انتهى (قلت) ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم
 تزوج أم سلمة سنة أربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير
 لا ولاية له (وذكر) ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله
 عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم
 بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون (وفي) اختلاف
 العلماء للطحاوي يحتمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبله عليه السلام
 العقد من عمر امضا عنه له فدل ذلك على ان عقود الصبيان بامر البالغين
 جائزة كما يقوله أبو حنيفة واصحابه (وقد) اعتبر الشافعي وغيره فعل
 الصبي في بعض الاحوال فيخبره بين أبيه (واجاز) مالك وصبيته الصبي
 الذي لم يبلغ انتهى وايضاً فان لفظ الولي يحتمل معان اقرب العصبية الى المرأة
 او من تولي المرأة من الرجال قريباً او بعيداً والذي اليه ولاية البضع من
 والد الصغيرة ومولى الامة او بالغة حرة لنفسها فيكون ذلك على انه ليس
 لاحد ان يعقد نكاحاً على بضع الاوله في ذلك البضع ولي وهذا جائز في اللغة

قال الله تعالى فإمّل عليه بالهدى قال قوم ولي الحق هو الذي له
 الحق فإذا كان من له الحق يعني وإما كان من له البضغ أيضا يعني وإما
 احتمل هذه التأويلات اتفق أن يصرف إلى بعضها دون بعض الإبدالة
 يدل على ذلك إمامنا كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع (ومن) أدلة الإمام
 في هذا الباب قوله عز وجل حتى تتكلم زواجره فإن إضافة التكلم إليها
 تدل على أنه مقادير عبارتها (الثالث) احتج المخالفون أيضا بحديث ابن
 جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني امرأة تكتب بغيراذن ولها
 فذلكها باطل أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وصححه ابن حبان
 وأخرجه ابن عدي كلهم من طريق ابن جريج وأخرجه الطحاوي من طريق
 ابن وهب ويحيى بن سعيد كلاهما عن ابن جريج بن ياذقان أصابهما ساقطها
 مهرهما المستحل من فرجها فإن استعبر وأقال سلطان ولي من لا ولي له (قال)
 البيهقي وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهري الحجاج بن أرطاة عن الزهري
 وابن لميعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري والحجاج وابن لميعة وإن كانا
 لا يحتج بهما إلا أن المخالف يحتج بهما في غير موضع مع الانفراد ويرد روايتهما
 مع الاتفاق انتهى (قلت) رواية ابن لميعة عند أبي داود ورواية الحجاج
 عند ابن ماجه وأخرجه الطحاوي حديث ابن لميعة من طريق أسد عنه عن
 جعفر بن ربيعة عن الزهري ومن طريق أبي الأسود عنه عن عبيد الله بن أبي
 جعفر عن الزهري (والجواب) عن هذا أن حديث ابن جريج المتقدم قد
 ذكر ابن جريج نفسه أنه سئل عنه فلم يعرفه رواه يحيى بن معين عن ابن عليه
 عن ابن جريج بذلك وهم يسقطون الحديث بأقل من هذا وأما احتجاج
 أرطاة فلا يثبتون له سمعا عن الزهري وسندته عندهم مرسل وهم لا يحتجون
 بالمرسل وأما ابن لميعة فهم يذكرون على خصهم الاحتجاج عليهم بتدليس
 وكيف يحتجون به عليه في مثل هذا (ثم) لو ثبت ما روى من ذلك عن الزهري
 فقد روى عن عائشة رضي الله عنها من غيرها ما يخالف روايتهما وإذا عارض
 الفعل والرواية قدم الفعل وهو ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن
 أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها سأرت زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن

الزبير وعبد الرحمن غائب بالسام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي بصنع به هذا
 وبفتات عليه فكلمت عائشة المنذر قال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال
 عبد الرحمن ما كنت أردأ امرأ قبضتيه (فلما) كانت عائشة قد رأت ان تزويجها
 بنت عبد الرحمن بغير أمره جائز ورأت ذلك العقد مستقيمها حين اجازت فيه
 التملك الذي لا يكون الا عن صحة النكاح وثبوتة استكمال عندنا ان تكون
 ترى ذلك وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي
 فثبت بذلك فساد ما روى عن الزهري في ذلك (وقد) اجاب البيهقي في كتاب
 المعرفة عن هذا بقوله تزوجت أي مهدت اسباب التزويج لانها سألته
 عقد النكاح فتأمل في ذلك (وهذا) الذي تلخص لئلا من حديث الباب
 من ان امر المرأة في تزويج نفسها اليها لا الى وليها يعني لو تزوجت المحررة
 العاقلة البالغة نفسها اجاز وكذا لو تزوجت غيرها بالوكالة او الولاية وان لم
 يعقد عليها ولي بكر كانت أو ثيبا هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه
 كان يقول ان تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف لوليها فسخ ذلك عليها
 وكذلك ان تزوجت بدون مهر مثلها فلوليها ان يخاصم في ذلك حتى يلحق بمهر
 مثل نساها (وقد) كان أبو يوسف رحمه الله يقول ان يضع المرأة اليها في
 عقد النكاح عليها لنفسها دون وليها يقول انه ليس للولي ان يعترض عليها
 في نقصان ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم رجع عن هذا كله الى قول من
 قال لا نكاح الا بولي وقوله الثاني هذا هو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالسكوت أو ما هو بمنزلة واذن
 الثيب يكون بالقول أو ما هو بمنزلة)*

(أبو حنيفة) حدثنا شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن
 المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا نكح البكر حتى تستأمر ورضاها سكوتها ولا تنكح الثيب حتى
 تستأذن كذا رواه ابن خزيمة وطحا والمحسن بن زياد والاشعري والكلابي
 (واخرجه) الستة باللفظ لا تنكح الا بولي حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا
 يا رسول الله كيف اذن قال ان تسكت (واسلم) من حديث عائشة سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجارية يسكنها أهلها التستامرام لا فقال
 لما نعم تستامر فقالت فقلت له فانها تسكني فقال لها فذلك اذا لها اذ هي
 سكنت (والبخاري) في حديثها قالت قالت يا رسول الله تستامر النساء في
 ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستامر فتسكني فتسكن قال سكنت اذا
 اخرجت في كتاب الاكرام (ومسلم) من حديث ابن عباس واليكر تستامروا اذا
 سكرتها (وفي آخر) يستامر ابوها واذا لها اصهارها ورعا قال وممنها اقرارها
 (بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا زوجها ولها كارهة يفرق بينهما)
 (ابو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن عمار بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان امرأة توفي عنها زوجها ولها منه ولد فخطبها عم ولدها الى ابنتها
 فقالت له زوجني فابي وزوجها غيره بغير رضاها فأتى النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له ذلك فسأله عن ذلك فقال نعم زوجتها من هو خير لها من عم
 ولدها ففرق بينهما وزوجها من عم ولدها (وأخرج) البخاري عن خنساء
 بنت خدام الانصارية ان اباها زوجها وهي ثيب فذكرت ذلك فأتى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فردنكاحه (قال) عبد الحق تفرد البخاري
 بهذا الحديث ولم يخرج مسلم عن خنساء في كتابه شيئا انتهى (وأخرج)
 النسائي في حديث خنساء انها كانت بكرا (والذي) عند أحمد من حديث
 ابن عباس ان جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها
 زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم اخرجت عن حسين
 ابن محمد عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقاة (قيل)
 والصواب ارساله كما أخرجه أبو داود من حديث حماد بن زيد عن أيوب
 وتابعه زيد بن حبان عن أيوب أخرجه ابن ماجه (وأخرج) أيوب بن سويد
 عن الثوري عن أيوب موصولا (قال) ابن القطان حديث ابن عباس
 صحيح وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التي أخرجه البخاري
 فانها كانت ثيبا وهذه كانت بكرا (قال) والدليل على التعدد ما رواه
 الدارقطني في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح
 وثيب انكحها ابوها ماؤها كارهة ان انتهى وهو باسناد ضعيف (قال)
 وقد جاء من مرسل أبي سلمة فيما أخرجه سعيد بن منصور في سننه حديثا

ابن أبي الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عنه جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي انكحني رجلا وانا كارهة فقال لا به الا نكاح لك اذهبي فانكحي من شئت قال الحافظ وهذا مرسل جيد * * (باب في المهر وهما الصداق) *

(أبو حنيفة) قال مررت بمسعر وهو يحدث عن قتادة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقها كذا رواه ابن عبد الباقي من طريق الصباح بن محارب عنه بلفظ ألا تعجبون مررت بمسعر (واخرجه) أحمد والشيخان والترمذي وصححه ولفظ مسلم واعتقها وتزوجها وقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها اعتقها وتزوجها وفي لفظ آخر مثل لفظ الامام ووافقه البخاري في السياق والمحدث في الصحيحين من طريق كثيرة وفيه طول (واخرجه) الطحاوي من طريق حماد بن زيد وأبان قال أحمد ثنا شعيب بن الحصباء عن أنس قال فذهب قوم الى ان الرجل اذا اعتق أمته على ان عتقها صداقها جاز ذلك فان تزوجها فلا مهر عند العتاق وبه قال سفيان الثوري وابو يوسف (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فبتم له النكاح بغير صداق سوى العتاق وانما كان ذلك خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله عز وجل جعل له ان يتزوج بغير صداق ولم يجعل ذلك لأحد من المؤمنين غيره قالوا فلما باع الله له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق (ومن) قال به أبو حنيفة وزفر ومحمد وسجتم في ذلك حديث ابن عمر فانه روى حديث جويرية مثل ما روى أنس حديث صفيية ثم قال هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا ان يجرد لها صداقا فيحتمل ان يكون سمعا سمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم او دليل على ذلك المعنى الذي تقدم ذكره في خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (وقد) كان ايوب السمعية ان يذهب في تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيية على عتقها الى ما ذهب اليه أبو حنيفة وزفر ومحمد (اخرج) الطحاوي من طريق حماد قال اعتق هشام بن حسان أم ولد له وجعل عتقها صداقها فذكر ذلك لايوب فقال لو كان أبنت عتقها فقلت

النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقاً فقال
لو أن امرأة ذهبت نفسها لاني صلى الله عليه وسلم كان ذلك له فاحبث بذلك
فما فأت عتقها وتزوجها واصدقها اربع مائة
(بيان الحبس المذال في امرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض
لها صداق فاعليه مهر مثلها) *

بروع بوزن جعفر

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه سئل في المرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض لها صداق ولم يكن دخل
بها فقال لها صداق نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فقال معقل بن
سنان الاشجعي اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بر وع بنت
واشق مثل ما قضيت (كذا) رواه الحارثي وابن خسر و (واخرجه) اصحاب
السنن وقال الترمذي حسن صحيح واخرجه الحاكم من طريقين في احدهما
قال على شرط مسلم وفي الثانية على شرط الشيخين (وفي) لفظ لم يثبت عن
رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
مسعود ولها مثل صداق نساؤها الا وكس ولا شطط وعام العدة والى الميراث
الحديث وفي آخره ففرح بذلك ابن مسعود (قلت) واخرجه ابن حبان
في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن
مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وفي رواية اتته امرأة فسأته وفيها فكث
يرددها شهرا ثم قال ما سمعت في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
وسأته برأى فان اصبحت في الله وان اخطأت فن قبل رأيي الحديث
(وسكى) البيهقي في السنن بعد ايراده لهذا الحديث عن الشافعي انه قال في
حديث بروع بنت واشق لم احفظه بعد من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل
ابن يسار مرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض بني اشجع ثم اخرجه البيهقي
من وجهه ثم قال هذا الاختلاف لا يؤمنه فان جميع هذه الروايات اسانيدها
صحاح وفي بعضها ما دل ان جماعة في اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة
سمى منهم واحدا وبعضهم سمي آخر وبعضهم سمي اثنين وبعضهم أطلق
ولم يسم وبمثله لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
لما كان لفرح ابن مسعود في روايته معنى انتهى (قلت) حكى الحاكم

في المستدرک عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب المحافظ أنه قال لو حضرت
الشافعي لقيت علي رويس أخصابه وقالت قد صرح الحديث فقل به (قال)
الحاكم أنا سحكم شيخنا بحدیته لان الثقة قد سمی فيه رجلا من الصحابة وهو
معقل بن سنان الأشجعي ثم اخرج الحديث من طريق خراش عن الشعبي عن
مسروق عن عبد الله ثم قال وصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين انتهى
(ومن) العجب ان البيهقي بعدما أورد كلامه المتقدم في هذا الباب عقد بابا
ثانيا وترجمه بقوله باب من قال لا صدق لما وذكرفي آخره عن أبي اسحق
الكوفي عن مزينة بن جابر أن عليا قال لا يقبل قول أحاديث من اتبع على
كتاب الله انتهى (وقد) رد هذا بثلاثة وجوه (الاول) أبو اسحق
الكوفي هو عبد الله بن ميسرة ضعيف جدا نقل الجرح فيه عن يحيى بن معين
والنسائي وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج بحديثه (والثاني) أن مزينة
هذا قال فيه ابو زرعة ليس بشي ذكره ابن أبي طاتم عن أبيه (والثالث)
ان البخاري ذكر في تاريخه أنه يروي عن أبيه عن علي فظاهر هذا الكلام
ان روايته عن علي متقطعة لهذه الوجوه أو بعضها قال المنذري لم يصح هذا
الاثر عن علي فكيف يسوغ للمبيهي يجمع روايات حديثه معقل ثم يعترض
عليه بمثل هذا الاثر المنكر ويسكت عنه ولا يبين ضعفه فتأمل (ثم) اعلم
ان قول ابن مسعود لما صدق نساؤها قالوا هو المثل يا خواتمها وعماتهن وبنات
عمها ما مراد بنساؤها اقارب الاب لان الانسان من جنس قوم أبيه ولا يعتبر
بأمها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها فاذا كانتا من قوم أبيها يعتبر بهما
(باب نكاح الرقيق)

*(بيان الخبر الدال على ان الامة والمكانة اذا عتقتا خيرتا سواء كان
زوجهما حرا أو عبدا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها انها
اعتقت بريرة واهازوج مولى لآل أبي احمدة فخيرها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخترت نفسها ففرق بينهما وكان زوجها حرا كذا رواه علي بن
يزيد الصداقي عنه (وأخرجه) الشيخان فسلم من طريق هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة بلفظ وعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت

نفسها وفي لفظ فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبددا
 وفي طريق أخرى وكان زوجها عبددا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاختارت نفسها ولو كان حرام بخيرها (ولم) يقول البخاري ولو كان حرام
 بخيرها وقال في بعض طرقه فخيرها من زوجها فقلت لواء طاني كذا وكذا
 ما بت عنده قال وكان زوجها حرا (قوله) وكان زوجها اسود وقول الاسود
 ابن يزيد ذكره في كتاب الفرائض قال المحكم والاسود بن يزيد وكان زوجها
 حرا وقول المحكم رسل وقول الاسود منقطع وقول ابن عباس وأيته عبددا
 اصح (وذكر) البخاري ايضا عن ابن عباس ان زوج بريدة كان عبددا يقال
 له مغيث كافي انظر اليه بطواف خلقها يبكي ودموعه تسيل على خचितه (وفي)
 طريق آخر عبد الاسود (واخرج) مسلم ايضا من طريق عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة بالفظ وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها اسرا
 لم يخرجه البخاري عن عبد الرحمن (وبين) النساء في روايته ان قوله ولو
 كان حرا الخ من كلام عروة انخرجه من طريق اسحق المصطفى عن جبرين
 عبد الحميد عن هشام ووافقه الطحاوي في ذلك وكذا ابن حبان في صحيحه
 ولفظه وقال عروة ولو كان حرا الخ (وأورد) البيهقي قول شعبة الملقم
 ذكره وسؤاله عبد الرحمن وانكاره لما قال ثم قال وقد رواه سماك بن
 حرب عن عبد الرحمن فثبت كونه عبددا (قلت) شعبة امام جليل وقد
 روى عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على
 ما هو معروف عند أهل هذا العلم (وقد) ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في
 باب لانكاح الابوي ان مذهب أهل العلم بالحديث وجوب قبول خبر
 الصادق وان نسيه من أخبره عنه وكيف يعارض شعبة بسماك مع كونه
 متكاملا فيه قال أحمد مضطرب الحديث وقال ابن المبارك ضعيف الحديث
 وكان شعبة يضعفه (ثم) ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم
 عن عائشة وفيه ان شئت ان تقرى تحت هذا العبد ثم قال هذا يؤكده رواية
 سماك (قلت) اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم ومع ضعفه
 قد اختلف عليه فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بمثل هذا ومثل رواية

سمك رواية شعبة (ثم) أخرج البيهقي من رواية عروة عن عائشة قالت
كان زوجها عبد المحض بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها
ولو كان حراً لم يجزها (قلت) ذكر ابن حزم أنه روى عن عروة خلاف
هذا فأخرج من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن يزيد حدثنا موسى بن
معاذ بن عبد الله بن جابر بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج
بريرة حراً (ثم) قال البيهقي باب من زعم أنه كان حراً ذكر فيه عن منصور
عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن زوج بريرة كان حراً ثم قال رواه
البخاري ثم قال قول الأسود منقطع (ثم) ذكر البيهقي عن الحكم عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة ثم قال جعله بعضهم من قول إبراهيم وبعضهم من قول
الحكم ثم قال قال البخاري وقول الحكم مرسل (قلت) إذا كان في السند
الأول من قول الأسود وفي الثاني من قول إبراهيم أو الحكم وقد ادرجاني
المحدث في قول البخاري في الأول منقطع وفي الثاني مرسل يخالف للأصطلاح
إذا الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعاً ولا مرسلًا وقد تابع
منصور والاعمش فرواه كذلك عن إبراهيم هكذا أخرجه ابن ماجه
والترمذي وقال حسن صحيح (ثم) ذكر البيهقي عن إبراهيم بن أبي طالب
قال خالف الأسود الناس في زوج بريرة (قلت) لم يخالف الناس بل وافقه
على ذلك القاسم وعروة في رواية وابن السيب في أخرى روى عبد الرزاق
عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن السيب قال كان زوج
بريرة حراً (وأخرج) الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار كلاماً من حديث
عائشة وابن عباس بطرفهما وذكرا اختلافهما (ثم) قال إن أولى الأشياء
بنا إذا جازت الآثار هكذا فوجدنا السبيل إلى أن نجمعها على غير طريق
التضاد أن نجمعها على ذلك ولا نجمعها على التضاد والتكاذب ويكون حال
رواتها عندنا على الصدق والعدالة فيمارونه حتى لا نجد بداً من أن نجمعها
على خلاف ذلك فلما ثبت أن ما ذكرنا كذلك وكان زوج بريرة قد قيل فيه
أنه كان عبدًا قيل فيه أنه كان حراً علمنا على أنه قد كان عبدًا في حال حراً
في حال أخرى فثبت بذلك تأخر إحدى الحالتين عن الأخرى فكان الرق قد
يكون بعده الحرية والحرية لا يكون بعده الرق فاما كان ذلك كذلك

جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة فثبت بذلك أنه كان حرا
في وقت ما خبرت بريرة عبد اقبل ذلك انتهى (وقد) أورد ابن الترمذي
بأنه من ذلك (ونقل) عن ابن خرم في الحلي ما ملخصه أنه لا خلاف أن
من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لأن منده ز يادة علم (ثم) لم
يختلف أنه كان عبدا هل جاء في شيء من الاخبار أنه عليه السلام إنما خيره ما
لأنه مات تحت عبده هذا لا يجدونه أبدا فلا فرق بين من يدعي أنه خيرها لانه
كان عبدا وبين من يدعي أنه خيرها لانه كان أسود وواسمه مغيب فالحق
أذن أنه إنما خيره ما لكونها عتقت فوجب تخيير كل معتقة سواء كانت
تحت حرا أو عبدا والى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي ذكر
ذلك عبد الرزاق بإسناد صحيح (وأخرجه) ابن أبي شيبة عن الثوري
وعجاهد وحكاه الخطابي عن حماد والثوري وأصحاب الرأي وفي القمبي
وبه قال مكحول (وفي) الاستذكار أنه قول ابن المسيب أيضا والله أعلم
(باب القسم)

(بيان الخبر المذال على العدل بين النساء في القسم)

(أبو حنيفة) عن الميم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أولم
عليها سويقا وتمرا وقال إن سبعت لك سبعت أصواحبك (كذا) رواه محمد
ابن الحسن عنه وأخرجه مسلم بإلفظ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا وقال
إنه ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت
لنسائي (وعن) أبي بكر بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم حين تزوج
أم سلمة وأصبحت عنده قال أهـا ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت
عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلث عندك ودرت قالت ثلث وفي إلفظ
آخر أن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي ولم يخرج البخاري عن
أم سلمة في هذا شيئا (وأخرجه) الطحاوي من طريق مالك وسفيان عن
عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه ومن
طريق ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ومن طريق حبيب بن أبي
ثابت عن عبد المجيد بن عبد الله والقاسم بن محمد كلاهما عن أبي بكر بن
عبد الرحمن (ومعنى) أن سبعت لك سبعت لنسائي أي أعدل بينك وبينهن

فأجعل لكل واحدة منهن سبعة كما أقمت عندك سبعة
 *(بيان الخبر الدال على استحلال الرجل نساءه ان يكون في بيت واحدة
 منهن خاصة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مرض المرض الذي قبض فيه فاستحل نساءه ان
 يكون في بيتي فاحلان له الحديث أخرجه البخاري من طريق الزهري
 عن عبد الله بن عتبة عن عائشة بافظ لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فاذن له الحديث (ومن)
 ماريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل
 في مرضه الذي مات فيه يقول ابن انا غدا ابن انا غدا يريد يوم عائشة فاذن له
 أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات قالت عائشة مات
 في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي

(باب الرضاع)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب قليله وكثيره كذا رواه الامام أبو يوسف عنه
 (وأخرجه) الستة الا ابن ماجه من حديث ابن عباس وعائشة (ولفظ) مسلم
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (ولفظ) الباقي ما يحرم من النسب
 وقد تقدم ذلك في باب محرمات النكاح (وقال) ابن عبد البر في الاستذكار هو
 قول علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد وأبي
 حنيفة ومالك وأصحابهم والثوري والليث والاوزاعي والطبري (وقال)
 الليث اتجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المرة (وقال) أبو
 عمر لم يقف الليث على الخلاف في ذلك

(كتاب الطلاق)

(بيان الخبر الدال على بيان موضع الطلاق)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن رجل عن ابن عمر انه طلق امرأته

وهي حائض فعتب ذلك عليه فراجعها فلما طهرت من حيضها طلقها
واحتسب التطليقة التي كان أوقع عليها وهي حائض (كذا) رواه محمد بن الحسن
أبي حنيفة عن أبيه أخرجه البخاري من طريقه (وكذا) رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه قال وبه نأخذ (وأخرجه) السنة ويبنوا ان العاتب هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ولفظ) الصحيح ان ابن عمر طاق امراته وهي حائض
فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال ابراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله ان
يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فذلك العدة كما أمر الله عز وجل (وفي) لفظ
وكان عبد الله طلقها طلاقه ففسدت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وفي) لفظ آخر انه طاق امراته وهي حائض وذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو
حائضا لم يقل البخاري أو حاملا وفي بعض ألفاظه عن ابن عمر حدثت علي
بتطليقة (وفي) كتاب الاشراف لابن المنذر قال أكثر أهل العلم الطلاق
الذي يكون مطلقه مصيبا السنة ان يطلقها اذا كانت ممدحولا بها طلاقا
يملك فيه الرجعة (واحتجوا) بظاهر قوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث
بعد ذلك امر أو أي امر يحدث بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا فاجعل الله له
شرجا ولا من أمره يسرا وهو مطلق أهل السنة الذي اجمع عليه أهل العلم
وما لا رجعة لمطلقه فليس بسنة ومن فعل ذلك فعد خالف ما أمر الله به من
كتابه ومن سننه عليه السلام وقد أمر الله ان يطلق للعدة فن طاق ثلاثا فأي
عدة تخصي وأي امر يحدث (وقد) رويناه عن عمرو بن عبد الله بن
عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في ذلك إلا
ما قالوه لكان فيه كفاية (وفي) الاستذكار لابن عبد البر أكثر السلف
على ان جمع الثلاث مكرره وليس بسنة وذكر الكراهة عن عمرو بن عباس
عباس وعمران بن حصين ثم قال لا أعلم لمؤلفي القاموس الكفاية إلا ما ذكره من
ابن عباس وهو شيء لم يروه عنه إلا ما وسوسه وسائر أصحابه روى عنه خلافا يريده
بذلك جعل الثلاث واحدة

* * *

(بيان الخبر الدال على عدم وقوع عطلاق المجنون والمعمرة)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا) رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن خنيس ومن طريق علي بن ربيع عن أبيه عنه (وأخرج) الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله وقال لا تعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي باسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه *

(بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المكره على انشاء لفظ الطلاق) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يوسف بن ماهر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جسد وهن جسد الطلاق والنكاح والرجعة (كذا) رواه الوليد بن مسلم عنه (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وقال المحاكم صحيح الاسناد (وأخرجه) الطحاوي من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز الدارودي واسماعيل بن أبي كثير الانصاري ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن اردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهر مثله (قلت) وابن اردك مختلف فيه وقد وثقه غير واحد وظهر من سياق الطحاوي ان عطاء في سند الامام هو ابن أبي رباح وقال المحافظ وهو الصحيح وقد وقع كذلك عند أبي داود والمحاكم قال ورواه ابن الجوزي فقال عطاء بن عجلان وهو متروك (قال) الشيخ قاسم بن علا عن شيخه المحافظ ابن حجر وقع عند الغزالي والعنقا بدل والرجعة (وقع) في الهداية واليمين بدل والعنقا ولم أجده كما ذكرنا وإنما الذي في الحديث الرجعة بدل اليمين والعنقا انتهى (قلت) ذكر المحافظ بنفسه في شرح احاديث الوحي ان هذه اللفظة يعنى العنقا وقعت عند الطبراني في حديث فضالة بن عبيد بلفظ ثلاث لا يجوز للعبد فيهن الطلاق والنكاح والعنقا (وعند) الحارث بن أبي اسامة من حديث عباد بن الصامت بن زيادة بن قالم بن فهد وجبن وفيه ما ابن لميعة والاخير منقطع أيضا (وفي) الباب عن أبي ذر رفعه نحوه أخرجه عبد الرزاق وعن علي وعمر نحوه موقوفا (قال) وفي هذا رد على ابن العربي والنووي حيث أنكرا على

الغزالي اراد هذه اللفظة فتأمل (فان) قال المخالف ما قولكم في الحديث
 الذي رواه ثوبان مرفوعا رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكره وأعلمه
 أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وأخرجه ابن حبان وابن ماجه عن ابن
 عباس مرفوعا وضد البيهقي باقظ وضع الله عن أمي الخطأ الحديث
 (فالجواب) ان عبد الله بن أحمد سأل أباه عن هذا الحديث فأنكره جدا
 وقال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف هذا الحديث ليس له اسناد صحيح به
 ومع قطع النظر عن هذا فاعلم ان المراد بالرفع هنا رفع الائم لا رفع الفعل
 والماوقن مع ان وقوعه محقق (ومحصله) ان المراد برفعه ههنا
 أو رفع حكمها ولا يجوز الاول لانها قد توجد حقيقة فمعين الثاني ثم هو عمل
 فوعين اما ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة ولا يجوز الاول لان في القتل
 الخطأ تجب الذية والكفارة بالنص وذلك من احكام الدنيا وكذا اجماع
 المكره يوجب الغسل ويغسل عليه وجهه وصومه وذلك من احكام الدنيا فمعين
 الثاني وهو حكم الآخرة وهو رفع اثم هذه الاشياء وبه نقول (وذكر) البيهقي
 في باب طلاق المكره عن الشافعي في قوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن
 بالآيمان قال الاعظم اذا سقط عن الناس سقط ما هو احقر منه (قالت)
 الكفر يعتمد على الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه يكفر والا كراه
 يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد على ارسال اللفظ مع التكليف
 وهذا موجود في طلاق المكره ولو نوى الطلاق لم يقع فتأمل (فان) قال
 خاقولكم في الحديث الذي أخرجه ابوداود عن عائشة مرفوعا وصححه المحاكم
 لا ملاق ولا عتاق في اغلاق (فالجواب) ان الاحتجاج به غير صحيح للاختلاف
 في معنى الاغلاق فقبل الا كراه وقيل المجنون وقيل الغضب وقيل التضيق
 ومع قطع النظر عن ذلك فالحديث روى من طريق محمد بن اسحق عن ثور بن
 يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية واختلاف فيه عن ثور فانخرجه ابن ماجه في
 السنن من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه
 حلة اخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد
 محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک (وفي) الاستذكار كان الشعبي
 والنخعي والزهري وابن المسيب وأبو قلابه وشريح في رواية يرون طلاق

المكره جائزا وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري كذا ذكرهم ابن المنذر
 الاشراف الا انه أبدل شريحا بقتادة (واخرج) الطحاوي بقوله عليه السلام
 تحذيفة وايه حين حلفهما المشركون نفي لهم بعدهم ونستعين الله عليهم
 (قال) وكما ثبت حكم الوطأ في الاكراه فيحرم به على الواطئ ابنة المرأة وأما
 فكذا لا يمنع الاكراه وقوع ما حلف عليه فتأمل (قائدة) ذكر عليا وثانان
 بجملة ما يصح مع الاكراه ستة عشر على التحقيق النكاح والطلاق والرجعة
 والايلاء والفئ والطهار والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر
 والاسلام وقبول العلم والتدبير والاستبلاذ والرضاع وقبول الوديعة
 * (بيان الخبر الدال على التغايط بن يلعب بمجدود الله تعالى) *

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يلعبون بمجدود الله تعالى يقول
 قد طلقتك قد راجعتك (كذا) رواه أبو عباد محمد بن عباد الهنائي عنه
 أخرجه الحارثي من طريقه وأخرجه ابن ماجه في السنن وابن حبان في
 الصحيح والطبراني في المعجم

* (بيان الخبر الدال على ان الامة تخالف المحرة في الطلاق والعدة) *

(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم طلاق الامة اثنتان وعدتهما حيضتان (كذا) رواه
 الحارثي من طريق الفضل بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن ماجه في السنن بهذا
 اللفظ من طريق عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر (وأخرجه) البزار
 والطبراني والدارقطني كذلك (وأخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه
 أيضا من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا باللفظ طلاق الامة تطايعتان
 وقرؤهما حيضتان وصححه البخاري وفيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف وقال
 البيهقي مجهول وعبد الله بن عيسى تكلم فيه (وأخرج) الطحاوي من رواية
 عمر بن شبيب عنه (وفي) سند الامام عطية حسن الترمذي حديثه وقال ابن
 معين صالح (قلت) قال الخطابي الحديث حجة لاهل العراق ولما سكن اهل
 الحديث ضعفوه ومنهم من تأوله على ان يكون الزوج عبدا انتهى (قال)
 المحافظ وروى الدارقطني من طريق زيد بن اسلم قال سئل القاسم بن محمد

عن عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان وأنا لا أعلم ذلك في كتاب ولا سنة انتهى واسناده صحيح وهو يبطل حديث مظاهر حيث رواه عن القاسم بن محمد (قلت) أما مظاهر بن اسلم فعرفه وروى عنه ابن جريج والثوري وأبو عاصم النبيل وذكروا ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين وقال المحاكم في المستدرک لم يذكره أحد من المتقدمين شيئا بخارج الحديث إذن صحيح (وأخرج) الطحاوي الحديث من طريقه من رواية ابن جريج عنه باللفظ بعد الامة حيضتين وتطلق تطليقتين (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن أن عمر جعل عدة الامة حيضتين وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم (وفي) المحلى لابن حزم فذهب نجه وراسله من الصحابة والتابعين إلى أن عدة الامة حيضتان وصح عن عمر وابنه وزيد (ثم) أنه لا منافاة بين حديث القاسم هذا وبين قوله الناس يقولون حيضتان وقد ورد عنه أنه قال مضى الناس على هذا ذكره ابن حزم وغيره (ومذهب) الشافعي وأصحابه أن عدة الامة طهران وإنما إذا رأت الدم من الثالثة خرجت من عدتها فخالقوا السلف والخلف وما آل هذا الباب من الحديث والآثار فرموا أن عدتها طهران ولم يستوعبوا الحيضتين مع النص عليهما وإذا ثبت أن عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت أن الأقراء هو الحيض كما هو مذهب الكوفيين وأكثر العراقيين وحكام الأثرم عن أحمد وذكر الخرق أنه الذي استقر عليه فتأمل

(بيان الخبر الدال على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاق سودة رجعية وأمرها بالعدة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لسودة حين طلقها اعتدي (كذا) رواه البخاري من طريق سالم بن سالم عنه (ورواه) أيضا من طريق عصمة ابن ورقاء عنه (ورواه) طلحة من طريق إبراهيم بن ملهم عنه (ورواه) أبو عصمة عن الإمام عن أبي الزبير عن جابر بن فروط عنه (زاد) ابن خزيمة من طريق أخرى عن الإمام عن الهيثم أنها قدمت له في الطريق فقالت انشدك الله راجعني فاني قد وهبت ليلتي ويومى لعائشة فراجعها (والذي)

في الصحيحين من حديث عائشة بالفظ فلما كبرت تعني سودة جعلت يومها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة قالت يا رسول الله قد جعلت يومى
منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها
ويوم سودة (وفي) لفظ البخارى غير ان سودة بنت زمعة وهبت يومها
وليائها لعائشة تبتقى بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي
داود قالت سودة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا رسول الله يومى لعائشة (ووقع) في الاحياء فقصد ان يطلق
سودة لما كبرت فوهبت ليائها لعائشة (ولاعبراني) فاراد ان يفارقها
ولم يبق عن عروة مرسل ما في سودة فلما خرج الى الصلاة أمسكت بثوبه
فقيالت والله ما لي في الرجال من حاجة ولا كنى أريد أن احشر في ازواجك
قال فراجعها وجعل يومها لعائشة (قال) المحافظ ومثله في مجمع أبي
العباس الدغولي من طريق هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة نحوه
(بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته فاخترته لم يعد ذلك طلاقا)
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد طلاقا (كذا)
رواه الحسن بن زياد عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه والمحارفي
من طريق أبي عاصم عنه (وأخرجه) الستة ولفظ الصحيحين فلم يعد طلاقا
عليها شيئا وفي لفظ آخر قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعد طلاقا
وعن مسروق عن عائشة خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان مالا فافا
والحديث طويل أورده الشيخان بطوله (وفيه) سبب نزول آية التخيير
وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خيرا
الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها ففلاشي

(باب الرجعة)

(وهي) طالب دوام النكاح القائم في العدة قبل زواله والرجعي لا يحرم الوطئ
عندنا لقوله تعالى فامساك بمعروف وقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
(بيان الخبر الدال على ان من طلق امرأته وهي حامل
وقال لم اجامعها فله الرجعة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (وقال) البخاري في بعض طرقه الولد لصاحب الفراش ذكره في كتاب الفرائض وأخرجه أيضا من حديث عائشة وفي روايتها قصة سودة بنت زمعة قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسل الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهدا لي أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسل الله ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شبها يينا بعتبة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة فقالت اسم هذا الغلام عبد الرحمن (وفي) بعض طرق البخاري هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد علي فراشه (وأخرجه) أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لادعوة في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر (وفي) حديث علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وفيه قصة (وللترمذي) من حديث أبي امامة كالأول وفيه قصة (ولطائفة) الحديث للرجعة قالوا من طلق حاملا منه كروا وماها فراجعها فجاءت بولد لا قبل من ستة اشهر صحت الرجعة لقوله عليه السلام الولد للفراش فكان ذلك دليل وجود الوطء منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل واطئا فيطل زعمه بتهكذيب الشرع له ألا ترى انه ثبت بهذا الوطء الاحصان فان قيل قوله لم اجامعها صريح في عدم الجماع وثبت النسب دلالة الجماع والصريح يفوقها (قلنا) الدلالة من الشارع أقوى من الصريح الصادر من العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع (وقال) ابن الترمكي من ائمتنا هذا حديث مشكل خارج عن الأصول المجمع عليها لان الامة اجعت على ان أحد الايدي عن أحد دعوى الا بتوكيل من المدعي ولم يذكر هنا توكيل عتبة لآخيه سعديا كثر من دعواه وهو غير مقبول عند الجميع ولأن عبد بن زمعة لم يأت ببينة تشهد على

اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا تقبل على ابيه ولا دعوى احد على غيره
(وعند) مالك رحمه الله لا يستلحق احد غير الاب والمشهور من مذهب
الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقر باخ ان
يعطيه ميراثا (واختلاف) في قوله هولاك يا عبد (قال) بعضهم معناه هو
اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق عبده لان زمعة كان
صهره عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن ان يوصي
الله عليه وسلم علم ان زمعة كان يمسها (وقال) ابن جرير الطبري معناه هولاك
يا عبد مالك لانه ابن وايدة ابيك وكل امة تلد من غير سيدها فولدها عبد
ولم يقر زمعة ولا شهد عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد
تبع الاثمه (وقال) الطحاوي لا يجوز ان يجعل عليه السلام ابنا لزمعة ثم يامر
اخوته ان يقتلوه منه هذا محال لا يجوز ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم
(وفي) الاستذكار عند الكوفيين ولد الا مة لا يلحق الاب دعوى السيد سواء
اقر بوطئها ام لا انتهى

(باب الایله)

وهو الخلف على ترك وطء المنكوحة اربعة اشهر او اكثر فحينئذ
يكون المولى من لا يمكن له قربان امراته في اربعة اشهر الا بشئ يلزمه بسبب
الجماع (وركنه) والله لا اقر بك اربعة اشهر (وشروطه) كون العین
معهودة على منع قربان المنكوحة (وحكمه) الكفارة عند الحنث ان
كان يمينا بالله وان كان عينا بغيره فما جعله جزاءه على الحنث وقع والطلاق
عند البر

(بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه اقل من اربعة اشهر)

(ابو حنيفة) حدثنا ابو العطف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
آلى من نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون يوما رسل الى عائشة ان تعالي
فارسلت اليه انك آليت مني شهرا ولم ازل اسد الايام والليالي وانه بقي يوم
فارسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون (قيد) تقدم
هذا الحديث في كتاب الصوم واشرف اليه بالاختصار انه في الصحيحين
ولا بأس ان تبينه هنا (وفي) مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الضمير في بيته
يعود الى الجذع
الذي كان يرقى
عليه صلى الله
عليه وسلم الى
الغرفة اه

الله عليه وسلم كما تسمي على الارض ما يسميه بيده فقالت يا رسول الله انما
كنت في الغرفة تسعاً وعشرين قال ان الشهر يكون تسعاً وعشرين (وفي)
لفظ آخر وكان آلى منهن شهراً فلما كان تسع وعشرون نزل اليهن (وله) ايها
قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يداني فقالت يا رسول الله انك اقسمت
ان لا تدخل علينا شهراً وانك قد دخلت من تسع وعشرين اعدهن فقال
ان الشهر تسع وعشرون (وفي) لفظ البخاري وكان قال ما انا بالداخل
عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل فلما مضى تسع
وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأها فقالت له عائشة يا رسول الله ان
كنت اقسمت ان لا تدخل علينا شهراً وانما اصبحنا التسع وعشرين ليلة اعدنا
عدا قال الشهر تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة اخرجته
في النكاح وفي المقالم (وخرج) عن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه شهراً وكانت قد انفكت قدمه فجلس في عليه له فجاء عمر
فقال اطالقت نساءك قال لا ولا كنى آليت منهن شهراً فكث تسعاً وعشرين
(وقال) في طريق أخرى منقطع عن ابن عباس عن عمر عن الانصاري احتزل
النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه

الانصاري كان
جاراً له مرضى
الله عنهما اه

(باب الخلع)

وهو ان تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلعها به فاذا فعله لزمها المال ووقع
طالعة بائنة

(بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها من الزوج بمال معلوم ولا يجوز
له اخذ الزائد اذا كان النكاح منها)

(ابو حنيفة) عن ايوب السخيتي ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت لا انا ولا ثابت فقال عاتيه السلام اتخذه لغيره منه يحد بقره
قالت نعم وازيده قال اما الزيادة فلا (كذا) رواه ابن خزيمة ومن طريق
حماد بن ابي حنيفة عن ابيه (ورواه) من طريق يونس بن بكير عنه بلفظ قالت
نعم وازيده فقال لا الزيادة لا خير فيها (واخرجه) البخاري من طريق
عكرمة عن ابن عباس بلفظ اتردين عليه حد بقره قالت نعم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اقبل المديقة وطلقتها تطليقة (وفي) لفظ آخر اتردين عليه حديثه قالت نعم فردت عليه وأمره ففارقها (واخرج) أبو داود في المراسيل وعبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عطاء قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين عليه حديثه التي اصدقت قالت نعم وزيادة قال أما الزيادة لا ووصله الدارقطني بزيادة ابن عباس فيه وقال المرسى اصح (واختاف) في اسم هذه المرأة فقبل جميلة بنت سلول كما هو عند ابن ماجه والطبراني من وجه آخر صحيح عن ابن عباس وعند البخاري من رواية عكرمة ان جميلة يعني في هذا (وقيل) اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي كذا عند الطبراني من رواية أبي الزبير عن جابر *

(باب الامان)

وهو عبارة عما يحرى بين الزوجين من الشهادات الاربع واللعن الا انه سمي الكل لعنا لما شرع فيها من اللعن كالصلاة سميت ركوعا وسجودا لذلك *

(بيان الخبر الدال على وقوع البيئونة التامة بين المتلاعنين)

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) الحارثي من طريق ابراهيم بن الجراح عنه (واخرجه) الدارقطني بسند جيد من حديث ابن عمر بلفظ المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان ابدا (وفي) لفظ اذا افترقا (ومن) حديث علي وابن مسعود قالوا مضت السنة ان لا يجتمع المتلاعنان ابدا (واخرجه) عبد الرزاق عنهما موقوفا (وعند) أبي داود في حديث سهل بن سعد فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) رواية له قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت سنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا (واعلم) ان البيئونة التامة لا تقع بتلاعنها حتى يفرق الحاكم بينهما وهو قول أبي حنيفة ومحمد وخالفهما زفر فقال تقع بعد التلاعن قبل تفريق القاضي وربما علق بظاهر هذا الحديث (وكذا) ابو يوسف فانه فهم من الحديث تحريم ما مؤبدا (وعند) أبي حنيفة ومحمد ان يكون

الفرقة تطليقة بآئنة (وقال) صاحب العناية ومنه سحاف وقوع
 المبنونة بعد التفريق بقائه لومات احدهما بعد الثلاثين قبل التفريق
 الخ كما توارثنا (وقال) الشيخ كمال الدين احتجاج زفر على التحريم المؤبد
 بحديث الدارقطني المتلاعنان اذا افتراقا فهو م شرط يستلزم انهما لا يفتراقان
 بمجرد اللعان فليست آمل انتهى (ودليل) الامام وصاحبه قول عوف بن الحارث
 بعد الامان كذبت عليا ان امسكتها هي طالق ثلاثا ولم ينكر عليه النبي صلى
 الله عليه وسلم ولو وقعت الفرقة لا تنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (باب العدة)

وهي التبرص الذي يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول
 او بالموت او شبهته (وهي) تكون بحيض وشه ور و وضع حمل (فعدة) الحرة
 ثلاث حيض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرواى ثلاث
 حيض والصغيرة والايسة ثلاثة اشهر لقوله تعالى واللاى يتسن من
 الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدهن ثلاثة اشهر وقوله تعالى واللاى
 لم يحضن (وعدهن) فى الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسن اربعة اشهر وعشرة اعدة
 الاثمة ذات الحيض حيضتان والصغيرة والايسة شهر ونصف (وفى)
 الوفاة شهران وخمسة ايام (وهدة) السكل فى الحمل وضعه
 * (بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال سواء كانت
 مطاقة ثلاثا ومتوفى عنها)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال من شاء
 طلقته ان سورة النساء القهرى نزلت بعد (اخرجه) البرار هكذا
 واخرجه ابوداود والنسائى وابن ماجه بلغظ من شاء لاعنته لا نزلت سورة
 النساء القهرى بعد الاربعة اشهر وعشرا (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نسخت سورة
 النساء القهرى كل عدد واولات الاجمال اجاهن ان يضمن جملهن كذا
 رواه البخارى من طريق عبيد الله بن موسى عنه والكلالى من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ومحمد بن الحسن فى الاثر عنه موقوفا بلغظ كل

المراد بالقهرى
 سورة الطلاق
 وبالطولى سورة
 البقرة اه

عدة في القرآن ثم قال وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة اذا طلقت أو ماتت فمهرها
زوجها فوُلدت بعد ذلك يوم أو أقل أو أكثر انقضت عدتها وحات للرجال
من ساعته وان كان في نفاسها (وأخرج) البخاري بالفظ المتجهلون عليها
التعليق ولا تجهلون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصص بعد الطولي
وأولات الاحمال اجلهن (وعند) عبدالله بن أحمد والطبراني وابن أبي
حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن أبي بن كعب
قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
للمطقة ثلاثا أولته وفي عنها قال هي للمطقة ثلاثا وأولته وفي عنها (أبو حنيفة) عن
سجاد عن ابراهيم عن الاسود أن سبيعة بنت الحارث الاسلمية ماتت عن زوجها
وهي حامل فكثت نجسا وعشرين ليلة ثم وضعت فخر بها أبو السنابل بن بعكك
فقال تشوقت تريدن الباءة كلا والله انه لا بعد الاحمال فأتت النبي صلى
الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال كذب اذا حضر ذلك فاذنني (كذا)
رواه ابن خنسر ومن طريق حامدين هو ذة عنه وفي لفظه فقال لما تزيت
ونصفت تريدن الباءة كلا ورب السكبة حتى يبايع اقصى الاجلين ورواه
من طريق سجاد بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق محمد بن شعيب
الثعلبي عن الحسن بن زياد عنه غير أنه قال ولدت اسبع عشرة ليلة والباقي
سواء (وأخرج) الشيخان والاربعة في مسلم من حديث عمر بن عبدالله بن
الارقم الزهري عن سبيعة بنت الحارث الاسلمية انها كانت تحت سعد بن
خولة وكان من شهد بدرا وفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنجب ان
وضعت حملها بعد وفاته فلما تعامت من نفاسها اتجهلت للمخاطب فدخل عليها
أبو السنابل بن بعكك رجلا من بني عبد الدار فقال لها مالي أراك تتجمل
لعمرك ترجين النكاح اذك والله ما انت بنا كخ حتى يهر عليك أربعة اشهر وعشرون
قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين امسيت فأتيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأتاني بأني قد حلت حين وضعت
حلمي وأمرني بالتزويج ان بدالي (وعند) مسلم أيضا وفي بعض طرق
البخاري من حديث أم سمية انها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعة من ليلة وفي
طريق آخر فكثت قريما من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

قوله تلت اي
خرجت كتعالت
بتشديد اللام
فيها ا

السكنى (وأخرجه) من حديث السور بن جحزمة مختصراً وقال وضعت
بعد وفاة زوجها أيلال وعندما مالك والنسائي بنصف شهر (وعند) أحد
من حديث ابن مسعود بنحو خمس عشرة ليلة (وفي) رواية للنسائي بثلاث
وعشرين ليلة وفي أخرى قريباً من عشرين ليلة (وفي) رواية للبيهقي شهر
أو أقل وعند الطبراني شهرين (وزاد) مسلم بعد سابقه الأول قال ابن
شهاب ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كان في دمه ساعة من
لا يقربها زوجها حتى تظهر (ولفظ) ابن ماجه عن الأسود عن أبي السائب
فبين اتصاله

(باب النفقة)

(وهي) عبارة عن الطعام والكسوة والسكنى وتجب بأسباب ثلاثة الزوجية
والقراية والمالك

*(بيان الخبر الدال على أن المطلقة النفقة والسكنى

في عدتها بأنها كان الطلاق أو رجعياً)*

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود قال قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى
صدقت أم كذبت المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة (كذا) رواه الحسن بن
زياد عنه والمحارثي وابن المظفر والاشناني وابن خسر ومن طرق (ولفظ)
مسلم عن أبي اسحق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي يحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصى
به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر لا نترك كتاب الله عز وجل وسنة نبينا
صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى حفظت أم نسيت لها النفقة والسكنى
قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين
بفاحشة مبينة وهكذا الترمذي أيضاً وزاد وكان عمر يجعل لها النفقة
والسكنى ولابن أبي شيبة عن الأسود عن عمر لا يخرج قول امرأة في دين الله
للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة (قلت) والمرأة التي يشير إليها عمر هي فاطمة
بنت قيس وحديثها في بيان رواه الامام ومسلم والأربعة والطحاوي من

طرق مطولا ومختصرا واللفظ للامام عن الميثم عن الشعبي عنها قالت طالقني
 زوجي فابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما لم يخرج
 الامام بهذا المعارضة انكار عليه من الصحابة عاينها منهم عمر كما تقدم في
 رواية مسلم وابن مسعود واسامة بن زيد وعائشة وقد اخبر ابو سلمة بن عبد
 الرحمن ان الناس قد كانوا انكروا ذلك عليه ولم يعملوا بحديثه ساو ذلك من
 عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة فلم ينكر عليه منكر منهم فدل تركهم التبرير
 في ذلك عليه ان مذهبهم فيه كذبه (وقد روى الطحاوي من طريق
 الامش عن عمارة بن عمير عن الاسود ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 قالا في المطلقة ثلاثا لها السكني والنفقة (ويروى) عن سعيد بن المسيب
 انه قال تلك امرأة فتنت الناس (وفي صحيح مسلم من قول مروان سناخذ
 بالعصمة التي وجدنا الناس عاينها وفيه دلائل على ان الجهل كان عندهم على
 خلاف حديث فاطمة (وقد جعل الميثم في حديث فاطمة أصلا بنى عليه
 مذهب الشافعي واستدل به على قوله ان المبتوتة لا نفقة لها الا أن تكون
 حاملا (وقال) القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث
 فاطمة فكيف يجعل أصلا والله أعلم (وقال) الطحاوي لم يبلغنا عن أحد من
 الصحابة غير المذكورين حديثها انه قبله ولا عمل به غير شيء يروى عن ابن عباس
 قال في تفسير قوله تعالى الا أن ياتين بفاحشة مبينة قال هي ان تفحش على
 أهل الرجل وتؤذيهم قال ففاطمة حرمت السكني ببذاتها والنفقة لانها غير
 حامل ومدارها على الحجاج بن ارمطة ومذهبهم فيما لم يذكر سماعه فيه لا خفاء به
 (قال) الطحاوي وقد تناوله غيره بانها منعت النفقة لبذاتها الذي أخرجت به
 فالتحروج اللازم لها بفعل صدر منها نشوز فحرمت لاجله النفقة (ويقال)
 للخصالف لو خرج معنى حديث فاطمة من حيث ذكرت لوقع الوهم على عمر
 وعائشة واسامة ومن انكر ذلك على فاطمة معهم وقد كان ينبغي ان ينزل
 امرهم على الصواب حتى يعلم يقينا ما سوى ذلك فكيف ولو صح حديث فاطمة
 لكان قد يجوز أن يكون معناه على غير ما جلت له أنت فيقال حرمت النفقة
 لنشوزها ببذاتها لان المطلقة لو خرجت من بيت زوجها في عدتها لم يجب
 لها عليه نفقة حتى ترجع الى منزلها ففاطمة كذلك (ويروى) عن ابن

عمر في تفسير الفاحشة المدينة غير ما ذكر عن ابن عباس قال خروجها من بيتها
فاحشة مدينة فيجوز أن تحمل الآية على ذلك وقال آخرون هي أن تزني
فتخرج إياهم عليهم السلام وقد روي عن فاطمة نفسها في حديثها معنى غير
ما ذكر من طريق الأعمش عن هشام عن أبيه عنها قالت قالت يا رسول الله
إن زوجي طلقني وأنه يريد أن يقتحم علي فقال اتقي الله فإنه لا يهتك
هي التي أشار إليها الدارقطني بقوله وأذن لها في الانتقال لعله لعلها استحييت
من ذكرها وقد ذكرها غيرهما وقال أيضا وانما إنكار من أنكرك على فاطمة
فإنما هو إكتمانها السبب في نقائها هكذا ذكره وفيه نظر ظاهر للتمام
*(بيان الخبر الدال على استحباب النفقة على الرجل
على أبيه إن كانا فقيرين)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أولادكم من كسبكم وهبة الله لكم
يحب أن يشاء أنا وإيهب أن يشاء الذكور (كذا) رواه ابن أبي حاتم عن
أبيه بهذا الاسناد (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
بلفظ أن أطيب ما كل الرجل من كسبه وإن ابنه من كسبه وأخوجه أجد
بلفظ أن أطيب ما كلتم من كسبكم والباقي باللفظ الامام (ولاني) داود وأطيب
ما كلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم وله وللترمذي وابن ماجه وابن
حبان بلفظ أحمد وزادوا غير ابن ماجه فكلوا من أموالهم (وفي) رواية
للحاكم ولد الرجل من كسبه فكلوا من أموالهم وفي أخرى له بغير هذه الزيادة
وصححه أبو حاتم وأبو زرعة فيما نقله ابن أبي حاتم في العال وأعله ابن القطان
بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتا هاتين التعريفان (وزعم) الحاكم
في موضع آخر من مسنده ذكره بعد أن أخرجه من طريق حماد عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة بلفظ وأموالهم لكم إذا احتجتم اليها أن الشيعين
أخرجوا باللفظ الأول ورواه في ذلك وقال أبو داود في هذه الزيادة وهي إذا
احتجتم اليها منكرة وقتل ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد ورواه
فيه والله أعلم (وعند) الحاكم وصححه البيهقي من حديث عائشة أن
أولادكم هبة لكم يحب أن يشاء أنا وإيهب أن يشاء الذكور

*(بيان الخبر الدال على ان استحقاق الابوين
انما هو بحق الملك في مال الولد)*

(أبو حنيفة) عن ابن المنكر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يبك (أخرجه) ابن ماجه وبقي بن
مخلد والطحاوى عن هشام بن عمار بن عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن
اسحق بن ابي اسحق عن ابن المنكر عن جابر بافظ ان رجلا قال يا رسول
الله ان لى مالا وولدا وان أبى يريد أن يحتاح مالى فقال الحديث (قال)
الدارقطنى غريب من حديث يوسف تفرد به عيسى بن يونس ورواه البزار
من طريق هشام بن عروة عن ابن المنكر مرسلًا وكذا أخرجه الشافعى عن
ابن عيينة عن ابن المنكر وقال ابن المنكر غاية فى الفضل والثقة ولا كنا
لأندرى عن نقل حديثه هذا (قلت) فاذا كان ابن المنكر بالذى
وصف فلا يترك سماعه له من جابر خصوصا وقد أثبتته الامام ولا ينظر الى
توقف هشام وابن عيينة فى وصله نظر الجلالة قدر الامام وكذا قول
الدارقطنى تفرد به عيسى بن يونس وكأنه لم تبلغه رواية الامام فهو كما قال
اذا قالت حذام (لا سيما) وقد روى الطحاوى من طريق عبد الله
ابن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس فذكره كذا فى التفرد (وقد) روى
فى الباب عن عدة من الصحابة فأخرجه ابن حبان من حديث عطاء عن ابن
عباس وعن ابن عمر وسمر بن جندب كما عند الطبرانى فى الكبير والبزار
وأحمد وأبو داود وابن ماجه والبزار من حديث عمر والبيهقى من طريق
قيس بن ابي حازم عن ابي بكر الصديق رضى الله عنهم *

(بيان الخبر الدال على حصول الاجر على الانفاق على الزوجة وغيرها)
(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبى وقاص رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انك لا تنفق نفقة تريد بها وجه
الله الا اجرت عايم حتى لا تقمة ترفعها الى فى امرائك (وأخرجه) البخارى
فى الصحيح من طريق الزهرى حدثنى عامر بن سعد عن أبيه رفعه بافظ انك
ان تنفق نفقة تبغى بها وجه الله الا اجرت بها حتى ما تجعل فى فى امرائك
وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد بن أبى مسعود رفعه بافظ اذا انفق الرجل

على اهل بيتهم اهل صدقة

(باب العتق)

(بيان الخبر الدال على فضل العتق)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال من اعتق نسمة اعتق الله بكل
عضو منها عضوًا منه من النار حتى كان الرجل يستحب ان يعتق الرجل
لكمال اعضائه والمرأة تعتق المرأة لكمال اعضائها (كذا) رواه محمد بن
الحسن في الاثر عنه وهذا حكمه حكم المرفوع (واخرجه) الشيخان من
حديث أبي هريرة بافظ من اعتق رقبة وثمة اعتق الله بكل ارب منه اربا
منه من النار (وفي) افظ آخر من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها
عضوًا ومن اعضائه من النار حتى فرجه بفرجه (وعن) سعيد بن مرزبان
عن أبي هريرة رفعه أبا امرئ مسلم اعتق امرأ مسلمًا استنقذ الله بكل عضو
منه عضوًا منه من النار الحديث واخرجه أبو داود ومن حديث كعب بن مرة
والترمذي من حديث أبي امامة (وفي) الباب ما تقدم ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتق صفية وان عائشة اشترت بريرة فاعةقتها وحديث رابعة عبيد
الله بن رواحة وفيه اعتهها فانها وثمة وتقدم في الايمان *

(باب المدبر)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضى الله عنه ان عبدا كان
لابراهيم بن نعيم بن عبد الله النخام فدبره ثم احتاج الى ثمنه فباعه النبي صلى
الله عليه وسلم بثمانمائة درهم (كذا) رواه البخاري بهذا السباق ورواه
طحاوي مختصرا واخرجه الستة في الصحيحين عن جابر ان رجلا من الانصار اعتق
غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال
من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها اليه فاشترى
هذاهم والبايع معهم (وفي) رواية لمسلم ان رجلا من الانصار يقال
له أبو مذكور اعتق غلاما له عن دبر يقال له أبو يعفور وساق الحديث وكذا
قال أبو داود ان رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور ولانسان كان محتاجا
عليه دين فقال اقض بهاديتك (ووقع) في رواية الترمذي والدارقطني
انه مات ولم يترك الا غيره (واخرج) سمويه في فوائده من طريق عطاء وأبي

قوله النخام سفي
بذلك لأن النبي
صلى الله عليه وسلم
قال دخلت الجنة
فسمعت نسمة من
نعيم فيها والخمة
بالحماء المهملة
السملة اهـ

الزبير عن جابر ان رجلا مات وترك مديرا ودينه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه في دينه فباعوه بثمانمائة درهم (قال) المحافظ وقد خطأ أبو بكر النيسابوري قول من قال انه مات والصحيح انه كان حيا يوم بيع المدبر (اعلم) ان التدبير عبارة عن العتق الموقوف في المملوك بعد موت المالك وان التعليقات عندنا ليست باسباب في الحال حتى يجوزنا التعليق بالملك فكان ينبغي ان يجوز بيع المدبر الا اننا لم نجوز بيعه لانه مملوك تعالى عتقه بمطابق موت السيد فصاركام الولد وهذا لان الموت كائن لا محالة (وقد روى عن جابر راوى هذا الحديث رفعه لا يباع المدبر ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث كذا اوردده صاحب المختار واخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر وصوب وقفه وتعلق الشافعي بحديث الباب (والجواب) ان ما رواه جابر في الباب حكاية فعل ولا عموم له او انه كان مديرا مقيدا او انه باع خدمته اى اجارته والاجارة تسمى بيعا بلغة اهل المدينة (وقد اخرج الدارقطني من طريق عبد الملك بن ابي سليمان والبيهقي من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلين لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتجج له ويروى ايضا عن عبد الملك عن عطاء عن جابر مرفوعا ولكن اشار الدارقطني الى خطائه من بعض الرواة وهو ابن فضيل عن عبد الملك وقد رده ابن القطان وصحح الروايتين وصلا وارسالا واذا ثبت هذا فلا تضاد في الآثار لان حديث الباب في بيع الخدمة اى الاجارة والحديث الذي ذكرناه في بيع رقبته كما روى عن جابر رفعه من كان له ارض فليزرعها او يزرعها ولا يبيعهما قلت له يعني السكراء قال نعم فيمتفق الحديثان وذكر البيهقي في السنن حديث بيع المدبر من وجوه في بعضها يبيعه مطلقا وفي بعضها ان احتاج سيده وفي بعضها انه عليه السلام دفع الثمن وقال اذا كان احدكم فقيرا فليبدأ بنفسه (قلت) ومذهب البيهقي حمل المطلق على المقيد فوجب ان لا يبيعه الا اذا احتاج سيده كما روى ذلك عن عطاء وطاوس ونسبه الخطابي الى الحسن ايضا فاقبل ذلك

(باب المكاتب)

(بيان الخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى دون ماله)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان يقول المكتوب عبد مابق عليه درهم من الكتابة (كذا) رواه الحسن ابن زياد عنه ومن طريقه ابن خنيس وكنز رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من قوله وعاقه البخاري من قوله ورواه الشافعي عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال فذكروه وأخرجه أبو داود ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته بلفظ المكتوب قن مابق عليه من كتابته درهم (وقال) الشافعي لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رخصت من أهل العلم بثبته وعليه فتميم المفتين (قلت) الكلام في هذا الإسناد مشهور بين المحدثين وقد اعتمد عليه أرباب السنن والذي استقر عليه المحال أن سماع والد شعيب عن جده ثابت صحيح مقبول (وفي) الباب عن عمرو بن عمر وأما سلمة أخرجه ابن أبي شيبة

(باب الأيمان)

جمع يمين وهو عبارة عن عقد ورد على الخبير في المستقبل لتحقيق الصدق منه قولاً وهي نوعان يمين بالله أو بصفة من صفاته ويمين بغيره فالأول مشروعيته بالكتاب وهو قوله تعالى وتالله لا كيدن أصنامكم واليمين بغير الله مشروعيته وضماً وهو تعليق الجزاء بالشرط نحو إن دخلت الدار فانت حر وهو يمين باصطلاح الفقهاء (ثم اليمين) بالله تعالى ثلاثة الغموس واللغو والمنعقدة على المستقبل ولا كفارة في الأولين وفي الأخيرة الكفارة إذا حنث ولكل منها أحكام ذكرت في الفريعات

(بيان الخبر الدال على تفسير معنى يمين اللغو)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعنا في قول الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم هو قول الرجل لا والله وبلى والله (كذا) رواه ابن خنيس وأخرجه البخاري بدون سمعنا بلفظ هو قول الرجل في يمينه كلاً والله وبلى والله ورواه الشافعي ومالك وكاهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا موقوفاً وأخرجه أبو داود والبيهقي وابن حبان عن عطاء بن أبي رباح عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال فذكروه (واخرجه) الطبراني كذلك وقال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عنهما موقوفاً وصحح الدارقطني الوقف ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضاً موقوفاً (قلت) والذي قرره أصحابنا في يمين اللغو ان يحلف على أمر يظنه كما قال في الماضي أو الحال وهو بخلافه وهذا مروي عن ابن عباس قال في تفسير الآية ان اللغو هو المحلف على يمين كاذبة وهو يرى انه صادق والحال ان ذلك الأمر في الواقع خلاف ما ظنه (وقال) أبو بكر الرازي وروى عن ابن عباس انه قال في اللغو هو قوله لا والله وبلى والله وببه تمسك الامام ورجح روايته لما ظهر عنده من ثبوته لرواياته أو غير ذلك (وتعلق) الشافعي بظاهر حديث الباب فقال هو المحلف على الشيء من غير قصد اليمين كما يحرم بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله (ويفسر) أبو بكر الرازي من علمائنا اللغو فقال هو قول الشخص لا والله وبلى والله فيما يظن انه صادق فيه قال وبه قال الثوري (فعلى) هذا يكون الحديث حجة لنا كذلك فتأمل (ثم) رأيت أبا جعفر الطحاوي قال لما قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وبما عقدتم الإيمان دل على ان اللغو ضد ذلك فوجب ان يكون معناه ما قال ابن عباس وعائشة انتهى فارتفع الاشكال (وقال) أصحابنا في يمين اللغو نرجو ان لا يؤخذ بها العبد وانما قالوا نرجو مع ان عدم المؤاخذه بها ثابت بالنص لاختلافهم في تفسيرها فيجوز ان يكون كما قالته عائشة ويجوز ان يكون كما قاله ابن عباس وهو ترجيح القرآن والبحر (ويروى) انها الرجل يحلف على الشيء يرى انه كذا وليس كذلك أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد وهو بعينه قول ابن عباس وقيل هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤخذ الله بتركه وهذا مروي عن سعيد بن جبيرة (ويقال) هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى ويروى ذلك عن الحسن وابراهيم النخعي (ويروى) عن ابن عباس أيضاً قال هو ان تحلف وأنت غضبان

(بيان الخبر الدال على تغليظ اليمين الفاجرة)

(ابو حنيفة) عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين الفاجرة تدع الديار بلائع

كذا رواه ابن عبد الباقي وابن خسر وابن المطهر وطحمة والكلاعي وناسخ
 ضعيف وعزاه صاحب النهاية الى ابن مسعود وافظه تذبذب
 (ورواه) عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير عن طريق مرسل او مضاف
 (واخرجه) الترمذي واعله بالارسال (ويروي) ايضا عن أبي الدرداء
 وعبد الرحمن بن عوف (وهذه) اليمين هي الغموس وانما سميت فاجرة نظرا
 الى ما رواه ابن مسعود رفعه من حلف على يمين وهو فيها فاجرة لقطع بها
 ما لا ياق الله وهو عليه غضبان وانما سميت غموسا لكونها تغمس صاحبها
 في الانم ثم في النار (واختفوا) في حدها على أقوال ذكرتها في شرحي على
 القاموس (والذي) قاله أبو بكر الرازي من أصحابنا ما نصه الغموس
 ان يحلف على المسامحة وهو عالم بالكذب زاد غيره أوفى الحال متعمدا به
 الكذب وليس فيها الكثرة عندنا كما تقدم (وفي) التمهيد لابن
 عبد البر عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في انه لا كفارة في الغموس
 (وفي) الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على امر كاذبا بيمينه
 فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ومن تبعهم من أهل
 المدينة والشام والعراق واجدوا صحقي وأبو ثور وأصحاب الحديث وأصحاب
 الرأي (وقال) الشافعي فيها الكفارة ولانعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب
 والسنن دالة على الاقول واليمين التي يقطع بها مال حرام اعظم من ان تكفر
 انتهى * (بيان الخبر الدال على ان من استثنى في يمينه فلا حنث عليه)
 (أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فاستثنى
 وله ثلثه كذا رواه البخاري وابن المطهر وابن خسر ومن طريق علي بن
 غراب عنه (وفي) رواية عند طلحة أبو حنيفة عن عتبة بن عبد الله عن القاسم
 عن أبيه عن ابن عباس وابن مسعود رفعاه وفي رواية أخرى عنده موقوفوا
 على ابن مسعود وهكذا هو مروى في الآثار موقوفوا قيل عبد الرحمن لم يسمع
 من أبيه (واخرجه) الترمذي واللفظ له والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن
 حبان من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة
 مرفوعا بلفظ من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث (قال) البخاري

قوله ثلثه بضم
 المثناة وسكون
 النون اه

ففيها احكام الترمذي اخطأ فيه عبد الرزاق اختصره من حديث ابن سليمان
ابن داود عليه السلام قال لا تطوفن الليلة على تسعين امرأة الحديث وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنث وهو عند هذا
الاسناد (قلت) وهو في الصحيحين بنقاه (قال) الحافظ وله مارق
اخرى رواها الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم من
حديث ابن عمر بالفظ من حلف فاستثنى فان شاء مضي وان شاء ترك من غير
حنث (وافظ) النسائي والترمذي فقال ان شاء الله فلا حنث عليه ولفظ
الباقين فقد استثنى قال الترمذي لانعلم احدا رفعه غير ايوب السخيتاني
وقال ابن علية كان ايوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبيد
الله بن عمر وغير واحد موقوفا (وقال) البيهقي لا يصح رفعه الا عن ايوب مع
انه يشك فيه وقد تابعه على رفعه عبيد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن
فرقد وايوب بن موسى (هذا) وقد شرط اصحابنا في هذا الاستثناء ان
يكون متصلا لانه بعد الانفصال لا رجوع ولا يصح الرجوع فقد روى
الدارقطني من حديث ابن عمر موقوفا كل استثناء غير موصول فصاحبه حانث
وله في كتاب المعرفة كل استثناء موصول فلا حنث عليه وابن عباس يجوز
الاستثناء المنفصل الى ستة أشهر وحكايته في هذا عن ابي حنيفة معروفة
(وفي) تصحيح الاستثناء المنفصل اخراج العقود كلها من اليهوع والانكحة
عن ان تكون ملزمة ولا يحتاج حيفه الى المحلل لان المطلق مستثنى اذا ندم
والله أعلم

(باب النذور)

(ابو حنيفة) عن محمد بن الزبير المحنظلي عن الحسن بن عمران بن حصين
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا نذر في معصية وكفارتها
كفارة يمين (كذا) رواه ابن خسر وابن عبد الباقي والكلابي
وتابعه سفيان الثوري عن محمد بن الزبير واخرجه النسائي والحاكم والبيهقي
ومداره على محمد بن الزبير المحنظلي عن ابيه ومحمد ليس بالقوي وقد اختلف
عليه فيه (ورواه) ابن المبارك عن عبد الوارث عنه عن ابيه ان رجلا
حدثه عن عمران فذكره وفيه قصة (وله) طريق اخرى اسنادها صحيح

الا أنه مع لول رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة وهو منقطع لم يسمعه الزهري عن أبي سلمة رواه
 ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال حدثت عن أبي سلمة (وقد) رواه
 أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن
 موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى
 ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة (قال) النسائي سليمان بن أرقم
 متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فرووه عنه
 عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى
 (ورواه) عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني
 حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (قال) المحافظ
 والحنفي هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ان قوله عن بني حنيفة ضعيف
 وانما هو من بني حنظلة (وله) طريق أخرى عن عائشة رواها الدارقطني
 من رواية غالب بن عبد الله الجعفي عن عطاء عن عائشة مرفوعة من رجل
 عليه نذر في معصية فكفارتها كفارة يمين وغالب متروك (وقال) النور
 في الروضة حديث لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين ضعيف باتفاق
 الحديثين (قال) المحافظات قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن
 فأين الاتفاق (قلت) وأخرجه البيهقي ايضا من طريق محمد بن الزبير فقال
 عن الحسن بن عمران بن حصين (ثم) ذكر عن ابن المديني أنه لم يصح
 للحسن سماع منه (قلت) قد ذكر البيهقي بنفسه في باب لا تمر بطلع
 من نام عن صلاة او نسيها حدث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن ان
 عمران بن حصين حدثه فذكره وقد صرح فيه بأن عمران حدث الحسن ولم
 يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشيء (وأخرجه) الحاكم في المستدرك وصححه
 إسناده (وأخرجه) ايضا ابن خزيمة في صحيحه (وقال) صاحب الامام ورواه
 الطبراني من حديث زائدة عن هشام بإسناد رجاله ثقات (وذكر) ابن
 حبان في صحيحه حديث الحسن عن سمرة بن جندب في سكتي الصلاة وفيه
 فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سكتة الى آخره ثم قال ابن
 حبان سمع الحسن بن عمران وأخرج روايته عنه (وقال) في كتاب الناس

مشايخنا وان اختلفوا في سماع الحسن من عمران فان اكثرهم على أنه سماع منه (وذكر) صاحب الكمال أنه سماع منه وكذا ابن حبان والله أعلم (وأخرج) ايضا عن عمران بن حصين رفعه لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (وعند) مسلم والاربعة الا ابن ماجه من حديث عتبة بن عامر مرفوعا كقارة النذر كفارة اليمين زاد الترمذي اذا لم يسم (أبو حنيفة) عن محمد بن الزبير عن الحسن بن عمران بن حصين رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يعطى الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه أخرجه البخاري عن طائفة (وأخرجه) الطحاوي من طريق وزاد وليكفر عن يمينه (قال) ابن القطان عندي شك في رفع هذه الزيادة وفي الباب حديث عمر بن الخطاب نذرت ان أعتكف في المسجد الحرام الحديث وفيه أوف بنذر ك وتقدم في الاعتكاف *

(كتاب الحدود)

(اعلم) ان الاحكام اربعة أنواع (حقوق) لله خالصة وهي عبادات خالصة كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وعقوبات خالصة كالحدود (وحقوق) دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات وعبادة لهم بمعنى المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها معنى العباداة كالعشر ومؤنة فيها شبه العقوبة كالخراج وعقوبة قاصرة كحرمان الارث (وحق) قائم بنفسه كالخمس (وحقوق) للعباد خالصة كالدية وضمان المعصوبات والمستهاكات وغيرها وما اجتمعا وحق لله تعالى غالب كحد القذف وما اجتمعا وحق للعباد غالب كالقصاص وحد الحد عقوبة مقدرة وجبت حق الله تعالى *

(بيان الخبر الدال على ان الحدود تدفع بالشبهة)

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (كذا) رواه البخاري من طريق محمد بن بشر عنه وهكذا أخرجه ابن عدي في جزءه من حديث أهل مصر والجزيرة وأبو مسلم الهكلي وأبو سعيد السمعي في ذيل التاريخ من طريق ابن عمران الجوني عن عمر بن عبد العزيز مرسل (وعند) مسدد من طريق يحيى بن سعيد

عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفا بلفظ ادركوا الحدود من
 عباد الله عز وجل (وأخرج) البيهقي من طريق الثوري عن عاصم بلفظ
 الامام وزاد دفعوا به القتل من المسلمين ما استطعتم وقال انه أصبح ما فيه
 (وأخرج) الترمذي والنسائي معناه كما ساقى قريبا (أبو حنيفة) عن حماد
 عن ابراهيم عن حمزة بن الخطاب رضي الله عنه قال ادركوا الحدود عن المسلمين
 ما استطعتم فان الامام ان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة فاذا
 وجدتم للسلم مخرجا فادروا عنه (كذا) رواه الحسن بن زياد عنه (ولان)
 ابي شيبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر قال لا تخطئ في الحدود
 بالعفو واحب الي من ان اقيمها بالشبهات (وأخرج) الترمذي والحاكم
 والبيهقي وأبو يعلى من طريق الزهري عن عائشة مرفوعا بلفظ ادركوا الحدود
 عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطئ
 في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وفي سنده يزيد بن ابي زياد وهو
 ضعيف لاسيما وقد رواه وكيع عنه موقوفا وقال الترمذي انه اصح
 (وروى) عن غير واحد من الصحابة انهم قالوا ذلك (وعند) ابن ماجه من
 حديث ابي هريرة مرفوعا ادركوا الحدود وما وجدتم لها مدفا وفيه ابراهيم
 ابن الفضل وهو ضعيف

(بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله التيمي الكوفي عن ابي ماجه الحنفي عن
 عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتهم من الحد
 للسلطان فلعن الله الشافع والمشفع اليه (وبهذا) السند ينبغي للامام اذا رفع
 اليه حد ان لا يعطله حتى يقيمه (وبهذا) السند ايضا اذا اتهم من الحد
 للسلطان فلا يسبيل الى درقه روى الاول ابن خمر ووالثاني والثالث
 طلحة (وأخرج) ابو يعلى من طريق يحيى المذكور بلفظ يتعاقى الناس منهم
 بالحدود ما لم ترفع الى المحاكم فاذا رفعت الى المحاكم حكم بينهم بكتاب الله
 عز وجل (وعند) مسلم معناه عن عائشة في قصة المخزومية التي سرقت عام
 الفتح وفيه فكاهه فيها اسامة بن زيد فتأون وجه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال اتشفع في حد من حدود الله فقال اسامة استغفر الله لي يا رسول

الله (وعند) الدارقطني من حديث علي ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود
(وفي) الموطأ عن زيد بن أسلم فان من أبدى لنا صفة وجهه اقتناعا عليه حد الله
وفي رواية نقيم عليه كتاب الله *

(بيان الخبر الدال على ان الاقرار بالنفي يعتبر أربع مرات في أربعة محال) *
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان ما عزم مالك اني
النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد زني فأقم عليه الحد فردّه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه الثانية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ذلك ثم أتاه الثالثة فردّه ثم أتاه الرابعة فقال ان الآخر قد زني فأقم عليه
الحد فسأل عنه أصحابه هل تنكرون من عقابه قالوا لا قال فانطلقوا به
فارجوه قال فانطلقوا به فرجمه ساعة بالحجارة فلما أبطأ عليه القتل انصرف
الى مكان كثير الحجارة فقام فيه فاتاه المسلمون فرضخوه بالحجارة حتى قتلوه
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا خليت سبيله فاختلف الناس
فيه فقال قائل هذا ما عزأه لك نفسه وقال قائل انا نرجو أن يكون قرية
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد تاب توبة لو تابها فثام من الناس
لقبل منهم (وفي) رواية لو تابها صاحب مكس لقبيل منه فلما بلغ ذلك أصحابه
طعموا فيه فسألوا ما نصنع بحبسده قال انطلقوا به فاصنعوا به ما تصنعون
بموتكم من الكفن والصلاة عليه والدفن قال فانطلق أصحابه فصالحوا عليه
(كذا) رواه الحارثي من طريق عبد العزيز بن خالد المرثدي ومحمد بن مسير
الصنعاني واسد بن عمرو والنضر بن محمد وأبي يوسف وأبي يحيى الحماني وأبي
معوية والحارود بن زيد والحسن بن زياد وزفر بن هذيل وعمر بن رجب
الزيات والحسن بن الفرات وأيوب بن هاني وسعيد بن أبي الجهم ومحمد بن
مسروق ومصعب بن المقدام كلهم عنه مختصرا ومطولا (ورواه) طلحة من
طريق شبيب بن أيوب عنه ورواه ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه
مختصرا ومطولا (وأخرجه) مسلم وأحمد عن بريدة من غير هذا الطريق على
غير هذا النحو (وفي) رواية نحوه زيادة ونقص ومعناه عند الستة من
حديث أبي هريرة وجابر بدون فاصنعوا بحبسده الى آخره (وتفصيل)
ذلك أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال اتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله

قوله أبدى بوزن
أظهر ومعناه اه

الآخر بهمزة
مقتوحة مقصودا
وكسر الخاء معناه
الآخر والآخر
أريد نفسه
وقوله فثام بوزن
كتاب معناه الجماعة
من الناس ولا واحد
له من لفظه وقوله
محمد بن مسير
كمضام بالتشديد اه

عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زينبت فاعرض عنك
فتعفى نلقاه وجهه فقال له يا رسول الله اني زينبت فاعرض عنه حتى اتي ذلك
عليه اربع مرات فلما شاهد على نفسه اربع شهادات دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اياك يحنون قال لا قال فويل احصنت قال نعم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بوابه فارجوه قال ابن شهاب فاخبرني من
سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى فلما اذلقته
الحجارة هرب فادركناه بالبحرة فرجناه (واخرجه) البخاري ذكرنا من
حديث ابي هريرة كما اخرجه مسلم وذكروا قول ابن شهاب (واخرجه) بكماله
من حديث جابر بن عبد الله قال في آخره فادرك فرجم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه ولم يذكروا في هذا انه كان فيمن رجمه قبل
للبخاري فصل في عليه يصح قال رواه معمر قبل له رواه غيره قال لا (واخرج)
مسلم عن جابر بن سمرة قال رايت ماعز بن مالك حين جئ به الى النبي
صلى الله عليه وسلم رجل قصير اعضل ليس عليه رداء فشبهه صلى
الله عليه وسلم اربع مرات انه زنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلمك قال
لا والله انه قد زنى الاخر قال فرجه ولم يخرج البخاري عن جابر بن سمرة
في هذا شيئا (ومسلم) من حديث ابن عباس فشهد اربع شهادات ثم امر به
فرجمه (وعند) البخاري عن ابن عباس قال له النبي صلى الله عليه وسلم
اعلمك قبأت او غمزت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكتم الا بكتمني قال
نعم يا رسول الله فعند ذلك أمر برجمه (ومسلم) عن ابي سعيد فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرا وقال ثم سأله قومه فقالوا ما نعلم به باسا الا انه اصاب
شيئا نرى انه لا يخرج منه الا ان يقام عليه الحد قال فرجع الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامرنا ان نرجه قال فاعلمنا اننا الى جميع الغرق قد قال غشا
او ثغساء ولا حفرنا له قال فرمينا بالاعظام والمدر والحزف قال فاشقه
واشدنا خلفه حتى اتي عرض الحرة فانتصب لنا فرمينا بجلاميد الحرة يعني
الحجارة حتى سكبت ولم يخرج البخاري عن ابي سعيد في هذا شيئا (واخرج)
مسلم عن بريدة بن حبيب قال جاءها عن ابن مالك الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه

قوله بالمصلى اى
بالمدينة وقوله
اذلقته اى اصابته
بجدها وقوله
اعضل اى شديد
الحرق عضله صلبة
وكثرة جمع عضلة
اه

قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك أرجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فيم أطهرك قال من الزنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيه جنون فآخبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خمر أرقام رجل فاستنككه فلم يجد منه ريح خمر قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أريدت فقال نعم فأمر به فرجم فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد ملك لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عرّاه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده في يده ثم قال اقتلني بالحجارة قال فابشوا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال استغفروا المساعز بن مالك قال فقالوا غفر الله المساعز بن مالك قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم (وفي) لفظ له فردة الثانية فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه فقال تعلمون بعقلي بأسانكم وكون منه شيئا فقالوا ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيم انرى فاتاه الثلاثة فأرسل إليهم أيضا قال عنه فآخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم ولم يخرج البخاري عن بريدة من هذا شيئا (واما) الرواية الثانية للإمام لوتاه صاحب مكس الخ فلم يجد لها في قصة ما عرّاه وأما هي في قصة الغامدية عنده سلم بلفظ مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له (وفي) لفظ لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم (وعند) الجاهل من حديث ابن عباس أنه قال قبلتم قال لا قال أهلك مسيتها قال لا قال فعلت بها كذا وكذا ولم يكن قال نعم وفي رواية الإمام فقال هلاخيتهم سيئله تقدم من حديث جابر عند مسلم فهو لا تتركتموه وعند أبي داود سألوا عنكم وهو له يتوب فيتوب الله عليه رواء من طريق يزيد بن زعيم بن هزال عن أبيه واسناده حسن وفي رواية الإمام فانطلق أصحابه فصلوا عليه في رواية أبي داود ثم أمرهم فصلوا عليه وعند مسلم فصلوا عليه فاضطجعه ورواه مسلم بضم الصاد

فأما ما مضى (وفي رواية الإمام أحمد) أنه كان يصنعون بموتناكم أرحمنا
 أي شبيهة من طريق الإمام بالفظا من الغسل والكفن والحنوط والصلوات
 عليه وفي الاستذكار قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى والحنبل
 ابن حبة والحكم بن عتيبة وأحمد واسحق لا يحدثن في بقر أربع مرات انتهى
 وقد تقدم عن المحققين بيان ذلك وعند أبي داود والنسائي فقال النضر
 قاتلنا أربع مرات وعند أحمد عن أبي ذر ثم ثني ثم ثلث ثم أربع ولم يسمع
 الاعتبار بأربعة الواحدة إلا في حديث العسيف فان فيه اغتباطا بالنسائي
 امرأة هذا فان اعترفت فأرجها وبه تمسك الشافعي وأصحابه وقد أورد
 البيهقي عنه أنه قال إنما كان ذلك في أول الإسلام لمجهالة الناس بمسألة
 الاثني إلى حديث العسيف فذكره قال ولم يذكر عدد الاعتراف وقال
 أصحابنا لو وجب الحد بالاقرار مرة لما اخرج الواجب إلى الرابعة وفيما تقدم
 من الروايات اشعار بان الشهادة أربعا من العلة في الحكم وان الاقراران
 الماضية معتبرة مفسرة بالزنى وإنما قال صلى الله عليه وسلم فاعلمك ثاقب الله
 يرجع والله أعلم

العسيف بوزن
 الأجير ومعناه اه

«(باب حد الشرب)»

«(بيان الخبر الدال على ان السكران إنما كان يضرب بالنعال ثم استقر الأمر
 بعد على جلده ثمانين اجرة ادا من الضربة)»

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي المخارق رفع الحديث إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه أتى بسكران فامرهم ان يضربوه بنعالهم وهم يومئذ يبعون
 فضربه كل واحد بنعله فلما ولى أبو بكر أتى بسكران فامرهم ان يضربوه
 بنعالهم فامروا ولى عمر واستخرج الناس ضربا بالسوط (كذا) رواه أحمد
 ابن الحسن في الأثر عنه وهذا الكريم بن أبي المخارق ضعيف (وأخرج
 البخاري عن السائب بن يزيد قال كنا نأتي بالشارب على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وامرأة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا
 ونعالنا وأردتنا حتى آخرا مرة هرب فلما دار بعين حتى اذا عتوا وفسدوا وحلوا
 ثمانين وأخرج مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم جالس في الحمر
 بالجريد والنعال ثم جاء أبو بكر أربعين فلما كان جالسا ماترون فقال

قوله واستخرج
 الناس أي خرجوا
 عن الحدي في الفجور

عبد الرحمن بن عوف أرى أن فعله كاشف الحمد ودخله عمر ثمانين وأخرج
 البخاري عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالنعيمان
 أو بابن النعيمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه
 فضربوه بالحديد والنعال فكنت فيمن ضرب به ولم يخرج مسلم لعقبة شيئا
 (وأخرج) البخاري عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بسكران فأمر بضربه فبأن يضربه بيده ومنهم من يضربه بقلعه ومنهم من
 يضربه بثوبه الحديث وأخرجه أبو داود والنسائي وأماكم والبيهقي من
 حديث أنس مثل حديث البخاري المتقدم (فقد) ثبت بما تقدم أن جلد
 الشارب بالسوط ثمانين كان باجتهاد من الحكامة رضى الله عنهم في آخر خلافة
 عمر واختلف في المشير على عمر بذلك فقبل عبد الرحمن بن عوف كما تقدم في
 حديث أنس عند مسلم وقبل على لما أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن
 عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له على أرى أن تجلده ثمانين فإنه
 إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وإذا افتري فعليه ثمانون فاجعله حد
 الفرية (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عنه وهو منقطع لأن ثور لم
 يلحق عمر بالاتفاق وإنما أخرجه الحاكم والدارقطني من وجه آخر عن
 ثور عن عكرمة عن ابن عباس وصلة ورواه عبد الرزاق عن عمر بن الوليد
 عن أيوب عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس وفي نسخة نظر لخالفة لما تقدم من
 حديث الصحيحين (وعند) مسلم أيضا عن حصين بن المنذر أبي ساسان قال
 شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال
 أريدكم فشهد عليه رجلان أحدهما عمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه
 قبيح فقال عثمان أنه لم يبق حتى شربها فقال باعلى قم فجلده فقال على
 قم بأحسن فجلده فقال الحسن ول حارها من قولي فأروها فكانه وجد عليه
 فقال يا عبد الله بن جهم قم فجلده فجلده وعلى يده حتى بلغ أربعين فقال
 أمسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
 ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لم يخرج البخاري هذا الحديث لكنه ذكر
 أن عثمان جلد الوليد أربعين (وفي) رواية ثمانين قال والاول أصح ذكره
 في حجة الحبشة من مناقب عثمان وقال ثم دعا عليا فأمره أن يجلد جلد ثمانين

قوله ول الخ قال في
 النهاية معناه ول
 الجلد من يلزم
 الوليد أمره وبهنيته
 شأنه والغارض
 الحار

فلو كان هو المشير لمر بالثمانين ما اضافها الى عمر ولم يعمل بها لكان
 يمكن أن يقال أنه قاله لمر باجتهاد ثم تغير اجتهاده (ومن) القريب
 ما رواه أبو يعلى عن طريق عبد الله بن عمرو رفته من شرب الشفة خروفا جلدوه
 ثمانين والطبراني في الاوسط عن علي رفته أنه ضرب في الخمر ثمانين وروى
 عبد الرزاق عن مرسى الحسن نحوه وكل ذلك لا يعتمد عليه لخالفته الصحيح
 (وقد روى) عن علي خلاف ما ذكر فيها أخرجه مسلم عنه قال ما كنت أقيم
 على أحد حدافيه موت فيه فأجد منه في نفسي الا صاحب الخمر فإنه ان مان
 ودينه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه فافهم ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر الدال على اعتبار قيام الرائحة من الشارب) *

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله الجابر عن أبي ماجد الحنفي عن عبد الله
 ابن مسعود قال أتاه رجل بابن أخ له نشوان قد ذهب عقله فقال لترتد
 وعزموه واستنكهوه فترتد وعزموا ستنكهه فوجد منه رائحة شراب فلم
 يحبسوه فلما صحوا دأبه ودعاب سوط فقطع ثمرة ثم دقه ثم دعا جلادا فقال
 أجد وارفع يدك في جدارك ولا تبد ضبعيك قال ثم أنشأ عبد الله يحدسني
 كمل ثمانين جادة خلى سبيله فقال الشيخ يا أبا عبد الرحمن والله
 أنه لابن أخي وماتى ولد غيره فقال بنفس لعمرك الله وإلى اليتيم أنت كنت
 ما حسنت أدبه صغيرا ولا سترته كبيرا قال ثم أنشأ يحدسنا قال ان أول حد
 أقيم في الاسلام أسارق أنى به النبي صلى الله عليه وسلم فلما قامت عليه البيعة
 قال انطلقوا به فاقطعوه فلما انطلق به ليقطع نظرا الى وجه النبي صلى الله عليه
 وسلم كأنما سفي عليه الرماد فقال بعض جلسائه والله يا رسول الله لكان
 هذا قد اشتد عليك قال وما يعني ان لا يشتد على ان تكونوا اعدوان الشيطان
 على اخيكم قالوا فلولوا لاخت سبيله قال أفلا كان هذا قبل ان تأتوني به فإن
 الامام اذا انتهى اليه حد فليس له أن يعطيه قال ثم تلا هذه الآية ولم يقرأوا
 وليصفحوا الا يحبون ان يغفر الله لكم (كذا) رواه الحارثي عن طريق
 حمزة بن حبيب الزيات والحسن بن الفرات وأبي يوسف وسعيد بن الحكم
 ومحمد بن سير الصنعاني كلهم عنه وليس في روايتهم فقال ترتدوه الى قوله
 شراب وانما روى هذه الزيادة طائفة من طريق حمزة بن حبيب عنه خاصة

النسفة بالضم
 والكسر الشئ
 القليل يبقى في
 الاناء وما أخذ من
 القدر خارا بمعرفة
 خفي اه
 وقوله عن أبي
 ماجد ويقال
 ماجدة وقوله
 نشوان كسكران
 وزنا ومعنى وقوله
 ترتدوه أى حركوه
 وفي رواية تلتلوه
 وهي بمعنى اه
 نهاية وقوله ولا تبد
 هي بمعنى تهد اه

ورواه ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (قال) الحارثي وهذه الرواية يعني التي سقناها اولاهي الصحيحة كبراه سفيان وزهير بن معاوية وجابر بن عبد الحميد وابن عيينة وغيرهم وقد اختلف فيه ممن دون أبي حنيفة فروى بعضهم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن أبي ماجد عن عبد الله (قلت) واخرجه اسحق بن راهويه والطبراني من طريق أبي ماجد الحنفى بلفظ جاء رجل بابن اخيه سكران الى ابن مسعود فقال تتروره واسنة كهوه فقهوا فرفعه الى السجن ثم عاد به من الغد فلهده واخرجه عبد الرزاق من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن زهير بن حرب عن جابر عن يحيى به واخرجه بنسائه الحميدي وابن أبي عمير في مسنديهما (وفي) الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أنه قال لرجل وجد منه رائحة الخمر اشرب الخمر وتكذب بالكاتب فضربه الحد (وروى) الدارقطني عن عمر أنه ضرب رجلا وجده منه ريح الخمر وفي لفظ ربيع شراب الحدنا (قلت) ولما وقف حكم الرفع اذ لا مدخل للعقل في التقدير بهدد مخصوص (ويحيى) الجابر قال السعدي غير محمود وابوماجد غير معروف (ولكن) روى الحارثي في مسنده فقال حدثنا عبد الله بن محمد بن نصر المالكى حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال يحيى الجابر عن ابوماجد الحنفى قال اعرابي قدم علينا من اليمن (وقال) الحافظ في التقریب هو من رجال أبي داود والترمذى وابن ماجه قبل اسمه عاتدين فضله لم يرو عنه غير يحيى الجابر

(باب حد السرقة)

(اعلم) ان السرقة لغة اخذ الشيء من الخسر على وجه الاستعارة أى شئ كان (وقد) زيد على المعنى اللغوى اوصاف شرعا (منها) في السارق ان يكون عاقلا بالغالا ان الله تعالى سمي القطع كالا وهي عقوبة فتستدعى كون السرقة جنابة ولا جنابة بلا عقل ولا بلوغ (ومنها) في السرقة ان يكون مالا متقوما من حرز لا شبهة فيه وما لا يكون محرزا لا يكون اخذه سرقة وحكمه القطع بزواله وانما يحتاج الى الزجر في اخذ مال له خطر عند

قوله الحد مفعول
ضرب اه

الناس والمخاطرة موجهة وطاعة الناس فيه غير متساوية فوجب التعريف
من الشرع فقد جاء في الحديث لا يقطع السارق الا في ثمن الجن واختلفوا
في تقديره فقال أصحابنا عشرة دراهم من رواية ابن عباس وغيره فاخذوا
بأكثر النصيب درهم للحد واسم الدراهم يتناول المضروب عرفا فلذا صار
شرطا في ظاهر الرواية (ومنها) في المبروق منه أن يكون له يد صحيحة
على المال ولا يكون بينهما قرابة محرمة وزوجية (أبو حنيفة) عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عتبة السعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
عن عبد الله بن مسعود قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في عشرة دراهم (كذا) رواه البخاري من طريق أبي معاذ
ونصر الصنعاني عنه (ورواه) من طريق خلف بن ياسين عنه باللفظ انما كان
القطع في عشرة دراهم (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن الحسن عنه
باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم
وتابعه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والسعودي ثقة روى له
أصحاب السنن الاربعة واستشهد به البخاري والذي في سؤالات الحاكم
واجوبتها البغدادي أن اختلط ولا يمكن ذكر أحد من حنبل أن سمع وكيع
منه قديم وان من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد ذكره صاحب
الكامل فان حكمه الرواية الامام باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الاثر
والافلاحة فيه الا الاقطاع ولا يقوم بمعارضته ما رواه الثوري عن عيسى
ابن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في
خمس دراهم كما روى البيهقي فان فيه ثلاث علل الثوري مدلس وقد
منع ابن أبي عزة ضعفه القطان والشعبي عن ابن مسعود منقطع (فستد)
رواية السعودي أقرب ان يكون صحيحا فتمل (وأخرجه) أحمد
والدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن جده رفعه
باللفظ الرواية الثالثة (وأخرجه) الطبراني في الاوسط من رواية أبي مطيع
البلخي عن الامام باللفظ لا قطع الا في عشرة دراهم (ورواه) عبد الزاق من
طريق القاسم عن أبيه عن جده (قلت) وأخرجه الطبراني أيضا وأشار إليه
الترمذي ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن القاسم أن رجلا سرق ثوبا

فقال لعثمان فقومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعها (وفي) كتاب الحج
 ابيسي بن ايان حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب
 عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار
 أو عشرة دراهم (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن بسند جيد عن ابن
 جريج قال كان قول عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في أقل من
 عشرة دراهم (قلت) وأصحابنا يعملون برواية عمرو بن شعيب ولا يردون
 شيئا منها اذالم يعارضها ما هو أقوى منها (وقد) قال البيهقي في باب من
 قال يربث قاتل الخطأ الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذالم ينضم
 اليها ما يؤكدها (وعند) النسائي معنى حديث الباب وكذا الترمذي
 كما تراه قريبا

* * * *

(بيان الخبر الدال على ثمين ثمن المجن واختلاف الصحابة فيه ومن بعدهم)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن
 قال ابراهيم وكان ثمن المجن عشرة دراهم (كذا) رواه ابن خسر ومن طريق
 محمد بن الحسن ورواه الحارثي من طريق أبي سائل وخلف بن ياسين الزيات
 والطبراني في الاوسط من طريق أبي مطيع الحكم بن عبد الله قاضي بلخ
 اربعتهم عنه (وقال) الطبراني لم يروهذا الحديث عن أبي حنيفة الا أبو مطيع
 البخني ويرده ما ذكرنا من رواية محمد بن الحسن والاثني المذكورين وقد
 روى ذلك عن الامام حمزة بن حبيب وابي يوسف وعبد الله بن الزبير والحسن
 ابن زياد واسد بن عمرو وأيوب بن موسى فلا عبرة بقول الطبراني انه تفرد به
 أبو مطيع (وأخرج) النسائي والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ كان ثمن
 المجن يقيم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم (وأخرجه)
 النسائي من طريق العزمي عن عطاء بلفظ ادنى مائة قطع فيه يد السارق
 ثمن المجن وثمان المجن عشرة دراهم ورجحه (وأخرجه) هو وابن أبي شيبة من
 طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه (وأخرجه) ابن أبي شيبة أيضا
 من هذا الوجه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة
 يرفعه ما بلغ ثمن المجن قطعت يد صاحبه وكان ثمن المجن عشرة دراهم وقال

الحاكم بعد أن أخرج حديث ابن عباس أنه صحيح على شرط مسلم قال وشاهد
 حديث الجن (ثم) أخرجه من طريق سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد
 عن أيمن الحديث (وقال) صاحب التمهيد حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم
 ابن محمد حدثنا يوسف حدثنا ابن ادريس حدثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن
 ابن عباس قال قوم الجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
 (وعند) أبي داود من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قطع يد
 رجل في مجن قيمته دينار وعشرة دراهم وهو كذلك في رواية حديث
 أيمن الذي أخرجه النسائي والطبراني والحاكم من طريق شريك عن منصور
 عن عطاء عن مجاهد عنه (ووقع) عند الطحاوي في الاسناد عن أيمن بن أم
 أيمن عن أمه أم أيمن (واختلف) في أيمن هذا فقيل هو ابن عبيد الحبشي نسب
 إلى أمه أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو مولى ابن الزبير الذي
 بروى عن تيسع عن كعب فان كان الثاني كما رجحه الشافعي فالحديث منقطع
 والصحيح أنه أيمن بن أم أيمن أخو أسامة لأنه وله حبة وعاش بعد وفاته صلى
 الله عليه وسلم فعلى هذا تحمّل رواية مجاهد عنه على الاتصال وإن ثبت أنه
 قتل بمجنين كما قاله الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسلّة وإن كان من
 التابعين كما زعم البخاري وغيره فرواية مرسلّة أيضا والقائل بهذا المذهب
 يحتج بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه الحاكم
 (وأخرجه) عبد الرزاق من وجه ثان عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن
 الحصين عن ابن السيب وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه
 رابع وعمر بن شعيب من وجه خامس فتأمل (ونقل) البيهقي من حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان ثمن الجن على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال قال الشافعي هذا رأى من عبد الله بن
 عمرو (قلت) إذا ذكر الصحابي شيئا أضافه إلى زمنه صلى الله عليه وسلم
 كان مرفوعا عندهم فليس هذا برأي بل هو خبر أخبر به وهو محمول عندهم
 على أنه سمعه وفيما أخرجه من حديثه من طريق الدارقطني تأييدا
 ذكرناه (وفي) كتاب الحجج لعيسى بن إبان عن مصعب بن سلام ويعل بن عبيد
 قال حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه سئل عما يقطع فيه السارق قال ثمن الجن

وكان في زمانهم يقوم دينارا أو عشرة دراهم (وقد) روى عن علي مثل ذلك أخرجه هذا الزاقي عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن يحيى ابن الجزار عنه قال لا يقطع الكف في أقل من دينار أو عشرة دراهم

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع فيما لم يبرز كالتمر على النجور وغيره)

(أبو حنيفة) عن الهيثم بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس

في تمر ولا كثر قطع والكثير الجمار (كذا) رواه ابن خزيمة ومحمد بن الحسن

في الآثار قال وبه نأخذ (ووصله) طائفة من طريق المقرئ عن الإمام وفيه

فقال عن الشعبي عن علي رضي الله عنه بالفظه (وأخرجه) مالك وأحمد وأصحاب

السنن الأربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رافع بن خديج

(ورواه) أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة بسند صحيح قاله المحافظ

وقال غيره فيه بعد بن سعيد المقرئ وهو ضعيف (ولفظ) الكل لا قطع

في تمر ولا كثر وفي رواية للنسائي الكثير الجمار كما وقع في رواية الإمام

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المنتهب)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه رفعه من انتهب ليس

منا (كذا) رواه ابن عبد الباقي من طريق أبي بكر بن محمد عنه (وعند)

مسلم عن عبادة بن الصامت بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

لا نشارك بالله شيئا ولا نمرق ولا نترى ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق

ولا ننتهب ولا نعضي الحديث (وأخرج) أحمد وأصحاب السنن والحاكم

وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير عن جابر ليس على المختلس

والمنتهب والخائن قطع (وفي) رواية لابن حبان عن ابن جريج عن حماد بن

دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن (ورواه) ابن الجوزي

في العمل من طريق مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وقال لم يذكر فيه الخائن

غير مكى (قلت) والخائن هو الذي يخون المودع الذي في يده والمنتهب

الذي يأخذ على وجهه اللاتية فتهراق في ظاهر البلدة أو القرية *

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المختلس)

(أبو حنيفة) من رجل عن الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله

عنه أنه قال لا يقطع مختلس كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار قال وبه نأخذ

قوله كثر يقتضيان
وسكون التاء لغة

اه

وهو قول أبي حنيفة (أبو حنيفة) عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت
عجرة قالت قال ابن عباس في المختلس لا قطع عليه (كذا) رواء طلبة من
طريق اسباط وأبي نعيم الفضل بن دكين كلاهما عنه (وأخرج) أحمد
واصحاب السنن الأربعة والحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير
عن جابر رفعه ليس على المختلس والمختب والمخائن قطع وقد تقدم قريبا
(وأخرج) ابن ماجه وحده من حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه ليس على
مختلس قطع (قلت) والمختلس هو الذي يأخذ من اليد سرقة جورا
(ونقل) الزبلي عن كتاب المعرفة للبيهقي أن عثمان وعائشة غير معروفين
وذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أن الشافعي ضعف عثمان وذكر في تهجيل
المنفعة أن ابن حبان ذكره في الثقات

(كتاب السير)

جميع سيرة والمراد منها الأحكام المتلقة من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غزواته وأصحابه وما نقل عنهم في ذلك في المعاملة مع الكافرين من أهل
الحرب وأهل الذمة والمستأمنين والمرتبين وأهل البغي الذين حالهم دون
المشركين لأنهم كانوا جاهلين وفي التأويل مبطلين
*(بيان الخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما ويحرم قتاله ويصان ماله
وعرضه)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا عصموا
منى دماءهم وأموالهم إلا بجهنم وأحسابهم على الله تبارك وتعالى (تقدم) هذا
الحديث في أول الكتاب وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة بن بادة
ويؤمنوا بي وبما جئت به ومن حديث ابن عمر بلفظ حتى يشهدوا وفيه
زيادة وإن حمد رسول الله ويقموا الصلاة ويؤتوا الزكاة (وأخرجه) الطحاوي
من مارق عن ابن المسيب والاعمش وأبي سلمة وأبي صالح وأبي جحلان كلهم
عن أبي هريرة (وأخرج) حديث جابر من طريق ابن جريح عن أبي الزبير عنه
ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عنه بلفظ الامام قال قد ذهب قوم إلى
أن من قال لا اله الا الله فقد صار مسلما مسلما بالمسلمين وعليه ما على

المسلمين واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم آخرون فقالوا لا بد وأن
يشهدوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يعبدون من دون
الله وأن من لم يتخل عن ما سوى الاسلام لم يعلم بذلك دخوله في الاسلام وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على أن الامام اذا قاتل العدو ويدعوهم
أو لا أن لم تبلغهم الدعوة)*

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا أو سرية أوصى صاحبهم
في خاصة نفسه بتقوى الله وأوصاه بمن معه من المسلمين خيرا ثم قال
اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغلوا ولا تغدروا
ولا تقتلوا ولا تقتلوا أولياد ولا شيئا كبيرا واذا لقيتم عدوكم من المشركين
فادعوهم الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وادعوهم الى
التحول من دارهم الى دار المهاجرين فان فعلوا فاعلموهم انهم كاعراب
المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين وليس لهم في الفئ ولا
في الغنمة نصيب فان أبوا ذلك فادعوهم الى أن يؤدوا الجزية فان فعلوا
فاقبلوا منهم وكفوا عنهم واذا حاصرتهم أهل حصن فأرادوكم أن تنزلوهم
على حكم الله فلا تفعلوا فانكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ولا كن أنزلوهم على
حكمكم ثم احكموا فيهم ما بدا لكم وان أرادوكم أن تعطوهم ذمة الله
وذمة رسوله فلا تعطوهم ذمة الله وذمة رسوله ولا كن اعطوهم ذمةكم وذمة
آبائكم فانكم ان تحفروا ذمةكم وذمة آبائكم ايسر من أن تحفروا ذمة الله وذمة
رسوله (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي يوسف والحسن بن زياد
وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن والقاسم بن مهزيب وسفيان بن عيينة
وخارجة بن مصعب ومحمد بن مسروق وأبي سعيد الصنعاني والمقرئ وسعيد
ابن أبي الجهم وأيوب بن هاني والحسن بن الفرات كلهم عن الامام بزيادة
ونقص في بعض رواياتهم وعند المقرئ الفاظ غريبة ورواه طلحة من
طريق المقرئ الى قوله ولما ورواه ابن خزيمة وطريق الحسن بن زياد
بتمامه عنه ورواه الاشناني من طريق أبي يوسف عنه (قال) الحارثي

ومن رواه عن أبي حنيفة داود الطائى وحزرة بن حبيب الزيات فكمل العدد
 خمسة عشر (وأخرجه) الجماعة الا البخارى من هذا الطريق واللفظ
 مسلم وأخرجه مسلم أبضا عن النعمان بن مقرن نحوه وأخرجه الطحاوى من
 طريق سفيان الثورى عن علقمة بن مرثد (أبو حنيفة) عن حماد عن
 ابراهيم أنه قال اذا قتلت قوما فادعهم ذالم تباعهم الدعوة فان كنت قد
 بلغت الدعوة فان شئت فادعهم وان شئت فملا تدعهم (كذا) رواه محمد
 ابن الحسن فى الآثار عنه والحسن بن زياد فى مسنده عنه (وأخرج) عبد
 الرزاق وأحمد والطبرانى وأبو حنيفة من طريق ابن ابي فنجح عن ابيه عن ابن
 عباس رفعه ما قاتل قوما حتى دعاهم (وأصله) فى الصحيحين من طريق ابي
 معبد عن ابن عباس فى مبعث معاذ الى اليمن قال فيه فادعهم الى شهادة ان
 لا اله الا الله الحديث (ولاحد) من حديث فروة بن مسيك لا تقتالهم
 حتى تدعوهم الى الاسلام وللطبرانى فى الاوسط عن أنس رفعه بعث عليا الى
 قوم يقاتلهم وقال لا تقتالهم حتى تدعوهم واسلم من حديث ابن عون قال
 كتبت الى نافع اسأله عن الدعاء قبل القتال قال فكتب الى انما كان ذلك
 فى أول الاسلام قد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم
 غارون وأنعمهم تسقى على الماء فقتل مقاتلاتهم وسبى سبيهم الحديث
 (وأخرجه) البخارى كذلك (وأخرجه) الطحاوى من طريق ابي اسحاق
 الضرير عن ابن عون بالفظ مسلم بن زياد وقال نافع حديثى بهذا الحديث
 عبد الله بن عمرو كان فى ذلك الجيش (وأخرج) من طريق سليمان التميمي
 عن ابي عثمان النهدي قال كنا نغزو فاندعوا ولاندعوا وأخرج من طريق
 مبارك بن فضالة قال كان الحسن يقول ليس على الروم دعوة لانهم قد دعوا
 (وأخرج) من طريق محمد بن طلحة عن أبي حمزة قال قلت لابراهيم ان ناسا
 يقولون ان الشركيين ينبغي ان يدعوا ولا ينبغي ان يدعوا فقال قد علمت
 الروم على ما يقاتلون وقد علمت الديلم على ما يقاتلون (وأخرج) من طريق
 ابن المبارك عن الثورى عن منصور قال سألت ابراهيم عن دعاء الديلم فقال
 قد علموا الدعاء (فثبت) بهذه الآثار ان الدعاء انما كان فى أول الاسلام
 ليكون ذلك اعلاما لهم بما يقاتلون عليه ثم أمر بالغايرة على آخرين فلم يكن

ذلك الا المعنى لم يحتاجوا معه الى الدعاء لانهم قد علموا ما يدعون اليه فلا معنى
للدعاء (وهكذا) كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون كل قوم قد
باغتهم الدعوة فأراد الامام قتالهم فله ان يغير عليهم وليس عليه ان يدعوهم
وكل قوم لم تباعهم الدعوة فلا ينبغي قتالهم حتى يتبين المعنى الذي عليه
يقا تلون والمعنى الذي اليه يدعون والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة لا يعباها
ولا يؤخذ بها عوض)*

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس ان رجلا من
المشركين وقع في الخندق فأعطى المشركون بجيفته ما لافئهاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك (تابعه) ابن أبي ليلى (وروى) عنهما ابو يوسف
عند المحارثي (واخرجه) الترمذي والحاكم وقال صحيح الاسناد واخرجه
الطبراني كذلك

(بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن ابيه عن ابن عمر وقال اتى النبي صلى الله
عليه وسلم رجل يريد الجهاد فقل أحى والدك قال نعم قال ففيها فجاهد
(كذا) رواه المحارثي وطلمة من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن
ابيه عن جده (واخرجه) احمد والجماعة وابن حبان من حديث ابن عمر
بلفظ فاستاذنه في الجهاد فقل أحى والدك (واخرجه) الطبراني عن ابن عمر
(بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين)

(ابو حنيفة) عن محمد بن سوقة عن أبي قيس الجبلي مولى جابر بن عبد الله
أن رجلا قال يا رسول الله جئت لأجاهد معك وتركت والدي يبيكان
قال فانطلق فأضحكهما كما ابكيتهما (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة لا ينبغي للرجل ان يخرج الا بقول
والديه الا أن يضطر المسلمون اليه فاذا اضطر واليه فليخرج (ورواه)
ابن خسر والاشناني من طريق محمد بن الحسن (وعند) الجماعة معناه وهو
الحديث المتقدم وقيل هما حديث واحد

(بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة كذا رواه البخاري من طريق عبد الله بن يزيد عنه (وعند مسلم من حديث بريدة الملقم ولا تغاولوا ولا تغدروا ولا تقتلوا ولا تقتلوا وليدا (وأخرجه) البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري ومن حديث ابن عباس وفي قصة العريين عندهما فقال قتادة بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يحث على الصدقة وينهى عن المثلة (قلت) والمثلة هي قطع بعض الأعضاء (وقال) صاحب الهداية والمثلة المروية في قصة العريين منسوخة بالنهي المتأخر عنه *

*(بيان الخبر الدال على أن أفضل الجهاد ما هو)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر كذا رواه البخاري من طريق محمد بن الزبرقان وأبي همام الأهوازيين كلاهما عنه (وأخرجه) النسائي عن أبي سعيد وأحمد والنسائي أيضا والطبراني في الكبير عن ابن مسعود وسهل بن سعد وأبي امامة والبيهقي عن أبي امامة وأحمد والنسائي والبيهقي أيضا عن طارق بن شهاب *

*(بيان الخبر الدال على وبال من يخون غازيا في أهله في غيبته)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الله حرمة نساء المجاهدين على القاعدین كحرمة أمهاتهم وما من رجل من القاعدین يخون أحدا من المجاهدين الا قيل له اقصد فاطنكم كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة باللفظ وما من رجل من القاعدین يخاف رجلا من المجاهدين في أهله فيخونه فهم الا وقف له يوم القيامة فيما أخذ من عمله ماشاء فاطنكم كذا (وفي) لفظ آخر اسم فخذه من حسناته ما شئت فالتفت اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ظنكم ولم

قوله فاطنكم أي
في رغبته في أخذ
حسناته والاستكثار
منها أي لا يبقى
منها شيء ان أمكنه
أه

يخرج البخاري هذا الحديث

(بيان الخبر الدال على فضل من يحمي غازيا أو يذله على من يجهله)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتاه رجل فاستحم له فقال له ما عندى ما أحملك عليه ولا كن سأدلك على من يحملك انطأ الى مقبرة بنى فلان فان فيها شابا من الانصار يتراعى مع أصحاب له ومعه بعيره فاستحم له فانه يحملك فانطأ الرجل فاذا هو به يتراعى مع أصحاب له فقص عليه الرجل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاستحم له الفتى بالله لقد قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخاف له مرتين أو ثلاثا ثم حمله عليه فبر بالنبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بالخبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انطأ الى الدال على الخير كفاعله (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي مقاتل ومصعب بن المقدام والنضر بن محمد ثلاثتهم عنه (ورواه) أيضا من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي يوسف عنه لم يخرجه علقمة بن مرثد (ورواه) أيضا من طريق محمد بن بشار بن ذرارة محمد بن المنثري وعلى بن خنيس وحفص بن عمر اربعمتهم عن اسحق بن يوسف الازرق عنه (واخرجه) الامام أحمد بن محمد بن عيسى (وعند) مسلم من حديث أبي مسعود الانصاري قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى أبعثني فانه ما عندى فقال رجل يا رسول الله انا أدله على من يحمله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دل على خير فله مثل اجر فاعله ولم يخرج البخاري هذا الحديث (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بن مالك ان فتى من اسلم قال يا رسول الله انى أريد الغزو وليس معي ما تجهز به قال أثبت فلانا فانه قد كان تجهز قرص فانه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام ويقول اعطني الذي تجهزت به فقال يا فلانة اعطيه الذي تجهزت به ولا تجبسى عنه شيئا فوالله لا تجبسى عنه شيئا فبإرثك لك فيه ولم يخرج البخاري هذا الحديث أيضا *

(بيان الخبر الدال على فضل الزبير وما صار منه في ليلة الاحزاب) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتينا بالخبر ليلة الاحزاب قال الزبير انانم قال من يأتينا بالخبر قال الزبير انانم قال ثلاث مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليكل نبي حوارى وحوارى الزبير كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن

قوله خنيس كجاءه
وقوله ابدع بي
بضم الهمزة
وسكون الواو
منه هاء كيت
داني اه

عبد الرحمن عنه (وأخرجه) الشيخان من طريق سفيان عن ابن المنكر عن
 جابر فسياق البخاري موافق لسياق الامام وفي بعض طروقه من ياتينا بخبر
 القوم فقال الزبير أنا قاتلنا المحدث (قال) وقال سفيان البخاري
 الناصر (وسلم) عن جابر قال ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم
 الخندق فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم المحدث (وأخرج) الجملة الاخيرة فقط أجد وعبد
 ابن حميد وابن ماجه عن جابر وأجد أيضا وأبو يعلى عن علي وأجد أيضا
 عن أبي الزبير والدارقطني في الافراد وابن عدي عن أبي موسى والزبير بن
 بكار وابن عساكر عن عمر وأبو يعلى أيضا وابن سعد عن ابن عمر
 * (بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة فليدخلها
 مسلحا ارها بالاعداء الله) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يوم فتح مكة على بعير أو رقة متقلدا بقوس ومعهما بعامة سوداء من
 وبركذارواه البخاري من طريق المغيرة بن عبد الله عنه (وأخرجه) الشيخان
 والترمذي (وعند) ابن ماجه من حديث جابر دخل مكة وعليه عمامة سوداء
 * (بيان الخبر الدال على عفو صلى الله عليه وسلم عن قاتل حبه
 حرة حين دخل في الاسلام) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن
 وحشيما قتل حرة مكث زمانا ثم وقع في قلبه الاسلام فarsل الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعلم أنه قد وقع في قلبه الاسلام ثم ساق الحديث بعوله
 وفيه فarsل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد أسلمت فاذن لي في
 لقاتك فarsل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دار وجهك فاني
 لا استطيع ان املأ عيني من قاتل حرة هي قال فسكت وحشي حتى كان من
 أمر مسيلة ما كان فلما بلغ وحشيما كتب مسيلة الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اخرج المزراق الذي قتل به حرة فصقله وهم بقتل مسيلة فلم يزل على
 عزمه ذلك حتى قتله يوم اليمامة (ومحمد) بن السائب فيه مقال لاسماعيل بن
 صالح ولكن اخرج البخاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال

خرجت مع عبيد الله بن هدي بن الخياط فلما قدمنا حص قال لي عبيد الله بن
 هدي هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة قلت نعم فساق الحديث وطوله
 في كيفية قتله حمزة وفيه فلما رجع الناس رجعت معهم فاقمت بمكة حتى
 فشا فيها الاسلام وقيل لي انه لا يبيع الرسل قال فخرجت معهم حتى قدمت
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأيته قال أنت وحشي قلت نعم قال
 أنت قتلت حمزة قلت قد كان من الامر ما بلغك قال فهل تستطبع أن تعيب
 وجهك عني قال فخرجت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج
 مسيلة الكذاب قلت لا أخرجني الى مسيلة لعل اقله فأكفى به حمزة قال
 فخرجت مع الناس فـ كان من امره ما كان فاذا رجل قائم في ثلثة جدار كانه
 جل اوراق نائر الرأس قال فرميت به بحر بتي فاضـ بها بين يديه حتى خرجت
 من بين كتفيه قال ووثب اليه رجل من الانصار فضربه بالسيف على هامته
 هكذا أخرجه في باب قتل حمزة في كتاب المغازي *

(بيان الخبر الدال على أفضل رتب الشهادة)

(ابو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سيد الشهداء يوم القيامة حمزة ثم رجل دخل الى امام امره ونهاه (كذا)
 رواه الحارثي من طريق الحسن بن رشيد عن ابي مقاتل عنه بلفظ الى امام
 حائر وامره ونهاه (ورواه) ابن خسر ووابن عبد الباقي من هذا الطريق
 باللفظ الاول (وأخرجه) الخطيب والحاكم من حديث جابر وفيه فامر
 ونهاه فقتله (وعند) النسائي من حديث ابي سعيد ما يدل على معنى الجملة
 الثانية وقد تقدم قبل هذا بابواب *

*(بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه بغيا على الامام
 وتعد يا عن الحدود)*

(ابو حنيفة) عن ابي جناب يحيى بن ابي حبة عن جنيد عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من سل السيف على امتي فان كجهنم سبعة ابواب
 باب منها من سل السيف (كذا) رواه الحارثي من طريق محمد بن القاسم
 الاسدي عنه (وأخرجه) احمد والترمذي بلفظ على امه محمد وابو جناب بالجمع
 والنون مخففا كما يروى له ابو داود والترمذي وابن ماجه ضعفوه لكثرة

تدليسه وجل عليه أجدد لا شديدا وهو من أقران الامام لكونه مات سنة
 خمسين في رواية وحينئذ من رجال الترمذي قال الحافظ في التقریب مستور
 من الثالثة *

(بيان الخبر الدال على فضل من اعان الغازي) *

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عمرو الأسلمي الهمداني الوادي عن أبيه عمرو عن
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لأن أعين غازيا بسوطا ليستعين به في
 سبيل الله أحب الي من حجة أثرجة كذا رواه طلحة من طريق خالد بن
 سليمان عنه موقوف على عبد الله (وعند) الحاكم من حديث سهل بن حنيف
 من اعان مجاهدا في سبيل الله أو غارما في عصرته أو مكاتباً في رقبته أظله الله
 يوم لا ظل الا ظله (وعند) الامام أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث
 معاذ بن أنس لأن اشبع مجاهدا في سبيل الله واكف به على رجلاه غدوة
 أو روحة أحب الي من الدنيا وما فيها (وعند) أحمد والشيخين وأبي داود
 والترمذي والنسائي وابن حبان عن زيد بن خالد الجهني من جهر غازيا
 في سبيل الله فقد غزا الحديث *

(بيان الخبر الدال على ما يستدل به على بلوغ الصبي بدون الاحتلام في حل
 قتله في دار الحرب ان كان حريصاً) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال عرضت على النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فقال انظروا فان كان انت فاضربوا عنقه
 فوجدوني لم انت فخلني سبلي (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه
 (ورواه) أيضاً من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده
 وقال اسمعيل بن حماد وأخبرني به أبو القاسم بن معني أخبرنا عبد الملك بن عمير
 بالفظ عرضنا يوم قريظة على النبي صلى الله عليه وسلم فن انت قتل ومن
 لم يثبت استحي (ورواه) أيضاً من طريق أبي عاصم النبيل وزفر كلاهما
 عنه بالفظ كنت من سبي قريظة فعرضوني ونظروا في عاني فوجدوني
 لم انت فالحقوني بالسبي (ورواه) طلحة وابن خمر و من طريقه ابن
 المغيرة من طريق أبي يوسف عنه (وأخرجه) أصحاب السنن وصححه
 الترمذي وابن حبان والحاكم بالفظ أبي القاسم بن معني الا أنه قال ومن لم

يُنبت لم يقتل (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفينان عن ابن أبي نجيح عن
مجاهد عن عطية رجل من بني قريظة (ومن) طريق علي بن معبد عن عبيد
الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير (ومن) طريق أبي نعيم عن سفينان عن عبد
الملك بن عمير (ومن) طريق حجاج عن حماد عن عبد الملك بن عمير والفاظ
الكل متقاربة (وأخرج) أيضا من طريق محمد بن صالح التمار عن
سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه أن سعد بن معاذ رضي الله عنه حكم
على بني قريظة أن يقتل منهم من جرت عليه الموصى وإن تقسم أموالهم
وذواربهم فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكم فيهم بحكم الله
الذي حكم به من فوق سبع سموات (قال) أبو جعفر وقد ذهب قوم إلى
هذه الآية فإلّا قالوا لا تحكم لا تحلوا بالبلوغ إلا بالاحتمال أو بالنبات عاتته
(وخالفهم) آخرون فقالوا قد يكون البلوغ بهذين المعنيين ومعنى ثالث وهو
أن يمر على الصبي خمس عشرة سنة فلا يحتلم ولا ينبت فهو أيضا بذلك في حكم
البالغين (واحتجوا) في ذلك بحديث ابن عمر الذي رواه نافع عنه عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني في
المقاتلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
في المقاتلة قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فقال هذا أثر
للحديثين الذراري والمقاتلة فأمر امرأه الأجنادة أن يفرض لمن كان في أقل من
خمس عشرة سنة في الذراري ومن كان في خمس عشرة سنة في المقاتلة (وهذا)
قول أبي يوسف ومحمد وجاعة من أصحابنا غير أن محمد بن الحسن كان لا يرى
الانبات دليلا على البلوغ وغير أبي حنيفة فإنه كان لا يرى من مرت
عليه خمس عشرة سنة ولم يحتلم ولم ينبت في معنى المحتملين حتى يأتي عليه تسع
عشرة سنة وهذا قدر رواه عنه محمد بن الحسن وقد روى عنه خلاف
ذلك فيما رواه محمد بن سماعة عن أبي يوسف قال أبو حنيفة إذا نبت عليه
ثمانية عشرة سنة فقد صار بذلك في أحكام الرجال ولم يختلفوا عنه جميعا
في هاتين الروايتين في الجارية أنها إذا مرت عليها سبع عشرة سنة أنها
تكون بذلك كاتية حاضنة وكان أبو يوسف يجعل الغلام والجارية سواء
في مرور الخمس عشرة سنة عليها ويجهلها بذلك في حكم البالغين وكان

محمد بن الحسن يذهب في الغلام الى قول أبي يوسف وفي الحاربة الى قول أبي حنيفة (وكان) من المجتهدين في حنيفة على صاحبيه في حديث ابن عمر المتقدم أنه قد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رده وهو ابن أربع عشرة سنة ليس لأنه غير بالغ ولكن لما رأى من ضعفه وأجازه وهو ابن خمس عشرة سنة ليس لأنه بالغ ولكن لما رأى من شجاعة قلبه وقوة فائتي أن يكون في الحديث حجة لابي يوسف لاحتماله ما ذهب اليه أبو حنيفة لأن أبا حنيفة لا يشكر أن يفرض للصبيان إذا كانوا عتقوا الغتال ويحضرهم الحرب وإن كانوا غير بالغين (وقد) روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه فيما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابن عمر خلاف ما روى عن ابن عمر وهو فيمارواه مطرف عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عمر يوم بدر فاستصغرنا ثم أجازنا يوم أحد (ففي) هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر يوم أحد وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة فبخلاف ذلك ما في حديث ابن عمر (ولما) كان الاحتمال لا يجب به لصبي حكم البالغين فإذا عدم الاحتمال واجمع أن هناك خلافا عنه فقَالَ قوم هو بلوغ خمس عشرة سنة وقال آخرون بل هو أكثر من ذلك من السنين جعل ذلك الخلف على إغاب ما يكون فيه الاحتمال وهو خمس عشرة سنة وهو قول أبي يوسف واختاره الطحاوي (وكان) سعيد بن جبير يذهب في هذا الى ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ثمانى عشرة سنة فيمارواه عطاء بن دينار عنه قال في قوله تعالى ولا تقر بؤامال اليتيم الابالتي هي احسن حتى يبلغ أشده ثمانى عشرة سنة ومثاله في سورة بني إسرائيل والله أعلم

(بيان الخبر الدال على كراهة مصافحة الامام النساء في المباينة) (أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن امية بنت ربيعة قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ابايعة فقال اني استأصافح النساء (كذا) رواه الحارثي من طريق قيس بن الربيع عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا من حديث امية (وفي) الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصافح النساء وفي كتاب المعرفة لابي نعيم من حديث بهمة بنت عبد الله

امية ورقية
بوزن جهينة وبهية
كرية اه

البكرية قالت وفدت مع ابي على النبي صلى الله عليه وسلم فباع الرجال
وصالحهم وباع النساء ولم يصالحهن الحديث (وروى) الطبراني من
حديث معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصالح النساء في بيعة
الرضوان من تحت الثوب

(بيان الخبر الدال على ان الخمس لنواب المسلمين)

(ابو حنيفة) عن صالح بن ابي الاخير عن الزهري عن عروة بن الزبير
وسعيد بن المسيب عن مروان والمصور بن مخزومة قالوا رآنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ستة آلاف من سبي هوازن من الرجال والنساء والولدان حين اسلموا
وخبر نساء كن عندهن رجال من قريش منهم عبد الله بن عوف وصهفوان بن
امية وقد كانا استيسرا المراتين اللتين كانتا عندهما من هوازن خبرهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترتا قومهما (كذا) رواه محمد بن الحسن
في نسخة عنه (واخرجه) البخاري في صحيحه من طريق الليث قال حدثني
عقيل عن الزهري قال وزعم عروة ان مروان بن الحكم والمصور بن مخزومة
اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين
فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
احب الحديث الى اصدقه فاختروا احدى الطائفتين اما السبي واما المال
ثم ذكر الحديث بطوله وفيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين
ثم قال اما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاءونا ثابطين واني قد رايت ان ارد
اليهم سبيهم من احب ان يطيب فليقبل الحديث وفي آخره فاخبروه انهم قد
طيبوا واذنوا (واخرج) الطبراني هذه القصة في معجمه الكبير من غير هذا
الوجه وفيه فقالوا ما كان لنا والله ورسوله

(بيان الخبر الدال على ان الخمس من الغنائم قبل قسمة الامام)
(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
خيبر ان يباع الخمس حتى يقسم كذا رواه البخاري وابن المظفر من طريق
عثمان بن دينار عنه (واخرج) الترمذي والبيهقي من حديث ابي سعيد
بالفظ نهى عن شراء الغنائم حتى تقسم (واخرجه) ابو داود من حديث ابي
هريرة نهى عن بيع الغنائم (وعند) احمد وابي داود ايضا لا يحمل لامرئ يؤمن

بأنه واليوم الاستمران يتبعه منما حتى يقسم الحديث (واخرج) البيهقي من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد عن ابن عباس رفعه عن النبي يوم خيبر عن يسع الغانم حتى تقسم (ومن) طريق الأعمش عن مجاهد بلفظه عن شراه الغانم (ورواه) النسائي من حديث إبراهيم بن طهمان عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن شعيب عن عبد الله بن أبي نجيج عن مجاهد قال أذهبي فيه أربعة ثابتيون (قال) صاحب المختار لا يجوز بيع القنينة قبل القسمة لأن الملك قبله لا يثبت والبيع يستدعي سبق الملك انتهى (وقال) الزبيري وهذا بناء على أن الملك لا يثبت قبل الأحرار دار الإسلام عندنا وعند الشافعي يثبت وماروى من أنه قسم غنائم بني المصطلق في دارهم فحملوا على أنها صارت دار إسلام ولا خلاف فيه وإنما الخلاف فيما إذا لم تصرد دار إسلام (نعم) القنينة لا تجوز عند الإمام وأبي يوسف (وعند) محمد يكره كراهية تنزيه (وعند) الشافعي لا يكره (وقيل) جائزا لاتفاق لانه فعل مجتهد فيه وقد أمضاه (وقيل) إذا قسم باجتهاد جائزا لاتفاق والافه وموضع الاختلاف (وأما) القسمة للإيداع فخاتمة وتفصيله في كتب المذهب

*(بيان الخبر الدال على أن سبب الملك هو الاستيلاء التام)

وأنما يوجد بالاحراز في دار الإسلام)*

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم شيئا من غنائم بدر إلا من بعده مقدمه المدينة (كذا) رواه الحارثي من طريق محمد بن بشر عنه (وفي) الصحيحين ما يشير إليه وقد صرح به أرباب السير وفيه خلاف للشافعي وقد ذكر في الحديث الذي قبله

(بيان الخبر الدال على سهمان الغانمين فارسا وراجلًا)

(أبو حنيفة) عن زكريا بن الحارث عن المنذر بن أبي حفصة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على سرية فغنم فأقسم للفارس سهمين وللراجل سهم واحد فباع ذلك عمر رضي الله عنه فرضى به (كذا) رواه أبو يوسف عنه (ورواه) طحمة من طريق عبد الله بن خالد بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حفصة قال بعثه عمر بن الخطاب في جيش إلى مصر فاصابوا غنائم فقسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا فرضى

بذلك عمر (كذا) روى محمد بن الحسن في الآثار عنه (ثم) قال وهو قول أبي
 حنيفة وأصحابه تأخذهما ولا كان يرى أن يكون للفارس ثلاثة أسهم ولا راجل
 سهم واحد (قلت) أعلم أن الإمام يقدم الغنيمة فيفرز خمسة الأول انقوله
 تعالى وأما رانما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الأية ويقسم أربعة أسهم
 بين الغنمين لأنه عليه السلام فعل كذلك فلا راجل سهم ولا فارس سهمان
 عند الإمام وزفر وعند صاحبيه والثا في الفارس ثلاثة أسهم ولا راجل سهم
 (واحتج) الإمام بما تقدم من سكوت عمر ورضائه بما فعله المنذر أمير
 السرية (واحتج) أيضا بحديث ابن عمر قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس
 سهمين وللراجل سهما (وقد) روى هذا الحديث من طريق (منها)
 ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة وابن غنيم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر به (قال) المحافظ نقل عن الدارقطني قال أنا أبو بكر
 النيسابوري هذا عندى وهم من أبي بكر بن أبي شيبة لأن أجد رواه عن ابن
 عمر كإجماعة وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة
 وغيره عن أبي أسامة كذلك انتهى (قلت) رواية ابن أبي شيبة المتقدمة
 أوردها عبد الحفي في كتاب الأحكام وسكت عليها ومثل ابن أبي شيبة لا يسم
 مع أن أبا أسامة وابن غنيم ينفردا بل توبعا على ذلك كما سيأتى بيانه وذكر ابن
 غنيم عن أبي أسامة يشير إلى التقوية وأنه ليس بهم (ومنها) ما أخرجه
 الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن
 عمر عن نافع عنه به وقال قال أحمد بن منصور الناس يخالفونه وقال
 النيسابوري أهل الوهم من نعيم بن حماد (قلت) وهذه الرواية ذكرها
 صاحب التمهيد وهو يدل على شهرتها عندهم وكيف يكون وهما وقد
 توبع عليه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني أيضا من طريق نافع عن عبد
 الله بن عمر الكبير وقال وقد رواه القعني عنه على الشك هل قال للفارس
 أو الفارس (ومنها) ما أخرجه أيضا من طريق حماد بن سلمة عن نافع عن
 عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد (ومنها) ما أخرجه في أول
 المختلف من طريق عبد الرحمن بن أمية عن نافع عن ابن عمر به (قلت) وهذا
 الشك من القعني وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع تلك المتابعات

(ومما) اخرج به الامام ماروان ابو داود واسم ابو ابن شيبة والطبراني
والحاكم عن شمع بن جارية قال شهدنا بالحديث فذكر الحديث ورواه علي
الفارس سهمين واعطى الراجل سهما (قال) البيهقي في سنده شمع بن
يعقوب بن مكي عن الشافعي انه قال شيخ لا يعرف (قلت) هو مجمع بن يعقوب
ابن مجمع بن يزيد بن جارية الانصاري وهذا الحديث أخرجه الحاكم في
المستدرک وقال حديث كبير صحيح الإسناد ومجمع بن يعقوب معروف قال
صاحب الكمال روى عنه القاسمي ويحيى الوضائي واسم عبد بن أبي اويس
ويونس الماذني وأبو عامر القدي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان
ثقة وقال أبو حاتم وابن معين ليس به بأس وروى له أبو داود والبيهقي
انتهى ومعالم ابن معين اذا قال ليس به بأس فهو وثيق فاقبل ذلك
(ويروى) عن المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أسلم له سهمين فخره
سهم وله سهم أخرجه الطبراني وفي اسناده الشاذكوني عن الوادي
(ولا واقدى) في الغزالي عن الزبير شهدت بنى قريظة فمضوا بسهم
والفرس بسهم (ويروى) عن عائشة رضي الله عنها قالت قسم النبي صلى
الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق فأعطى الفارس سهمين والراجل سهما
أخرجه ابن مردويه (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا غندر عن شيبة عن أبي
اسحق عن هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه قال للفارس سهمان
وللراجل سهم (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري روى عن أبي موسى
أنه لما أخذت ستره فقل مقعاتهم جعل للفارس سهمين وللراجل سهما
(فهذه) الأحاديث كلها ما يشهد ما ذهب إليه الامام رضي الله عنه
(ذكر) ما يعارض هذا (أخرج) البخاري من حديث ابن عمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما (وفي)
لفظ قسم يوم خيبر للفارس سهما وللراجل سهما (ولابن) داود
للراجل والفرس ثلاثة (ولابن) ماجه أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم
للفرس سهما وللراجل سهم (ولابن) داود من حديث ابن أبي عمير
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى كل إنسان
مناسه ما أعطى الفرس سهمين (والطبراني) والدارقطني عن أبي رهم

الوفاة نسبة الى
وحالة بضم الواو
ومنه فاهملة
بعدها طاء موحدة
وقال حافظه
بلدة أو أرض
بالعين اه

شهدت انا واخي جبير ومعا فارس بن فقسيم انما ستم اسهم (وللبنار)
والدارقطني عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى للفارس سهمين
ولصاحبه سهما (ولاسحق) بن راهويه عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم اسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمان للفارس وسهما لصاحبه
(ولاحمد) من طريق المذنب بن الزبير فعه اعطى الزبير سهما وفارسه سهمين
(وروى) البيهقي عن شاذان عن زهير عن ابن اسحق غزوت مع سعيد بن
عثمان فاسهم للفارس سهمين ولى سهما (قال) ابواسحق وبذلك حدثني
هاني بن هاني عن علي (فهذا) الذي اوردته مجموع ما يعارض الذي قبله
(والجواب) عن ذلك اما حديث ابن ماجه فقد ذكر الطبراني في الاوسط انه
تقر به هشام بن يوسف عن ابي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن
عمر وغيره لا يذكرون فيه عمر (واما) حديث ابن عباس عند ابن راهويه
فاخرجه من طريقين في كل منهما ضعف (واما) حديث المذنب بن الزبير عند
احمد فاخرجه الدارقطني وفي طريقه مقال (واما) حديث شاذان عند
البيهقي فقد اختلف فيه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن
هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان لغرسين لهما اربعة اسهم
وله سهم هذا وقد روى عن كل من ابن عمر والمقداد والزيبر رضي الله
عنهم قولان متعارضان فرجح الامام ما روى عن ابن عمر ولا لما ظهر له من
الترجيحات وجعل ما روى عنه وعن غيره بخلاف ذلك مجولا على التنفيل
كما روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع سهم الفارس والراجل
رواه احمد ومسلم عنه وهو كان راجلا اجيرا للحمية والاجير لا يستحق سهما
من الغنيمة وانما اعطاه رضيها لخدمته في القتال وقال خير رجلا سلمة بن
الاكوع وخير فرساننا ابو قتادة ذكره الزبالي في شرح الكنت

*(بيان الخبر الدال على جواز التنفيل قبل احرار الغنيمة وقبل ان تضع
الحرب اوزارها)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب
النفل لانهم المسلمين بذلك على عدوهم كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال وهو قول ابى حنيفة وبه نأخذ (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم

انه صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلًا فله سابعه ومن جاء بسلب فهو له
 او من جاء برأس فله كذا وكذا رواد محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال
 وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ وهو متفق عليه من حديث أبي قتادة بن بادة
 له عليه بيعة (وكذا) رواد أحمد (ولابي) داود عن أنس رفعه قال يوم حنين
 من قتل كافرا فله سابعه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذوا أسلابهم
 (وله) أيضا من فعل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا (وعند) ابن مردويه
 من حديث ابن عباس مثل لفظ الامام وأنه قاله يوم بدر (قال) الحافظ
 واسناده واه (وقال) مالك في الموطأ لم يبلغني أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 الا يوم حنين (ثم) قوله في الحديث أو من جاء برأس فله كذا وكذا يؤخذ منه
 جواز التنقيط بالدراهم والدنانير (واعلم) ان قوله من قتل قتيلًا فله سابعه
 يدخل فيه الامام نفسه استحسانا لانه ليس من باب القضاء وإنما هو من باب
 استحقاق الغنيمة ولذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رخصا
 فلا يتهم به بخلاف ما اذا قال من قتله أنا فلي سابعه حيث لا يستحق لانه خص
 نفسه به فصار متهما وبخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلًا فله سابعه حيث
 لا يدخل لانه ميرت نفسه منهم (وقال) الخطابي في شرح سنن أبي داود كان النبي
 صلى الله عليه وسلم ينقل الجيوش والسرايا يتصرف على القتال وتعينه
 لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة ويجمعهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة
 فيكون ما يخصهم به من النفل كالأصل والعطية المستأنفة (وقد) اختلف
 العلماء في هذا (فكان) مالك لا يرى النفل ويكره أن يقول الامام من قاتل في
 موضع كذا أو قتل عدوا فله كذا أو يبعث سرية فيقول ما غنمتم فلکم
 نصفه ويكره أن يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا (واثبت)
 الشافعي النفل وقال به الاوزاعي وأحمد انتهى (وفي) التمهيد ما ملخصه
 لم يختلف العلماء ان هذه الآية بمعنى واعلموا انما غنمتم من شيء ليست على
 ظاهرها وأنه خص منها سابع القاتل وما فعله عليه السلام من الانفال
 في غزواته الا أنهم اختلفوا فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من
 رأس الغنيمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون النفل من
 خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احراز الغنيمة وبعدها لانه عليه

اللام فعل ذلك كله واختاره من فعله وثبت ذلك عنه وعن قال بهذا
 الاوزاعي والشافعي وجماعة من الشاميين والعراقيين انتهى (ثم) ان
 السائب بجميع الجند من جملة الغنيمات اذ لم ينقل به القتال وعند الشافعي
 هو للقاتل اذا كان من أهل ان يسهل له وقد قتل مقبلا قال والظاهر أنه
 نصب شرع لانه بعث له (وفيه) أمور (الاول) ان الحديث المذكور
 ليس فيه هذان التبدان وايضا فان حديث سلمة بن الاكوع الذي استدل
 به البيهقي أنه ناخ بجمل رجل فقتله حجة عليه لانه قد قتل مدبرا غير مقبل
 والحرب غير قائمة ذكره ابن المنذر في الاشراف (والثاني) حديث ابن
 مسعود في قتل أبي جهل الذي رواه احمد وفيه فضربه حتى قتله ثم اتيت
 النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فنقلني بسايله فهذا يدل على ان ما رواه
 الشافعي مستدلا به محمول على التنفيل ولو كان السائب للقاتل لما صح التنفيل
 به جمعا بين الروايات (والثالث) ان حديث خالد بن الوليد الذي أخرجه
 مسلم واحمد والظاهر اني والمحاكم وفيه أنه منع رجلا سائب قتيله وكان عليهم
 أمير فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اعطه له ثم قال لا تعطه فلو
 كان نصب شرع كما قال الشافعي لما وقع ذلك ولا يقال لعل هذا متقدم
 لان عوف بن مالك ذكر أنه قال لخالد وهو الراوي لهذا ما علمت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسائب للقاتل قال بلى لكن استكرهته ولو كان
 نصب شرع لاستحققه وان كثروا لم ينه عنه عليه السلام عنه وانما منعه خالد لانه
 لم ينفاهم به في تلك الغزوة فتأمل ذلك

قد تم بعون الله الملك الوهاب طبع نصف

هذا الكتاب وبإيه النصف الثاني

أوله كتاب البيوع والمجـد لله

وحده وصلى الله وسلم

على من لا نبي

بعده

تم

(فهرست المجزء الثاني من عقود الجواهر المنبغية)

صفحة

كتاب البيوع	٣
بيان الخبر الدال على التعريض على التجارة	٤
بيان الخبر الدال على كراهية البيع في البيع	٤
بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الخيار	٧
بيان الخبر الدال على ان البيع بما كده المشتري الخ	٤
في الخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء الخ	١٤
بيان الخبر الدال على الخيارات	١٤
خيار العيب وبكم بيع المصرة	١٥
البيع الفاسد	١٩
بيان الخبر الدال على ان بيع الخمر باطل	٢١
بيان الخبر الدال على حكم الزانية والمهاقلة	١٩
بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين	٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الغرر	٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن القبض الخ	٢٣
بيان الخبر الدال على النهي من الاستيلاء الخ	٢٣
بيان الخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادي	٢٤
بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الام وولدها	٢٤
بيان الخبر الدال على ان البيع يبطل اذا اشترط الخ	٢٥
بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الخ	٣١
بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات	٣٤
باب الربا	٣٥
بيان الخبر الدال على ربا القرآن الخ	٤٠
بيان الخبر الدال على شرط التقابض الخ	٤٢
بيان الخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان	٤٢
بيان الخبر الدال على التشديد في الربا	٤٣
باب السلم	٤٤
بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع الخ	٤٤

- ٤٥ بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
 ٤٦ باب الكفالة
 ٤٧ بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة به وهو الخ
 ٤٧ باب المحوالة
 ٤٨ بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان
 ٤٩ باب الشركة والمضاربة
 ٥٠ باب القضاء بيان الخبر الدال على ان من قضى بغيره لم يخ
 ٥١ بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس الخ
 ٥٢ بيان الخبر الدال على فضل الحاكم الخ
 ٥٢ آداب القاضي
 ٥٣ بيان الخبر الدال على تحذير القضاء عن الظلم والجور
 ٥٣ باب الشهادة
 ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
 ٥٦ بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدث في القذف
 ٥٧ باب الدعوى والبيّنات
 ٥٧ بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيّنة
 ٦٠ بيان الخبر الدال على ان الرجاءين يدعيان شيئاً الخ
 ٦٢ بيان الخبر الدال على ان الخارج اذا اقام الخ
 ٦٤ باب الاقرار
 ٦٥ باب الصلح
 ٦٥ بيان الخبر الدال على رفع المنازعة الخ
 ٦٦ باب الوديعة باب العارية
 ٦٧ بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية
 ٦٧ باب الهبة بيان الخبر الدال على قبول الهدايا
 ٦٧ باب القرض بيان الخبر الدال على فضل انظار العسر
 ٦٨ بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ

- ٢٩ باب العمري والرقبي
- ٧٠ باب الاجارة بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تمنع الخ
- ٧٢ بيان الخبر الدال على النهي عن استئجار الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم
- ٧٤ باب الولاء بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة الخ
- ٧٤ بيان الخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب
- ٧٧ باب الرهن بيان الخبر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر
- ٧٧ باب الحجر
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الخ
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الخ
- ٨٠ بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الخ
- ٨١ بيان الخبر الدال على ان انبات العانة امانة التكليف
- ٨٢ بيان الخبر الدال على البلوغ بالسن
- ٨٣ باب المأذون بيان الخبر الدال على ان العبد المأذون بملك الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان للمرأة ان تتصدق الخ
- ٨٤ باب الغصب
- ٨٤ بيان الخبر الدال على ان الشاة اذا ذبحت بغير اذن الخ
- ٨٦ باب جنابة البهائم بيان الخبر الدال على ان لا ضمان الخ
- ٨٨ باب الشفعة
- ٨٩ بيان الخبر الدال على شفعة الجوارح
- ٩٥ بيان الخبر المبين أي الجوارح اقرب
- ٩٥ باب المزارعة والمساقاة
- ٩٨ باب الصيد
- ١٠٢ باب الذبائح بيان الخبر الدال على ان قطع الاوداج الخ
- ١٠٣ بيان الخبر الدال على ان المذبح المرى الخ

- ١٠٤ بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابا المقتل المخ
 باب ما يصل أكله وما لا يصل
 ١٠٥ باب الخبر الدال على النهي عن أكل الغضب
 ١٠٦ بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب
 ١٠٦ بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الالهية
 ١٠٧ بيان الخبر الدال على اباحة أكل الجراد
 ١٠٧ بيان الخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء
 ١٠٨ باب الاضحية
 ١٠٩ بيان الخبر الدال على ايجابها
 ١٠٩ بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزى فيها
 ١١٠ بيان الخبر الدال على ما يستحب من الفصايا
 ١١١ بيان الخبر الدال على التضيعة بالمجذع السمين
 ١١١ بيان الخبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة
 ١١٢ بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي
 ١١٢ بيان الخبر الدال على فضل أيام العشر
 ١١٢ باب الاسفحسان
 ١١٢ باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة
 ١١٤ بيان كراهية لبس الحرير للرجال
 ١١٤ بيان الخبر الدال على جواز لبس الحرير والذهب للنساء
 ١١٦ بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال
 ١١٧ بيان الخبر الدال على اباحة لبس الخنزاج
 ١١٩ بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكئا
 ١١٩ بيان الخبر الدال على النهي عن أكل الرجل بالشمال
 ١٢٠ بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي
 ١٢٠ بيان الخبر الدال على جواز عيادة أهل المكاتب
 ١٢١ بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة

- ١٢١ بيان الخبر الدال على الرخصة في العزى
- ١٢٢ بيان الخبر الدال على كراهية التكيف للضيف
- ١٢٣ بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور
- ١٢٤ بيان الخبر الدال على إباحة المداواة الخ
- ١٢٥ بيان الخبر الدال على إباحة اتباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٢٦ بيان الخبر المبيح لا كل مجنب المجلوب من بلاد الكفار
- ١٢٧ بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحجر الأهلية والبانها
- ١٢٨ بيان الخبر الدال على كراهية محوم الخيل
- ١٢٩ بيان الخبر الدال على أن العقيقة على الاختيار
- ١٣٠ بيان الخبر الدال على الرخصة في الكل في آنية أهل الكتاب
- ١٣١ بيان الخبر الدال على الرخصة في إخصاء البهائم
- ١٣٢ بيان الخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة
- ١٣٣ بيان الخبر الدال على إباحة الشرب قائماً
- ١٣٤ بيان الخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک
- ١٣٥ بيان الخبر الدال على أن المصرف في المكون هو الله تعالى الخ
- ١٣٦ بيان الخبر المخاطر فيمن يضحك القوم الخ
- ١٣٧ بيان الخبر الدال على النهى عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٣٨ بيان الخبر الدال على النهى عن التداوى بالحرم والنجس
- ١٣٩ بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين
- ١٤٠ بيان الخبر الدال على كراهية وصل النساء الشمر الخ
- ١٤١ بيان الخبر الدال على كراهية الفزع للصبيان
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب
- ١٤٣ بيان الخضاب بالمحنا وما والكم
- ١٤٤ بيان الخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب

بيان الخبر الدال على كراهية الخضايب بالسواد	١٣٥
بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما	١٣٥
بيان الخبر الدال على ان الطيب لا يرد	١٣٥
بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في اديارهن	١٣٥
باب الاستبراء	١٤٣
باب بيع ارض مكة واجارته اوفيه الخبر الدال على ذلك	١٤٣
باب الاشربة	١٤٥
بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر رابعة قطعية	١٤٧
خبر ثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسك الخ	١٤٩
بيان الخبر الدال على العنب يعصر للخمر	١٥٠
بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يهرم الخ	١٥٠
ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٥٨
الخبر الدال على النهي عن الخلطين اولا	١٥٩
بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخرا	١٦٠
بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباب والمختم والنقير	١٦١
بيان الخبر الدال على نسخ ذلك	١٦٢
باب الجنائيات	١٦٥
في الدابة تنفع بزجها	١٦٥
القصاص والديات	١٦٧
بيان الخبر الدال على معنى شبه العمود الخ	١٦٨
بيان الخبر الدال على الاستبراء في القصاص	١٧٢
بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي	١٧٥
خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده	١٧٦
بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٧٧
بيان ناويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا	١٨٠

- ذكر ما يؤثر في الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
 بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ ١٨٢
 بيان الخبر الدال على الترهيب في العقوب عن القصاص ١٩١
 بيان الخبر الدال على عقوبة من الاولياء عن القصاص ١٩١
 بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخامس الخ ١٩٢
 بيان الخبر الدال على قيمة الدية الخ ١٩٥
 بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء ١٩٦
 بيان الخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ ١٩٧
 بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثلاث ٢٠٢
 من وصى بالصدقة عند الموت ٢٠٤
 بيان الخبر الدال على ان الكفن في رأس المال ٢٠٥
 بيان الخبر الدال على ان وصى القيم له أن يخالط الخ ٢٠٥
 بيان الخبر الدال على زعم الوصية للوالدين والاقارب ٢٠٥
 الفرائض بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ ٢٠٧
 بيان الخبر الدال على ان العاقل لا يرث ٢٠٨
 ميراث العصبية ٢١٠
 توريث ذوى الارحام ٢١٥
 ذكر حجة الخصال في جواب عنه ٢١٦
 ومما احتج به الإمام على توريث ذوى الارحام ٢١٨
 ومن حجة الامام ٢١٨
 ومن حجة الامام ٢١٩
 ومن حجة الامام ٢٢١
 بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة أولى بالميراث الخ ٢٢٣
 ميراث المتلاعنين ٢٢٥
 ميراث ولد الملاعة ٢٢٥
 بيان الخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبية الخ ٢٢٦

الجزء الثاني
 ن عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الاثمة الستة
 أو أحدهم جمع الامام والعلم الممام
 الحسين النسيب السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 نفعنا الله به
 آمين

(الطبعة الاولى)

(بالطبعة الوطنية بنشر سكرتريه
 سنة ١٣٩٣ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب اليعوق)

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طححة من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأما بلفظ التاجر الصدوق الأمين وليس عنده
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأما بلفظ أيضاً من حديث ابن عمر بلفظ
التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
إسماعيل بن عمار السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار ثلاث مرات أنكم تبعون يوم
القيامة فجاءوا الأمين بروضه كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبعثي والبارودي وابن
قانع وابن جرير والحاكم من طريق اسحق بن عبيد بن رفاعه عن أبيه
عن جده باللفظ يامعشر التجار ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاء الامن
اتقى الله وبر وصديق واخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب
وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان
الله باعكم يوم القيامة فجاء الامن صدق وبر وادى الامانة

(بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع)

(أبو حنيفة) عن الاعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة رضي الله
عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان تباع في الاسواق
وكان يسمى السماصرة فسمانا باسمه هو أحب اليما من اسمائنا فقال يامعشر
التجار ان هذا البيع يحضره الخلف في الاثمان فشوبوه بالصدقة كذا
رواه ابو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
ابن خسر من طريق أبي نعيم واخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن
ماجه والحاكم باللفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره اللغو والخلف
فشوبوه بالصدقة وعند الحاكم من حديثه ايضا باللفظ يامعشر التجار ان
هذا البيع يحضره الكذب واليمين والباقي سواء وعند الترمذي من
حديثه ايضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا
بيعكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله غيره (قلت) وقيس بن أبي غرزة
بمجمعة ورواه زاي مفتوحات الغفاري صحابي نزل الكوفة روى له الاربعة
قاله الحافظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي في هذا
الحديث من طريق الاعمش عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر ابا وائل ولا بد
منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب
واصل سقوطه من السنن للبيهقي وقع من الكتاب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الثمار في غير حينها)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فالمال للبائع الا ان يشترط المبتاع
كذا رواه الحاكم في من طريق الحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الزيات

والابيض بن الاغر واسد بن عمرو وابي يوسف وابي الجهم ومحمد ابى المنذر
وكيع واسماعيل بن يحيى وهيب بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حاجب وعمر بن الهيثم والمنذر بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الاثناني من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خسر ومن طريق الاثناني ورواه ابن عبد الباقي من طريق
وكيع عنه وأخرج أبوداود النخعي في الاولية منه وابن حبان من حديث جابر
وأخرجه ما مع ما سلم والترمذي وأبوداود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر وللبخاري عنه من باع نخلا بعمنة وفي تخريج الزاوي
للحافظ متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
نخلا مؤبرا أو عبدا له مال فالثمرة والمال للبائع الا ان يشترطها المشتري كذا
رواه المحاربي وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه تأخذ ورواه طحاوي من طريق أبي يحيى الحماني
وعبيد الله بن موسى والايض بن الاغر عنه ورواه ابن المطهر من طريق
شعيب بن اسحاق والايض بن الاغر الا انه لم يذكر العبد وعباد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحماني عنه ورواه الاثناني من طريق وكيع
عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرجه
الطحاوي من حديث ابن عمر رفته بلفظ من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
فلا شيء له ومن اشترى نخلا بعمنة تأبيرها ولم يشترط الثمرة فلا شيء له ومن
طريق أخرى عنه ان رجلا اشترى نخلا قد أبرها صاحبها فخاصمه الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثمرة لصاحبها
الذي أبرها الا ان يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تشترى ثمرة حتى تشق
كذا ورواه المحاربي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه وأخرجه الشيخان
وأبوداود والطحاوي زادوا فيل وما تشق قال تجمأ وتصفأ وتبوكل منها
لفظ الطحاوي فقبيل مجاب ما تشق وفي لفظ آخر عنه مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عند الشيخين من حديث ابن عمر نهى عن بيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها فهي البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم فهي عن
 بيع النخل حتى ترهى وعن السندل حتى يبيض وبأمن العامة ومن حديث
 جابر بن سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب وفي لفظ
 آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس بن سفيان عن بيع النخل حتى
 يؤكل وكل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوي عنه فقام ما يوزن فقال
 رجل عنده حتى يوزن وعند البخاري من حديث أنس رفعه عن النبي عن
 بيع الثمار حتى ترهى قال حتى تجمار وفي لفظ آخر تجمار وتصفار وعند
 مسلم عن حميد بن أنس زيادة أرايتك أن منع الله الثمرة ثم تستعمل مال أخيك
 وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك الخ ليس
 بموصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع الثمار حتى
 تطلع الثريا كذا رواه الأشعري من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
 خزيمة ومن طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
 أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
 عن ابن عمر رفعه عن النبي عن بيع الثمار حتى تذهب العامة قال قلت متى
 ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خاتمة
 ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا
 فيقضي الأصف من الأجره كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل سند به (اعلم)
 أنه ذهب قوم إلى طاهره هذه الآثار فزعموا أن الثمار لا يجوز بيعها
 في رؤس النخل حتى تجمار أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا هذه
 الآثار ثابتة عندنا وله كن تأويلها عندنا أنه أراد بذلك النهي عن بيع
 الثمار قبل أن تكون فيكون البائع بائنا ما ليس عنده وهو منهي عنه وقد
 دلل الآثار المقدمة على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل يبدو صلاحها
 هي المبيعة قبل كونها المسلف عليها فهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
 علم العامة فينتدب يجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
 (الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس ما سأله أبو البختري عن السلم في
 النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النهي عن بيع الثمار

البختري بفتح الباء
 والتاء يذنها خاء
 مهملة وقوله يجوز
 بتقديم الزاي على
 الراء في تقديم الراء
 كما في بعض الأصول
 تصحيف كذا في
 شرح مسلم اهـ

حتى يأكل منه أو يؤول كل وحتى يوزن هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
 سألت ابن عباس عن بيع النخل فدل ذلك على أن النهي انما وقع فيما
 تلوينا على بيع الثمار قبل أن تسكون ثمارا (الثاني) في الصنفين أيضا
 من قوله صلى الله عليه وسلم رأيت أن منع الله الثمرة بيمين يأخذ أحدكم مال
 أخيه فهذا أيضا دل على أن المنع انما هو عن بيع ثمر لم يكن له أن يكون
 وانما الذي في هذه الآثار النهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
 بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فان ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
 من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
 الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره من النخل لبايعها
 إلا أن يشترطها مبتاعها فيكون له باشرطه أياها ويكون بذلك مبتاعها
 وقد أباح صلى الله عليه وسلم لها بيع ثمره قبل بدو صلاحها فدل ذلك
 أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأول خلاف هذا المعنى (فان) قلت انما
 أجزى بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
 مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لانا قدرنا أيضا أشياء تدخل مع
 غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والافنية تدخل
 في بيع الدور ولا يجوز أن تغرد بالبيع (قلت) أن الطرق والافنية تدخل
 في البيع وان لم تشتط ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط فالذي
 يدخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي يجوز أن يكون مبيعاً وحده والذي
 لا يكون داخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي إذا اشترط كان مبيعاً فلم
 يجوز أن يكون مبيعاً مع غيره إلا ببيع وحده جائز ألا ترى أن رجلاً لو باع
 داراً وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه لو اشترطه
 في شرائه الدار صار له كاشترطه أياه ولو كان الذي في الدار نخراً أو خنزيراً
 فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
 في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
 اشترطه مع النخل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) لا ترى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكر
 النخل ومن باع عبداً له مال فماله للمبتاع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المال

للبائع ان لم يشترطه المبتاع وجعله للمبتاع باشتراطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خيرا او خنزيرا فسد ببيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وحده فلا يجوز
اشترطه في بيعه لانه يتكفون بذلك مبيعا ويبيع ذلك الشيء لا يصح فذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انما الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النهي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه على مخرج ذلك ولا كنهه كان على
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يفتتقون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون
الثمار فاذا وجد الناس وحضر تقاضهم قال المبتاع انه اصاب الثمار الدمان
أصابه مراض أصابه قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك فاما لا فلا تبايعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كالشورة يشير بها لكثرة خصومتهم فدل ذلك ان ما روى
في هذا الباب من النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذاه على هذا المعنى لا على ما سواه

(بيان الخبر الدال على ان المبيع يملكه المشتري بالقول

دون التفريق بالابدان)

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه وانوجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بدل اشترى وفي آخره
يقضه وفي آخره حتى يملكه لم يقل البخاري حتى يملكه وانوجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام (ووجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
زمان وبالضم ومراضه
وقشام بوزن غراب
وقوله فاما لا اصله
فان لا تتركوا هذه
المبايعات الخ فزيدت
ما وادغمت النون
فيها وحذف الفعل
ام

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سلمة بن عبد الله بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه يخطب على المنبر يقول كنت أشتري القير
فأبيع به بريح الأصع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فاكتل واذا بيعت فكل فكل من ابتاع طعنا ما مكايلة فباعه قبل أن
يكاله لا يجوز بيعه فاذا ابتاعه فأكاله وقبضه ثم فارق بائعه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة الكيل وخلاف بين أكتياله أياه بعد
البيع قبل التفريق وبين أكتياله أياه قبل البيع فدل ذلك أنه إذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فذلك لا أكتياله منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فذلك كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكر وقوع ملك
المشتري في المبيع بابتدائه أياه قبل فرقة تكون بمذالك (وأما) من طريق
النظر فرقة درأينا الأموال تملك بعقد وفي أبدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكل ما كان ما يملك من الأبضاع هو المالك كالحق فكل ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجزاء فكل ذلك أيضا
مملوك بالبيعة لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال
لا بالفرقة بعدها قياسا ونظرا على ما ذكرنا في ذلك وهو ما قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأليه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وناهيك بأبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشدد يدك به
(ذكر) ما يعارض ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا بيع
الخيار ولفظ النسائي المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرجه من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما
في بيعهما وإن كذبا وكفنا بحق بركة بينهما ولله ثلاثة من طريق عمرو بن
شعبه عن أبيه عن جده رفعه المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ولله في وابن
ماجه من حديث سمرة البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا في داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله واغظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخره البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه بلفظ البيعان
بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
عن أبي الوضئ عن أبي برزة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
البائع فلما أصبح قال لا أرضاها فقال أبو برزة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في خباء شعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
أيضا من طريق جليل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
لنا من رجل فرسا فأقمنا في منزلهنا يومنا وليلتهنا فلما كان الغد قام الرجل
يسرج فرسه فقال له صاحبه إنك قد بيعتني فاختصمنا إلى أبي برزة فقال
إن شئتما قضيت بينكما فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أرا كما تفرقتما
(فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالاقوال (قال)
أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بيعت
منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
لهما من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بيعت هذا العبد
بألف درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن يتفرقا يغن الله
كلاما من سمعته فكان الزوج إذا قال للمرأة قد طلقك على كذا وكذا فقالت
المرأة قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائها
فذلك إذا قال الرجل للرجل قد بيعت عبدي هذا ألف درهم فقال
المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائها (ومن)
قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار المذكور في هذه

الاثر هي الفرقة بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بدعتك
عبدى هذا بانف درهم فلما احتاط بذلك القول ان يقبل مالم يشاقق
صاحبه فاذا افترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولو لان هذا الحديث
جاء ما علمنا ما يقطع بالخطاطب من قبول الخطاطبة التي خاطبه بها صاحبه
واوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهم جاء بعد
الخطاطبة بالبيع يقطع قبول تلك الخطاطبة (وقد روى) هذا التفسير
عن ابي يوسف قال عيسى وهذا اولى مما حمل عليه هذا الحديث لان ارياس
الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك
الفرقة انما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب بها صلاحه وكانت هذه
الفرقة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر المتبايعين اذا
جعلنا ما على ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد الخطاطب وان جعلنا ما
على ما قال الذين جعلوا الفرقة بالابدان يتم بها كانت بخلاف فرقة الصرف
ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه لان الفرقة المتفق عليها انما يسد بها
ما تقدمها اذا لم يكن تم حتى كانت (فاولي) الاشياء ان تجعل هذه
الفرقة المختلف فيها كالفرقة المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
مالم يكن تم حتى كانت فثبت بذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن ابان هذا من
أصحاب محمد بن الحسن ولما صنف كتاب المجبة وراة المأمون اعجب به
كثيرا وترحم على الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
وحاصل ما فهم من تقريره ان ابا يوسف يرى ان التفرق المذکور
في الحديث هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
ما ذكرنا اولوية هذا الوجه انا عهدنا في الشرح ان الفرقة موجهة للفساد
كما في الصرف قبل القبض وما ذكرناه يوجب التمام ولا نظيره في الشرح
فكان ما ذكرنا اولى لشكونه من ادا قتل (واحتج) القائلون بفرقة الابدان
بان الخبر اطلق ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالتحسين مالم يتفرقا قالوا فهم
قبل البيع قد تساوموا فاذا تباعا بغير ايجاب من فكان اسم التبايع
لا يجب لهما الا بعد العقد فموجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بروي عن
ابن جرير في الصحيحين من رواية نافع عنه كان اذا بايع رجلا فآراد ان لا يقبله

قام فشي هنية ثم رجع اليه ورواه الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا فسكان ذلك
عنده على التفرق بالابدان وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
صلى الله عليه وسلم كان كذلك ايضا واحتجوا ايضا بحديث أبي برزة
الذي قد مرناه آنفا حيث قال للذين اختصموا اليه ما أرا كما تفرقتما فإني كان
ذلك التفرق عنده هو التفرق بالابدان ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
(والجواب) عن ذلك اما قولهم لا يكونان متبايعين الا بعد ان يتعاقدا البيع
وهما قبل ذلك متساومان فذلك اغفال منهم لسعة اللغظة فانه يطلق على
المتساومين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يداونا تباعا وقد سمعنا
اسماعيل أو اسحقا في ذبيح القربة من الذبيح وان لم يكن ذبيح وفي الحديث
لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
ومعناها واحد نقله الطحاوي (وقال) الزياحي وأما قولهم اذ هما متبايعان
بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع ولانه يحتمل انه سمعاهما
متبايعين لقربهما من البيع كما سمى العنبر خمر (وأوضحه) شارح المختار
فقال الاحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الايجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
كلهما وحالة وجد فيها أحدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليهما في المحالة
الاولى والثانية محاز باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعينت المحالة
الثالثة اذ هي جامعة قريبة الى الحقيقة اذ الشارح أبى الايجاب ماداما
في المحاسن ليرابط بالقبول انتهى (وقال) الزياحي وانما كان له خيار
القبول لانه لو لم يكن له الخيار للزم البيع من غير اختيار الاخر ولدخل
في ما سكه وليس ذلك في وسع الموجب وللاوجب ان يرجع في هذه الحالة
لانه ليس فيه ابطال حق الغير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
ما ذكره ابن عمر من فعله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الفرقة فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
ان يكون أشبهت عليه تلك الفرقة ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالابدان
على ما ذكره واحتملت عنده الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن
أبان واحتملت عنده الفرقة بالاقتوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدل عليه بأخذها أولى منه مما سواه منها فافرق بينهما بدنه
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لباثعه نقض البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الإيضاح هو تأويل الراوى ولا يكون حجة على غيره انتهى
 (وقال) الرضا تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (وهنا) بعض
 ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهري عن حمزة بن عبد الله أن ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو
 مال المبتاع فدل ذلك أنه كان يرى أن البيع يتم بالاقرار قبل الفقرة التي
 تكون بعد ذلك وإن المبيع ينتقل بتلك الاقوال من ملك البائع إلى ملك
 المبتاع حتى يملك من ماله أن يملكه هذا دل على مذهبه في الفقرة
 ذكرها (وأما) ما ذكرها عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضا عندنا لأن
 في الحديث المذكور فلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقتما فقيامه إلى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقام بعد
 البيع مدة يعلم أن كلامه قد قام إلى ما لا بد منه من حاجة الإنسان
 وقيامه إلى صلاة يكون بذلك تارك لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف نصار فاه قبل القبض لفسد ما صرف ولذلك لو كان الخيار
 واجبا في البيع بعد عقده لقطعه هذه الأشياء فدل ذلك على أن التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أو رد البهي في السنن في آخر
 باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة أنه
 حدثني الكوفي عن محمد بن أبي بكر عن أبيه قال فحدثنا به أنا حنيفة
 فقال إن هذا ليس بشئ أريت أن كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني إن الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق إن كان مراد البهي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصده الحق ويؤيده في كل شيء لوجه الله
 تعالى لا ميل ولا عصبية فهو في إيراد هذا أمثال ذلك بمنزلة ما لا يورده
 مورد التنقيص لسان هذا الإمام العظيم قدرة عند الله وعند الناس
 والاعتناء بحجابه (واقعد) كنت اسمع مشايخي دائما يقولون إن البهي
 متعصب وكنت لا أصدق ذلك وأجل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا الإمام الذي تقلد مذهبه إن بعض عن أئمة الدين أو يطعن

في المجتهدين وهذه حكاية منه كذا لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
وشكنت به كتب أصحابه ومخالفاته من ورعه وزهده ومخالفاته من الله
تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشئ الحديث وانما أراد ليس
هذا الاحتجاج بشئ يعني تأويله بالفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل
تأويله بأن الفرق المذكور فيه هو الفرق بالاقوال لقوله تعالى وان
يتفرقا يغن الله كلاً من سمعته (ولهذا) قال رأيت لو كان في سفينة أو تأويل
المتبايعين بالمتساومين (وقول) ابن المديني ان الله سائلهم عما قال فلا
شك فيه كل مسئول عن قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أعد جواباً ولم يترك
النصوص متضادة (ثم) هو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه
شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والثوري والحنفي وغيرهم فان
هذه الامعية لمن تأمل (ولقد تعجبت) من الشيخ تقي الدين السبكي
حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في حق القريب مانعه
ولقد كنت من أيام نظرت في الغاية شرح الهداية لقاضي القضاة شمس
الدين السروجي الحنفى رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحنة لاهل
العلم واحسان ولى به اجتمع فرأيت مذكر فيه ان البيهقي متعصب فاستقيمت
هذه الكلمة وامة نصت منها وانها الكلمة تملأ انهم وكيف تصدر من عالم
أو يظننا أو يوهمها ولا تصدر الا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء وما
يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
والكلام في دينه وشريعته والعصية في الجهال الذين لم يتدبروا بشئ
من العلم قبيحة فكيف بن عنده شئ من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
ونظرت الى ان هذا هو معنى ما شاع على السنة الناس ان نجوم العلماء
مهمومة لان الوقعة فيهم ووقعة في الشريعة الى آخر ما قال (وأنت) اذا
عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحجة لانه قد رآه الامام فان
ظاهره انه نقص أصلاً من أصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
لم يعبأ بكلامه ومثل هذا لا يقوله الامه متعصب (سلمنا) ان السروجي غاب
في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والخطيب غابا في حق الامام ففسد ما اليه

قوله الامه
النواة في عصه
الرجل اه

حكايات منكرة من طرق رجال مجاهيل فها لا يقول لها ما السبكي هذا
 حرام والقيمة في المجتهدين وقيمة في الشريعة وواجب ان لحم البهيقي
 مسعوم وحكم الامام غير مسعوم وعن تأمل كتاب السنن للبيهقي قضى من
 تعصباته الجب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم

(في الخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء في النهي عن بيع ما لم يقبض)
 (ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال نهى عن بيع الطعام
 حتى يقبض (قال) ابن عباس واحسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز بيعه حتى
 يقبض كذا رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه (وأخرجه)
 السنة بلفظ الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام ان يباع
 حتى يقبض قال ولا أحب كل شيء الا مثله (وقد) أخذنا هرا الحديث
 الاول جماعة فقالوا هذا خاصة في الطعام (وخالفهم) آخرون فقالوا
 ذلك النهي وقع على الطعام وعلى غير الطعام (الاروى) عن ابن عمر انه
 اراد ببيع زيت كان ابتاعه من السوق فلما قبضه اعطاه رجل رجلا
 حسنا فهم ان يبيعه له فنهى زيد بن ثابت وأخبره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهانا ان نبيع السلع حيث تبتاع حتى نحوزها التجار الى رحالم
 فامتنع ابن عمر من بيعه اذ ذاك فدل ذلك على انه لا يجوز بيع شيء ابتاع
 الا بعد قبض مبتاعه اياه طعما ما كان او غير طعام (الأتري) الى ابن
 عباس لما فهم ذلك المعنى زاد برأيه فقال واحسب كل شيء مثله (قال)
 الطحاوي وقد روى عن جابر رضي الله عنه مثل ذلك وجاءت اخبار اخر
 مرفوعة بالنهي عن بيع ما لم يقبض لم يقصد فيه الى الطعام ولا الى غيره وهو
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير أن أبا حنيفة قال لا بأس ببيع الدور
 والارضين قبل قبض مشتريها اياها لانها لا تنقل ولا تحول وسائر البياعات
 ليست كذلك والله اعلم

(بيان الخبر الدال على الخيارات)

(اعلم) ان الالة نوعان عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسوداء
 الاسوداد ولذلك قال الشيخ أبو منصور رحمه الله تعالى العقلية ما اذا وجد

وجب الحكم به وشرعية كاليث للبيع والاقوات للصوات وفي مثل هذه
العلة يجوز تراخي الحكم عن علة الا أنه لا يجوز تخالف الحكم عن العلة الاعلى
قول من يجوز تخصيص العلة (والموانع) أنواع موانع يمنع انعقاد العلة كما
إذا أضاف البيع الى حر وموانع يمنع تمام العلة كما إذا أضاف الى مال الغير
ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط وموانع يمنع تمام الحكم كخيار الرقبة
ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب فالخيارات ثلاثة على هذا الترتيب
(خيار الرقبة) احتج الامام فيه بحديث أبي هريرة الذي أخرجه الدارقطني
والبيهقي وغيرهما وهو في مسند الحارثي من رواية الامام واجهن ليس
في شيء من الكتب الستة فلذا لم أورده (وخيار الشرط) أورده صاحب
الهداية حديث حبان بن منة بن عمرو الانصاري الذي كان يغبن
في المبيعات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا بايعت فقل لا علة لي
الخيار ثلاثة أيام أخرجه الحارثي من حديث ابن عمر والشامي في الاوسط
والكبير وأخرجه الاربعية وحججه الترمذي بدون قوله وفي الخيار ثلاثة
أيام ولكن ما وجدته في مسانيد الامام فلم أورده *

(خيار العيب وحكم بيع المصرة)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال)
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة
أيام فان ردها رد معها صاعا من تمر لاسمراء كذا رواه ابن المظفر من طريق
زفر عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه وأخرجه مسلم هكذا الا انه
قال من ابتاع وأخرجه الطحاوي من طريق هشام وحبيب عن ابن
سيرين وأخرجه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
منه بلفظ فان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر
للشترى ثلاثة أيام (وروى) هذا الحديث من طرق أخرى ولم يذكر فيها
الخيار اشترى وقت وذلك فيه أخرجه مسلم بلفظ من اشترى شاة مصرة
فلم يلقب بها فليجلبها فان رضى حلالها أمسكها والارد لها معها صاع من تمر
(وفي) لفظ آخر فهو بخير النظرين ان شاء أمسكها وان شاء ردها ووضعا
من تمر لاسمراء (وفي) لفظ آخر اذا ما أحدكم اشترى شاة مصرة

أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحابم المارضى أو فليردها وصاعا
من تمر (وفى) لفظا من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند البخارى
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليردها وصاعا من تمر
مكذذا كرهه موقوفا ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود فى التصرية شيئا
لاموقوف ولا مرفوعا (واخرج) الطحاوى من طريق حماد بن سبرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفعه من اشترى شاة مصراة والتحقه مصراة
فحبها فهو بخير النظرين بين أن يحتارها وبين أن يردها وإناء من طعام
(قال) الطحاوى فذهب قوم الى أن الشاة المصراة اذا اشتراها رجل
فحبها فلم يرض حلها فيها بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار ان شاء أمسكها
وان شاء ردها وردمها صاعا من تمر (واحتجوا) فى ذلك به هذه الآثار
(ومن) ذهب الى ذلك ابن أبى ليلي الا انه قال يردها ويردها قيمة تصاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضا قال به فى القول فى بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فقالوا ليس للشترى ردها
بالعيب ولا كنه يرجع الى البائع بنقصان العيب (ومن) قال ذلك
أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا الى أن مروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى ذلك مما قد تقدم فى هذا الباب منسوخ (فروى) عنهم
هذا الكلام مجالا (ثم) اختلف عنهم من بعد فى الذى نسخ ذلك ما هو
(فقال) محمد بن شعاع فيما أخبرنى عنه ابن أبى عمران أن نسخه قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن لا خيار لاحد بعدها الا بالان استثناه بقوله الا بيع الخيار
(قال) الطحاوى وهذا التأويل عندى فاسد لان الخيار المجهول
فى المصراة انما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الأنرى)
ان رجلا لو اشترى عبدا فاقبضه وتفرقا ثم رأى به عيبا به ذلك ان له رده
على بانه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي فى الآثار المذكورة
عنه صلى الله عليه وسلم فى ذلك فذلك المبتاع للشاة المصراة اذا قبضها
فاحتلم افعلم انها على غير ما كان ظاهره منها وكان ذلك لا يعلم فى احتلامه مرة
ولا مرتين جهلت له فى ذلك هذه المدة وهى ثلاثة أيام ليحتلم فى ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاها فقد لزمته واستوفى بما
اشترى وان كان ظاها بخلاف باطنها فقد ثبت العيب ووجب له ردها به
فان خابها بعد الثلاثة الايام فقد خابها بعد علمه بعيبها فذلك رضا منه بها
فلهذه العلة وجب بها فساد التاويل المذكور (وقال) عيسى بن ابان
في كتاب المحنة كان ماروي من الحكم في المصراة بمافي الاثار الاول
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (فن) ذلك ماروي
في الزكاة انه من اداها طاعة افله اجرها والا اخذناها منه وشعر ماله عزمة
من عز مات ربنا (ومن) ذلك ماروي في حديث عمرو بن شعيب في سارق
الثمرة التي لم تضر زانه يضرب جادات فكالا ويغرم مثلها فلما كان الحكم في
أول الاسلام كذلك حتى نسخ الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى امثالها
ان كانت لها افعال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصريية وان يبيع الحفلات خلاصة ولا يجل خلاصة مسلم
في كان من فعل ذلك وباع ما قد جعل ببيعه مخالفا لما احر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداخلا فيه انتهى عنه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللين
المحبوب في الايام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر وامله يساوي اصعاً كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالعاصي ورددت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد رايها اللين علمنا ان ذلك
اللين الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم المبيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
المبيع عليها فذلك للمشتري فلما لم يمكن رد اللين بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك ببيعه ولم يمكن ان يجعل اللين كله للمشتري اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع ببيعه اياه الشاة التي قد ردناها عليه بالعيب وكان ملكه كله
بجزء من الثمن الذي وقع به المبيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللين سائلا به غير ثمن فلما كان ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه بنقصان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد راي في ذلك وجهها واشبهه هندی بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان ابن المصراة الذي

احتمله المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتلها فيها قد كان بعضه في ملك
 البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلها
 مرة بعد مرة فكان ما كان في يده البائع من ذلك مبيعا اذا وجب نقض البيع
 في الشاة وجب نقض البيع فيه وما حدث في يده المشتري من ذلك فاعسا كان
 ملكه بسبب البيع أيضا وحكمه حكم الشاة لانه من بدنها هذا على مذهبننا
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل المشتري المصراة بعد رددها جميع
 لبنها الذي كان حله منها بالصاع من القمار الذي اوجب عليه ردده مع
 الشاة وذلك اللبن حينئذ قد تلف أو تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
 لبنا دينيا بصاع قمردين قد دخل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين
 فتخرج ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصراة وقد ثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله الخراج بالضممان
 وثاقته العلماء بالقبول وزعمت أنت أن رجلا لو اشترى شاة فحلبها ثم اصاب
 بها عيبا غير الضفيل أنه يرددها ويكون اللبن له وكذلك لو كان مكان اللبن
 ولده ولده ردها على البائع وكان الولده وكان ذلك عندك من الخراج الذي
 جعله النبي صلى الله عليه وسلم للمشتري بالضممان فليس بخراج الصاع الذي
 توجه به على مشتري المصراة اذا ردها على البائع بالتصرية ان يكون عوضا
 عن جميع اللبن الذي احتمله منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
 وقوع البيع وحدث بعضه في ضرعها بعد البيع أو يكون عوضا عن اللبن
 الذي كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنهما فقد
 نقصت بذلك أصلك الذي جعلت به اللبن والولد للمشتري بعد الرد بالعيب
 لأنك جعلت حكمهما حكم الخراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 للمشتري بالضممان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في ضرعها في وقت
 وقوع البيع خاصة والباقي سالم للمشتري لانه من الخراج فقد جعلت البائع
 صاعا دينيا بلبن دين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
 الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به تارك أصلا من أصولك وقد كنت

انت بالقول بنسخ هذا الحكم في المصراة أولى من غيرك لانك انت تفعل
اللبن في حكم الخراج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تنبیه) قد عقد
البيهقي باب الدليل على انه لا يجوز شرط الخيارا اكثر من ثلاثة ايام وذكر
فيه حديث المصراة ولا يخفى انه لا صحة فيه اذ جعل فيه الخيار لا يشتري بلا
رضا البائع ولا بان يشترط عند العقد فتأمل

(البيع الفاسد)

(اعلم) ان البيع على أربعة أقسام (صحیح) وهو الم شروع بأصل ووصف
ويفيد الحكم بنفسه اذا خلا عن الموانع (باطل) وهو غير مشروع أصلا
(فاسد) وهو مشروع بأصله دون وصفه وهو يفيد الحكم اذا اتصل به
القصد (وموقوف) وهو يفيد الحكم على سبيل التوقف وامتنع قسامه
لاجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزياحي (وفي) شرح المختار البيع
نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي
وهو في صلب العقد وضعيف والبيع الفاسد ينفذ الملك بالغيب خلافا
لشافعي والفاسد اكثر وأهم لاشتماله على الباطل والمكروه فكل باطل
فاسد ولا عكس (وفي) صدر الشريعة لا فرق بين الباطل والفاسد
عند الشافعي

(بيان الخبر الدال على ان بيع الخمر باطل)

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني انه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يسأل عن بيع الخمر وأكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود خربت عليهم الشكومات فمروا كلهمنا
واستحلوا كل ثمنها ان الله حرم بيع الخمر وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه
ابن خنيس ومن طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث
طبر بن عبد الله رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الفتح يقول وهو بمكة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
والأصنام فقبل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصبغ بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شعومها

اجابوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه (واخرجه) من حديث ابن عباس قال باع عمر
 ان سمرة باع خيرا فقال قاتل الله سمرة لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوهما فباعوهما (وعند)
 البخاري باع عمر ان فلانا باع خيرا فقال قاتل الله فلانا لم يعلم ان سمرة وفي
 بعض الفاظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (واخرجه) مسلم
 ايضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوهما واكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرم عليهم الشحوم فباعوه
 واكلوا ثمنه (واخرج) ايضا من حديث ابن عباس رفعه ان الذي حرم
 مربيها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه ان الله حرم
 الخمر فمن ادركته هذه الآية وعنده منه سائمة فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تفرد بهما مسلم عن البخاري (قال) الزياهي يبيع الميتة والدم والخنزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو هلكوا عند
 المشتري لم يضمن لان العقد في الباطل غير معتبر في قبض باذن المالك
 وقيل يضمن لانه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والاصل) فيه ان يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالحمر والدم والميتة التي ماتت حية انفسها باطل
 وان كان مالا عند البعض كالخمر والخنزير والموقوذة فان هذه الاشياء مال
 عند اهل الذمة فان بيعت يدين في الذمة فهو باطل وان بيعت بعين فهو فاسد
 في حق ما يقابلها حتى تملك وتضمن بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لانها غير متقومة لما ان الشريعة امر باهانتها وفي تملكها
 العدم مقصودا اعزاز لها فكان باطلا وذلك بان يشترى بها يدين في الذمة
 لان الثمن من الدراهم والدنانير غير مقصود وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها فلو كان باطلا لكانت له وان لم تكن مقصودة بان كانت دين في الذمة
 كان فاسدا لان المقصود تحصيل ما يقابلها وفيه اعزازه لئلا لان الثمن
 قبيح لما ذكرنا والاصل المبيع ركذا اذا كانت معينة وبيعت بعين مقايضة
 صار فاسدا في حق ما يقابلها باطلا في حقها (ابو حنيفة) عن محمد بن قيس
 ان رجلا من ثقيف يكنى ابا عامر كان يهتدي الى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خبر فاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
 خبر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر ان الله
 تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل خذها وبيعها واستمن
 بئنها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شربها وحرم بيعها واكل ثمنها
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
 السبائي انه سأل ابن عباس عما يهضم من الغنبد فقال ابن عباس ان
 رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
 ان الله قد حرمها قال لا قال فسار انسانا فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سمعنا رقة قال أمرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
 قال ففتح المازدة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
 * (بيان الخبر الدال على حكم المزابنة والمحاقلة) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة كذا رواه المحارقي وهو متفق عليه وزاد
 مسلم وزعم جابر أن المزابنة يبيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً والمحاقلة
 في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالحب كيلاً
 * (بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين) *

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وان يشتري النخل
 سنة أو سنتين كذا رواه طلحة وابن خنيس وعند ابن عبد الباقي وابن خنيس
 وطلحة أيضاً (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي انيسة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
 عنه (أما) يبيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بافظاً نهى عن
 المحاقلة والمزابنة والمعاومة والخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
 في المعاومة (وعنه) أيضاً نهى عن كراء الأرض وعن بيعها السنين ولم يذكر
 البخاري يبيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
 حبان (وفي) شرح المختار المزابنة يبيع التمر على النخل بتمر محذوذ
 مثل كيله خرصاً والمحاقلة يبيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصاً
 ولا يحوزان للنهي المتقدم ولأنه باع بمكيل من جنسه فلا يحوز بطريق

المحرص كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على النخيل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا المحقة بالحقيقة في التحريم وكذا بيع العنب
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء التمر على رهوس النخيل
 بتمر مجذوذ على الارض خروفا فيها دون خمسة أوسق ولا يجوز فيها زاد على
 خمسة أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودله عليه) نهى عن الزائفة
 ورخص في العرايا وهو أن يبتاع تمرا مجذوزا بخرصها تمرا على النخل فيها
 دون خمسة أوسق (قلنا) العمية هي العطية لغة وتأويله ان يبيع الرجل
 ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
 في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خلاف الوعد والرجوع في العطية فيعطيه
 مكان ذلك تمرا مجذوزا بالحرص دفعه للضرر عن نفسه وتقاديا عن الخلف
 في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يصرمه كاللارهب له ما دام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من التمر ولا يكون عوضا عنه بل هبة مبتدأة
 (وانما) سمي بيعا مجازا لانه في الصورة عوض يعطيه واتفق ان ذلك
 كان فيما دون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وسكت عن السبب والمحل على هذا أولى كبلالة تضاد
 الآثار اثنى وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوي

(بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الغرر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبيري
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله
 (واسلم) عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الحصاة وعن بيع الغرر وتفرد به مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في المساء فانه غرر
 وانما لم يجهز ذلك لانه باع بالايام (وقد) أخرجه أحمد موقوفاً ومرفوعاً من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من المسيب وعبد الله والهيجم وقفه وقال الدارقطني في العال
 اختلاف فيه والصحيح وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسر ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضكم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سوم المسلم وفي لفظ آخر أن يستام الرجل على سوم أخيه (قال) الزبلي وإنما يكره الاستيام فيما إذا جنح قلب البائع إلى البيع بالثمن الذي سواه المشتري وأما إذا لم ينجح قلبه ولم يرض به فلا بأس أخيره أن يشتري بأزيد لان هذا بيع من يزيد * (بيان الخبر الدال على كراهية بيع الحاضر للبادي)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسر ومن طريق الواسع من أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طلحة من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاد مسلم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يمكن له سماعا (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بزيادة وإن كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي لماس فيه من الأضرار لهم وأما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لأنه عدم الضرر (وفي) شرح المختار هو أن يجلب البادي الساعة فيأخذها الحاضر ليبيها له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب * (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأثم وولدها)

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة برقيق من اليمن فاحتاج إلى نفقة فنفقها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلما أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والله قال احتجنا إلى نفقة فبئنا ولدها فأمر برده كذا

رواه الحارثي من طريق هيب بن عيسى عنه ورواه ابن خثيرة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه الا انه قال أبو حنيفة عن عبد الله بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ورواه الاشناني من طريق الحسن بن محمد بن علي عن أبي يوسف عنه وكذلك ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال وبه نأخذ بكرة ان يفرق بين والدته وولدها اذا كان صغيرا وكذا بين الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين أو كان أحدهما صغيرا وأما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول أبي حنيفة ورواه الحسن ابن زياد أيضا عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث هل انه فرق بين جارية وولدها فتراه النبي عليه السلام عن ذلك ورد اليه وسلك ذلك أخرجه الدارقطني والمحاكم وفي الباب حديث أبي أيوب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والمحاكم (وعند) ابن ماجه من حديث أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد والمه وبين الأخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني (بيان الخبر الدال على ان البيع يبطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) (أبو حنيفة) عن أبي يعقوب عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن أسيد إلى مكة فقال انهم من شرطين في بيع وعن بيع وسلف وعن ربح ما لم يفتن وعن بيع ما لم يقبض كذا رواه الحارثي من طريق بشر بن الوليد وعلي بن معبد كلاهما عن أبي يوسف عنه واللفظ للاخير ورواه طلحة والاشناني من طريق بشر بن الوليد ورواه ابن خثيرة من طريق الاشناني (أبو حنيفة) عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التميمي القرشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان يفتن في قومه فذكره كذا رواه طلحة من طريق جعفر بن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا وابن موهب ضعيف (أبو حنيفة) عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اطلق الى أهل الله فانهم عن أربع شخصال فذكره كذا رواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ورواه ابن خثيرة من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد

عنه (ابو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي بن عبد الله
عليه وسلم قال لعنه الله اهلك فذكره ~~كذا~~ رواه محمد بن الحسن في الآثار
والحسن بن زياد في مسنده كلاًهما عنه ورواه طلحة وابن خزيمة والكلابي
(قال) الشريف الحسيني في التذكرة صوابه يحيى بن عامر الشعبي ثم قال
يحيى بن عبيد الله الحيمري عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى
(وأخرجه) ابن ماجه من حديث ايوب بن أبي سليم عن عطاء عن عتاب بن
أسيد بن النسي بن عبد الله عليه وسلم لما بعثه إلى أهل مكة فهاه عن سلف
الم يضمن (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى
ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد
على أهل مكة فقال اني أمرتك على أهل الله ببقوى الله لا بأكل أحدكم من
ربح مالم يضمن وانهم عن سلف وبيع وعن الصنفين في البيع الواحد
وان يبيع أحدهم مالم يضمن (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده
جيد (وأخرجه) أيضاً من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء عن ابن
عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اعتاب اني قد بعثتك إلى أهل
الله وأهل مكة فانهم من بيع مالم يقبضوا وبيع مالم يقبضوا وعن قرض
وبيع وعن شرماني يبيع وعن بيع وسلف (ثم قال) تفرد به يحيى بن صالح
الايبي عن اسمعيل وهو منكر بهذا السند وأخرجه أيضاً من طريق الثوري
عن ابن عجلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرماني
في بيع وعن سلف وبيع وعن بيع مالم يضمن عندك وعن ربح مالم يضمن
(وأخرجه) الطبراني في الاوسط عن أبي عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لعتاب فذكره بالفظه المتقدم (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما
قوله سلف وبيع فالرجل يقول للرجل أي بيع عبدى هذا يكذا وكذا على ان
تقرضني كذا وكذا أو بقول تقرضني كذا وكذا على ان أبيك كذا فلا
يضمني هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف المحالة
والى شهرين بالغين فيبيع عقد البيع على هذا وانه لا يجوز (وأما قوله) وبيع
مالم يضمن فالرجل يشتري الشيء فيبيعه قبل ان يقبضه بربح فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلاً (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا رواه طلحة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين الجلي عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع يعباً وشرط شرطاً فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال البيع جائز والشرط باطل فأتيت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال البيع جائز والشرط جائز فقالت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الكوفة اختلفوا في مسألة واحدة ثم أتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أتيت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها الشترى بريرة واشترطى الولاء فان الولاء لمن اعتيق قال البيع جائز والشرط باطل فأتيت ابن شبرمة فأخبرته بذلك فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت جملاني إلى المدينة فاجاز البيع والشرط جميعاً ورواه ابن خسر ومن طريق جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في رواية الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد الباقي من طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة (وأخرجه) الحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة فذكره وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) الحافظ في علوم الحديث من حديث عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وكذا أخرجه ابن خرم في المحلى والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لدمياطي ونقل فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قالت) واخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) من أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصفتين في بيعه وعن
 بيع وساف وعن بيع ماليس عندك كذا رواه ابن خزيمة واخرجه الخمسة
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واخرجه العلاء عن طريق
 داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بالفظ نهى عن بيع وساف وعن شرطين
 في بيعه (ومن) طريق أيوب عن عمرو بن شعيب بالفظ لا يخل ساف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن أبي سليمان وطاهر الاحول
 عن عمرو بن شعيب بالفظ نهى عن شرطين في بيع وعن ساف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع بشرط فيه
 ماليس منه (اهل) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من وجب دابة بمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثنيت
 جملانه حتى اقدم على اهلي وخالفهم آخرون واقرقه واقرقته فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من الحجة له ما
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجبة لم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابر ركوبه فكان الاستثناء للركوب مفعولا من البيع
 لانه انما كان بعد فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقدته هل هو كذلك أم لا والشافعي ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية وخذ بعيرك فها لك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في أصله بعد
 ثبوت هذه الالة لم يكن في هذا الحديث حجة لان الشرط فيه ذلك الشرط
 لم يكن بيعا ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للمشتري كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين ابطالوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والدال

على ان الشروط التي تشتروا في البيوع كلها تبطل وتثبت البيوع فـ كان من
 نتيجة عاينهم ان حديث بريرة هكذا روى انها ارادت ان تشتريها فتمتعهها فاني
 اهلها الا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعل) الاول
 اباحة البيع على ان تعتق المشتري وعلى ان يكون ولاه المعتق للبائع فاذا
 وقع ذلك ثبت البيع وبطل الشرط وكان الولا للمعتق (وفي) حديث
 عروة عن عائشة انها قالت لما ان احب اهلك ان اعطيهم ذلك تريد
 الكتابة صبة واحدة فعلت ويكون ولاؤك لي فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
 قالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فانه فعل فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عائشة لا يمنك ذلك منها اشترىها فاعتمها فانما الولا لمن اعتمى فكان
 في هذا الحديث مما كان من اهل بريرة من اشترط الولا ليس في بيع
 وان كان في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا امة ذلك ولم يكن
 تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك فكان ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
 صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بين عائشة وبين اهل بريرة
 في شيء فليس في هذا دليل على اشترط الولا في البيع فكيف حكمه هل
 يجب به فساد البيع أم لا (واما) ما احتج به الذين افسدوا البيع بذلك
 الشرط فما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص انفسا وهو من
 عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع فالبيع في نفسه شرط فاذا شرط فيه
 شرط آخر فكان هذا شرطين في بيع فهو هذا والشرطان الممنوع عنهما
 عندهم المذكوران في هذا الحديث وقد خولفوا في ذلك فقيل الشرطان
 في البيع هو ان يقع البيع على ألف درهم أو على مائة دينار الى سنة فيقع
 البيع على ان يعطيه المشتري أيهما شاء فالبيع فاسد لانه وقع بمثن مجهول
 (وكان) من المجبة لهم في ذلك حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها
 باعت عبد الله جارية واشترطت خدمتها فذكرت ذلك لعمره فقال
 لا يقربنها (اخرجه) الطحاوي من طريق شعبة عن خالد بن سلمة سمعت
 محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب (ورواه) الامام عن الزهري عن
 ابن مسعود بلفظه انه طاب من امراته جارية يشتريها منها فقالت أيه مكها
 على ان تمسكها على فان أردت يدها كنت أحق بها بالتمن فاشتراها منها

بالثمن ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوبة لا حد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الاختار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لآلئك
 صاحبه ليس هذا ابن كاح ولا يملك ذلك يصنع بما له ما يصنع بملك يمينه
 (وأخرج) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر قال لا يحد فرج الأفرج أن شاء صاحبه بأهله وإن شاء
 وهبه وإن شاء أمسكه لا شرط فيه (فقد) أطل عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 أن لو كان يرى خلاف ذلك لأن ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وإنما
 كان على جهة العتيا وتابعتهم أرباب امرأة عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في أمر برة على ما قد تقدم (فدل) ذلك أن معناه
 كان عنده على خلاف ما جعله عليه الذين احتجوا بحديثه ولم يعلم أحد من
 الصحابة غير من ذكرنا ذهب في ذلك إلى غير ما ذهب إليه عمر ومن تابعه على
 ذلك من ذكره فكان ينبغي أن يجعل هذا أصلا واجبا على الصحابة
 ولا يخالف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضيهم الله
 تعالى (فائدة) في شرح المختار أعلم أن البيع بالشرط ثلاثة أنواع
 (أحدها) البيع والشرط جائزان وهو كل شرط يقتضيه العقد ولا يملك
 كما إذا اشترى أمة على أن يستخدمها أو ملعا ما على أن يأكله أو دابة على أن
 يركبها ولو اشترى أمة على أن يطأها فهو فاسد لأن فيه زنا لا بائع لأنه يمتنع به
 الرد بالعيب وقال لا يفسد لأنه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كل ما
 فاسد أن وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يملك وفيه منفعة لا يحد
 المتأقدين وهو ما من الشروط الفاسدة في هذه المسائل ونحوها
 أو لا يحد عليه إذا كان من أهل الاستحقاق كعتق العبد ولو أعتقه انقلاب
 جائزا فيجب الثمن عند أبي حنيفة لأنه منهي به والشئ يتأكد بانتهائه
 وعندهما عيب القيمة وهو فاسد على حاله لأنه به تقرر الشرط الفاسد

(والثالث) نفع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لاحدهما أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحدا وفيه منفعة اخير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يبلس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطأ الجارية أو على ان يقرض اجنبيا دراهم ونحو ذلك فانه يجوز ويبطل الشرط لانه لا يستحقه أحد فبلغوا محله عن الفائدة وتبني على هذه الاصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى

(بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكتاب المعلم للصيد)

(ابو حنيفة) عن هانئ عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كتاب الصيد كذا رواه طلحة عن طريق محمد بن المنذر عن احمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (ابو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكتاب للصيد كذا رواه طلحة عن طريق محمد بن المنذر وابن خسر و ابن المظفر عن طريق الحسين بن الحسن بن الانطاكي كلاهما عن احمد بن عبد الله الكندي (ومن) طريقه ايضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى) ابن خسر وعن ابن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نهر بن اشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي عن طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثمن السنور وعن الكتاب الا كتاب صيد (قال) البيهقي رواية حماد عن قيس فيها نظر (قلت) هما من رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن صححت فذكر كسب الحجام ومهر البغي وثن الكتاب الا كذا رواه يافراويه ضعيفان (قلت) الوليد ضعيفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فمعاصمات بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

بالجرح والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
 والمحاكم في مستدركه (ثم قال) عبد الواحد بن غياث وسويد بن عمرو قال
 حدثنا حماد بن عمار عن أبي الزبير عن جابر قال سمى من ثمن السكاب والسنور
 الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
 مرفوع عند أهل الحديث وإن لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
 أكثر أهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشفع الاذان الحمد لله ذكره
 ابن الصلاح وتأييد بما تقدم عن أبي هريرة ثم قال ورواه عبيد الله بن
 موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرج
 الدارقطني هذه الرواية وافظها عن جابر لا أعلمه الا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهذا مرفوع لا شك فيه ثم قال البيهقي ورواه الهيثم بن جميل عن حماد
 فقال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا ان تلك الرواية
 موقوفة فرواية الهيثم هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد
 الجعفي صاحب سنة (وقال) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
 في صحيحه والمحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة (ثم قال)
 البيهقي ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وليس بالقوي (قلت) يعني به الحسن بن أبي جعفر وهذا
 الحديث بهذا الاسناد أخرجه أحمد في مسنده بالفظا نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ثمن السكاب الا السكاب المعلم (ثم قال) البيهقي والثابت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من هذا الاستثناء والاستثناء انما هو
 في الاقتناء قلت الاستثناء روي من وجهين جديدين من طريق الوليد بن
 عبيد الله عن عطاء عن أبي هريرة ومن طريق الهيثم عن حماد عن أبي
 الزبير عن جابر وقد أخرجه الدارقطني من طريق الهيثم ثم أخرجه من
 رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال سمى
 من ثمن السنور والسكاب الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهذا أصح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قدمنان
 هذا في مسندكم المرفوع فقد تابع سويد الهيثم وتابعه أيضا عبد الواحد بن
 غياث كما ذكر البيهقي وتابعه حماد أيضا أبو نعيم كما ذكره الطحاوي وتابعه

أيضا الحجاج بن محمد مع التميمي بالرفع فقال النسائي أخبرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلاب إلا كلب
صيد وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث التميمي عن ثمن الكلب فوجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقدرينا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
أنه نهى عن ثمن الكلب ولم يفسر أي كلب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين إما أن يكون أراد خلاف كلاب المنافع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنه نسخ كلب الصيد ثم استثناءه في الحديث المتقدم (ثم)
قد روى في ذلك عن الثماليين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق إسرائيل عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثن
الكلاب السلوقي فهذا عطاء يقول هذا وقد روى عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكلب من السميت فدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكلب المألم فإنه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فهذه الزهري يقول
هكذا وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكلب سميت قال الكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الأنصاري قال كان يقال يجعل في الكلب الضاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثن كلب الصيد (وقال) البيهقي وروى الربيع
عن الشافعي عن بعض من كان ينسأطره في هذه المسئلة فقال أخبرني
بعض أصحابنا عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلا
قتله عشرين بغيرا فقال الشافعي الثابت عن عثمان خذ لافه أخبرنا
الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله فيجته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجرعا عند غيره لاسيما والشافعي كثيرا ما يعنى

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهم اضعيفان وكيف يأمر عثمان بقتل
الكلاب وأخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن قتلهما
إلا الأسود منها فان صح أمره بقتلهما فلما كان ذلك في وقت من الاوقات لمفسدة
طرا في زمانه (قال) صاحب التمهيد يظهر بالمدينة اللعب بالجمام والمارشة
بين الكلاب فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الجمام (قال) الحسن
سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذهبوا الجمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الأمر بقتلهما في وقت الصلاة ان لا يقع قاتلهما في وقت آخر
كما أمر بذبح الجمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يربل بن عطاء عن اسمعيل
ابن حساس وليس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب الدار بفرق من تراب حق على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجر رواه سعيد بن منصور
عنه ورواه البخاري في تاريخه حديثا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو وقف في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
انتهى (تنبيه) وقع في الهداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد أو ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وإنما جاء ذكره في أحاديث
الاقتناء وفي الكافي عن أبي يوسف لا يبيع الكلب العقور لانه
لا ينفع به فصار كالموام المؤذية وسبق حديث الامام رخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشروط شمس الأئمة مجواز بيع الكلب ان
يكون معلما أو قابلا للتعليم والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال ليس منان في البيع والشراء كذا رواه البخاري
من طريق مروان بن معاوية الغزالي عنه (واخرجه) احمد والدارمي
واخرجه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بدون
قوله في البيع والشراء ورواه الحاكم بلفظ ليس منان فثبتنا وفيه قصة
وادعى ان مسلما يخرجها فلم يصب قاله المحافظ (وفي الباب) عن أبي
الحمره عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند الطبراني وابن حبان في صحيحه
(وعن) أبي بردة بن نيار عند احمد ايضا بلفظ الحاكم وعن حمير بن سعيد
عن عمه عند الحاكم ايضا وعن اسمعيل بن ابراهيم المخزومي عن أبيه عن
جده عبد الله بن أبي ربيعة عند البيهقي بلفظ من غشنا فليس منا وفيه قصة
(وقال) الذهبي أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث سفيان ووكيع
عن اسمعيل هذا وهو صدوق

(باب الربا)

(بيان الخبر الدال على انه اذا بيع جنس الاثمان بجنسه بشرط فيه التساوي
والتقايض قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل فيه فان اختلفا فالتمتعايض)
(ابو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب مثلامثل والفضل ربا والفضة
بالفضة مثلامثل والفضل ربا والخمصة بالخمصة مثلامثل والفضل ربا والتمر
بالتمر مثلامثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلامثل والفضل ربا والمالح بالمالح
مثلامثل والفضل ربا (وفي رواية) الذهب بالذهب وزنا يوزن يداييد
والفضل ربا والفضة بالفضة وزنا يوزن يداييد والفضل ربا والخمصة
بالمخمصة كيل بكيل يداييد والفضل ربا والشعير بالشعير كيل بكيل يداييد
والفضل ربا والتمر بالتمر كيل بكيل يداييد والفضل ربا والمالح بالمالح كيل
بكيل يداييد والفضل ربا كذا رواه باللفظ الاول محمد بن الحسن في الآثار
عنه والكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والبخاري عن طريق
حمزة بن حبيب الزيات وزيايد بن الحسن بن فرات وأبي يوسف كلهم عنه
ورواه البخاري باللفظ الثاني من طريق أسد بن عمرو وعبد المجيد الحماني
وعبيد الله بن موسى ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد واسحاق بن يوسف

الازرق وسعيد بن أبي الجهم وحساد بن أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن إسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بافظ لا يتبعوا الذهب بالذهب
الأمثلة لا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا يتبعوا الورق بالورق الأمثلة
بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا يتبعوا غائباً بناسخ (وبالفظ) لا يتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً فوزن مثلاً بمثل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزناً فوزن (وأخرج) مسلم أيضاً عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والخمر بالخمر مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد أو استزاد فقد أربى إلا أخذوا المعلى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والخمر بالخمر مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد
أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلف ألوانه (وعنه) أيضاً رفعه الذهب
بالذهب وزناً فوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً فوزن مثلاً بمثل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضاً عن عباد بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والخمر بالخمر
مثلاً بمثل سواء بسواء يدا يدا فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم
إذا كان يدا يدا لم يخرج البخاري وهو أيضاً عند البيهقي بسند جيد وعند
مسلم في حديث مهران بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثلاً بمثل وفيه قصة
ولم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر جنيب وفيه بيع هذا واشترى بئنه
من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني من مرسل بن المسيب لاربا
الافى ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في الموطأ من
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) أعلم أن الإمام رضي الله عنه يعتبر المساواة
في الحال عند العقد ولا يلتفت إلى النقصان في المآل ومحمد يعتبر حالاً وما لا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الإمام الأفي الرطب بالتمر فإنه يفسده بالنص
(وأصل) الشافعي أن حرمة بيع المطعوم بجنسه هي الأصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليد مختص إلا أنه تعين التساوي هنا فيه في العدل

الاحوال وهي حالة الجفاف (واختج) ابو يوسف ومحمد بن عمار روى عن سعد
 ابن أبي وقاص رضي الله عنه رفعه نهى عن بيع الرطب بالتمر وقال
 انه ينقص اذا جف بين الحكم وعلمته وهي النقصان عنه الجفاف اخرجه
 الاربعة واجدوا ابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمدا)
 عدى هذا الحكم الى حيث تعدت العلة وابو يوسف قصره على محل النص
 لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (ولامام) الكتاب والسنة (اما)
 الكتاب فعمه ومات البيوع فحوقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
 تجارة عن تراض منكم وظاهر النص وص بقتضى جواز كل بيع الا ما خض
 بدليل وقد خص البيوع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقي البيوع متساويا
 على ظاهر العموم (واما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
 رضي الله عنه حيث جوز صلى الله عليه وسلم بيع الحنطة بالحنطة والشعير
 بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عامام طاق من غير تخصيص وتقييد ولا شأن
 اسم الحنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الحنطة والشعير على اختلاف
 انواعهما واوصافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمذنب
 والمقع (وبدل) لذلك حديث عامل خبير الذي تقدم وقد كان اهدى اليه
 ربما فقال أو كل تمر خبير هكذا طاق اسم التمر على الرطب وكذا حديث
 نهى عن بيع التمر حتى ترعى وقد تقدم والاجرار والاصفرار من اوصاف
 البسر فقد اطاق اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص (واما الحديث)
 المذكور فداره على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
 الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبل له الامام في المناظرة في معارضة
 الحديث المشهور ومع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه تقديم
 الخبر وان كان في حد الادعاء على القياس بعد ان كان راويه عند الاظهر
 العدالة (ثم) ان تضعيف زيد بن عياش عن الامام (قال) المذنب ما علمت
 احدا ضعفه الا ان ابن الجوزي نقل عن ابى حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
 خزم انتهى (قلت) يدل على جهالة ان الحاكم اما اخرج هذا الحديث
 من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذنب الذي
 بدأ الارطاب
 في ذنبه والمقع
 المختلِف اللون
 وهو معناه اه

ابو عياش هو
 ابن عياش
 المتقدم اه

ثم قال لم يخرج الشيخان لما حدث به من جهة الزيد (وقال) الطبري
في تهذيب الآثار قال الخبر بأن زيدا تفرد به وهو غير معروف في نقله
المعلم فهذا ابن جرير والحسن بن سعيد كمالهما على جهة الله فيقول
المنذر ما علمت أحدا من زيد إلا ما ذكره ابن الجوزي إلى آخره (ولو) سلم
أنفراد الإمام في تحصيله أو تضعيفه كفانا ذلك فإن كلامه مقبول في الجرح
والتعديل إذا قالت حذام (وقد) عقد ابن عبد البر في كتاب جامع العلم بابا
في أن كلام الإمام يقبل في الجرح والتعديل فراجعوه (ثم) أن الحديث
المنكور معلول من وجه آخر - كونه خواف فيه فرواه مالك عن عبد الله
ابن زيد عن زيد عن سعد كما ذكرنا به أسامة بن زيد (روى) الطحاوي
عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عنهما ورواه أيضا عن صالح بن
عبد الرحمن عن القعنبي عن مالك مثله ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
يزيد أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص رفعه نهي عن بيع
الربط بالتمر سنة أخرجه الطحاوي من طريق معاوية بن سلام عنه
(فهذا) أصل هذا الحديث فيه ذكر السنة زيادة يحيى بن أبي كثير وهو
ثقة وزيادة الثقة مبيعة فإذا جرح حديث مالك على هذا كان أولى توفيقا
بين الدلائل وصيانة لها عن التناقض (فان قلت) هل من متتابع يحيى
ابن أبي كثير فيساروا من تلك الزيادة (قلت) نعم عمران بن أبي أنس عن
أخيه عنه - لم يقدروا عن عبد الله بن يزيد فحوماروا يحيى ولفظه أن عبد
الله مولى لبني مخزوم حدثه أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسأل
الربط بالتمر إلى أجل فقال سعد نعم أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا
أخرجه المحاكم عن الأصم عن الربيع عن ابن وهب عن مخزوم بن بكير عن
أبيه عنه - وأخرجه الطحاوي عن يونس عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث
عن بكير بن عبد الله عنه - وأخرجه البيهقي من طريق شيخه المحاكم إلا أنه
اشتبه عليه فجعل رواية عمران مثل رواية مالك وهو لا يصح ما قدمنا من
رواية الطحاوي وأيضا فإن أبا داود لما أخرج حديث يحيى بن أبي كثير
قال عقبه رواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن سعد فحوماروا
(فهذا) ظاهر أن رواية عمران فحوماروا يحيى وبخلاف رواية مالك

(واثن) سلمة البیهقي ان رواية عمران موافقة لرواية مالك فالسند الذي
أورده الطحاوي أقوى من سند شيخه الحساکم وأجل عند الاعتبار فيموت
ابن عبد الأعلى حافظ احتج به مسلم وهو أجل من الربيع المرادي لانه كان
في عقله شيء حكاه ابن أبي حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصري عن
بكر حافظ جليل وهو أجل من محرم بن بكير بلا شك لان محرم ضعيف ابن
معين وغيره (وقال) ابن حنبل وابن معين لم يسمع من أبيه (ثم) ان حديث
مالك المتقدم قد تابعه فيه اسامة بن زيد كما تقدم في رواية الطحاوي
واسماعيل بن أمية كما عند النسائي والضحاک بن عثمان كما عند الدارقطني
(وقد) أورد البیهقي رواياتهم ما عدا الاخير فانه لم يذكر له رواية (وقد)
وقع الاختلاف في رواياتهم (أما) مالك فاختلف عليه في سند الحديث
فتارة يقول من عبد الله بن يزيد وتارة يثبت بينه وبين عبد الله داود بن
الحصين (واختلف) أيضا على اسمعيل فروى عنه في خبر رواية مالك كما
عند النسائي والبیهقي (وروى) الطحاوي عن المزي عن الشافعي عن
ابن عينة عن اسمعيل عن عبد الله عن أبي عياش الزرق عن سعد انه سئل
فذكر الحديث وهو كذا هو في السنن رواية الطحاوي بخط قديم صحيح
(ووجدت) في طرة الكتاب عند قوله أبي عياش الزرق كذا قال منقولا
من خط الطحاوي وبازائه ما نصه ذكر الزرق وهم واسمه زيد وقيل انه
مولي سعد (وقال) الطحاوي في مشكل الحديث بعد أن ساق الحديث
من طريق الشافعي هذا محال أبو عياش الزرق صحابي جليل وليس
في سن عبد الله بن يزيد لقاء مثله انتهى (واختلف) على اسامة أيضا
فروى عنه كرواية مالك كما تقدم ورواه الليث عن اسامة وغيره عن عبد الله
ابن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر (وروى) عن أبي سلمة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكر في حديث مالك أخرجه البیهقي من طريق
ابن وهب عن اسامة عن عبد الله عنه فهذا مرسل أشار اليه المحافظ وذكر
المزي في الاطراف ما نصه روى زياد بن أيوب عن علي بن غراب عن اسامة بن
زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد موقوفا (ويظهر) من

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومتممه
 (فاولي) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث جهران بن أبي أنس لاسلامته
 من الاختلاف والاعلال فيكون النهي الذي جاء في حديث سعد انما هو
 لعلة النسبة ولا يضر ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحة علي بيع
 الرطب بالتمر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الأدلة وهذا قد أورد
 النكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
 فقال قد رأيناهم لا يمتثلون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جائز
 وكذلك التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر
 وكل ذلك ينقص نقصا مختلفا ويحذف فلم يضر والى ذلك في حال الجفوف
 فيمطلوا البيع به بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراعوا ما يؤول اليه بعد ذلك من جفوف ونقصان فالنظر ان يكون
 كذلك الرطب بالتمر يضر الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا يضر الى ما يؤول
 اليه من تغير وجفوف وهذا قول أبي حنيفة وهو النظر عندنا والله أعلم
 (تنبيه) عقد البيهقي في السنن بابا فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
 مطعوما وذكروا فيه حديث الطعام بالطعام مثلا بمثل (وقد) فهم من لفظ
 الطعام كل مطعوم وخالف ذلك في باب صدقة الفطر حيث قال انه البر
 وحده ولا نسلم له العموم هاهنا فلا يقال لا كل الملبج آكل الطعام
 (وقال) ابن خزم أجاز الشافعي الربا في السقمونيا ولا يطلق عليه اسم
 الطعام (وفي) التجريد للقدوري يبطل عليهم بجواز بيع الحيوان
 بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوما وان لم يكن في المحال كما ان السمك
 والتجريد ليسا بمطعومين في المحال حتى يصلحا ومع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذا الطين الخراساني مأكول مشتهى وان كان فيه ضرر
 ككثير من المطعومات

(بيان الخبر الدال على ربا القرآن الذي كان أصله في النسبة)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
 انما الربا في النسبة وما كان يدا يده فلا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المنذر اسمعيل بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ماجه والطحاوى من طريق أبي صالح سمعت ابا سعيد الخدري يقول
 الدينار الدينار والدرهم بالدرهم مثلاً من زاد واستزاد فقد اربى
 فقلت له ان ابن عباس يقول غير هذا قال لقد اقيمت ابن عباس فقلت
 ارايت هذا الذى يقوله اشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او وجدته فى كتاب الله فقال لم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا وجدته فى كتاب الله ولكن حدثني اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الربا فى النسبة وفى آخره الربا فى النسبة لم يقل البخارى من زاد
 الى آخره وفى بعض مرقه انتم اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم معنى وقال
 لاربا لا فى النسبة وعندهم ايضا عن ابن عباس عن اسامة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لاربا فيما كان يدايد وفى بعض طرقه عند
 الطحاوى انتم اقدم صحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم منى وما قرأ من
 القرآن الا ما تقرأون ولكن اسامة بن زيد حدثني فساقه (وفى) بعض
 طرقه قول ابن عباس لابي سعيد ان سمعت هذا من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوى تاويل حديث ابن عباس هذا انه
 معنى به ربا القرآن الذى كان اصله فى النسبة وذلك ان الرجل كان يكره له
 على صاحبه الدين فبقوله له اجانى الى كذا وكذا بكذا وكذا درهم ازيدها
 فى دينك فيكون مثـربا لا اجل بمال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ثم جاءت
 السنة بعد ذلك بتحريم الربا فى التفاضل فى الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة وسائر الاشياء المكملات والموزونات على ما مر فى الذى قبله من
 حديث عبادة بن الصامت وغيره فكان ذلك ربا حرم بالسنة وتواترت به
 الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
 على ان ذلك الربا المحرم فى هذه الاثر هو غير الربا الذى رواه ابن عباس
 عن اسامة رجوع ابن عباس الى ما حدثه به ابوسعيد فلو كان ما حدثه به
 ابوسعيد من ذلك فى المعنى الذى كان اسامة حدثه به اذن لما كان حديث ابي
 سعيد عنده باولى من حديث اسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه ابوسعيد فعلم ان ما كان حدثه به

اسامة كان في ربا غير ذلك الربا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على شرط التقاض قبل الافتراق)

(أبو حنيفة) عن أبي بكر مرزوق التيمي الكوفي عن أبي جبهة عن ابن هرة
سأله أنا تقدم الأرض ومعا الورق الخفاف النافعة وبها الثقال السكاسة
افشترى ورقهم بورقنا قال لا ولكن بيع ورقك بالمدنا غير واشترى ورقهم
ولا تقاروقهم حتى تقبض فان صدع فروق الميث فاصدمه وان وثب فثب
معه كذا رواه طلحة من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه ورواه
ابن خنيس ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه (وأخرج
مسلم عنه) من حديث مالك بن اوس بن الحذثان قال اقبالت اقول من
يصطوف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب اربا
ذهبك ثم ائتنا اذا جاء خازننا عطيك ورقك فقال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه كلا والله ليعطينه ورقه أو تردن اليه ذهبه الحديث (قال) الزبائي
اختلفوا في القبض هل هو شرط صحة العقد أو شرط البقاء على الصحة فقبل
هو شرط الصحة فعلى هذا ينبغي ان يشترط القبض مقرونا بالعقد الان
حاله ما قبل الافتراق جعلت كحالة العقد تيسيرا فاذا وجد القبض فيه
يجعل كأنه وجد حالة العقد فيه مع وقيل هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج
الى هذا التقدير والشرط ان يقبض ما قبل الافتراق بالابدان حتى لو ناما
أو غمي عليهما في المجلس ثم تقابضا قبل الافتراق صح والله أعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان بالحيوان اذا كان يدا بيد)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اشترى عبدين بعبدا كذا رواه البخاري من طريق زهير بن عبد
عنه (وأخرجه) ابوداود هكذا في نسخة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي
بأنهم منه جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يشتر
أنه عبد فجاء سيده يريد فقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع
فاشترى بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله عبده ولم يخرج
البخاري هذا الحديث (وأخرج) الترمذي وابن ماجه من حديث
أبي الزبير عن جابر رفعه الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسأولا بأس به

يدايد وقال الترمذى حسن (وأخرج) الترمذى والنسائى وابن
 ماجه والطحاوى من حديث الحسن عن سمرة رفعه نهى عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة وقال الترمذى حسن صحيح (ونقل) الترمذى
 والبيهقى عن الشافعى قال وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة فهوذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قلت) قال الترمذى بعد أن صحح الحديث وعليه العمل عند أكثر أهل
 العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري وأهل الكوفة وأحمد وسماع
 الحسن من سمرة صحيح هكذا قاله على بن المدينى وغيره انتهى (وأخرج)
 البزار هذا الحديث وقال ليس فى الباب أجل أصدا منه (وقد) ورد فى
 هذا ما قد مناه من حديث جابر عند الترمذى وابن ماجه واسناده حسن
 وحديث آخر مرسل رواه الشافعى فى مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج
 عن عبد الكريم الجزرى أن زياد بن أبى مریم مولى عثمان أخبره أن النبي
 صلى الله عليه وسلم يثب مصداق له فجاء بظهور مسنات فلما نظر النبي صلى الله
 عليه وسلم قال هاك هاك فقال يا رسول الله انى كنت أبيع البكرين
 والملائكة بالبعير المسن يدايد وعلمت من حاجة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى الظهور فقال صلى الله عليه وسلم فذاك اذن (قال) ابن الاثير
 فى شرحه يدل على صحة قول من منع النسيئة فى الحيوان بالحيوان لانه لما
 قال له يدايد أقره على فعله فظهر أن هذا الحديث ثابت بخلاف الشافعى
 رحمه الله (وقد) روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم عن محمد
 ابن الحنفية أخرجه عبد الرزاق وكذلك روى عن عكرمة وعن أيوب وابن
 سيرين نحوه وعن عمار بن ياسر أخرجه ابن أبى شيبة * *

* (بيان الخبر الدال على التشديد فى الربا) *

(أبو حنيفة) عن أبى اسحق عن الحارث عن على بن رضى الله عنه قال لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله كذا رواه الحارثى من
 طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (وأخرجه) النسائى من هذا الطريق
 (وأخرجه) أبوداود من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه
 رفعه بزيادة وشاهده ومكاتبه (وأخرجه) الترمذى وابن ماجه وقال

الترمذي حسن صحيح (وليسلم) من طريق منبيرة قال قال شيخنا ابراهيم
 فقد تنازعنا عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
 الربا وموكله قال فأت وكاتبه وشاهده فقال انما تحدث بما سمعنا لم يخرج
 البخاري هذا الحديث (وليسلم) أيضا من حديث جابر بن عبد الله
 قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
 وقال هم سواء ولم يخرج البخاري أيضا هذا الحديث (وأخرج)
 عن هون بن أبي حنيفة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب الامة ولعن الواشعة والمستوشمة
 وآكل الربا وموكله ولعن المصور وتفرذا البخاري في هذا الحديث
 ولعن المصور وباخرجه عن أبي حنيفة

(باب السلم)

وهو بالتصريك اسم لعقد يوجب المالك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
 والقياس بأبي جواز هذا العقد لانه يبيع المعلوم اذا لم يبيع هو المسموع فيه
 وهو معلوم في وقت العقد لانه يجوز رخصة بالنص

(بيان الخبر الدال على انه لا يبيع السلم في المنقطع)

عن أيدي الناس عند حلول الاجل *

(أبو حنيفة) عن جبر بن سفيان عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه كذا رواه البخاري من
 طريق محمد بن اقص الصنعاني عنه (وعند) أبي داود عن رجل يخراني عن
 ابن عمر ان رجلا أسأف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
 الى النبي صلى الله عليه وسلم قال بيم تسقط ماله اردد عليه ماله ثم قال
 لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه في اسناده رجل مجهول (وللطبا السبي)
 من حديثه انه نهى عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه (ولابن) أبي شيبة
 لا تسلموا في النخل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
 ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد ومنقطعاً عن أيدي الناس عند حلول
 الاجل لا يصح اتفقا وان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
 الناس عند الحبل او كان عند العقد وعند الحبل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندنا خلافا للشافعي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت الحل يصح
اتفاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
الحل والله اعلم

(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا أسلم مالا
في قلائص الى اجل معلوم في شيء معلوم فذكره ذلك ابن مسعود وقال خذ
راس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن خنيس ومن طريق محمد بن
شهاب عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار عنه باللفظ
دفع ابن مسعود الى زيد بن خليفة البكري مالا مضاربة فاسلم زيدا الى عتريس
ابن عرقوب قلائص الحديث (ثم قال) محذوبه ناخذ لا يجوز السلم في شيء
من الحيوان وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف
فقال حدثنا وكيع عن حماد بن أسبق عن عتريس بن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان زيدا بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسال ابن مسعود فذكره السلم
في الحيوان (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري (وأخرج) الطحاوي
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكيسي اني حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعبة عن عتريس بن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال أسلم
زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل قلوص بخمسة دينار فلما
حل الاجل جاء بمقاضاه فأتى ابن مسعود يستنظره فنهاه عن ذلك وأمره ان
ياخذ راس ماله (وأخرج) أحمد والاربعة والضيافة في المختارة عن حمزة
رفعه عن عن يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة (وقد) ثبت عن ابن مسعود
انه قال السلف في كل شيء الى اجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان أخرجه
الطحاوي من طريق أبي معشر عن ابراهيم عنه (وأخرج) البيهقي من
طريق عبيد بن حماد عن عمارة الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن مسعود نحوه
(وذكر) البيهقي عن الشافعي ان بعض من تكلم به قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه فقالت هو منقطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم وابن جبير عن ابن مسعود منقطعة (قالت)
ولكن أخرج الطحاوي من طريق شعبة عن عمارة الدهني عن سعيد بن

جبير أن حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
 ابن مسعود (وأخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
 ابن مسعود نحوه ومراسيل ابن سيرين صحيحة على أن المنقطع إذا لم يعارض
 النص يحتج به عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لعمد بن الحسن أنت
 أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البختري أن بني عم
 لعثمان أتوا واديا قصصه واشتدوا في إبل رجل قطعوا به ابن إبله وقتلوا فصالحا
 فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرخى بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى
 بواديه إبل مثل إبله وفصلا مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
 مسعود أنه يقضى في حيوان بحيوان منه له دينه لانه إذا قضى به بالمدينة
 وأعطيه بواديه كان دينه وتريد أن تروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم
 تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله
 في وصفه أحدهم أبو زيادة أو أبو زائدة مولانا وتروون عن ابن عباس أنه
 أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة أنه انتهى (قلت) أبو البختري لم يذكر
 عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغريباً آخر عمره ومعارضة
 الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطعة أيضاً (ثم قال)
 البيهقي وروى عن عمر أنه ذكر في أبواب الربا أن يسلم في سن رواء عثمان بن
 عمر حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال فذكره وهذا
 منقطع (قلت) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف فقال حدثنا أبو خالد الأحمر
 عن حماد عن قتادة عن ابن سيرين أن عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
 يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذلك في التمسيد
 (وأخرج) الطحاوي من طريق حماد عن حماد عن أبي نصر أنه سأل
 ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فإن أمراءنا ينهوننا عن
 ذلك قال فاطيعوا أمراءكم وأمرؤنا يومئذ لعبد الرحمن بن حمزة وأصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم (ومما) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
 حيث المعنى أنه يختلف اختلافاً فامتناباً فلا يمكن ضبطه وإن استقصى فيه

والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 * * *
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالحزب الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواه طلحة بن ماري بن عبد الوهاب بن نجيدة عنه بآتم من هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عباس قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه متمكرا فسمع على أحاديث هذا من جهتها ورواه ابن عبد
 الباقي من ماري بن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس وقد رواه الامام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه الحنابلة الا النسائي بالفظا
 العارية مؤداة والمصححة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطحاوي وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من ماري بن سويد بن جبلة وقد قال الدارقطني لا ينع له صحبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له صحبة والزعيم الكفيل والزعامة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الحافظ في تخريج الرافعي وفيه اسمعيل بن عباس رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعفه ابن خزم بامعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الوصايا آتم سباقا واختصره ابن ماجه هنا وله في النسائي
 طريقان من رواية غيره أحدهما من ماري بن أبي عامر الوصافي والاخرى من
 ماري بن حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عباس
 * * *

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

«بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالدين دون الاميان»

(ابو حنيفة) عن يهلول الجنون وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم كذا رواه ابن نمير و أخرجه ابن ماجه بزيادة واذا أحلت على ملي فاتبعه ولهذا أخرجه هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه مطل الغني ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبمع وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجوه) من طريق همام عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبه ومن أحيل على ملي فليحتمل وهو كذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ فاذا أحيل وفي لفظ آخر واذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي أصحاب الحديث يروون اذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف (قلت) والملي الغني وزنا ومعنى (وانما) خصت المحوالة بالدين دون الاميان لانها تمتنى على النقل وهو في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي والدين وصف فرعي يظهر أثره في المطالبة بخازان يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا وهو الدين (تنبه) ولا يرجع المقتال على المحيل الا بالتوى أى الهلاك والتوى منه أى حنيفة أحد الامرين اما ان يحجدا المحوالة ويختلف ولا يئنه له عايه أو يموت مفسا لان العجز عن الوصول يتحقق به كل واحد منهما وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على المحيل مطلقا لان البراءة حصلت مطلقا فلا يعود الاسباب جديدة بناء على ان الساقط لا يعود (وقد) انكر ابن خزم عليه وقال ان أحاله على غير ملي والمحيل يدري انه غير ملي أو لا يدري فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لانه لم يحله على ملي (وذكر) البيهقي عن الشافعي ان محمد بن الحسن احتج بأن عثمان قال في المحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فسأله عنه فزعم انه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى قال الشافعي فهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة أو الكفالة (قلت) الذي في كتب
الحنفية ان محمد اذ كره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه
البيهقي أولا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
بسند (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
على شرط موت الكفيل مقابل اذ كره أبو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم عثمان
في ذلك مخالفا من الصحابة (ثم قال) البيهقي الرجل الجهول في هذه
الحكاية خليف بن جعفر بصري لم يمتحج به البخاري واخرج مسلم حديثه
الذي يزويه مع المستقر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه أثنى
عليه (وعني) بالمعروف ابا اباس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
عدم احتياج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
المستقر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
وكلامه هنا يوم ان مسلما لم يمتحج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
وكان يظلمه وينفي عليه وقال كان من أصدق الناس وأشد هم اتقانا
ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
ابن خزم روي عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي قال في الذي
أحيل لا يرجع على صاحبه الا ان بفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن
والشعبي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المحيل (وحكى)
صاحب الاستدكار ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا فلس أو مات
يرجع على المحيل والله أعلم (وأما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
في التاريخ ان له رؤية وحكى عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكى
عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة وعن يحيى وغيره انه بالغ ستا وتسعين
سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
فتأمل ذلك وانصف والله أعلم

(باب الشركة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط النصبين فصاعدا بحيث لا يعرف
ولا يميز أحد النصبين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد أعني عقد
الشركة وان لم يوجد اختلاط النصبين من إطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن
العين المهملة
وسكون الزاي
المجهلة بعدها
واوهملة اهـ

لأن العقد سبب الاختلاط (وهي) ضريان شركة ملك وشركة عقد ثم الثاني
 مفارضة وعنان على ما بين في الفرعيات (وأما) المضاربة فمباراة عن عقد
 بين اثنين على الشركة بمال من أحدهما أو عمل من الآخر للتجارة
 ويكون الربح بينهما أو المراد الشركة في الربح (وللمضارب) خمس مراتب
 أمين في الابتداء فإذا تصرف يكون وكيلًا وإذا ربح يكون شريكًا وإذا
 فسدت يكون أجيرًا وإذا خالف يكون غاصبًا وفي الإجارة الغاسدة
 يستحق المضارب أجر المثل لأنه عامل لب المال في ماله فصار ما شرط من
 الربح كالأجرة على عمله ولا تصح الإجماع تصح به الشركة وهو المدراهم والدنانير
 على ما بين في الفرعيات (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه أنه أعطى زيد بن خليفة البكري مالا مضاربة فأسلم زيد
 من المضاربة إلى رجل من بني سارية يقال له عتر يس بن عرقوب في قلائص
 ابل تحاب فأدى بعضها وبقي بعضها فذكر وأذلك لابن مسعود فقال زيد
 رأس مالك ولا تسلم في شيء من الحيوان كذا رواه ابن خسر وبهذا اللفظ
 من طريق محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عنه وذكره الشافعي
 في اختلاف العراقيين من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن
 مسعود أنه أعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة هكذا قال بالقياس من
 القراض وأخرج البيهقي في المعرفة وقد روى في تجويز المضاربة عن علي
 وابن عباس وجابر وحكيم بن حزام بروايات مختلفة (وقال) ابن حزم
 في مراتب الإجماع كل أبواب الفقه فإلها أصل من الكتاب أو السنة حاشا
 القراض فما وجدنا له أصلا فيه ما البتة ولا كنه إجماع صحيح والذي نقطع به
 أنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره ولو لا ذلك لما جاز اتفق
 (وقد) تقدم هذا الحديث في باب السلم وذكرنا هنا ما يتعلق به (وروى)
 ابن خسر و من طريق زكريا بن أبي زائدة عن عمرو بن حبيب البصري عن
 أبي حنيفة (وروى) طلحة من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة عن عبد الله بن حميد بن عبيد الانصاري الكوفي عن أبيه عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أعطاه مالا مضاربة ليعتيم وهذا ذكره الشافعي
 في اختلاف العراقيين أنه بلغه عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن

أبيه عن جده به كذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال وعبيد الانصاري (قال) المحافظ وعبيد
هو راوى الخبر ولم أر في طريق الشافعي التهرج بأنه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عند ابن أبي شيبة ووكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن حبيب بن عبيد
عن أبيه عن جده أن عمر دفع إليه مال يتيم مضاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام ان راوى الخبر هو حبيب بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب القضاء)

(بيان الخبر الدال على ان من قضى بغير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار
قاضي يقضى في الناس بغير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك علمه
ويقضى بغير الحق فهذان في النار وقاض يقضى بكتاب الله فهو في الجنة
كذا رواه الحارثي من طريق أبي اسحق الفزاري عنه (وأخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو على شرط
مسلم ولغظهم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي
في الجنة فرجل عرف الحق فقهى به ورجل عرف الحق فجادى الحق كم فهو
في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار (وقال) المنذرى
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) المحافظ في تهرج
الرافعي قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه
مرارة ثم قال وله طرق غير ما ذكرت قد جمعتهما في جزء مفرد انتهى وهذا
الجزء عندي والحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط للاقاضي الا ولويه ولا تقليد الجاهل وعندنا لو قلنا الجاهل
صحيح وعمل بقتوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء

(بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس من جملة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها ... وأدى ذلك كذا رواه البخاري في
 في فوائد من طريق يحيى بن نعيم حاجب عنه (وفي رواية البخاري
 مسند بدل بنزى (وعند البخاري عن الميثم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
 البصري واقعه قال يا أبا ذر لا مرة أمانة والباقي سواء إلا أنه قال وأدى
 الذي عليه فيها (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنده ابن سعد وابن خزيمة وأبي
 عوانة والحاكم يا أبا ذر أنت ضعيف وأنها أمانة والباقي سواء وفي أوله قال
 قلت يا رسول الله استعملني قال فذكره (تنبيه) قال قاسم بن قيس بن عمار روى
 في مسنده هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل الميثم قال الحسن بن
 أبو غسان هو التميمي والمراد الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
 وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومعه مرسلة روى قال الشيخ قاسم
 أظنه الميثم فان كنيته أبو غسان ذكره المزني في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
 (قلت) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو الميثم بن حبيب البصري
 الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وذكره الحفاظ
 في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره الحفاظ بعد
 الغني ولم يذكر من أخرج له وهو الزاوي ان يكون له في (هذا) انتهى يعني
 أباه وأدى المراسيل

* (بيان الخبر الدال على فضل الحاكم إذا عدل في حكمه) *

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان أرفع الناس درجة يوم القيامة امام عادل أخرجه
 الترمذي بالفظان أحب الناس الى الله يوم القيامة وأدناهم مجلسا منه امام
 عادل وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله رفيعه وامام
 عادل (آداب القضاة)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة ان أباه كتب اليه
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى الحاكم وهو غضبان كذا
 رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه وهكذا وعنده ابن حبان بهذا
 اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
 الى عبد الله بن أبي بكرة وهو قاضي سجستان ان لا تحكم بين اثنين وانت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أنه كتب إلى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى الحسك بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في مختصر السنن وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق عليه عند السبعة وأخرج الطبراني في الأوسط والمجاور في مسنده والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضى القاضى إلا وهو شبيهان ريان وفي السند القاسم الهجري وهو منهم بالوضع

(بيان الخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أياكم والظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضع خشبة على حائطه فلا يمنعه كذا رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة ولفظ الشيخين لا يمنع أحدهم جاره أن يغرز خشبة في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها معرضين والله لا لئمن بها بينا فكأنكم ولفظ أبي داود إذا سألتهم أحدهم أخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فنكسوا فقال ما لي أراكم قد أعرضتم لثقيفنا بين الكافكم

(باب الشهادة)

وهي أخبار بصفة الشيء عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان وهي من المشاهدة والمعاينة فمن حيث أن السبب المطلق للأداء المعاينة هي الأداء شهادة والقياس بأبي كون الشهادة حجة في الأحكام لأنه خبر يعقل الصدق واليكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع

(بيان الخبر الدال على أن المحاكم إذا علم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله والمجذلي عن خزيمة بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه اعرابي
 يهودي ما قد قدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة اشهد انك
 قد تبعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اين علمت ذلك قال فحينما بالوحي فنصدقت قال فدخل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه الحارثي من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وخارجة واصرم بن حوشب
 كلهم عنه (ورواه) ايضا من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه عنه
 بلقط جعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين (ورواه) ايضا هذا اللفظ من
 طريق عبد الرحمن بن عبد الصمد عن أبيه عن جده عنه وزاد فيه حتى مات
 أي خزيمة (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن اسحق وعبد الله
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا باللفظ السابق ومطولا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
 ابوداود وابن خزيمة في صحيحه والنسائي والذهبي في جزئه من طريق
 الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد باتم من هذا من طريق الزهري حدثني عمارة بن
 خزيمة الانصاري ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي فاستتبعه النبي صلى الله
 عليه وسلم ليقضيه ثم فرسه فأمرع النبي صلى الله عليه وسلم الماشي وأبطأ
 الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى زاد بعضهم الاعرابي في السوم على
 ثمن الفرس فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت مبتاعا
 هذا الفرس فابعه والابعتة فقسم النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع ندا
 الاعرابي فقال أوليس قد ابعته منك قال الاعرابي لا والله ما بعته
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابعته منك فطفق الناس يلودون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعرابي وهما يتراجعا فطفق الاعرابي يقول
 هلم شهيدا يشهد أني قد ابعته منك فنجا من المسلمين قال للاعرابي وبالله ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الا حق حتى جاء خزيمة فاستمع امر ارجعة
النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعرابي فطلق الاعرابي يقول هلم شهيدا
يشهد اني بابعثك فقال خزيمة انا اشهد انك قد باعدته فاقبل النبي صلى الله
عليه وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بيم صدقتك يا رسول الله فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين (وقد روى) في بعض
ما روى هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لخزيمة بيم تشهد ولم تكن معنا
قال يا رسول الله انا اصدقك بخبر اسماء اولا اصدقك بما تقول (قال)
الواقدي لم يسم لنا اخو خزيمة الذي روى هذا الحديث وله اخوان يقال
لاحدهما عبد الله والاخر وروح (وقد) رواه الدارقطني في الافراد من
طريق أبي حنيفة مختصرا (وأخرجه) عبد الرزاق وفيه فرسانني وفيه ثم
ذهب وزاد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يجد أن يكون باعها (وأخرجه)
أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى في مسنده وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر
في التواريخ من طريق محمد بن زرار بن خزيمة بن ثابت حديثي عمارة بن
خزيمة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسان من سوا من الحارث
فبعده فشهد له خزيمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعلك على
الشهادة ولم تكن معه حاضرا قال صدقتك بما جئت به وعلمت انك لا تقول
الا حقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه
ففيه وقال المنذري وقيل اسمه سوا من قيس الهساري ذكره غير واحد
في الصحابة وقيل انه محمد المييع بأمر بعض المنافقين وقيل ان هذا الفرس
هو المرعز والله أعلم (وأخرجه) ابن خزيمة أيضا من طريق عبد بن عبد الله
والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
الحباب عن محمد بن زرار بن خزيمة وهو عند ابن أبي عمير الحديث في مسنده من
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة نحوه وانقطعه فأجاز النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة (وعند) البخاري من
حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهما مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادتين (وفي) لفظ عن زيد وكان خزيمة يدعي
ذات الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افتخر الحيسان الاوس والخزرج

٣ يعني الايتين
من قوله تعالى
لقد جاءكم
رسول الخ

فقال الاوس ومنان جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجائين
(وعند) الحارث بن أبي اسامة في مسنده من حديث مجالد عن الشعبي عن
النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجعله الاعرابي بفناء خزيمة فقال يا اعرابي اتبجد ان اشهد عليك انك بعتني
فقال الاعرابي ان شهد على خزيمة فاعطاني الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة ان لم تشهد لك كيف تشهد قال انا صدقت بخبر السماء
الا صدقت على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجائين فلم يكن في الاسلام من تجوز شهادته شهادة رجائين غير خزيمة
(نقات) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحفاظ المصنوعي وبعضها
من الجوامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحفاظ المصنوعي وهما يستطرف قول بعض المحققين من شيوخنا حديث
خزيمة أخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب أيضا عن عمر انتهى (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي ان النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعهده اذ كان صادقا بارا وجرى شهادته خزيمة في ذلك
يجري التوكيد لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم كشهادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

(بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدود في القذف)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو فان
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خزيمة عن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وفيه تأخذ وهو قول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في الغريب من حديث عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخائش
والخائنة وفيه ولا مخلود خدا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي المالح
قال كتب عمر إلى أبي موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون مدول بعضهم على بعض المجلوداتي حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الامجد وداتي
فرية (ووقع) في الهداية الامجد وداتي قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الاية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا والاستثناء يصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول المحكم ومعاوية بن قرة وجاد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لابن خزم رويناه من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وصرح عن الشعبي في أحد قوايه والنخعي
وابن المسيب في أحد قوايه والحسن البصري ومجاهد في أحد قوايه
ومسروق وعكرمة في أحد قوايه ان القاذف لا تقبل شهادته ابدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن جاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا شهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
(باب الدعوى والبيّنات)

(الدعوى) قول يطلب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمدعى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمدعى عليه من يجبر عاها
لانه المطلوب والبيّنة ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق
*(بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيّنة والقدرة على الاصل
تبطل حكم الخلف)*

(أبو حنيفة) عن جاد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بينة كذا رواه البخاري
وابن المظفر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالبللاج عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه والجلاج ضعیف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى باليمين على المدعي واليمين على المدعي عليه إذا أذكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البيعة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وكان لا يرد اليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الاستمارة قال
 وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه كذا رواه
 طلحة بن طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والأربعة (ولفظ) مسلم لا يعطى الناس بدعواهم
 لا دعي ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعي عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعي عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد باللفظ في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بإسناد جيد والدارقطني بإسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 معمول بهومه فالمدعي لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيعة
 في الخصومة كلها وتقبل بيعة كل مدعي سواء كان أصيلاً أو ثانياً (والطرف)
 الآخر غير معمول بهومه فإنه لا يجوز الاستحلاف في الحدود وكذا إذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائد (الأولى) لا يستحق المدعي
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعي عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعي (الثامنة) لا تقبل بيعة صاحب البدن
 الملك المطلق (وفي) مسألتين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعي عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولم يمهله عليه وعند

الشافعي لا يقضي به بل يرد اليمين على المدعي فان حلف المدعي أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة بينهما لان النكول يحتمل ان يكون تورعا
عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترفعا عن اليمين الصادقة (ولنا) ان
اليمين واجبة عليه لظاهر هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
بأذن أو مقر اذ لو لم يكن كذلك لا تقدم على اليمين تفصيلا من عهدة الواجب
دفع الضرر عن نفسه ببذل المدعي والشرع ألزمه التورع عن اليمين
الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجح هذا الجانب في نكوله
(والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد واحد مع عين المدعي خلافا للشافعي واحتج
بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والحاكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه
والامام احنج بقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ومثل هذا لما يذكره كراهة صراحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا ترنا بوا ولا مزيد على الأدنى أي اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (وأجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين انه ليس بمحقق وأعله الطحاوي
بأنه لا يعلم قيس يحدث عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العلل
سالت محمدا عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقد
رمى الحديث بالانقطاع في موضعه من البخاري بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوي بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس
طاوسا أخرجه هكذا الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقوله ابن
عبس البر لا مطين لاحد في اسناد هذا الحديث محل نظر فلا جمل هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يمرض ما ذكر في الاستذكار روى هشيم اخبرنا المغيرة عن
الشعبي قال ان اهل المدينة يتقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حديثنا سويد بن عمرو حدثنا ابو عوانة عن مغيرة
عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الاشهاد
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عامر مع ان اهل المدينة يقبلون شهادة

قوله تفصيلا
اي تخلصا له

الشاهد مع يمين المالب وهذا السند رجليه على شرط مسلم (وقال) أيضا
حدثنا سعد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف
الرزاق أخبرنا مهران بن سأل الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
(وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والمحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
الفتي وفي المحلى لابن حزم أول من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
إنكاره الحكم بن عتيبة (وروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير اليمين بسعد بقي به ولا يذهب
إليه وحديث الصحيحين اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي على
المدعي واليمين على من أنكر برده وكذا حديث الصحيحين شاهدك أو يمينه
مع ظاهر القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل واحد
وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفي
ما اقتضته الآية وإضا فانه تعالى قال عقبها ممن ترضون من الشهداء
وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه
وزعموا أن يمين المدعي قائمة مقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعي ذميا فأقام
شاهدا وجب أن لا تقبل يمينه كمالو كانت المرأتان ذميتين والله أعلم
(بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئا وليست هما يمينتان قاله قول
قول البائع أو يتراذان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
الاشعث بن قيس اشترى من عبد الله رقيقا من رقيق الأماة فمقاضا عبد
الله فقال الاشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله إنك
بعشرين ألفا فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلا فقال الاشعث فاني قد
جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
سمعتك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما بينة فالقول ما قال البائع أو يتراذان
كذا رواه المحارثي من طريق عبد الله بن يزيد وأبي عبد الرحمن المقرئ
وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن أبيه والقاسم بن معن (ومن)
طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وأبي شهاب الحنابلة والمعافى
ابن عمران كلهم عنه إلا أن خارجة من قوله اذا اختلف والباقون بطوله
ورواه طحمة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن
العوام والمقبري كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن أشعث
ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقبة فاذكر الحديث مثل الاول
إلا أنه زاد بعد قوله بينة والساعة قائمة كذا رواه المحارثي من طريق المقرئ
عنه (وفي) رواية عن حماد أن رجلا حدثه عن أشعث بن قيس (وفي) لفظ
آخر فاستخرج في زيادة الثمن ونقصانه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
فذكر الحديث وفيه أو يتراذان البيع (وأخرجه) الأربعة والحاكم
وأحمد والدارمي والبخاري واللفظ لابي داود ابن مسعود يباع للأشعث
رقبة فامان رقيق الخمس بعشرين ألف درهم فقال انما أخذتهم بعشرة آلاف
فقال ابن مسعود سمعت فذكر الحديث وفيه فالقول ما يقول رب السلعة
أو يتأركان وفي رواية لابن ماجه والمبيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الامام
(وفي) رواية للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
بالتخييار ونحوه للنسائي من وجه آخر وفيه قصة وأخرجه مالك بإسناد ابن
الله بن مسعود فساقه كالأول قاله المحافظ (قلت) أخرجه أبو داود عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده باللفظ الاول
(وأخرجه) النسائي وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
أن ابن مسعود فذكر معناه والكلام يزيد وينقص (وأخرجه) ابن
ماجه وأخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
كلامه (قال) المنذرى في اسناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
ولا يحتج به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو منقطع
(قلت) اختلف فيه القول عن يحيى بن معين ف قيل أنه سمع من أبيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي اياه (وقال) البخاري يقال
 انه لم يسمع (ثم قال) المذري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
 مسعود كاه لا تثبت وقد وقع في بعضها اذا اختلف البيهقي والبيهقي قام
 بنفسه وفي لفظه والسلمة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن ابي ليلى
 وقد تقدم انه لا يحتاج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
 من طريق المقرئ وليس في السند ابن ابي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
 وقال البيهقي واصح اسناد روى في هذا الباب رواية ابي الهيثم عن عبد
 الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن ابيه عن جده (قال) يريد
 الحديث المذكور في اول الباب (قلت) وكأنه لم يطلع على رواية الامام
 عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكاهم ثقات ائمة
 وابو الهيثم المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
 الكوفي ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كافي الثمرة بسا ورواه
 قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهما في علي الصحيح
 وانما الصحيحة لا يه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قاسم
 نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميعه ومع طرقه يحتاج به لا يمكن
 في لفظه اختلاف

(بيان الخبر الدال على ان الخارج وذا اليد اذا اقام بيعة على النتائج
 فذو اليد ادولى) *

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ان رجلا اختصم اليه في ناقة اقام كل بيعة انهما ناقة فتحت فخذ
 فضى بها الذي في يده كذا رواه البخاري وطلمة وابن المظفر كاهم من
 طريق احمد بن عبد الله الكندي وهو اللجاج (ثم) اختلفوا فقال
 البخاري وطلمة احمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن ابي يوسف عنه
 (وقال) ابن المظفر احمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن ابي يوسف عنه
 واللجاج ضعيف ولكن رواه طلمة من طريق اخرى ليس فيها اللجاج
 وكذا رواه ابن عبد الباقي عن ابي بكر بن حماد عن بشر بن موسى عن
 المقرئ عنه وليس فيها اللجاج ورواه ابن المظفر في رواية اخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حديد
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسرو وأخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضرا لاهلال بن دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسرو قد رواه أيضا من غير طريق ابن المغيرة أخرجه
 من طريق أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن المقرئ عنه وله طريق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المبهمة عنده هؤلاء البعض هو الشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الأحوص عن
 سماعة عن تميم بن طرفة بالفظ ان رجلين ادعيا بغير اقام كل واحد منهما
 اليه انه له ففضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما وتميم بن طرفة الطائي
 كوفي بروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 الحسائي عن طريقه وقال منقطع ووصله الطبراني فقال تميم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة وأقام كل واحد منهما بيئته انها دابة ففضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بيئته ذي البدل ولم يكلفه الله بها وإنما البيئته على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيئتان فيه قائمتا على أمر زائد على
 اليد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيئتان في ذلك الأمر فترجح بيئته ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيئتان على الملك لان بيئته الخارج أكثر اثباتا
 لانها تظهر الملك بخلاف بيئته ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بغير اقامة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيئته فجعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) أبو داود والنسائي أيضا بالفظ فبعث كل منهما
 شاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما السكن في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصيصي وهو صدوق كثير الخطاء وهاتان القصةتان يحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تهافتت فصارت كمن لا بيئته له وحكم لهما

نصفين لاستوائهما في البدو هو قول محمد بن الحسن وبه يفتي (وفي رواية)
النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من
يده ودفع اليهما (ثم) ان القضاء لذى البدون الخارج بعد اقامتهما
البينة على المتاج اذا لم يتدع الخارج الفعل على ذى البد كالغصب والاجارة
والعارية وان ادعى تكون بينة الخارج أولى وان ادعى ذوا البد بالتاج
لان بينة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتا لانهما تثبت الفعل على ذى
البد (قال) صاحب المختار بينة الخارج أولى من بينة ذى البد على
مطابق الملك خلافا للشافعي أى فان عنده بينة ذى البد أولى لتأكيدها بالبد
لانها دليل الملك ولهذا الوتاز عا في دابة وكل منهما يدعى أنها تثبت في ملكه
واقاما البينة يقضى ببينة ذى البد (ولنا) ان البينات شرعت لاثبات غير
الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بينة مظهرة وليكن لما لم يكن لنا علم تلك
الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كالعامل الشرعية فانها امارات في حق
الشرع وفي حقنا لما حكم الاثبات وبينة الخارج أكثر اثباتا واطهارا
لانها أثبتت الملك من كل وجه وبينة ذى البد تثبته من وجه لان الملك
ثابت له من وجه البد والبينة ترجح بكثرة الاثبات اذا البد دليل مطابق الملك
بخلاف التاج

(باب الاقرار)

(وهو) اثبات لما كان متزلا بأن ادعى عليه آخر ما اجاز أن يقر المدعي
عليه وجاز أن ينكره فاذا اقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على
المخبر ما أخبر به وهو حجة قاصرة بخلاف البينة لانها انما تصير حجة بالقضاء
وللقاضي ولاية عليه فيتعبدى الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء
وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس
بانشاء وقيد بما على المخبر لانه لو كان لنفسه يكتفى بدعوى الاقرار
(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان ما عزم من مالك
أقضى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد زنى فأقم عليه الحد الحديث
بتمامه قدم في الحد ودواخرجه مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند
السيعة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما خرج ما عزا باقراره على نفسه فلما جعل حجة
في الحدود التي تدرأ بالشبهات فلائن يكون حجة في غيرها اولى وعليه اجاع
الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر
ربحان الصدق على الكذب لوجود الداعي والصارف عنه لان عقله
ودينه يحلان على الصدق ويمنعان عن الكذب فكان صدقا ظاهرا
فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن تقدير رفع به المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير
وتعريفه بالالف واللام يقتضي ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع اقرار
أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع
السكوت والانكار ودليه ما أخرجه أبو داود وابن حبان والمحاكم من
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعاه
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أهل حراما أو حرم حلالا ودليلنا عموم
الآية اذهب وكلام مستعمل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام
فيه صرف الى الجنس فلا يقيد بحالة الانكار لثلاثة دلون زيادة على النص
والكلام خرج مخرج التعميل كانه قال صلحو لا ان الصلح خير والعلة
لاتتقيد بعمل المحكم الذي عال فيه بل أيما وجدت العلة يتبعها ~~حكمها~~
وتفصيله في المطولات

(بيان الخبر الدال على رفع المنازعة والشقاق وتداعي الرحمة والاشفاق)
(أبو حنيفة) من الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن
بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل
المؤمنين في نواذهم وتراجهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من
الانسان تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر كذا رواه المحارثي من طريق
سليمان بن عمرو والنخعي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (أبو حنيفة)
عن علي بن الاقر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنعه
رواه الجماعة الا النسائي وقد تقدم في أدب العاضى واقتضاهم لا يمنعن أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (تدبيره) قال عبد الغني بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحاوي فانه يقول بلطف الواحد (قال) الحافظ لم يقله الطحاوي الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلطف الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارثي مسكين ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتثنية (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلطف الجمع ولغظه ان اخوين من بني المغيرة لقبيا مجمع ابن جارية الانصاري ورجالا كثيرا فقلوا ان يشهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواه ابن عباس وقد أخرجه البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلطف اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه

(باب الوديعة)

هي الاستحفاظ قصدا والفرق بينهما وبين الامانة العموم والخصوص والحكم في الوديعة ان يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقصاصه والترمذي وابن ماجه مختصرا وقال الترمذي حسن صحيح

(باب العارية)

هي هبة المنافع بغير عوض مشتق من التمازى والى التمازى فكأنه يصير للغير نوبة في الانتفاع بما له على ان تعود الذوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذا كانت الاعارة في الماكيل والموزون قرضالا لأنه لا ينتفع بها الا باستهلاك العين فلا تعود الذوبة اليه ليكون اعارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله ولغظه العارية مؤداة والمنحة مردودة هكذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة اما لفظ مردودة فقال الحافظ لم اراه في كتب الحديث (وأما) مضمونة فعند أبي داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعار منه ادرعا يوم حنين فقال اغضبنا محمد قال لا بل عارية مضمونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدان حديث صفوان
ابن يعلى عن أبيه واغظه فقلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبوداود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

(بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبوداود عن الحسن بن حمزة
رفعه قال قال علي بن ابي طالب ما أخذت حتى تؤدى ثم ان الحسن بن نسي قال هو
أمنك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

(باب الهبة)

هي تملك المال بلا عوض بطريق التوعد

(بيان الخبر الدال على قبول الهدايا)

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي انه كان يهدي الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواية بخرا الحديث رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبوداود والترمذي من حديث
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريرة بلحم فراه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه البخاري وغيره من طريق ستاني في الولا (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الاسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزءا مستقلا رأيت
(باب القرض)

(بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر)

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الاشجعي عن ربيعي بن خراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يؤتى بعبد

يوم القيامة فيقول أي رب ما همات الاخير اما اردت به الاياك ورزقتني مالا
فكنت اوسع على الموسر وانظر المعسر فيقول الله عز وجل انا احق بذلك
منك فقبوا زواجن عبي (قال) فقال ابو مسعود رضي الله عنه واشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خسر ومن
طارق بن سفيان بن ابي حنيفة عن ابيه (واخرجه) البخاري ومسلم بالفظ
قلت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا اعملت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت ادين الناس فامر قتياني ان ينظر والموسر وقبوا زوا
عن الموسر قال قال الله تعالى فقبوا زواجنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا من كان قبلكم اتاه الملك ليقبض روحه فقبيل له هل عمت من خير
الحديث ولم يقل في شيء من طرقه قالوا تذكرك (وفي) بعض طرق مسلم فقال
ابو مسعود وانا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طرقه
فقال عقبة بن عامر الجهني وابو مسعود الانصاري ~~كذا~~ سمعناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصفي عقبة بن عمرو وعقبة
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبة بن عمرو وانا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية ابي مسعود وابي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن ابي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتي في التقاضي
معه مراشد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاسناني من طريق ابي
مقاتل السمرقندي عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن ابي قتادة
عن ابيه رفعه من سره ان ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينجس عن معمر
او يرضع عنه

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها اقرضا
او غيره الا باذنه)*

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شريك بن مسلم الخولاني عن ابي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله أعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في كشفه وأشرنا إليه أن أبا
داود وابن ماجه أخرجاه وعند أبي داود من حديث عمر بن شبيب عن أبيه
عن جده رفعه لا يعوز لأمراء عطية الألبان زوجها وأخرجه النسائي
وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي هبة نبي مدة عمر المروءة وهي جائزة للعمري المروءة
له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذا المار
وهي بائنة لأنه يخلو في الأمانة ويحتمل الهبة فيكون عارية عند أبي
حنيفة وعنده هبة عند أبي يوسف (أوصى) أن يقول داريك رقبتي
معناه أن مت قبلك فهي لك كأن كل واحد منهما مراقب موت الآخر
وأنما جازت رقبتي عند أبي يوسف لأن قوله داريك هبة وتملك في الحال
كأنه رقبتي فيظل استردادها وإطالة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناه
تملك مضاف إلى موته وتعلق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما
والله ووب له ما ذروا في الانتفاع به بخلاف العمري فإنها تملك في الحال
والتعلق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس
الغزازي ثم الهبسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة بعد المنبر قال لا أبيعها
الناس أحببوا أموالكم هيكم فإنه من أعرشناه وثدي أعره في حياة
المعروءة وموت (وفي) لفظ فشت المعري هل يهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواد طاعة من طريق
عبيد الله بن موسى وسعد بن التست ومحمد بن الحسن ثلاثهم عنه ورواه ابن
أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن المنذر من طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه وأيضاً من طريق الجراح عن إبراهيم بن
الجراح عن أبي يوسف عنه والجراح ضعيف ورواه السكاكي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه بلفظ
امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعره عري فإنه لا تذي أعرها
سباً وميتاً ولعنه (وعنه) قال جعل الانتصار لعروء المؤمنين فقال رسول

قد على الله عليه وسلم أمه كواحدكم أموالكم (وفي) لفظ آخر أي رجل
 آخر رجلا عمرى له ولقبه فقال قد اعطيتكم أو عتبتكم ما بيني وبينكم أحد
 فانها لن اعطيا وعقبه وانما لا ترجع الى صاحبها من أجل انه اعطى عطاء
 وقت فيه الوارث (وعند) البخاري من حديثه قال فقدى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعمري انه المن وهبته له ولم يخرج من حديث جابر بن العمري خبر
 هذا الحديث (واخرجه) أبو داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه (وعند)
 أبي داود والنسائي عن عروة عن جابر رفعه قال قال من عمر عمرى فهو له
 ولقبه برئها من يرث من عقبه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال
 من عمر شيئا فهو له في حياته ولقبه من بعده روى محمد بن الحسن
 في الآثار عنه وكذا روى الحسن بن زياد عنه وخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (أبو حنيفة) عن يعقوب بن أبي حبيب الاسدي السكاهلي
 الكوفي ان ابن عمر مثل عن العمري فقال انها ان اعطيا ادهى في يديه روى
 طلحة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المنذر من طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت ابا حنيفة ورواه ابن خزيمة من طريق اسمعيل بن
 نزيه القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومعناه عند الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

(باب الاجارة)

(هي) تملك المنافع بعوض وتفصيله ان التملك نوعان تملك عين وتملك
 منافع وتملك العين نوعان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وتملك المنافع نوعان بغير عوض وهو العارية والرخصة والمنافع وبعوض وهو
 الاجارة وسميت بيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعوان
 في مقابلته المنفعة وهي على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المدوم لا يجوز الا انها جوزت لم حاجة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترتفع الحاجة
 *(بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجارة معلومة)*
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي سعيد راي دريرة رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فليعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآخرة وأما عنه والحسن بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) الدارقطني عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عاصم عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خضرو ورواه
ابن خضرو وأيضا من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن معمر عن الثوري عن حماد بن عمار بن أبي حنيفة (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) اسحق في مسنده عن
عبد الرزاق عن معمر بن مرفوع بالفظ فليعلم له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سليمة بالفظ نهى أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحافظ وأبراهيم النخعي لم يدرك أباسميد ولا أباهريرة (قلت) وجوابه
قد تقدم مرارا أن النخعي إذا لم يسم من حدثه فمن ثقات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيرا فليعلمه أجره كذا رواه ابن خضرو ومن طريق
اسماعيل بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن
من لا أنهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأمر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وفيه وإذا
استأجرت أجيرا فاعلمه أجره كذا رواه البخاري بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وحمزة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هاني وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وزفر بن الهذيل
والمسروقي والحسن بن زياد والحسن بن الفرات كلهم عنه ورواه ابن
خضرو ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكلابي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الإسناد
عن من لا أنهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رفعه ثلاثة انا خصهم فذهب كرفهم ورجل استأجر أجيرافاس توفي منه
ولم يعطه أجره (قات) وانما ثبت الحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة اقطع المنازعة والمنفعة تشارك في ضد المعنى لان جهة التهام فضية المنازعة
فشرط اعلامها اقطاع النزاع

(بيان الخبر الدال على النهي على استئجار الارض بشئ منها)

(ابو حنيفة) عن أبي حصين عن عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن أبيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بمصاطط فأنجبه فقال ان هذا فة الوار رافع بن خديج
وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من ابن هولي فقال استأجرته فقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه البخاري من طريق عبيد الله بن موسى
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن أبي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا الاسدي عن عمرو وأبو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن نصر بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومحمد بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشبيب بن اسحاق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن أبي حصين عن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبيه وهي
رواية الكلاعي وزاد فيها قال ابو حنيفة يعني الثلث والرابع (وأخرجه)
ابوداود من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم قال حدثني رافع بن خديج بافظ
انه زرع زرعاً قرب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فسأله من الزرع
وان الارض فقال زرعي بيذري ونعم لي لي الشطر وليني فلان الشطر قال
اريد ما فردا الارض على اهاها وخذ نصفك (وأخرجه) الطحاوي من هذا
الطريق بهذا اللفظ الا انه قال اريدت وقد أخرج حديث رافع بن خديج
هذا الاثمة الستة بأسانيد مختلفة وألفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن
عمر عن رافع عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن جر عن أبيه عن رافع عن عبيد بن مظهر
ابن رافع رفعاه عند الشيباني وأبي داود والنسائي وفي رواية عن نافع عن

ابن عمر عن رافع رفعه وفي أخرى من أبي النجاشي عن رافع عن عمه ظاهر
 رفعه كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
 الالوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عمومتة عند
 مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
 أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي
 داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
 خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فانظر) الى هذا
 الاختلاف في الاسناد وقد صرح في بعض ألفاظه بالنهي عن كراه الارض
 بشئ منها وأما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب
 المزارعة قريباً

* * * *

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤاجرها
 بأكثر مما استأجرها (قال) لاخير في الفضل الا ان يحدث فيها شئ كذا رواه
 محمد بن الحسن في الآثار عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
 * (بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالحجامة) *
 (أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حاضر عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم احتجبتهم واعطى الحجامة أجرته ولو كان خيماً ما أعطاه كذا رواه
 البخاري من طريق أبي عاصم النبيل عنه وأبو السواد السلمي لا يعرف (وفي)
 لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حاضر ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حاضر
 باللفظ ولو علمه خيماً لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضاً ولو كان سحناً
 لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ نحوه
 أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله فوضعهوا عنه من خراجه (وفي)
 حديث ابن عباس عند مسلم وكلم سيدة فخفف عنه من ضرب يده وهذه
 ذكرها البخاري في حديث أنس وعندهما في حديث أنس فأمر له بصاع
 أو مد أو مدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
 يظلم أحدا أجره وهذه الزيادة وقعت اسم في كتاب الطب

(باب الولاء)

وهو نوعان ولا عتاقة وولاء موالاة وسبب ولاء العتاقة العتق لا الاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة وإبطال الشرط المخالف لما تقتضيه العقد)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري بريرة لعتقها فقال موالها لا يبيعها إلا أن تشتري الولاء
 لنفذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الجماني عنه ورواه الكلبي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعاع عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولم يزوج مولى لآل أبي أحمد فخيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها ففرق بينهما ورواه هذا
 الأسناد أيضا بأتم من هذا ثم نقل عن محمد بن شعاع أن التأويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز زوجه وأبوعوا
 على أن الولاء لمن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فأخرج
 الترمذي وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقر عن القاسم عنها
 وأخرج الطحاوي من الطريقين وأخرج مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة *(بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب)*
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه الحارثي من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرج ابن ماجه والبيهقي قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر بن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو محتمل
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المنذر من طريق علي بن سليمان الأصبهاني عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالائمة كما رواه
 ومثله نادر الوجود وقد أورده السيوطي في جزء له سماه الفاني في مسائل
 الاسانيد ورواه ابن خسر ومن طريق ابن المنذر وأخرج ابن ماجه عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الحارث عن أحمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن

سأيمان الاخيرى مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي وأخرجه المحاكم
من طريق الشافعى هكذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطنى فى العمال
لا يصح ذكر أى حنفية فيه (قلت) قد اختلف فى سند هذا الحديث فمنهم من
رواه هكذا كما ذكرهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان فى صحيحه فقال أخبرنا
أبو يعلى قريئ على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعه فذكره بالفظه وتابع بشر على ذلك
محمد بن الحسن فرواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) البيهقى فى كتاب المعرفة
ورواه محمد بن الحسن فى كتاب الولاة عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رواه عن الشافعى فقال كان حدث به من
حفظه فذكرى عبيد الله بن عمر من اسناده وذكر البيهقى فى كتاب السنن
ما يخالف كلامه فى كتاب المعرفة فقال فى كتاب السنن بعد أن أورد الحديث
من طريق الشافعى عن محمد بن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر رفعه (قال) أبو بكر النيسابورى هذا خطأ لأن الثقات لم يرووه هكذا
واخباروا الحسن مرسل (ثم قال) وروى من أوجه كلها ضبعة معلة قال
واخباروا الحسن مرسل لا انتهى وأقول فى الجواب عن كلامه وكلام
النيسابورى على حسب التيسير والايجاز الحديث المذكور بهذا اللفظ
ثابت روى مرسل ومرسلا ما أرسل فأخرجه الدارقطنى من طريق يزيد بن
هرون عن هشام بن حسان عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وأما) المرفوع فن حديث ابن عمر كما ذكره البيهقى من طريق أبي يوسف
عن عبد الله بن دينار وصححه الحاكم وابن حبان فى صحيحه من طريقه
ليكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصححت له المتابعة
الجيدة (وعن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار سفيان الثوري
رواه عنه ضمرة وقد اختلف عنه فى المتن فقل عن ضمرة عن سفيان عن عبد
الله بن دينار بالفظ الباب أخرجه الطبرانى وقال تفرد به ضمرة (وقال)
البيهقى قدوههم راويه وقل ضمرة عن الثوري بالفظ نهى عن بيع الولاة

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقيل عنه عن
 الثوري مضموم مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه ابو
 عمير يعني عيسى بن محمد عن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه اهل فلسطين
 في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
 مامونا لم يكن هناك افضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يضره
 انفراده ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين فلا ادري من أين
 وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهمين
 شئ منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
 ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل القفاري
 روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بالفظ لا يباع الولاء ولا يوهب
 ولا يورث تابعه عليه عبد العزيز بن مسلم رواه ايوب بن سليمان ذكره
 الدارقطني في العمال (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نافع
 مولا رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي من
 طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
 كما في نسخ الاوسط ووقع في السنن بدل أبي حسان الزياتي وهو خطأ فيه عليه
 الحافظ ابن عساكر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي البصري
 شيخ ابن خزيمة وليس هو بأبي حسان الحسن بن عثمان الزياتي والله أعلم
 وقد قال البيهقي كان يحيى سبني الحفظ كثيرا خطأ (قلت) تابعه على هذه
 الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاکم في المستدرک من حديثه
 (وقال) الدارقطني في العمال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
 يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
 لتهوهم محمد بن زياد لاحتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيعتين سمع من
 كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه يحيى وانما رواه عبيد الله عن عبد
 ابن دينار (قال) الحافظ وقد جمع أبو نعیم طرق حديث النهدي عن بيع
 الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق حسين رجلا
 أو أكثر عن أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا ابو هريرة رضي

الله عنه ~~لكن~~ بالفظ لا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث أوردته ابن عدي
في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي رضي الله عنه أخرجه ابن جرير الطبري في
تهذيب الأسماء خرجته موسى بن سهل الرمي حديثنا محمد بن عيسى يعني
الطباع حديثنا عيسى بن القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاء محبة كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا سند
لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضي الله عنه ذكره
البيهقي في آخر الباب (وظهر) بمجموع ما ذكرنا أن قول النيسابوري إنما
روى مرسلًا وقول البيهقي وروى من طرق آخر كلها ضعيفة غير مقبول وقد
أشار إليه الحافظ في تخرجه الرافعي فقال ورداه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
أوفى وظاهر أسناده الصحة وهو يكره على البيهقي حيث قال عقب حديث
أبي يوسف يروى بأسانيد آخر كلها ضعيفة * (باب الرهن) *

هو جعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاء مؤنه كالدين حتى لا يصح الرهن
الأبدن ظاهرا وباطنا أو ظاهرا ولا يتم إلا بالقرض أو بالتخلف وقبل ذلك أن
شاهداً وان شاء لا * * *

(بيان الخبر الدال على أن الرهن لا يختص بالسفر)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعنا ما وأرهنه درعا
كذا رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه وفيه أحاديث عبد الله
الكندي اللجلاج وهو ضعيف (وأخرجه) الدارقطني أيضا من هذه
الطريق وابن عبد الباقي من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
بزيادة إلى أجل (وفي) رواية درعا من حديث وفي لفظ شعير (وفي) رواية
البخاري أنه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به أن النبي صلى الله عليه وسلم
أغار من درعه بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية إنما هو لو كان العادة
(باب الحجر)

وهو منع عن التصرف قولاً ولا فعلاً بصغر ورق وجنون *

غير بتقديم
المائة الخمسة
على المائتين
جاءه

(بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للعته طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا)
 ورواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهم اللجلاج
 وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن توبة القزويني من
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً بلسان
 صحيح كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي اسناده عطاء بن سحبلان وهو متروك (والمعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً أو متوافقاً وان كان أهل اللغة
 أطلقوا العته على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصانه عن أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وافرّه فان ذلك نقصان كمال فتأمل
 (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه الحارثي من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة الا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي ورواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة وابن ماجه ورواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاکم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) الحافظ في اسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحح الحماكم بتوقف على هذا الذي عناه
 المحفوظ والله أعلم (وقال) النقي السبكي ورأيت في سؤالات ابن الجنييد
 (قال) رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
 ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
 ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ليس يروى هذا أحد الا حماد بن سلمة عن حماد
 انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير يروى له
 الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
 عليه امام جليل وهو أبو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فأقل درجاته
 ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث أيضا عن علي رضي الله عنه
 أخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حازم عن الاعمش عن
 أبي ظبيان عن ابن عباس (قال) أتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
 فقال علي يا أمير المؤمنين ما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبرأ
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى (وأخرجه) أيضا
 من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الاعمش نحوه (وقال) عن
 المجنون حتى يفيق (وأخرجه) أيضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير
 بمعنى حديث عثمان وفيه قال علي أو ما تذكرك أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم قال صدقت (واعترض) عليه الدارقطني
 فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
 عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضال ووكيع عن الاعمش فلم
 يرفعه وكذا قال عمار بن زريق عن الاعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
 في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان انتهى (وأخرجه)
 أبو داود أيضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال
 أتى عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم
 حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بنى فلان فذكر القصة
 (وقال) النسائي رواه ابن حصين عن أبي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

اثبت من عطاءه وأخرجه الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن
 أبي ظبيان عن علي بن ربيعة وفيه وعن أبي بصير عن أبي بصير وأخرجه
 أبو داود أيضا من طريق وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي بن أبي
 حمزة عن أبيه خالد بن الحذاء به مثله وهذه في انقطاع لانه لا يعلم لابي الضحى
 رواية عن علي بن ربيعة واسطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جرير عن القاسم بن
 يزيد عن علي بن أبي حمزة عن أبيه خالد بن الحذاء به مثله وهذه في انقطاع
 منقطع وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روج بن
 عباد حدثنا ابن جرير اخبرني القاسم بن يزيد عن علي بن ربيعة قال رفع العلم عن
 الصغبر وعن المنون وعن النائم وانقطاعها لان القاسم بن يزيد لم يذكره
 وللحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
 عن علي بن أبي حمزة قال الترمذي غريب ولا نعرف للحسن سمعا من علي بن ربيعة
 النسائي وقفه علي بن أبي حمزة ولم يخلص الكلام ان هذا الحديث في حد ذاته
 حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية ربيعة ووصله
 والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتم)
 (أبو حنيفة) ابن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم كذا رواه البخاري من طريق سفيان بن
 عيينة عن الزبير بن سفيان عن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
 رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
 احتلام ولا صمات يوم الى الليل قالت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني
 سواء كان في اليقظة أم في المنام بحلم أو بغير حلم وما كان في الغالب لا يحل
 الا في النوم بحلم اما في اليقظة والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلول
 عليه باللفظ ان اطلقنا اللفظ على الاقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها
 يكون مدلولاً عليه ولكن الحكم فيه ثابت اجماعا شاركه في المعنى ما دل
 اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقيقة السبكي
 رحمه الله تعالى (تنبيه) قد احتج الامام بظاهر هذا الحديث واستنبطه

انه لا يجزى على السفه اذا كان حراً عاقلاً لا بالغاب بسبب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مذنبا مفسدا يتلف ماله فيما لا مصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف الصاحبين والشافعي (فقال) الصاحبان يحجر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع الهزل (وقال) الشافعي يحجر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
ان الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن حزم لم يجز في شيء من
اللغة ان الرشد هو النكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من النجى فقد أخذ لنفسه ما يأخذ الناس انتهى وليس في حديث الباب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث منقذين حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواه البخاري ومسلم حيث لم يحجر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفه المحاقه بالهائم واهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا دنى *

(بيان الخبر الدال على ان انبئات العانة أمارات التكليف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا نبتت عانة الغلام جرت
عليه الاقلام كذا رواه البخاري من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه ولغظهم فكيف فواعاتي فوجدوني لم أنبت فجاءوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأبسط من ذلك (واختلاف) العلماء
في انبئات العانة هل يقتضي المحكم بالبلوغ فانكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي أو أنه علامة
يحتاج اليها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي بناء على انه ليس ببلوغ
ولكنه دليل على البلوغ وأماره لانه يستعمل بالعامة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتماد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي حجة قوية
لهم والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على البلوغ بالنسبة)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن بعض آل سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمر بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتمل وان سعد اليه قد ساءل سبعة فأجازه كذا رواه ابن خزيمة عن طريق اسحق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حديث بلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة الا ان يحتمل قبل ذلك قلت والجارية قال سبعة عشر سنة الا ان تحيض قبل ذلك ويحتمل فسألت سفيان الثوري فقال في كتابي خمسة عشر سنة الا ان يحتمل قبل ذلك أو تحيض الجارية أو تحبل فذكر له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فرده وعرض عليه يوم المحدث وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبرت بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني الهيثم عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزادا قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافة فقال ان هذا الحديثين الصغير والكبير (وأما) حديث عمر بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي انه صلى الله عليه وسلم استصغر عمر بن أبي وقاص وأراد رده فبكي ثم أجازه بعد ذلك يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالنسبة فمن مالكا نكاحه مطلقا وان البلوغ غناه وبالاحتمال وعن امامنا ما تلونا عليك وعند الشافعي ان بلوغها بخمسة عشر سنة واختلاف أصحابه في ضبطها فان المذهب المشهور ان المعتبر تمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق الماروري انه بالطعن فيها (وفي) وجه غريب انه بعض ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والمخالفون اعتذروا عنه بأن الاجازة في القتال حاكمها منوطا بآفاقته والقدرة عليه وان اجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لانه رآه مطبقا للقتال ولم يكن مطبقا قبلها لانه اذراك الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن عمر بن حنظلة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمانا

الانصار في الحق من أدرك منهم فعرضت عاماً فالحق غلاماً ورثني فقلت
يا رسول الله لقد دأمت ففته ورددتني ولو صارته أهرقته قال فصارعه
فصارعه فهرقته فأمحقتني (قال) المحاكم صحيح الاسناد وقد ذكرنا شيئاً من
ذلك في السير واشبعنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فوك الحجر واسقام الحق فلا يتوقت ولا يتخصص
*(بيان الخبر الدال على أن العبد المأذون يملك لنفسه من اتخاذ

الضيافة اليسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملائى عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك وبه ود
المريض ويركب الحمار كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى الجاني عنه
(وأخرجه) الترمذي في الجنايز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا نعرفه
الأمن حديث مسلم بن كيسان الإيعور وهو ضعيف (وأخرجه) المحاكم
وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك بمن المأذون له لأن المحجور
عليه ليس له أن يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف أن المحجور
عليه إذا دفع إليه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا
بأس به بخلاف ما إذا دفع إليه قوت شهر لأنهم إذا أكلوه يتضرر به المولى
ولا يمكن أن يتخذ للضيافة تقدير لأنه يختلف باختلاف المال وغيره والاب
والوصى لا يمكن أن في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر الدال على أن المرأة أن تصدق من بيت زوجها بشئ

يسير كزينة ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستأمر الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا يخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكارم عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هذا الذخر كالحطة ودقيقها وأما غير المدخر فله أن

تصدق به على العادة التجارية بين الناس كـ غيب ونحوه من غير اطلاع
الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم
(باب الغصب)

وهو إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطلة في مال متقوم يحترم قابلية المقتل بغير
إذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد الغصب إذا هلك بغير تعدل لعدم
إزالة يد المالك ولا ما صار مع الغصب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم
كالمخز أو غير المحترم كمال الحربي في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالعقار
وعند محمد الغصب هو تفويت يد المالك لا غير وعند الشافعي هو إثبات
اليد العادية لا غير حتى يضمن العقار بالغصب عندهم الوجود تفويتا فيه
وإثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد أعدم تفويت يد المالك فيها
وعند الشافعي يضمنها لوجود إثبات اليد فيها *

*(بيان الخبر الدال على أن الشاة إذا ذبحت بغير إذن مالكها لا يجوز
الانتفاع بها قبل إداها للضمان)*

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما
من الأنصار في دارهم فذبحوا له شاة فقصه عندهم فطعموا ما فأنخذ من اللحم
شيئا فلا كفة فضغه ساعة لا يسيغه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان
ذبحناها حتى يجي فنرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اطعموها الأسرى كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال عن
عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان
اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى
لكنه رآه قد خرج عن ملك الأول وكزه أكله لأنه لم يضمن صاحبه الذي
أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجه فأحب البنائين
يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والأسارى عندنا هم أهل البهين
المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه
الحارثي عن محمد بن الحسن البرازي البخاري وأبراهيم بن معقل بن الحجاج النخعي
ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كله عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي أيضا عن أحمد بن محمد بن سعيد الهذلي عن محمد بن سعيد
العوفي عن أبيه عن أبي يوسف عنه (ورواه) أيضا من وجهين من طريق أبي
عاصم النبيل ويزيد بن زريع والحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم ومحمد
ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) أيضا الاشناني من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الاشناني أبو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
قال قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه
يتصدق بالربح قال أخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بلفظ صنع رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا له فقام وقنما معه فلما وضع الطعام تناول منه
وتناول ما أخذ بذبضة فلا كفا في فيه طويلا فجعل لا يستطيع أن يأكلها
قال فرماها من فيه فلما رأينا قد صنع ذلك أمسكنا عنه أيضا فدعا النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال أخبرني عن كذا من أين
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب لنا فلم يكن عنه دناءنا اشتريها منه
ومجئنا وذبحناها فصنعناها لك حتى يحبي ففهم عظيمه ثمها فامر النبي صلى الله
عليه وسلم برفع الطعام وأمر أن يطعموه الاسارى (ورواه) الكلاعي من
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه نحو وسباق حمزة بن حبيب الا انه قال أبو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المظفر وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي
يوسف عنه (ورواه) ابن المظفر أيضا من طريق خالد بن الهياج عن أبيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خسرو (وأخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا أحمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره (قال) المحافظ وهذا معلول
فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة بخلاف ذلك وهو المحفوظ من رواية
غيره عن عاصم (وأخرجه) أبو داود وأحمد من طريق ابن ادريس وزائدة
عن عاصم كرواية محمد بن الحسن بلفظ خرجنا في جنازة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وجيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال اني أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة اني لم أجد

شاة اشترى فافترس الى جاري فلم اجده فارسلت الى امراته فارسلت الى
 شاة له قال فاطمة به الاسارى (وعاصم) بن كليب بن شهاب بن
 الجرجى الكوفي روى له مسلم والاربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
 وغيرهما ووالده كليب روى له البخارى فى رفع اليدين والاربعة وروى
 من جعله صحابيا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول أبى داود طام
 عن أبيه من جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والضابط) فى هذه
 المسئلة أنه متى تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
 منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلا أو بالخرج
 زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع
 بها حتى يؤدى بدلها الا الغضة والذهب (الأتري) ما نحن فيه قد تبدلت
 العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فيملكها غير أنه
 لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدى الضمان كى لا يلزم منه فتح باب الغصب
 وفى منعه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به أو تملكه لما قال صلى الله عليه
 وسلم فاطموها الاسارى والقباس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
 والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطلق للتصرف ولهذا ينفذ تصرفه
 فيه كالتمايك لغيره ووجه الاستحسان ما بيناه ونفذ تصرفه فيه لوجود الملك
 وذلك لا يدل على المحل (الأتري) ان المشتري شرا فاسدا ينفذ تصرفه
 فيه مع انه لا يحل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه وأخذة أو حسم
 المحاكم بالقيمة أو تراضيا على مقدار حله الانتفاع لوجود الرضا من
 المغصوب منه لان المحاكم لا يحكم الا بطلبه فحصلت المبادلة بالتراضى كذا
 فى التبيين (وعقد) البيهقي فى السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك أحد
 بالجناية شيئا ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد
 وصاحبها كان غائبا فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن لصاحبها
 انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحسب منه
 عليه ولا يجوز له ان يصدق به والله أعلم
 * (باب جناية المأثم)
 * (بيان المحبر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشى المنفلة
 تغسذرع قوم) *

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفسدت المواشي ليلًا فقال على أهل المواشي حفظها ليلًا وعلى أهل الأموال حفظها نهارًا كذا رواه طلحة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللجاج وهو ضعيف (ودواه) الحصار في من طريق أبي هشام أحمد بن حفص عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حوام بن محينة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت جائط رجل فأفسدت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حوام بن محينة عن البراء مثله وزادوا على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حوام بن سعيد بن محينة وفيه وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارًا فلا ضمان على أحدها وما أصابت ليلًا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفصلة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر رفعه السائمة عقلها جبار والمعدن جبار وبحديث أبي هريرة رفعه العجاء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت العجاء جبارًا والجبار هو المذر فذهب ذلك ما تقدم في حديث ابن محينة وإن المحكم المذكور فيه ما أخرجه من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ نفست فيه الغنم فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك المحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فذهبنا فذهبنا ما قبلها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وإن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على ربهما حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليهما حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنقطة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث العجاء جبار فـ كان ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطها وقتلت رجالا لم يضع صاحبها شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفط اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فاما الميراث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه وراعي انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصابته رجوع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصابته ليلا او نهارا اذا كانت منعقة فلا ضمان على ربه اقيه وان كان هو سببها فاصابت شيئا في فورها او سببها ضمن ذلك كله وهو اولى ما جفت عليه هذه الامور وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ورحمهم الله تعالى (تنبيه) اوردا البيهقي حديث الباب من عدة طرق ثم اورده من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه وقد اضطرب اسناده اضطرابا شديدا واختلاف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا احد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو جعفر انكر واعليه قوله عن ابيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن محيصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان ناقة للبراء لم يسمع سعد بن محيصة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء

(باب الشفعة)

وهي تمليك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفع بالمشتري وشرطها ان يكون المحل عقارا سقلا كان او علوا احتمل القسمة أولا وان يكون العقد عقدا معاوضة مال بمال وركنها اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها اوجدها اجاز الطاب عند تحقق السبب وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرديء بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للخالط في نفس المبيع ثم للخالط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا للملصق وانما وجبت به هذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر والدائم الذي يلحقه من جهة بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء المجدار وابقاد النار

ومنعه منه النار وانارة الغبار وايقاف الدواب والصغار لاسيما اذا كان
يضاروه (وقال) الشافعي لا تجيب فيما لا يقسم كالبثر والرحى والحمام
والنهر والطريق وهذا مبني على ان الشفعة تجيب لدفع اجرة القسم عنده
وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص
تشهد لئلا نأمل طائفة فتناول ما يقسم وما لا يقسم
• (بيان الخبر الدال على شفعة الجوار وان الجار لا يفتني به في الحديث
هو جار الدار لا الشريك) •

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن ابي الخمار عن السورين مخزومة عن ابي
رافع قال عرض على سعيد بن جبير فقال خذها فاني اعطيتك اكثر مما تطلبني
ولا تكن اعطيكه لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق
بشفعة وفي رواية باسناد كذا رواه البخاري في من طريق محمد بن ابي زكريا
وابي مطيع البجلي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق ابي امامة
ويحيى بن عتبة (ونحن) ندينها ثم ننبه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد
وابراهيم بن الجراح عن ابي يوسف عنه فقال لا عن عبد الله بن ابي
قال اراد سعدان يبيع داره فقال لجاره خذها بسبعائة درهم فاني
اعطيتك بها ثمانمائة درهم ولا تكن اعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الجار احق بشفعة وهكذا رواه موسى بن يحيى عن
ابي سعيد الصنعاني عن الامام (ورواه) ابو يحيى الحماني عن الامام فقال
عن عبد الله بن ابي بكر عن السورين عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن
الحديث (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الامام
ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الامام واحمد بن زهير عن ابي عبد
الرحمن المقرئ عن الامام (ورواه) اسمعيل بن حماد عن ابي يوسف عن الامام
فقال عن عبد الله بن ابي بكر عن السورين عن رافع بن خديج قال سمعت رسول
الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن
الامام (ورواه) شريح بن مسامة عن هياج بن بسطام عن الامام فقال عن
عبد الله بن ابي بكر عن السورين عن رافع قال عرض على سعيد بن جبير
رواه منذر بن محمد عن ابيه عن عمه عن سعيد بن ابي الجهم وابي يوسف واسد

ابن عمرو وأيوب بن هاني كاهم عن الإمام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب
 الزيات عن الإمام ورواه ضرار بن مردع عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن
 عبد الكريم عن السور عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحار
 أحق بشفعته ورواه شاذان بن حكيم وإبراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر
 عن الإمام فقالا عن عبد الكريم عن السور عن سعد بن مالك أنه عرض
 بيناه على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن مهزيب عن محمد بن
 الحسن عن الإمام فقال عن أبي أمية عن السور عن سعد بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحار أحق بشفعته (قال) الحارني بعد ما ورد
 أسانيد الكل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا وأبو
 مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع
 مولى سبعمه وهو غاطلان الإمام رواه عن أبي رافع فظننه من وهم رافع
 وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج وظن بعضهم أنه
 رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقط ذلك رافع وجعل الخبر عن السور
 وجعله بعضهم عن رجل اذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذه الاغاليط عن
 دون الإمام لا عنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا وأبو مطيع وحفظا
 وحدثنا به وكان أبو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روي أيضا من وجوه
 ان الكلام كان بين أبي رافع وسعد والمصور وهو وان اختلاف ان الشفع
 أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف ان الكلام دار بينهم فعلمنا ان الصحيح أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد
 الفضل واسماعيل بن بشر قال حدثنا مكي بن إبراهيم عن ابن جريج (ح)
 وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج
 أخبرنا إبراهيم بن ميسرة ان عمرو بن الأشريد أخبره قال وقعت على سعد
 ابن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي اذ جاء أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن
 محمد بن نصر وإبراهيم بن اسمعيل قال أخبرنا محمد بن أبي بكر عن
 إبراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام الحارني (وعبد الكريم) بن أبي
 الحارقي أبو أمية البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس أو طارق ضعيف

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم قد
 شيدا وعلم له المزي علامة التعالي وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قبله لا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق حمرو بن الشريد
 بمثل ما ساقه البخاري ولفظه بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعد ابعني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
 فقال المسور والله لاتباعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 منجمة أو مقطعة فقال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المجار أحق بسقبة ما أعطيتكها
 بأربعة آلاف وانما أعطيتكها بخمسة مائة دينار فاعطاه اياها (وفي) لفظ
 آخر عن حمرو بن الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي
 فانطلقت معه الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يترك مني بيتي الذي
 في داره الحديث وقال أعطيت خمسة مائة نقد اذ ذكره في كتاب المحيل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغريب) ما ذكره البيهقي في السنن بعدما أورد حديث أبي رافع
 المذكور مانصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشفعة وانه أحق
 بان يعرض عليه (قلت) وهذا ممنوع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة
 وكذا فهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشفعة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق بالوجوب وأيضا
 الاصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
 أحق بشفعة اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه البخاري من طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقبة وأخرجه اسحق من طريق حمرو بن
 الشريد عن أبي رافع باللفظين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسقبة وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفعه بالفظ الجار
 أحق بشفعة جاره ينتظرها اذا كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا وقال

الترمذي حسن غريب ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك
 أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك
 هو ثقة مأمون عند أهل الحديث لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل
 هذا الحديث هذا آخر كلامه (وهي) البيهقي عن الشافعي قال ثبت أنه
 لا شفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للبشار الذي لم يقسم دون المقاسم
 (قلت) قد ثبت أنه لا شفعة فيما قسم وصرفت فيه الطارق ومالك أبي رافع
 كان مقرر وزابا لشفعة وإنما الطارق كانت مشتركة فصرح القصة بخالف
 تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
 جابر المذكور بعد الجوارح بشفعة أخيه إذا كان طريقته ما واحداً (ثم)
 حكى البيهقي والمنذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
 بعض أهل العلم يقول نخاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان
 محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
 سلمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
 فلا شفعة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف
 ما روى عبد الملك وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يمارض
 حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
 وصرفت الطرق كما هي في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
 فانتفاء الشفعة بجميع مجموع الأمرين فقتضاه أنه إذا وقعت الحدود وكان
 الطريق مشتركاً ثبتت الشفعة كما قد مناه ثبت بذلك أن الحديثين متفقان
 لا يختلفان (وقد) أخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
 عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالبة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا
 الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سلمة كما ذكره الشافعي
 وسبقني من الآخراً ما يؤيد ذلك قريباً (وقال) المنذري في مختصر السنن
 وسئل أحمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
 لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
 محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحداً رواه عن علماء

خبره - هذا الملك تغرد به ويروى عن جابر شلاف ذلك هذا آخر كلام
 الترمذى (ثم قال) المنذرى وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك
 وخرج له أحاديث وألـه تشهد به البخارى ولم يخرج له هذا الحديث ويشبهه
 ان يكس وناتركاه لتغرد به وانكار الائمة عليه فيه والله أعلم انتهى كلام
 المنذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
 وهو حسن الحديث قال من حسننا فرت (قلت) كتب الحديث مشكونة
 بأن شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
 هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
 (قلت) ذكر صاحب السكال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
 الملك وقد أنكر عليه الناس ولا يكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله
 (وذكر) ابضا عن الثورى وأحمد قالا هو من الحفاظ وكان الثورى يسميه
 الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة مأمون كما سبق
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال أخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا زرعة يقول
 سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من أخيار أهل الكوفة وحفاظهم
 والغالب على من يحدث من حفظه ان يهتم وليس من الانصاف ترك حديث
 شيخ ثبت باوهام من يهتم فى روايته ولولا ذلك لزمنا ترك حديث الزهرى
 وابن جريج والثورى وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
 روى عن عبد الملك هذا الحديث شجاع بن الوليد وهشيم أخرجه الطحاوى
 من طريقهما (وقال) فى حديث عبد الملك اعجاب الشفعة فى المبيع الذى
 لا شرك فيه بالشرك فى الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحديثين مضادا
 للحديث الآخر ولا يكن يثبتان جميعا ويعمل بهما فىكون حديث أبى الزبير
 فيه اخبار عن حكم الشفعة فى المبيع الذى لا شركة لأحد فيه الا بالطريق
 (وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا فى الجمع بين الخبرين وهو واضح
 لا خفاء فيه (ثم) ذكر البيهقى عن الشافعى انه أول الجار فى الحديث بمعنى
 التبريك (قلت) وهذا غير معروف عند أئمة اللغة (فان قال) قائل ان رأينا
 المرأة تسمى جارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لان مجها

مخالط للخدمة ولادها مخالط لخدمته ولكن اقربها منه فكذلك الجمار على
جار القربة من جاره لا تخالطه اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الار
على ظاهرها فكيف يتصور كون الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
وينة لقون بخبره مما لا دلالة معه (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من ايجابه الشفعة بالجوار وتفسر بذلك الجوار ما أخرجه النسائي
وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
سويد عن حنيفة بن ابي اسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار والشريك أحق
بالشفعة ما كان يأخذها أو يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي
ان الجار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان في صحيحه حديث الجار أحق
بشفعة من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
(وأخرج) أيضا عن أنس رفعه جار الدار أحق بالدار (وأخرجه) النسائي
أيضا والبخاري (وعند) الأربعة وابن حبان والبخاري والطحاوي
والدارقطني من رواية قتادة عن الحسن بن سمرق رفعه بلفظ جار الدار أحق
بالدار والارض (وفي) لفظ جار الدار أحق بشفعة الدار (وفي) لفظ
حديث أنس ورواية الحسن بن سمرق احتج بها البخاري (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة في كتاب أقضية النبي صلى الله عليه وسلم حديثه جابر عن
منصور عن الحكم بن علي وعبد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة بالجوار (وفي) التمهيد لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
اسحق بن يحيى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
ان الجار أحق بشفعة جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد أحدكم
أن يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر بمجموع هذه الاحاديث ان
للشفعة ثلاثة اسباب الشراكة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار
وظاهر قوله عليه السلام جار الدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
ذلك الا الجار وأما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
لاجل التأذي الدائم وذلك موجه وللجار أيضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجبت في سائر العروض فليالم تحب الا في العقار علمنا ان سبب الوجوب هو التأذي وقد تقدم ذلك في أول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشرح وابن سيرين والمحكم وحماد والحسن وطائوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شرح ان يقضى بالشفعة للجار الملازق فكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الساجور بن عبد العزيز اذا حدثت الجحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطاوس فقال لا الجار أحق (تنبيه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قيل يا رسول الله ما سببه قال شفعة قال المحافظ لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند الطبراني قيل لعمر بن الشريد ما السبب قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجار أحق بسببه يعني بشفعته وقال ابراهيم الحربي الصبب بالصاد والسين ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أي الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شرح انه قال الشفعة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة واسنأناخذ بهذا الشفعة للجار الملازقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشفعة عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فإلى أيهما أهدى قال أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب المبة في باب من يبدأ بالمبة (قلت) والفقوى على قول محمد فبما ذهب اليه من ان الشفعة للجار الملازق وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابه من سبكة أخرى بعيدا من بابه

(باب المزارعة والمساقاة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرها لنا جابر قال المخاربة الارض البيضاء يدقها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم

ياخذ من الثمر (وعند) البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طريق
غير هذه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والخابرة كذا رواه البخاري من طريق
اسماعيل بن يحيى عنه (ورواه) الاشناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه
(وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنده البخاري من حديث ابن عمر
معناه ومن حديث رافع بن خديج بلفظ نهى عن كراه الزارع وبهذا اللفظ
عند مسلم من حديث يزيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وإن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه طلحة من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه الاشناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه (وأخرجه)
أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي أنيسة عن أبي
الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
المحاقلة والمزابنة وعن ابتياع النخل حتى تشقق كذا رواه طلحة من طريق
عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المطهر من طريق شعيب بن اسحق
ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريقه ورواه
ابن عبد الباقى من طريق أبي سعد محمد بن منيرة عنه وقد تقدم في البيوع
(أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح بشرط صلاح
الارض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحط
الآخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في الخارج وإن تكون
الارض والبذر لواحد والعامل والبقرة لآخر أو تكون الارض لواحد
والباقي لآخر أو يكون العمل من واحد والباقي لآخر وهذا على قول أبي
يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتجاً بما تاردت على
جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عامل أهل

خبر على نصف ما يخرج من ثمر اوزرع وما رواه البخاري من حديث أبي
 هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اخواننا الفضل قال لا قال
 فتسكة وثنا اثونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا واما من جهة النظر
 فانها قد شركة بمال من أحد الشرعيين وعمل من ال^٢ خرفيجوز اعتبارا
 بالمضاربة والجماع دفع الحاجة (واحتج) الامام بحديث الباب وقد جاء في
 بعض الروايات تفسير المخاربة بالمزراعة بالثلث والرابع ولانه استبحار به بعض
 ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيزا لطلبه ان المنهى عنه ولان الاجر مجهول
 ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير كان
 خراج مقاسمة بطريق المن عليهم والصلح وهو جائز لاخراج وظيفة والدليل
 عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارعة لبيها لهم لان
 المزارعة لا تجوز عند من يحيزها الا ببيان المدة وأيضا فقد روى ابن عمر انه
 صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير سألته اليهود ان يقرهم بها على ان يكفوه
 عما سألهم نصف الثمرة فقال لهم نقركم بها على ذلك ما شئنا رواه البخاري
 ومسلم وأحمد (وهذا) صريح بأنها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا ذمة
 للمسلمين والذي اذا أقر على أرضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من أراضيه
 خراج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تنعقد لازمة أصلا (والمزراعة)
 اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة فانه منع القياس عليها
 وفي التبيين وقالوا الفتوى اليوم على قواها المحساجة الناس اليها ولتعاملهم
 والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة ومن كان يفتي بعدم جواز ما ابراهيم
 النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سائما يعني ابن عبد الله بن عمرو طائوسا
 عن المزارعة بالثلث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه
 وقال ان طائوسا لأربعين من أجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن
 في الآ^٣ ثار وقال كان أبو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول
 سالم وطائوس ولا نرى بذلك بأسا ثم ساق حديثا رواه عن الازاعي وأورده
 بتمامه في الآ^٣ ثار وأخرج به الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور
 قال كان ابراهيم يكره كراء الارض بالثلث والرابع وقد روى كراهة
 ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيده اليهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
 كالجماعة فاعلمه كان يفتي بالجواز ولا ثم رجع عنه والله أعلم (واما المساقاة)
 فهي معاقبة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهي)
 كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالزراعة واحتجنا بحديث
 معاملة اهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروطها) عند من يميزها شروطا
 المزراعة الا في أربعة اشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
 هذا محل ذكرها والله أعلم (فتبينه) قال البيهقي في السنن باب المعاملة على
 النخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي النخل والحديث المذكور
 في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن خزم وغيره ان الشافعي في أشهر
 قوايه لم يميز المساقاة الا في النخل والعنب فقط مع انه قد كان يميز بلا شك نخل
 وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والوز والقصب والبقول فمعاملتهم
 النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
 زرع البياض الذي بين أصناف النخل مع المعاملة على النخل ذكره
 معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع (قلت) ذكر
 القدوري في التجريد ما لم يخصه ان خيبر كانت كسائر البلاد فيها الارض
 البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقي النخل عن سقي الارض والنبي
 صلى الله عليه وسلم حامل على الجميع ولم يستثن شيئا فيلزم الشافعي تجوز
 المزراعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمد وأباطالها في الجميع كما قاله
 أبو حنيفة والله أعلم

* (باب الصيد) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم
 رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انما
 نبيئت الكلاب المعلقة أفأكل مما أمسكن علينا فقلت اذا ذكرت اسم الله
 فكل مما أمسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها فقلت وان قتل قال
 وان قتل قلت يا رسول الله أحدنا يرمى بالمرض قال اذا رميت فسميت
 فتزق فكل فان أصاب به مرضه فلا تأكل كذا رواه الحارثي من طريق
 عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى وحماد بن قيراط الخراساني

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلفظ سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد قتله الكلب قبل ادراكه ذكاته
 فأمرني بأكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآثار عنه وكذا الحسن بن
 زياد عنه وكذا الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه)
 البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
 همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود
 قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل
 واذا أصاب بعرضه فلا تأكل فانه وقيد قلت ارسل كلبي قال اذا سميت
 فكل والا فلا تأكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك لنفسه فقلت
 ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك وايس
 عند البخاري ومسلم قوله والا فلا تأكل

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم
 فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (ابو حنيفة)
 عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الصيد اذا قتله الكلب قبل ان يدرك ذكاته
 فأمره بأكله اذا كان عالما وفي رواية معلما كذا رواه الكلاعي
 من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن
 زياد عنه (ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن عدي بن حاتم رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجوارح
 وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشيخ
 قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السند بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج)
 البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن
 حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت انا نصيبت هذه الكلاب
 فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة ذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسك
 عليك وان قتل الا ان يأكل الكلب فان أكل فلا تأكل فاني اخاف
 ان يكون انما أمسكه على نفسه (ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابه عن
 ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا فانا بارض صيد قال

كل ما امسك عليك سهمك او كلبك اذا كان عالما كذا رواه طبراني
ماريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه باقم من هذا كتابي
(ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل
ما امسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه وحماد
محمد بن الحسن في نسخة والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي
(واخرج) البخاري ومسلم وابوداود والنسائي من حديث ابي ثعلبة باقم
قلت يا رسول الله اني اصيد بكمي المعلم وبكمي الذي ليس به علم قال ما اصبت
بكمك المعلم فاذا كرام الله وكل وما اصبت بكمك الذي ليس به علم فاذا ركبت
ذكاته فكل (وعند) ابي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا ابا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن حزم المعلم
وبدك فكل ذكيا وغير ذكي واخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى
الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حزم هذا ورواه
الله محمد بن حرب الخولاني الحمصي الا برش قاضي دمشق احتج به الشيخان
(واخرج) ابوداود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جندب بن
امرأيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكتبة فافتني في صيدها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب مكتبة فكل مما امسك
عليك ذكيا وغير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله
افتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال ذكيا
او غير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل او تجد فيه
ابرا غير سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا اتت (وعند) ابي داود في حديث
ابي ثعلبة رفعه اذا ارسلت كلبك وذكرك اسم الله فكل وان اكل منه وكل
ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمر والازدي الدهمشقي عامل واسط وبقية ابن
معين (ابو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل
ما امسك عليك كلبك اذا كان عالما اذا قتل ولم يأكل فاذا اكل فلا تأكل
فانما امسك على نفسه كذا رواه ابن المغيرة وابن خزيمة من طريق الحسن بن
زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي وابي ثعلبة (ابو حنيفة)
عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك صقرك

أو بازيك وإن أكل منه فإن تغليم الصقر والبازي إذا دعوته أن يجيبك
 فإنك لا تستطيع أن تضربه ليدع الأكل كذا رواه ابن خسر ومن طريق
 محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
 عنه قال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (وعند أبي داود من حديث عدي
 ابن حاتم رفعه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكر اسم الله فكل مما
 أمسك عليك وأخرجه الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا نعرفه
 إلا من حديث مجاهد انتهى (قال المنذرى مجاهد وابن سعيد فيه مقال
 (لطيفي) هذا لا يارب مسائل الباب الفرعية (اعلم) أنه يحل الاصطياد
 بالكتاب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة كالشاهين والباق
 والعقاب والصقر وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذو مخالب من
 الطير فلا بأس بصيده ولا خير فيها سوى ذلك إلا أن تذكر ذلك كانه فتذكيره
 (والجوارح) الكواكب وقيل هي أن تكون جارية بناتها ومخالبها حقيقة
 والكتاب المعلم واسم الكتاب يقع على كل سبع حتى الأسد وعن أبي يوسف
 أنه استثنى من ذلك الأسد والذب لهو همة الأسد ونجاسة الذب ولا نهما
 لا يتعلمان عادة وشرط في المرسل أن يكون أهلا للذكاة بأن يكون مسلما
 أو كائيا وهو يعقل التسمية ويضبط (والتعليم) في الكتاب يكون بترك
 الأكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع إذا دعى وإنما شرط ترك الأكل
 ثلاث مرات لأنه هو قولهما ورواية عن الإمام والمشهورة عنه أنه لا يقدر بشيء
 لأن المقادير تعرف بالنص ولا نص هنا فيفوض إلى رأى المبتلى به ولا بد من
 التسمية عند الإرسال أي مع التذكر فإذا نسيتها عند الإرسال فلا بأس
 بأكله ولا بد من الجرح في أي موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي
 حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط رواه الحسن عنه ما وهو قول الشعبي
 لا مطلق قوله تعالى مما أمسكن عليكم فليس فيه قيد الجرح فهو زيادة على
 النص أو هو من حمل المطلق على المقيد لا اتحاد الواقعة فإن أكل منه البازي
 أكل وإن أكل منه الكتاب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المتقدمة فإن
 أدركه حيأذ كاه وإن لم يذك أو خنقه الكتاب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير
 معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذك اسم الله عليه عمدا حرم وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث حماد بن عمار رضي الله عنه وممن
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلاصة
إذا ضرب الصيد فقطعه قطع بين الكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن إبان الرأس أصح لكل الجميع وإن إبان
أورج لا يؤكل إبان منه (قلت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهي وميتة وقد استند البيهقي في السنن حجة لا في حنيفة لأن العضو ليس منه
وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب عام
فالأصح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ماردت عليك أي من الصيد والعضو إبان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح)

جميع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح
(بيان الخبر المدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو عمدة)
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنيمة لي كان لها راعية فخافت على شاة منها الموت
فذبحتها عمرة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه الحارثي
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عمير وكذا رواه
طلحة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عمير عن
نافع ورواه ابن خزيمة من طريق جماعة من أصحاب الإمام فالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخرجه البخاري وابن ماجه ومالك في الروايات
(أبو حنيفة) عن الميمون عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فرفا صا دارني فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا لها أبوه فأمره بأكلها كذا رواه
الحارثي من طريق إبراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والسمري
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعندنا في منهم أنذر
أصاب أرنيين فذبحهم عمرة يعني يحجروا جماعة فقالوا عن عامر
رجل من بني سلمة أرني فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية الثانية أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن صبيح (قال) في التهذيب كأنهما
واسد واغظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صادأرنيين فرعى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقهما الحديث وفيه
أفأطعهما قال نعم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
شكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

«بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والمخاقوم والودجان»

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال اذبح بكل شيء أفرى
الادواج وأنهر الدم ما خلا السن والظفر فانها مدي الحبشة كذا رواه
الحارثي من ماريق محمد بن الحسن عنه والمرى مجرى الطعام والشراب
والمخاقوم مجرى النفس والمراد بالادواج كاه أو أطلق عليه تغليبا (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الذبح باللبطة فقال كل ما أفرى الادواج الأسنا وظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الادواج ما لم يكن
قرض سن أو ضفر ظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أو اجتعل ما نهر الدم وذكراهم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وظفرا
وسا حذركم عن ذلك أما السن فنعظمه وأما الظفر فمدي الحبشة (تنبه)
الا كتمناه بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع المخاقوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) على أنه يكتب
بقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأربعة يوم مقام الشكل
والكل منهم دليل يتحج به مذكور في الفريعات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرن استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم ويحدث هدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه واغظ أفر الدم بما شئت واذكر
اسم الله عز وجل (وماروي) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم الله في بقي
بياء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
واللبطة قشر
الغصب وقوله
أرني أي انشط
ا

المنزوع فان الجديشة كما توابه ملون ذلك اظهرا للحد فنهاهم عنه فادار
نزعاصارا كالحجارة وغير المنزوع يقتل بالثقل فيكون في معنى الموت
«(بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابت المقتل كفت عن الذبح)»

(ابو حنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن عباية بن رفاعه عن رافع بن
خديج ان بهرا في ابل الصدقة نذ فطلبوه فلما اعيابهم ان ياخذوا
رماه رجل بسهم فاصاب مقتله فسألو النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بانك
وقال ان لها اوابدا وابد الوحش فاذا خشيت منها شيئا فاصنعوا مثل
ما صنعتهم بهذا فكاوه كذا رواه الحارثي من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه ايضا
من طريق القاسم بن المحكم عنه غير انه قال فاصنعوا هكذا ورواه ايضا
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله كذا وابد
الوحش ورواه ابن المظفر باطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة واخرجه
الستة بطوله «(باب ما يهل الكاه وما لا يهل)»

(ابو حنيفة) عن محارب بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من
الطير كذا رواه الحارثي والاشعري من طريق أبي يوسف عنه ورواه
الحارثي ايضا من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح واخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفي) الباب عن علي عند عبد الله بن احمد في زوائد المسند عن خالد بن
الوليد عند أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطائر واخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (تنبه) السبع كل مخطئ
منتهب جارح قاتل متهمة عادة كالأسد والنمر والفهد والذئب والذئب
والثعلب والفيل والقرد واليربوع وابن عرس والسنور والبري والاه
وذو الخلب من الطيور كالأصقر والبازي والنسر والعقاب والاه
والحذاة (قال) الدينوري الدلق محرمة والسحاب والغنك و

وما أشبه به سبع انتهى ولا يؤكل ابن عرس لأنها ذات أنياب فدخلت تحت النض الناهى ويدخل فيه الضبع والله أعلم
 (بيان الخبر الوارد في النهي عن أكل الضب) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أهدى لما ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهي عن أكله فجاء سائل فأمرت له به فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أتعطهم من مالنا كما كان كذا رواه الحارثي من طريق أبي سعد الصنعاني عنه ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه ومن طريق الحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) الإمام أحمد في مسنده من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم ينه عنه قالت يا رسول الله أفلا تعطيهم المساكين قال لا تعطيهم ومن مما لا تأكلون (وأخرجه) الطحاوي من طريق يزيد بن هرون وعفان ومسلم بن إبراهيم كلهم عن حماد بن سلمة بالفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إليه ضب فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت أن تعطيه فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم أتعطيهم مما لا تأكلون وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب (قال) المنذرى في أسناده اسمعيل بن عباس وضعف بن زرعة وفيها مقال (وقال) الخطابي ليس بذلك (قالت) هو من رواية اسمعيل بن عباس عن ضعف بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل (وقال) البيهقي تفرد به اسمعيل بن عباس وليس بحجة (قالت) ضعف حمدي وابن عباس إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قاله ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك الوضوء من الدم ولهذا أخرج أبو داود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عباس عدة أحاديث من روايته لأهل بلده فتأمل ذلك (والقول) بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد واحتج محمد بن أحمد في الباب وقال فقد دل ذلك على

الجبراني بالضم
 نسبة إلى
 أبي قبيلة من
 اليمن اه

ان النبي صلى الله عليه وسلم كره لنفسه واخبره اكل الضب قال وبهذا
 نأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
 اكله استدلالا بما في المتفق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
 وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

* (بيان الخبر الدال على حل اكل الارنب) *

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
 (أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبد الله بن الحوثة كنية عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه سئل عن لحم الارنب فقال لولا اني أخوف ان
 أزيد أو أنقص منه لمحدثكم ولكني مرسل الى بعض من شهد الحديث
 فارسل الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار أهدى اعرابي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم أرنباً مشوية وأمره بأكلها كذا رواه محمد بن
 الحسن والحسن بن زياد عنه وزواه الكلاعي عن طريق محمد بن خالد
 الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
 وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلف فيه فقبل عن ابن الحوثة كنية
 عن عمر كما رواه الامام والبخاري واسحق والبيهقي في الشعب وقيل ابن
 الحوثة كنية عن أبي ذر والله أعلم *

* (بيان الخبر الدال على النهي عن لحوم الحمر الاهلية) *

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عام غزوة خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
 من طريق مكى بن ابراهيم وحزرة بن حبيب وابي يحيى الجعفي وعمر بن
 الميثم وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
 اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن نهر بن حاجب وزفر وأسد
 ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
 وخويلد الصفار والمقري وأبن هانئ وابن خزيمة الاسدي وابن أبي الجهم كلهم
 عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كما سلفين وأخرجه
 الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
 عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل

لحوم الحمر الاذلية كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا بدون ذكر الجملة الثانية وكون النهي
عن أكل لحومها يوم خيبر وإكفائه القدوم منها إلا كلها العذرة أو لأنها
كانت نهيمة أو مغصوبة أو الحاجة إلى بقائها أو غير ذلك أقوال والصحيح أن
حرمها لالهة بل لنفسها كما نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان
ذلك النهي له في نفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(بيان الخبر الدال على إباحة أكل الجراد)

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت محمد تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر جند الله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
خسر ووسماع الإمام من ابنة محمد بن ثابت نقله ابن عبد البر في جامع العلم عن
يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود من حديث سلمان الفارسي (قال) وروى
عنه مسنداً وأخرجه ابن ماجه مسنداً (وأخرجه) أبو داود أيضاً من حديث
أبي يعفور العبدى قال سمعت ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد فقال
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست أو سبع غزوات فكاننا كاه
مه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي

(بيان الخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما جزر عنه الماء فكل كذا رواه الحارثي
من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
موقوفاً على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله بن لفظ ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفاً فلا تأكلوه
(قال) أبو داود وروى هذا الحديث سفیان الثوري وأيوب وجناد عن أبي
الزبير وأفقوه على جابر وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف
وقوله طفاً أي عطف فوق الماء وقوله جزر عنه أي انكشف عنه الماء
فما بقي من الماء (وقال) البيهقي في السنن باب من كره أكل الطافي
وذكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر
موقوفاً (ثم قال) وخالفهم أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري مرفوعاً وهو

قوله نضب
بوزن ضرب
أي غاراه

واهم فيه (قالت) الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد من
 اسناد البيهقي عن يحيى بن سالم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير فروقا
 ثم قال يحيى بن سالم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
 (قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فثبت ان ذلك
 الغير الذى رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقي في غير موضع لا يخرج
 به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ما روى عن أهل الحجاز ليس يصح
 واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سالم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كله - وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير فروعا تشهد لرواية يحيى بن سالم وقول البخارى لا أعرف
 لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في انه يشترط الاتصال
 الاسنادا المعين ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم انه
 قول مجتزع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن
 أبي ذئب ادرك زمان أبي الزبير بالاختلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقي
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
 العزيز ضعيف لا يحتج به (قالت) اخرج له الحاكم في المستدرک في ابواب
 الاحكام حديثا وصححه سننه وخرج حديثه هذا الطحاوى في احكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا اسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله المجهور عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزع منه البحر فكل وما اتى فكل وما وجدته ميتا
 ما قفلا تاكل وقوله تعالى حوت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقى داخلا
 في عموم الآية والله اعلم

(باب الاضحية)

(اعلم) ان الحقوق الواجبة في الاموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 التملك كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاتلاف كالاقتاق والتضيعة ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم مؤسر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الرواة عن أبي يوسف وعنه انه اسنة وهو قول الشافعي
(بيان الخبر الدال على ايجابها)

(أبو حنيفة) عن جبهة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه الحارثي من طريق سليمان
التخمي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بالفظ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قلت) وربما استدلل المخصم به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الاخر فن فعل ذلك فقد أصاب
سنتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليهما ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليهما معروفة في ذلك الوقت فتأمل ذلك والله أعلم
(بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزئ فيها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فغندى جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه الحارثي من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكاً فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلک شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتبججت فأكلت وأطعمت أهلي وجيرانى
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلک شاة لحم فقال ان عندي عناقاً
جذعاً وهى خير من شاتى لحم فهل تجزئ عني قال نعم وان تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجناً جذعة من
المعز فقال اذبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه من طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال اذبحها وان تجزئ عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عقبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحيا فصار لي جذعة
فقات يارسول الله صارت لي جذعة فقام ضح بها وازاد البيهقي في هذا
الحديث ولا رخصة فيه الا بعدك قال فهذا يدل على انه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد الجوهني نحو حديث عتبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وان كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تتبعه) الامر بالاعادة في هذا
الحديث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث انه
احتمل ان يكون انما امره ليعود لضعفه لان الضحية واجبة واحتمل ان يكون
انما امره ان يعود ان أراد أن يضحي لان الضحية قبل الوقت ليست بأضحية
تجزئه فيكون في عداد من ضحى فوجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الضحية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سليمة اذا دخل العشر فأراد أحدكم ان يضحي الحديث ثم قال فيه دلالة على ان
الضحية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل ان يكون انما امره ان
يعود ان أراد أن يضحي في غاية البعد لانه لغة لا ظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه وذكر الارادة في حديث أم سليمة لا يفي الوجوب لان الارادة شرط
لجميع الفرائض وليس كل أحد يريد التضحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليتمتع ومثله كثير
في الاخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الضحايا)

(ابو حنيفة) عن الميمم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما من أمهين أحدهما
عن نفسه والآخر عن شهد أن لا اله الا الله من أمته كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) الحارثي من طريق أبي همام الوليد بن شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طحمة من طريق القاسم بن الحَكَم عنه ورواه الحارثي أيضا من
طريقه الا انه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة وأبي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحى اشترى
كبشين عظيمين أقرنين وذكرا حديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (قات) ومدار هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضالة عنه ذكره ابن أبي حاتم في العلم وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الأمام وجمع في رواية بينهما وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد من اسحق الأزرق ووكيع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه المحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحصى والتمهل أيهما أكل في الاضحية قال الحصى لأنه انما طلب صلاحه
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (وعند) أبي داود من رواية أبي عياش
المعافري عن جابر رفعه أنه ضحى بكبشين أملحين موهبين وهما موقوفان
للخصيتين أو متزوعاهما

(بيان الخبر الدال على التخصية بالمجذع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السلي عن أبي بكاش أنه جلب بكاشا
إلى المدينة فجعل الناس لا يشترون بقاء أبو هريرة فجسها فقال نعم الاضحية
المجذع السمين فاشترى الناس كذا رواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه مختصرا بالفظ سمعت أبا هريرة يقول نعم الاضحية المجذع
(وأخرجه) الترمذي هكذا واستغربه ونقل عن البخاري أنه أشار إلى أن
الراجح وقفه

(بيان الخبر الدال على أن البقرة تجزئ عن سبعة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تجزئ عن
سبعة كذا رواه ابن المظفر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خسر
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تجزئ عن سبعة يضحون بها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طحمة من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المنذر من طريق اسد ابن عمرو عنه (وأخرجه) مسلم والأربعة (وفي) لفظ مسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الأبل والأبقرة سبعة منافي بدنة (وفي) رواية لابي داود مرفوعة البقرة عن سبعة وألجوزور عن سبعة (وأخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه *

(بيان الخبر الدال على الإباحة في أذخار محوم الاضاحي)

(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد وعن حماد انهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نذيتكم عن محوم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام أيوسع موسىكم على فقيركم فمكثوا وترودوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن أبي عبد الرحمن الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي فسلم وأبو داود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبیشه الهذلي رضى الله عنه

(بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر)

(أبو حنيفة) عن مخول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضحي فأكثر وافيه من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (وأخرجه) الدارقطني في الصيام وابن خزيمة في الحج (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة بافظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبده فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

(باب الاستحسان)

وهو طاب الاحسن من الامور وهو ترك القياس بما هو الاوفق للناس او ما لب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام أو الاخذ بالسبعة وابتغاء الدمه أو الاخذ بالسماحه وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحية (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزهد والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحية الاطلاق (ثم)
أعلم ان الروي عن محمد نصان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا
لم يطلق عليه لفظ المحرام وعند الامام وأبي يوسف هو الى التحرام أقرب
لتمعارض الأدلة فيه فغلب جانب المحرمة وأما المكروه كراهية تنزيه فهو الى
الحل أقرب فنسبة المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الغرض

«(بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة)»

وسائر الانتفاع مقدس عليهما (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال كنا مع حذيفة بالمداث فاستسقى دهقاننا فأتاه بشراب
في جام فضة فرماه به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا ولهم في الآخرة كذا رواه الحارثي
وابن خشر وممن طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نسخة الا انه قال أبو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجهمي عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان أنهم نزلوا معه على دهقان فأتاهم
بطعام ثم أتاهم الحديث وهكذا رواه الاشعثاني من طريق عبيد الله بن
موسى عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن أبي ليلى
(وعند) النسائي عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) الصحيحين من حديث أم سلمة
الذي يشرب من اناء الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم وليس
عنه البخاري ذكر الذهب (وأخرج) مسلم في رواية الاكل أيضا
وللدارقطني من حديث ابن عمر في آنية الذهب والفضة (نهيته) انما وقع
النهي في الاكل والتمتع بآنية من الذهب والفضة في آنية الشرب في آنية
سائر وجوه الانتفاع بهما فلا يجوز استعمال شيء منهما للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاناء المفضض اذا اجتنب الشارب منه عن
موضع الفضة بأن لا يضع فيه عليهما أو لا يأخذهما باليد ويكره عند أبي يوسف
الشرب منه ووافق محمد أبو حنيفة في رواية وأبو يوسف في أخرى وانما قيدنا

بالمغضض لان الشرب من الاناء الممتوء بالفنسة التي لا يتخلص الياس به
 بالاتفاق لانهم ستمائة حبة (ولابي) حذيفة ان الاسنة جمال قصدا ورد
 على الجذرة الذي يلاقى به العضو وما سواه تبع في الاسنة جمال ولا معتبر
 في التواضع فلا يكره كالحبة المكفوفة بالحري *

(بيان كراهية لبس الحرير للرجال)

(أبو حذيفة) عن جاد عن ابراهيم عن مجاهد عن حذيفة رضى الله عنه قال
 نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة
 وان ناكل فيها وان نلبس الحرير والديباج وقال هي للشركين في الدنيا
 ولكم في الآخرة كذا رواه الحارثي من طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
 طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه. ورواه الكلاعي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه الا انه قال أبو حذيفة عن أبي فروة وحماد عن عبد
 الرحمن بن أبي ليلى قال نزلنا مع حذيفة على دهقان بالمدائن ثم ساق الحديث
 بطوله (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديثه بلفظ لا تلبسوا الحرير ولا
 الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم
 في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حذيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
 والحرير وقال انما يفعل ذلك من لا خلاق له كذا رواه الحارثي وزاد
 في الهداية في الآخرة (قال) المحافظ هو مطلق من حديثين الاول حديث
 حذيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر رأى عمر حذيفة يراه
 الحديث وفيه انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وهو
 في المتفق عليه ايضا *

(بيان الحرير الدال على جوار لبس الحرير والذهب للنساء)

(أبو حذيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائدة بن سعيد بن عبد الله المصري
 عن أبي الدرداء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حرير
 بيده وقطعة من ذهب بيده الاخرى ثم قال هذان حرام على ذكورنا
 كذا رواه طحمة من طريق عبيد الله بن موسى عنه وابن المطهر من طريق
 الحسن بن زياد عنه غير انه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

قوله يراه بكسر
 السين وفتح الياء
 بالمدحرب من
 البرود فيه
 طاحطه فراه

مصر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث وهكذا رواه محمد بن الحسن
 في الآثار عنه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وعبد الله
 ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه
 وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زريق عنه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال إن هذين
 حرام علي ذكورا متى (وأما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي
 وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس
 الحرير والذهب علي ذكورا متى وحل لائناهم (قال) الترمذي حسن
 صحيح (وفي) الباب عن عمرو علي وعقبة بن عامر وأما هاني وأنس وحذيفة
 وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمرو ابن ربحانة والبراء
 وجابر انتهى (قال) المحافظ وسعيد بن أبي هند لم يسمع أباه موسى وقد روى
 عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال إسامة بن زيد عن نافع
 عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي
 موسى ذكره الدارقطني في العلل وذكر أن يحيى بن سليم رواه عن عبيد الله
 عن نافع عن ابن عمر سلك المجادة وتابعه بقية (قال) ويدل على وجهه ما أن
 مطلق بن حبيب قال لابن عمر سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحرير
 شيئا قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الصحيح وابن أبي
 شيبة والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي أسناده الإفريقي (وأما) حديث عمر
 فأخرجه البخاري وفي أسناده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة
 ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر من رواية مسلمة بن مخلد
 بلفظ الذهب والحرير حل لائنا متى حرام علي ذكورها (وأما حديث)
 أم هاني وأنس ومن بعدهما فانما هو في مطلق تحرير الحرير (وقد) روى
 نحو حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس
 أخرجه البخاري والطبراني وعن وائلة أخرجه الطبراني (والديساج) فارسي
 معرب وهو الرقيق من الحرير (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة
 رضي الله عنها أنها قالت أخواتي المذهب وإن ابن عمر حلى بنباته الذهب
 كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو

زريق بالتحسين

(واخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا
وفيه وحل لانائهم (ابوحنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي
الكوفي عن سعيد بن جبيرة قال غاب حذيفة بن اليمان فاكتمى ولده
فمهص الحزير ثم قدم فأمر الذي كور منهم بنزعها وأقرها على الاناث كذا رواه
طلحة من طريق فروة بن أبي المغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه)
محمد بن الحسن في الآثار عنه الا انه قال ابوحنيفة عن سليمان بن المغيرة قال
سأل يحيى سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن ابن الحزير فقال سعيد غاب حذيفة
ابن اليمان غيبة فاكتمى بنوه وبناته لبس الحزير فلما قدم امر به فنزع
عن الذي كور وتركه على الاناث وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي
قريبا وفيه وحل لانائهم

اللبس بالكسر
ما يلبس كاللباس
اه

(بيان الخبر الدال على قدر الحزير الذي يباح استعماله للرجال)
(ابوحنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال جاء الى عمر قوم عليهم الحزير
والذي يباح فقال جئتموني في زي اهل النار انه لا يصلح من الحزير الا هكذا
ثلاثة اصابع واربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
ماريقه ابن خسرو (ابوحنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه بعث جيشا ففتح الله عليهم فأصابوا غنائم فلما قبلوا باج ذلك
همروا بهم قد قروا من المدينة فخرج بالناس ليستقبلهم فلبسوا امامهم من
الحزير والذي يباح فلما رأهم غضب وقال القوا ثياب اهل النار فلما رأوا
غضب هم القواها وقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا انا لبسنا الثياب ما افاء الله
علينا فسر ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع
كذا رواه الاثنائي من طريق ابي يوسف واسد بن عمر وكلاهما عنه ومن
طريقه ابن خسرو ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرجه) مسلم من
طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب بلفظ الاموضع
اصبعين او ثلاثا واربعة (قال) الدارقطني لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس
(وقد) رواه داود وبيان وابن ابي شيبة وابن ابي السفر عن الشعبي به موقوفا
انتهى (واخرجه) النسائي وهو في المتنق عليه من طريق ابن ابي عثمان انا
كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد باذربيجان ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين تلى الابهام (وفي)
 الباب عن ابن عباس انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت
 من الحرير فأما المعلم وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي *

(بيان الخبر الدال على اباحة لبس الخبز وان كان مسدى بخرير) *

(أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم ان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
 عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
 وشريح كانوا يلبسون الخبز كذا رواه محمد بن الحسن والحسين بن زياد
 كلاهما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد عن طريق محمد بن ربيعة
 ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف خنزقته ما شاد ردهم (وأما)
 أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان قال
 رأيت أبا هريرة يلبس الخبز (وروى) ابن أبي شيبة عن طريق عمار رأيت
 علي أبي هريرة مطرف خنزق ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (وأما)
 أنس بن مالك فروى عبد الرزاق عن طريق عبد الكريم الجزري رأيت
 علي أنس جبة خنزوكساء خنز وأنا أطوف مع سعد بن جبير (ومن) طريق
 وهب بن كيسان رأيت أنسا يلبس الخبز (وروى) ابن أبي شيبة عن طريق
 يحيى بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف خنز (وأما) عمران بن الحصين
 فروى البخاري في الادب المفرد عن طريق زارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت
 عمران بن الحصين يلبس الخبز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
 عن طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء خنز ورواه الطبراني بالفظ
 غمامة خنز (ولم) أجد طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
 جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الخنز وهم سعد بن عمرو وجابر
 وأبو سعيد وأبو قتادة وابن عباس وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
 وأبو بكرة وعائذ بن عمرو والسائب بن يزيد وعمرو بن حريث وأبي بن لي
 وابن أم مكتوم والانس ورجل آخر مجهول (أما) سعد فرواه الحاكم من
 طريق صفوان بن عبد الله بن صفوان انه رآه وعليه مطرف خنز ورواه
 عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان انه رآه كذلك (وأما) ابن
 عمر فرواه البيهقي في الشعب عن طريق نافع ان ابن عمر كان يلبس

المصمت الذي

لا يخالط لونه

لون آخر وهو

بضم الميم الاولى

وسكون الصاد

وفتح الميم الثانية

والطرف بوزنه

رداء مربع ذو

أعلام اه

لي الاول بضم

اللام وفتح الباء

وتشديد اليا

والثاني كعلي

اه

مطرف خزمنه خمس مائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العنبري عن وهب
 ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر أبو سعيد فرواه عبد
 الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبه من طريق عمارة
 رأى علي بن أبي قتادة مطرف خز (وأما) ابن عباس فهذا السند أيضاً ورواه
 البيهقي في الشعب من طريق عكرمة ابن ابن عباس كان يلبس الخنز
 ويقول انما يكره الصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
 عمارة أنه رأى يلبس مطرف خز (وأما) ابن أبي أوفى فرواه ابن سعد
 في الطبقات من طريق أبي سعيد البجلي قال انه رأى عليه برنس خز وروى
 ابن أبي شيبه من طريق الشيباني انه رأى عليه مطرف خز (وأما) أبو بكر
 فرواه ابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه انه كان لا يلبس
 مطرف خز سداه حرير وكان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
 طريق ثابت البناني ان عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
 ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعد رآيت
 السائب بن يزيد وكان عليه كساء خز وجبة خز وقطيفة خز ملتحفاً عليه
 (وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رآيت علي
 عمرو بن حريث مطرف خز (وأما) أبي بن أبي فرواه النسائي في الكنى من
 رواية أبي بلج حارثة بن بلج رآيت علي بن أبي صاحب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مطرف خز (وأما) ابن أم مكتوم فرواه الطبراني في مسند
 الشاميين من طريق ابراهيم بن أبي بجيله رآيت ابن أم مكتوم وعليه كساء خز
 (وأما) الافطس فمن طريق ابراهيم أيضاً رآيت رجلاً من الصحابة يقال له
 الافطس فرآيت عليه ثوب خز (وأما) الرجل المجعول فروى ابو داود عن
 عبد الله بن سعد بن الدشتكي عن أبيه (قال) رآيت رجلاً يجاري علي
 بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء وقال كسانهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل لهذا الرجل من
 عبد الله بن حازم السلمي امير خراسان انتهى (وقال) البيهقي في التاريخ
 الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما رآي ادركه النبي صلى الله عليه وسلم

الدشتكي نسبة
 الى دشتك
 كنيه مفرقية
 جازي اه

«(بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكئا)»

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انا فلا آكل متكئا ولا آكل كياكل كل العبد واشرب كما يشرب العبد واعبد ربي حتى ياتيني اليقين كذا رواه الحارثي (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انا فلا آكل متكئا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خزيمة من طريقه ومن طريق سعيد بن الحجاج عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي بن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكئا (واخرجه) البخاري واجتباب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير مرسلانا آكل كياكل كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لا يبي الشيخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللبهقي) في الشئب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مباركين فضالة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ انما انا عبد آكل كياكل كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسل نحوه (قال) المحافظ لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الادب ومن صرح بأنه كان يحرم عليه ابن شاهين في ناسخه (وقال) الخطابي المتكئ هو المجالس معتمدا على وظائفه البيهقي في السنن واقصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاء على احد الجانبين (قلت) اقتصراره على قول الخطابي دليل على رضاه والمشهور ان المراد بالاتكاء في الحديث هو الذي فسر ابن الجوزي (وهذه) الهيئة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين والمكبرين (ويدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما انا عبد آكل كياكل كل العبد ومقاله الخطابي فيه بعد لا ينفى

«(بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال)»

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طلمة من طريق ابي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله او يشرب بشماله (وعند) ابي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهذا اخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسن بن سفيان من حديث ابي هريرة كذلك بزيادة وليأخذ بيمينه وليطعم بيمينه (واخرج) الستة من حديث عمر ابن ابي سلمة رفعه ادن بنى قسم الله وكل يمينك وكل عمايلك
 * (بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائى عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار اخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم وقال صحيح الاسناد ولفظهم كان يعود المريض ويشهد المجنونة ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون
 * (بيان الخبر الدال على جواز عبادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لا صحابه انهم ضاوبنا نعود جارنا اليهودى قال فدخل عليه فوجدته في الموت فقال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد انى رسول الله فنظر الى ابيه قال فاعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله فنظر الى ابيه فقال له ابوه اشهد له فقال الفتى اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى اتقذنى نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السنى فى عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن ابي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وفسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحنطه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث انس رفعه انه عاد جاراه يهوديا (وأصل) هذا عند البخارى ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد وأحمد مطولا

(بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة)

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم الخمر والميسر والزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود من طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بإلفظ نهى عن الخمر والميسر والكوبة والخبيراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه والكوبة والطبل (أبو حنيفة) عن الميثم عن عامر الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه اتقوا الكعبين اللذين بزحان زجوا فانهما من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلمحة (وعند) مسلم من حديث يزيدة رفعه من أحب بالنردشير فكأثمنا صبيغ يده في لمح خنزير ودمه وأخرجه ابن ماجه الا انه قال فكأثمنا غمس (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

(بيان الخبر الدال على الرخصة في العزل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاقبة والاسود أن عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميتا فاستودع صخرة لمخرج (وعند) الامام أحمد والاضواء في المختارة عن أنس رفعه بإلفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا يخرج الله منها ولدا أو يخلق الله تعالى نفسا هو خالقها (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تجعل قال اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها الحديث (اعلم) انه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جندب بنت وهب الاسدينية قالت ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الواد الخفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا ذنبت المرأة لزوجها فيه فان منعه من ذلك لم يسهل ان يعزل عنها (وقال) آخرون له ان يعزل عنها شامت أو أبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وللولي في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا إن يجامع أمته ويعزل عنها

الغيراء بضم
المججمة شراب
من الذرة اهـ

في جماعه ولا يستأذن في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة فاراد ان يعزل
عنها فان الامام وصاحبيه كانوا يرون في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة
فيما رواه محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن الامام (وقد روى) عن ابي
يوسف خلافة وهو الاذن في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن
ابن ابي عمران عن محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف وقال
ابن ابي عمران هـ ذاهوا والنظر على اصول ما بنى عليه هذا الباب (وانكر)
المبيحون ما تقدم في حديث جذامة من انه الواذا الحفي ورووا عن ابي سعيد
الخدري ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم
كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر لطيف
قالا لا تكون موءودة حتى تمربا لا تطوارا السبع اى تجرى على النطفة
الاحوال السبع وتصير حيا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان
من سلاله من طين الى آخرها وفيه فحجب من ذلك عمر وقال لعلي برك الله
خيرا فاخبر علي وابن عباس انه لا موءودة الا ما قد نفخ فيه الروح قبل ذلك
واما ما لم ينفخ فيه الروح فانا هو موات غير موءودة ورضي هذا عن رومن كان
بحضرة من الصحابة ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن ابي
سعيد أيضا ما يدل على جوازه وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان
لا تعزلوا فان الله قد رما هو خالق الى يوم القيامة قاله في سبأ يا يوم اوطاس
(وفي) بعض رواياته ليس من كل النساء يكون الولدان الله اذا اراد ان يخلق
شيئا لم يمنعه شيء فلا عليكم ان لا تعزلوا (وفي) بعضها الا عليكم ان لا تفعلوا
ذاكم فانهم ليست نسمة كتب الله ان تخرج الا هي خارجة (وفي) بعضها
ما قدر في الرحم سيكون (وفي) بعضها فانا هو القدر (وفي) هذه الآثار
ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن
ابي سعيد سواء ثبت ان لا بأس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الدال على كراهية التكاف للضيف)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن جابر رضي الله عنه أنه دخل عليه يوما
قوم فقرب اليهم خبزا وخالنهم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

التكليف ولو لا ذلك لكانت اسكتكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا رواه المحارثي من طريق سليمان بن أبي كريمة عنه ورواه طحمة وابن خسر ومن طريقه ايضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسعر بن كدام عن محارب ابو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا رواه المحارثي وطحمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم والاربعة من طريق عن جابر ومسلم أيضا والترمذي في السنن والشمائل عن عائشة وقد جمع الامام أبو محمد التميمي جزءا في طرقه وانه بقيته وزدته وضوحا والمحمد لله على ذلك *

(بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فقد أذن لكم في زيارة قبر أبيه فزوروها ولا تقولوا هجرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا في صحيحه (وأخرجه) المحاملي عن مسلم بن جنادة ومسلم عن محمد بن المثنى وحماد بن عبد الله بن عمرو وأبو بكر بن أبي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة عن علي بن حرب سندهم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه بالفظ نهية لكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وأخرجه المحاكم عن أنس وزاد فانها تذرك الموت (وأخرجه) الطبراني عن أم سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في المجنات *

(بيان الخبر الدال على إباحة المداواة والارشاد إلى فضل ألبان البقر)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم المجدلي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الهرم فعليكم بألبان البقر فانها ساقية من كل الشجر كذا رواه المحارثي من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبيه وابن المبارك ووكيع ثلاثتهم عنه ولفظهم فانها تقيم بدل ترم (ورواه) من طريق أبي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام *

وقال انها تختلط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه قال فانها تأكل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي ظبية عنه غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير الداء فعليكم بالبان البقر فانها تختلط من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن حبيب عنه بلفظ الفضل بن موسى (وله) عند الحارثي طرق غير ما ذكرنا ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة من طريق أبي اسامة عنه غير انه قال فعليكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد بن ربيعة عنه وزاد انهما يأكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من المخرجين كابن المظفر وأبي نعيم والمغرثي (وأخرجه) البيهقي في الشعب من حديث الجراح بن مليح عن قيس بالسند ولفظه عن عبد الله قال رجل يا رسول الله تتداوى قال نعم تتداوى فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله عنه وقال الترمذي حسن وانما لكم قال صحيح (وأخرجه) أبو داود من حديث أبي الدرداء وابن أبي شذيفة من حديث أنس واسحق وعبد بن حميد من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة واليزار من حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع المحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء والدواء طرقا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على أياحة اتباع النساء المجنات ان لم يرفعن الاصوات) * (أبو حنيفة) عن أبي المذيل غالب بن المذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإن العهد قريب كذا ورواه طلحة من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ دعهن يا عمر فان العين داءة والفأب مصاب والعهد قريب * *

(بيان الخبر المبيح لكل المحبين الملبوس من بلاد الكفار) * (أبو حنيفة) عن مطية العوفي عن عبد الله بن عمر أن سائلا سأله عن المحبين فقال تصنعهم المحوس من البان المعز فقال اذ كراهم الله وكل كذا ورواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبو داود من طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة في ثبوك فندعها بسكين فسمى وقطع (وقال) المنذري قال أبو حاتم الرازي الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غير واحد أنه سمع منه وثبت ذلك عن الشيخين

«(بيان الخبر الدال على كراهية لحوم الحمر الأهلية وألبانها)»
 (أبو حنيفة) عن معمر بن دثار عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية كذا رواه الحارثي وطلمة من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه الحارثي من طريق إبراهيم بن الفضل وخاقان بن الحجاج وحمزة بن حبيب وأبي يحيى الحماني وعمر بن أبيهم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاني ويحيى بن زهير بن حاجب وزفر بن الهذيل وأبي يوسف وأسدي بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضى الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامي عن أبي ثعلبة الخشني رضى الله عنه مثله وفيه زيادة تذكر في محالها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا خير في لحوم الحمر وألبانها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبو داود والدارقطني من حديث المقدم بن معديكرب رفعه ألا يحل ذناب من السباع ولا الحمر الأهلية (وأخرجه) أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها وأكل لحها (وأخرجه) النسائي كذلك وأخرج الدارقي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر (وقال) صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الحمر الأنسية إلا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان بأكلها بأسا على اختلاف في ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن

محرم الحرام الانسية (وقال) الطحاوي في أحكام القرآن حديثنا بنس
أخبرنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
الخنزومي عن مجاهد عن ابن عباس مثله (وأخرج) صاحب التمهيد من
حديث محمد بن الحنفية عن علي أنه مر بأبن عباس وهو يفتي في متعة النساء
أنه لا بأس بها فقال له علي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن
محرم الحرام الأهلية يوم خيبر (وأخرج) أيضا عن ابن الحنفية قال تكلم علي
وابن عباس في متعة النساء فقال له علي إنك امرؤ تائه إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن محرم الحرام الأهلية
(بيان الخبر الدال على كراهية محرم الحرام) *

(أبو حنيفة) عن أبيه عن ابن عباس أنه كره لحم الفرس كذا رواه محمد بن الحسن في الأثر عنه وقال وليدنا أخذ بهذا (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي واللفظ لابي داود من حديث بقرية حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده المقدم بن مريد يركب عن خالد بن الوليد رضي الله عنه قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فأتت اليهود فشتكوا إلى الناس قد أسروا إلى حظائرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تحل أموال المساهدين إلا بحدتها وحرام عليكم حمر الأهلية ونخيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير (قال) البيهقي نقل عن الدارقطني ورواه محمد بن حمير عن ثور بن يحيى عن جده المقدم ورواه عمر بن هرون البجلي عن ثور بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن خالد فهذا السناد مضطرب ثم نقل البيهقي عن البخاري أنه قال صالح بن يحيى فيه نظر (وعن) موسى بن هرون قال لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بحدته وهوذا ضعيف (ونقل) المنذرى عن الإمام أحمد أنه قال هذا حديث منكرو (وقال) النسائي يشبه أنه كان هذا صحيحا منسوخا (وقال) أيضا لا أعلمه رواه غير بقرية (ونقل) عن الخطابي أنه قال صالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سمع بعضهم من بعض (ونقل) البيهقي عن الواقدي قال لا يصح هذا لأن خالد أسلم بعد فتح خيبر (وقال) البخاري خالد لم يشهد خيبر وكذلك قاله الإمام أحمد وقال إنما أسلم قبل

الفتح (ثم قال) البيهقي ومع اضطراب اسناده هو مخالف لمحدث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالا نصاب أولاً ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عند حسن على ما عرف ذلك منه وثانيهما ان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم اخبرني بقية حدثني ثور بن يزيد قد كره بسنده وقد صرح فيه بقية بالتحديث عن ثور وثور حمي كنيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لا أعلمه رواه غير بقية (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بقية اذا صرح بالتحديث عن ثقة كان السند حجة انتهى خصوصاً اذا كان الذي حدث عنه بقية شامياً (قال) ابن عدي في الكامل اذا روى بقية عن أهل الشام فهو وثبت وهو بقية بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فيه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وأبوه يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معدي كرب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبو داود أيضاً من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سارية يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن جبر وعمر بن هرون فعمر بن هرون متروك ومحمد بن جبر ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي فكيف توجب رواية مثل هذين اضطراباً ما رواه اسحق بن ابراهيم الحنظلي وغيره عن بقية (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهده خير فقد اختلف في وقت اسلامه فقبل هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد خمسة سبع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه سلم بعد ما فغاية ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسيل الحسابات في حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الحساب كما ذكره ابن الصلاح وغيره

قوله أبو محمد بن
الباء وسكون
الحاء وكسر
الهمزة

والله أعلم (بيان الخبر الدال على ان العقبة على الاختيار) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن عمار عن ابراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رفضت كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال وفيه ما أخذ
 (أبو حنيفة) عن زيد بن اسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا رواه طلحة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن اسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحبها ولم يذكر أبا قتادة
 وكذا رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن واصل بن اسلم
 عنه عن زيد بن اسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا أحب العقوق كانه كره الاسم (ورواه) ابن خزيمة من طريقه ورواه
 الاثناني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) النسائي عن أحمد بن
 سليمان هو الرازي الحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) ابوداود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كانه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 وللحديث عند البيهقي طريقان آخران *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب)
 (أبو حنيفة) عن قتادة بن ابي قلابة عن ابي ثعلبة الجعفي رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افنا كل بآنيهم قال
 ان لم تجدوا منها بدا فاعملوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا رواه محمد بن
 الحسن في الاثر وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خزيمة ورواه طلحة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) ابوداود من طريق ابي عبيد الله
 مسلم بن مسلم عن ابي ثعلبة بالفظ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نحبنا وراهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم المخزير ويشربون في آنيهم
 الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير هذا فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غير هذا فاحضوها بالماء وكوا واشربوا وقد أخرج

قوله فاحضوها
 اي اغسلوها
 وبابه قطع اه

البغاري وسلم في الصحيحين من حديث أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما ما ذكرت انكم بأرض قوم أهل
الكتاب تأكلون في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وإن لم
تجدوا فافسوا بها (وأخرجه) أيضا الترمذي والنسائي بنحوه
(وأخرج) أبوداود أيضا من حديث جابر قال كان غزوهم مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنصيب من آية الشكرين وأسلمت قلوبهم فاستفتح بها فلا يعيب
ذلك عليهم (قال) المنذري هذه الإباحة في حديث جابر مقيدة بالشر ما
الذكور في حديث أبي ثعلبة والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في اغصاء البهايم)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم قال لا بأس باغصاء البهايم إذا أريد به
صلاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ وتقدم
في الإصاحي حديث أبي عبيد الله المعافري عن أبي داود وابن ماجه وفيه
ضجج بكشين أمهين موجودين أي مخفيين وتقدم الاختلاف فيه

(بيان الخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة)

(أبو حنيفة) عن الأوزاعي عن واصل بن أبي عبيدة عن مجاهد أنه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعاً المراءاة والمثانة والغدة والحماة
والذكور والأنثيين والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتغذرها (كذا)
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وعن طريقه ابن خسر ورواه
يحب من الشاة مقدمها (وأخرجه) أبوداود وفي كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد إلى قوله والأنثيين ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة *

(بيان الخبر الدال على إباحة الشرب قائماً)

(أبو حنيفة) عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة قال رأيت ابن عمر
شرب من فم القربة وهو قائم كذا رواه السكلاعي عن طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وأخرج) الترمذي من حديث كبشة قالت دخلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائماً (ومن) حديث عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً
وقاهداً (وأخرج) البزار من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما (وجمع) بين هذه الآثار التي وردت في النسخ عن ذلك بالجمل على التنزيه واليه مال البيهقي والنووي وسجل الطحاوي أحاديث الشرب على أصل الإباحة وأحاديث النسخ متأخرة فيعمل بها والله أعلم

(بيان الخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک)

(أبو حنيفة) عن الميثم عن ابن مسعود أنه صحب رجلا من أهل الذمة فلما أراد أن يفارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال محمد بن بكره أن يبدأ المشرک بالسلام ولا بأس بالرد عليه وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود عن قتادة عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم قال قولوا وعليكم (وأخرجه) مسلم والنسائي وابن ماجه (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده معناه (واختلف) العلماء في رد السلام على أهل الذمة (فقال) طائفة رد السلام فريضة على المسلمين والكفار وهذا أول قوله تعالى فغيروا بها (وردها) (قال) ابن عباس وفتادة هي عامة في رد السلام على المؤمنين والكفار (وقال) ابن عباس ومن سلم علينا من خاف الله تعالى فارد عليه ولو كان يهوديا (وقال) طائفة لا يرد السلام على أهل الذمة والآية مخصوصة بالمسلمين ومعنى قولهم لا يرد السلام عليهم أي بلفظ السلام المشرع ولا يرد عليهم بما جاء في الحديث وعليكم (وهذا) قول أكثر العلماء والله أعلم

(بيان الخبر الدال على أن المصروف في الكون هو الله تعالى ولا ينبغي إضافة الأفعال للدهر)

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة باقظ يؤذني ابن آدم بسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقطب الليل والنهار (وأخرجه) أحمد وأبو عبد بن حميد والرويان عن أبي قتادة وابن عساكر عن جابر (والمعنى) أنهم

كانوا يسبون الدهر على أنه هو الم بهم في المكارة ويضيفون الفعل مما
يتألم اليه ثم يسبون فاعله فيكون مرجع السب إلى الله تعالى أذهوا الفاعل
لهما فقبل على ذلك لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر أي أن الله هو الفاعل
لهذه الأمور التي يضيفونها إلى الدهر (وفي) رواية أني أنا الدهر (وروي)
بارفع والنسب والاشتراك هو مختار الأكثرين على أنه ظرف أو على
الاختصاص (وأما) من قال أنه اسم من أسماء الله تعالى فغير صحيح

(بيان الخبر المخبر فيمن يخطئ القوم ويحدثهم بالأكاذيب)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل لأذي يحدث فيكذب فيخونك به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خسر ومن طريق إسحاق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه *(بيان الخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم)*

(أبو حنيفة) عن عطاء عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن النظر في النجوم (أخرجه) الدارقطني في الأفراد من حديث عقبة
ابن عبد الله الأصم عن عطاء به (وأخرج) معناه أبو داود عن ابن عباس من
أقبح علماء النجوم أقبس شعبة من البحر زاد ما زاد (وأخرجه)
ابن ماجه (والنهي) عنه من هذا العلم هو علم الحوادث والكواكب التي لم تقع
وستقع في مستقبل الزمان وينعمون أنهم يعرفونها بسير الكواكب
في مجاريها واجتماعها وافتراقها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف
به الزوال وجهة القبلة وتغير داخل فيما نهى عنه والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنجس)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود قال إن أولادكم ولدوا
على الفطرة فلا تدأوهم بالمحرم ولا تغذوهم بها فإن الله لم يجعل في رجس
شفاء وإنما أنعمهم على من سقاهاهم ~~كذا~~ رواه محمد بن الحسن في الآثار
هذه (ورواه) ابن خسر والاشناني (وأخرج) ابن حبان من حديث أم
سلمة رفته أن الله لم يجعل شفاء في حرام وفيه قصة (ورواه) البيهقي وأورده
البخاري تعليقا عن ابن مسعود (وقد) بين الحافظ طريقه في تعليق التعليل

كاهن المحبة (وعند) مسلم وأبي داود وأحمد وابن حبان وابن ماجه من
حديث عائشة بن وائل عن وائل بن حجر أن طارق بن سويد الخمي في سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها أو كره أن يصنعها وقال انه
ليس بدواء ولا كنه داء (وفي) رواية ابن حبان انما ذلك داء وليس بشيء
(قال) المحافظ وقال بعضهم من دأمة بن وائل عن طارق بن سويد وصحبه
ابن عبد البر (بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيج عن ابن عمر عن أسماء
بنت عميس أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم ولها ابن من جعفر ولها ابن
من أبي بكر رضي الله عنهما فقالت يا رسول الله اني أخوف على ابن أختك
العين أفارقهم فما قال نعم فلو كان شيء سابق يسبق القدر لسبقته العين
كذأروا محمد بن الحسن في الأثر عنه قال وبه نأخذ إذا كان من ذكر
الله تعالى أو من كتاب الله تعالى وهو قول أبي حنيفة (ورواه) الكلاعي
من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث
عائشة رفته رخص في رقية من كل ذي حية (وأخرج) مسلم والترمذي
وابن ماجه من حديث أنس رفته رخص في الرقية في العين والجمعة والخلة
(وأخرج) ابوداود عن أنس رفته لارقية الأمن من أوجه أودم لا يرقأ
(وأخرج) أحمد والترمذي وابن ماجه عن أسماء بنت عميس رفته لو كان
شيء سابق القدر لسبقته العين (وعند) الترمذي عن ابن عباس مثله
وزاد وإذا استغسلتم فاعسلوا *

(بيان الخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعر بالشعر والوشم) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لعنت الواصلة والمستوصلة والمحال
والمحال له والواشمة والمستوشمة كذا رواه محمد بن الحسن في الأثر عنه
(ثم) قال اما الواصلة فهي التي تصل شعرها إلى شعرها فهذا مكره عندنا
ولا بأس به إذا كان صوفاً واما المحال والمحال له فارجل يطلق امرأته فلا
في سأل رجلان يتزوجها فلهما هذا لا ينبغي للسائل ولا المستأول أن
يفعلوا والواشمة التي تشم الكافرين والوجه فهذا مما لا ينبغي أن تفعل
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن أم ثور عن ابن عباس أنه قال لا بأس أن تصل

الجمعة بضم الحاء
المهملة وتضعيف
اليم وقد تشدد
وهي اسم وتطابق
على ابرة العرق
لجسورة والتملة
فروخ تخرج في
الجنب وغيره من
الجسد كالساق
وسمى بذلك لان
صاحبه يحس
في المكان كأن
تدق له ب عليه
وبعنه اه

المرأة شهرها بالصوف وانما ينهى بالشعر كذا رواه الحارثي من طريق
 بشر بن الوليد وشعيب بن العوفي واسماعيل الدولابي كلهم عن أبي يوسف عنه
 (قال) الحارثي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن الجهم يعني به
 راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو خنيفة
 اذا جاء بالحديث جاء مثل الدر ورواه الحارثي ايضا من طريق حمزة بن
 حبيب الزيات عنه غير انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفا بالراس
 ورواه ايضا من طريق الحسن بن الفرات وشعيب بن أبي الجهم والحجاني وشعيب
 بن موسى الا انه لم يذكر أم ثور واسد بن عمرو والحسن بن زياد كلهم عنه
 (ورواه) ابن المظفر من طريق عبيد بن صهيب عنه ورواه ابن خنيفة ومن
 طريق المقرئ عنه (واخرجه) الستة من حديث عبد الله بن عمرو قال ابن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
 (ومن) حديث ابن مسعود بلفظ لعن الله الواشمات والمستوشمات
 والواصلات والمتمشمات والمغلفات للحسن الخيرات خلق الله (واخرج)
 أبو داود من حديث ابن عباس قال لعنت الواصلة والمستوصلة والنساءمة
 والمتمشمة والواشمة والمستوشمة

(بيان الخبر الدال على كراهية القزع للصبيان)

(أبو خنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القزع كذا رواه ابن المظفر من طريق أحمد بن حنبل
 ابن ناصح عنه وقسم القزع بأن يخلق رأس الصبي فيترك بعضه (ورواه)
 ايضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خنيفة من طريق ابن
 المظفر (واخرجه) الستة الا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر مثله
 وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير عن نافع (وفي) رواية من كلام
 عبد الله بن عمر (واخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهي عن القزع وهو أن يخلق الصبي ويترك له ذؤابة
 (وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبيًا قد خلق بعض شعره وترك
 بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوه كله أو اتركوه كله وذكر أبو مسعود
 الدمشقي في تعليقه ان مسلما أخرجه بهذا اللفظ

العوفي يفتحين
 بيان من عبد القديس
 اه

القزع بفتحين
 سمي بذلك تشبيها
 بقزع السحاب اي
 قطعه اه

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انخضبوا
ومخالفوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي عنه من حديث أبي هريرة
بلفظ أن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم وكذا أخرجه البخاري
وابن ماجه

(بيان الخضاب بالخناء والكم)

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجليج عن
أبي الأسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن
أحسن ما غيرتم به الشعر الخناء والكم كذا رواه الحارثي من طريق مكى
ابن ابراهيم والمقري والمعاذ بن عمران وسمرة بن جبيب والحسن بن فرات
وسابق البربري الأندلسي عن الأسود وعمر بن ابراهيم والسيرفي وأبي
يوسف وأيوب بن هاني والحسن بن زياد وأسدين عمرو وعبد العزيز بن خلف
ثلاثة عشرهم عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه
(ورواه) طلحة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان
عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبرقان عنه (ورواه)
ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خزيمة وابن خزيمة من طريق
مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ
ما غير به هذا الشعر (وفي) رواية الشيب (وقال) الترمذي حسن صحيح
وعند النسائي أن أفضل (وأخرجه) أيضا أحمد وابن حبان والحاكم وكلاهما
من حديث أبي ذر رضى الله عنه وأبو حنيفة بضم الحاء المهملة وفتح الجيم لينه
النسائي وقال ابن عدي هو عندي ثابت مستقيم الحديث (أبو حنيفة)
عن حماد عن ابراهيم قال سأله عن الخضاب بالوسمة فقال بقلة طيبة ولم يبر
بذلك بأساً كذا رواه محمد بن الحسن في لا تار عنه (وعند) مسلم من حديث
انس وقد اختضب أبو بكر بالخناء والكم واختضب عمر بالخناء بخنثا
(والوسمة) هي الكم وقيل غيره بكسر الهمزة وتسكن وهو شجر
باليمن يخبض بورقه الشعر والكم مخفف ويشدد

(بيان الخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري (قال) رأيت عبد

قوله مجتاز
الموحدة وسكون
المهملة بعد ما مشاة
فوقية أي خالصا
هـ

الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك ففعلته كذا رواه الاشعري من طريق حسان بن ابراهيم عنه
(واخرجه) ابوداود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصفر محبته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (واخرجه)
ابوداود وابن ماجه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا قال فرأى آخر قد خضب بالحناء
والكم فقال هذا احسن من هذا قال فرأى آخر قد خضب بالصفرة فقال
هذا احسن من هذا كله وكان طاوس يصفر

(بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
كأنني أنظر إلى الحبة إلى خافة كأنهم اضرام عرعر من شدة حمرتها كذا رواه
طائفة من طريق محمد بن الحسن عنه وابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد
عنه ومن طريق أبي عروبة الحراني عن أبيه عنه (واخرجه) مسلم وابوداود
والنسائي وابن ماجه من حديث طاير قال أتى بأبي فحافة يوم فتح مكة
ورأه ولحيته كالنخامة بيضا فاقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا
هذا بشئ واجتنبوا السواد

(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما)

وفيه الرد على من زعم ان الاعمش تفرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن
منصور عن أبي وائل عن حديثه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتبول على سباطة قوم قائما (أخرجه) الستة عن ابن حبان من طريق
الاعمش عن أبي وائل بالفظ التي سباطة قوم فبال قائما (واخرجه) ابن حبان
أيضا من طريق جابر عن منصور

(بيان الخبر الدال على ان الطبيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتى أحدكم بریح الطبيب فليصب منه (أخرجه) ابوداود والنسائي
من حديث أبي هريرة

(بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في ادبارهن)

النعامة كدعاية
نبت اه

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المنهال بن خليفة عن سبعة بن تمام عن أبي
القعقاع الجرمي عن ابن مسعود أنه قال حرام أن تؤذي النساء في المحاش
(وفي رواية في محاشهن) كذا رواه الأشتاني من طريق جاد بن أبي حنيفة
عنه ومن طريقه ابن خسر (ورواه) السكلاحي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (غير) أنه قال عن المنهال بن عمر عن ثمانية عن أبي القعقاع
(وأخرجه) الطحاوي من طريق الحجاج عن أبي القعقاع باللفظ محاش
النساء حرام (وأخرجه) البخاري في التاريخ والمحامي في السكفي وإن كان
ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن
ممن بن عبد الرحمن قال وجدت بخط أبي أعرفه عن عبد الله بن مسعود قال
نهينا أن نأذي النساء في محاشهن كذا رواه المحاربي من طريق سليمان بن
عمر والضيبي وطلمجة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو بن خسرو ومن
م طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كثير الرياح
الأصم السكوني عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسأؤكم حرث لكم
فأقواسكم أني شئتم قبل أو دبراً في المأني وحده لا غير كذا رواه طلمجة من
طريق وكيع بن الجراح وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن والسكلاحي
من طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) قد استمر القول عن ابن عمر أنه كان
لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن والصحيح عنه خلاف ذلك فقد روى
الطحاوي من طريق المحاربي بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قلت لابن
عمر ما تقول في الجوارى أجمع من قال وما الصحيح فذكرت الأمر فقال
وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أنكار سالم بن عبد الله
أن يكون ذلك كان من أبيه (أخرج) الطحاوي من طريق موسى بن عبد الله
ابن الحسن أن أباه سأل سالم بن عبد الله أن يحدّثه بحديث نافع عن ابن عمر
أنه كان لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن فقال سالم يكذب عبد الله
واخطأ أنا قال عبد الله لا بأس أن يؤتى في فروجهن من أدبارهن وأما
قال ميمون بن مهران أن نافعاً إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله وأما
أنكره نافع أيضاً على من رواه عنه فيها أخرجه الطحاوي من طريق كعب
ابن عازمة عن أبي الزبير أنه أخبره أنه قال لنافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تقول عن ابن عمر انه اُفتي ان تؤتي النساء في ادبارهن فقال نافع
 كذبوا على وليكني ساخر بك كفا الامر ان ابن عمر عرض المحض يوم انا
 عنده حتى بلغ نساؤكم حزن لكم فاتوا حزنكم اني شئتم فقال بانافع هل تعلم
 من امر هذه الآية قلت لا قال انا كانه مشرق ريش نجسي النساء فلما
 دخلنا المدينة ونكحنا نساء الانصار اردنا من مثل ما كنا نريد فاذا هن قد
 كرهن ذلك واعظمه وكانت نساء الانصار قد اخذن بحال اليهود ان
 يؤتين على جنوبهن فانزل الله عز وجل هذه الآية (وفي) هذا الحديث
 انكار نافع لما قدروى عنه عن ابن عمر من الاباحه واخبار منه عنه ان
 تأويل الآية على اباحه وطههن بركات في فروجهن (ابو حنيفة) عن حماد
 الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبد الملك عن رجل يقال له عباد
 ابن عبد الجيد عن ابي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن اثبات النساء في اعجازهن كذا رواه طحفة من طريق القاسم بن الحكم
 وابي يحيى الحماني عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
 (ابن روى) عن حماد بن قيس عن ابي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
 عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن يوسف بن ماهك عن حفصة ان امرأة
 اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلى يا بني من
 ذبى فقال لا بأس ان كان في صمام واحد كذا رواه طحفة من طريق ابي
 نعيم والفضل بن موسى والحسن بن زياد وحمزة بن حبيب وخالف بن ياسين
 وابي يوسف وسابق ورواه ابن المظفر من طريق القاسم بن الحكم وسابق
 ورواه الكلاعي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الآثار
 كلهم عنه وفي رواية ان زوجها بازم او هي مدبرة وهكذا رواه ابن خسر
 من طريق سابق عنه ومن طريق ابي عروبة الحراني عن حماد بن محمد بن
 الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وعنه ابن خسر وفي بعض رواياته عن حفصة عن ام سلمة (والصحيح)
 ان الحديث حديث ام سلمة وان حفصة هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
 حقة قاسم بن قلوبغا (قلت) وهذا هو عبد الطبراني في الكبير
 من طريق معمر عن ابن خثيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت ما قدم

قوله فنجي من
 التبيية وهو ان
 تكون المرأة
 نجية أى منكبة
 على وجهها تشبهها
 بالسجود وفعله
 جى بلسانك يد
 الماء اه

قوله في صمام الخ
 الصمام بالسكسر
 ما يسد به الفرجة
 فسمى به الفرج
 ويجوز ان يكون
 معناه في موضع
 صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من ادبارهن في فروجهن فانكرن
 ذلك فأتى الى أم سلمة وذكر لها ذلك فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 نساؤكم حرن لكم الآية (وأخرجه) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب
 قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت
 حفصة بنت عبد الرحمن فقالت لها اني أريد ان أسألك عن شيء وأنا استحي
 منه فقالت سل يا ابن أخي عما يدالك قالت عن اتيان النساء في ادبارهن
 قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يحبون وكان المهاجرون يحبون
 وكانت اليهود تقول من جى خرج ولده أجول فلما قدم المهاجرون المدينة
 نكحوا نساء الانصار ففسخ رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فجاءها
 فأبت وأتت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكر ذلك أم سلمة فاستحييت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ادعها فدعها فقال نساؤكم حرن لكم فاتوا حرنكم اني شئت
 صاعدا واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيمة بن
 ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلي بن طلق وابن
 عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله
 عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد
 الرحمن وكلهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمة فانخرجه البيهقي
 من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تاتوا النساء في ادبارهن ثم أخرجه
 عن يزيد بن الهناد عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال فصر به ابن الهناد
 فلم يذكر عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى
 حدثنا أبو خيثمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن الهناد ان عبيد
 الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجه) أحمد في مسنده عن
 يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا
 حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبيد
 الملك (وأخرجه) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبيد الله
 ابن عبد الله بن الحارث بن انصارى ثم الواثلي عن هرمي بن عبد الله الواثلي

عن خزيمة فتابع الالبث بن زيد بن الهاد على اسباط عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هرمي وليس لهارة فيه أصل الا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في اسناد حديث خزيمة يعني حيث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحبشة بن الجراح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق ابراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الامام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي واغفله اشهد له سمعت خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) احمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الهاد عن عمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج فقلب اسمه اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج فقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الالبث قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه
 اخب بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن هرمي الخطمي عن خزيمة فذكره وأخرجه الطحاوي ايضا من
 طريق حمزة وابن لمبة عن حسان بن علي عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هرمي بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن محسن عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فانخرجه احمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الملقب سئل عن الرجل ياتي المرأة في دبرها
 فقال هي الاوطية الصغرى (وأخرجه) النسائي ايضا وأعله والخلف وطلانه من
 قول عبد الله بن عمرو وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فانخرجه احمد والصحاح السبعة من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن محمد عنه واغفله احمد والترمذي ما عاون من اتي امرأة في دبرها واللفظ

غفيرة كجهينة اه

الباقي لا ينتظر الله يوم القيامة الى رجل اتى امراته في دبرها (واخرجه)
 الزارفة قال الحارث بن عمار ايس بشه ورور قال ابن القيمان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) واخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن محمد عن ابي هريرة
 بلفظ وعلى بدل اتي (واخرجه) ايضا من طريق اسمعيل بن عياش عن
 سهيل عن الحارث بلفظ لا اتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (واخرجه) احمد والترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن ابي تيمية وهو الحارثي عن ابي هريرة رفعه
 بلفظ من اتي حائضا وامراة في دبرها او كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر
 بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وايس عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لابي تيمية سماع
 من ابي هريرة وقال الزارفة هذا حديث منكر وحكيم لا يفتح به وما انفرد به
 فليس بشئ (واخرجه) النسائي من طريق الزهري عن ابي سلمة عن ابي
 هريرة (قال) حمزة الكوفي الراوي عن النسائي هذا حديث منكر ولعل
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بعد اختلاطه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمحقوق عن الزهري عن ابي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكوفي تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك ويمنعه الى ابي هريرة اذ لم يكن نهيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من ابي هريرة (وحديث) سماعه فيه دم على من نفاه
 وسماع عبد الملك عن سعيد بعد اختلاطه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترجح
 غير متبر (قال) المحافظ وعبد الملك قد نسكاهم فيه ابو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والافعامه احاديثه محفوظة
 واخرجه النسائي ايضا من طريق بكر بن خنيس عن ابي عن مجاهد عن
 ابي هريرة بلفظ من اتى الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضيعقان وقدر رواه الثوري عن ليث بهذا السند موقوفاً ولفظه اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) اخرجه احمد عن اسمعيل عن ليث

والله أعلم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن أبي ثوبان (وفي)
رواية من أبي امرأته في دبرها فذلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحمد بن أبي
هريرة وله طريق خامسة رواها عبد الله بن عمر بن أبان عن مسلم بن خالد
الزنجبي عن السلاء عن أبيه عن أبي هريرة بالفاظ ملعون من أبي النساء في
أدبارهن ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفاً (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عباس
عن الحارث بن محمد عن سهل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا قاله المحققون
عن البرار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عباس عن سهل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وأبيس فيه ذكر الحارث بن محمد (ثم) قال
المحافظ ورواه عمر مولى غفيرة عن سهل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أحمد بن محمد بن اسمعيل بن عباس عن سهل بن أبي صالح وعمر مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا يجل ان تؤتى النساء
في محاشهن فظهر بذلك ان اسمعيل بن عباس تارة كان يرويه عن سهل
على الانفراد وتارة يشركه عمر مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية أبي ثوبان عن
ابن الهادي عن سهل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الأجلوني عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أبعجازهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو معاوية
وجير واسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبرار من طريق كريب عن ابن عباس
(قال) البرار لا أعلمه يروي عن ابن عباس بأحسن من هذا تفرد به أبو خالد
الأجبر عن الخياط بن عمار عن حمزة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
عدي (ورواه) النسائي عن هشام بن كعب عن الخياط موقوفاً وهو أصح

عندهم من المرفوع ومحدث ابن عباس طرق أخرى غير هذه (وأما)
حديث أنس بن مالك فأخرجه الاسماعيلي في معجمه وفيه يزيد الرافعي وهو
ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه
بإسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجه النسائي
والإزار من طريق زعمه بن صالح عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن الهيثم عن
عمر وزعمه ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأخرجه
الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن
أبي بكر ينيان أن ثؤني المرأة في دبرها أشد ألثس انتهى (قلت) الذي
صرح به حمزة الكاظمي الراوي عن النسائي أن الحنفية وطعن الزهري عن أبي
سلمة أنه كان يني عن ذلك والله أعلم (تنبيه) قال الرافعي في شرح الوجيز
وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
المحافظ في تحريمه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
والطحاوي والأصم (وقال) المحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
فأما في الجديد فالشهور أنه حرمه (ثم) قال الرافعي قال الربيع قد نص
الشافعي على تحريمه في سننه (قال) المحافظ هذا قد سمعته الأصم من الربيع
وحكاه عنه جماعة منهم الماوردي في المحاوي وابن الصباغ في الشامل
(قلت) وفي الخبر يدل القدرى قال الشافعي الوطأ في الدبر يستفربه المهر
وتجب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر وأجره بحري الوطأ
في الفروج إلا في الإحصان والاباحة للزوج الأول انتهى (وأما) المسألة
فالمشهور من مقدمهم إباحة ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحبط
وعزاه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السرموه ورواية المحارث بن مسكين عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وافقوا
بتحريمه (وقال) أحمد بن أسامة التميمي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
سليمان الجبزي يقول أخبرنا أصبغ قال سئل ابن القاسم عن هذه المسألة

وفي المدخل لابن المحاضر روي ذلك عن الإمام مالك رواية منكزاة لأصلها وقد سئل عن ذلك فقال أما أنت قوم عرب ألم تسمعوا قول الله تعالى
حزبكم فأتوا خزيكم أيكونون الزرع حيث لا نبت وقال كذبوا على وحكم أن فاعل ذلك مع زوجته يوجب خزيها

وهو في الجامع فقال لوجعل لي مل هذا الجامع ذهباً ما فعلته (قال)
وسد ثنا أبي سمعت الحارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
فكره لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الأحوال
* (باب الاستبراء) *

(ابو حنيفة) من نافع عن ابن عمر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان توطأ الحبال حتى يضعن مافي بطونهن كذا رواه المحارثي من طريق
عثمان بن دينار عنه (ابو حنيفة) عن قتادة عن أبي شعبة الخشني ان النبي
صلى الله عليه وسلم سمع ان توطأ الحبال من السبي كذا رواه ابن خزيمة
واخرجه احمد وابوداود والحاكم من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
حمل حتى تحيض حبيضة واسناده حسن (واخرجه) الدارقطني من حديث
ابن عباس والترمذي من حديث العرباض بن سارية (ورواه) الطبراني
في الصغير من حديث ابي هريرة باسناد ضعيف (وروى) ابن ابي شيبة عن
علي قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ الحمال حتى تضع
او الحائل حتى تستبرأ بحبيضة لكن في اسناده ضعف وانقطاع (وعند)
ابن داود من حديث ربيعة بن ثابت لا يحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم
الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحبيضة وصححه ابن حبان
(وروى) ابن ابي شيبة عن ابي خالد الاجر عن داود بن ابي هند عن الشعبي
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اوطاس ان توطأ حامل حتى تضع
او حائل حتى تستبرأ (واخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسلاً
(وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن اربعة عن الزهري
عن انس استبرأ عليه السلام صفة بحبيضة ثم قال في اسناده ضعف (قلت)
هو في ضعف عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن ابي
طلحة عن انس فيقوى الحديث بهذه المتابعة

* (باب بيع ارض مكة واجارتها) *

* (بيان الخبر الدال على انه لا يجوز بيع ارضها ولا اجارتها) *

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن ابي يزيد عن ابن ابي شبيب عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من اجريوت مكة شديفا فبكتما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض وامال النساء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبد الله بن ابي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث ابي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يجعل
لا حد قبلي ولم يجعل في الساعة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجريوتها (وقد) تنكح الدارقطني
بعد ان اورد من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن ابي يزيد
وانما هو ابن ابي زياد وهو القذاح والتماني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبد الله بن ابي زياد كذلك انتهى (قال)
الحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم عن ابي حنيفة فقال عن عبد الله بن
ابي زياد قالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه اولاهن ابي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني اسكنه في كتاب الاثر وقال عن ابي حنيفة عن
عبد الله بن ابي زياد على الصواب وقد رفعه ايمن بن نابل عن عبد الله
ابن ابي زياد ايضا فلم ينفرد ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اخر الحج وله طريق اخرى اخرجه الدارقطني والحاكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا تؤاجر بيوتها واسماعيل قال البخاري منكر
الحديث وفي ترجمته اخرجه ابن هادي والعقيلي في الضعفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه بافظ لا تحمل
بيوت مكة ولا اجارتها (ومن) ادلة الامام في هذا الباب ما اخرجه ابن
ماجه وابن ابي شيبة والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرقعي من
طريق عثمان بن ابي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان ورباع مكة تدعى السوايب من
اجتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق ابي

حاصم عن حمير بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (وأخرجه) من طريق
 يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد بالقطر كانت الدعوة على هو - ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تكرى ولا تدعى
 إلا بالسواك من احتاج سكن ومن استغنى أسكن (قال) الطحاوي فذهب
 قوم إلى هذه الآثار فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا اجارتها (ومن) قال
 بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك أيضا عن
 حماد بن عمار حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
 العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أجور بيوت مكة
 (قلت) وأخرجه ابن أبي شيبة عن معمر بن إيث عن يحيى عن عطاء أنه كان
 يكره بيع شيء من ربايع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريج كان
 عطاء ينهى عن التكرار في الحرم ويقول إن هجر كان ينهى أن يتوب دور
 مكة لئلا ينزل الحاج في عرصاتهم فكان أول من يتوب داره - هبل بن عمرو
 فلامه عمر فقال إلى رجل تاجر قال فلا إذن (ثم) قال الطحاوي وحدثنا فهد
 حدثنا ابن الأصماني أخبرنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد أنه
 قال مكة مناخ لا يجل بيع ربايعها ولا اجارة بيوتها (قلت) وأخرجه ابن أبي
 شيبة عن معمر بن إيث عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع شيء من ربايع
 مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد أن عمر قال يا أهل مكة لا تتخذوا
 البيوتكم أبوابا لينزل البادي حيث شاء (ومن) معمر أخبرني بعض أهل مكة
 لقد استخفاف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب أيضا حديث عائشة
 قالت يا رسول الله ألا تبني للكعبة اتعني بمكة قال لا إنما هي مناخ لمن سبق
 هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (قال) المحافظ والمحققان هذا إنما
 هو في منى (قلت) وهو كذلك فقد أخرج الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قلت يا رسول الله
 ألا تتخذ ذلك بمنى شيئا تستظل به فقال يا عائشة إنما هي مناخ لمن سبق (تنبه)
 وقع في كتاب الهداية في حديث الباب زيادة ولا تورث قال المحافظ لم أجده
 في شيء من طرقه انتهى (قال) الطحاوي وذهب آخرون فقالوا لا بأس
 ببيع أراضيه أو اجارتها أو جعلها في ذلك كسائر البلدان ومن ذهب إلى هذا

القول أبو يوسف (قلت) واليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الباب
 واستدل عليه بحديث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان
 اسامة بن زيد وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور وهو مرفوع في عليه (ووجد
 الاستدلال انه لو كانت المنازل لامة لك لما قال ذلك ثم أيده بالنظر وما
 سبأه في الاول ان محمدا مع الامام في هذه المسئلة والذي في شرح المختار
 انه مع أبي يوسف قاله أعلم على ان الذي ذهب اليه أبو يوسف هو رواية عن
 الامام رضى الله عنه صرح بذلك في شرح المختار
 * (باب الاشربة) *

(اعلم) ان جميع الاعيان التي تستخرج منها الاشربة أربعة العنب والزيتون
 والزبيب والمحجوب كالخنطة والشعير والذرة ثم للساء الذي يستخرج من هذه
 الاعيان حالتان فيء ومطبوخ والمطبوخ نوعان ما يطبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي
 ثلثه وما يطبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه أو بقي نصفه وذهب نصفه والساء
 الذي يستخرج من هذه الاعيان أو صافي ثلاثة خلوص فارص ومن (وما)
 يتخذ من العنب خمسة (أحدها) الخروهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد هذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خرايدون وقذف
 الزبد ولا يحنيفة ان العلبان بذاته الشدة وكما لما بقذف الزبد وسكونه
 اذ به يغير الصافي من الكدر واحكام الشرع قطعية فمنها ما بالنهاية كالحمد
 واكفار المستحل واحكامه انه حرام قتاله وكثيره (والثاني) الباذق وهو
 الذي طبخ أدنى طبخة وهو حلال حلوه واذا غلا واشتد يحرم (والثالث)
 النصف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباذق (والرابع)
 الثالث وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وبصير ثلثه حلوه حلال
 واذا غلا واشتد يحل عند محمد خلافا لهما ويسمى أيضا بالطلاة تشبهاً بطلاة
 الابل وتسميه العجم المبيح (والخامس) المجهوري وهو من ماء العنب اذا
 صب عليه الماء وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه وحكمه حكم الباذق
 (وما) يتخذ من الزبيب نوعان تسع ونبذ (الاول) ان ينقع في الماء وينزل
 حتى يستخرج الماء حلاوته وحكمه حكم الباذق (والثاني) هو الذي من ماء
 الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وحكمه حكم الثالث وما يتخذ من القمح ثلاثة

قوله الفارص
 بالقياف والراء
 والصاد المهملة
 ما يحذى اللسان
 او حامض يحلب
 عليه كثير حليب
 حتى تذهب
 المجموعة اه

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء التمر والفضج المتخذ من ماء البسر وحكمه
حكم الباذق والذبيب المتخذ من ماء التمر والبسر المذنب اذا طبخ اذنى طبخة
حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاجاص والفرصاد والذرة
والحنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسمها لى عن ماء العنب اذا
صار مسكرا حقيقة بالاتفاق من ائمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره
سمى باسمى مختلفة مجازا والحقيقة هي المرادة في الحديث والسكك من
الذلاء والباذق اذا اشتد وغلا وقذف بالزبد حرام عند ابي حنيفة والسكر
اذا غلا كذلك ونقيع الزبيب كذلك لكن حرمة هذه الثلاثة أى الطلاء
والسكر ونقيع الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب
والسنة اما الكتاب فقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس والرجس حرام لعينه والسنة ما سيقلى عليك في الباب وقد تواتر
تصريحها وعليه اجماع الامة وتعلقت بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة
اجتهادية ولا يكفر مستعملها وانما يضل ولا يحد شار بها ما لم يسكر والسكر
من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضى المغايرة وهو
القدح الاخير وهو حرام عندنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن ابي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت
الخمر لعينها فليلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري في من
طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه
وسلم (ورواه) طلمة من طريق الجماني وحماد بن ابي حنيفة كلاهما عنه
الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن ابي حنيفة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن الترمذي في المجوهر النقي
والحفوظ في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن ابي خزيمة في تاريخه
حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن ابي عون عن ابن شداد
قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب
(قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقي أخبرني باسمه موسى بن
اسماعيل عن عبد الواحد بن زياد عن ابي اسحق الشيباني وابن شداد وعبد

الله بن شداد بن الهاد (قال) وحد ثنا علي بن الجهم عن ابن عباس عن النبي عن
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحد ثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عياش العامري
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعياش العامري هو عياش بن عمر وحد ثنا بذلك أبو ب
 يزيد بن هرون عن قيس وحد ثنا أبي وحد ثنا شيم أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها وأقباؤها وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي خزيمة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والصعب بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبا بكر بن أبي خزيمة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن خزم صحيح وتابع ابن أبي نعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت روايته مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري وحد ثنا محمد بن موسى وحد ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام ومبايع السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبخاري
 والطبراني والدارقطني موقوفا ومرفوعا (قال) المحافظ يروى بعينها وبغيرها
 بالإلام وبالباء (وأخرجه) المصنف من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعا
 وفيه قصة وقال غير محفوظ وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحافظ وحديث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق غيره موقوفا
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما السكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهد وحد ثنا أبو نعيم وحد ثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 أنه في فذ كرمه أن الحرمه وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الأشربة سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت بمسايس كثير
 قد أبيع شرب قبله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المقتضية
 التحريم الخمر وان التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر خاصة والسكرها

سواء من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر والمحرمة هي عصير العنب وغيره
 فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحاليلها اجلة ثم حدث التحريم
 في بعضها لم يخرج شيء مما قد اجمع على تحليله الا باجماع يأتي على تحريمه
 ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
 ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفات فالذي
 نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه هو الخمر التي قد آمننا بتأويلها من حيث
 قد آمننا بتأويلها والذي لا نشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
 ليس بخمر فما كان من الخمر فقلبه وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
 من الاشربة فالمسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم مع الزبيب والتمر خاصة فانهم
 كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لانا وجدنا الاصل المجمع عليه
 ان العصير وطبيعته سواء وان الطبخ لا يجعله مالم يكن حلالا قبل الطبخ الا
 الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصير الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
 حكمه حكم العسل ورأينا طبخ الزبيب والتمر مباحا باتفاقهم فالنظر على ذلك
 ان يكون منهما كذلك فيستوى نيبذا لتمر والعنب النىء والمطبوخ كما
 استوى في العصير وطبيعته فهذا هو النظر (ولا يكن) اصحابنا خالفوا
 في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس وشي روي عن
 سعيد بن جبيرة فيما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
 عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعا والله اهل
 * (ذكر خبر ثان يدل على ما ذكرنا) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب الحد
 في الحسوة كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
 تأخذ فان شرب ولم يسكر عزز *

(بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا رواه البخاري من
 طريق أبي عبد الرحمن الخراساني عنه ورواه ابن خزيمة من طريق الحسن

ابن زياد عنه ورواه ابن عبد الباقي من طريق عبد الله بن بن أبي عمير عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود من حديث شهر بن حوشب عن أم سنان رفته
بعنه عن أبي عن كل مسكر وقير (وأخرج) الطحاوي من طريق عثمان
ابن عمار وفضيل بن يسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لكم من كل مسكر
(بيان الخبر الدال على الغيب منه للجمهور) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه قال اغتسل الخمر
وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثي من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خزيمة وكذلك (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنه سمع
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحامها والحامل اليه
(وأخرجه) ابن ماجه الا انه قال وأبي طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقي
هذا قال يحيى بن معين لا أعرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الموالى تولى
قضاء أفرنجية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز *

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم منه وأباحه الطلاء) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال رأيت عبد الله بن مسعود
وهو يأكل طعاماً دعا بنبيذ فشرب فقالت له يرحمك الله تشرب النبيذ
والأمة تقمدي بك فقال ابن مسعود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب النبيذ
ما شربته كذا رواه الحارثي من طريق أبي معاذ النخعي عن أبي يوسف
عنه وفي سنده اللجاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد
ابن جبيرة قال إذا عتقت نبيذ الزبيب فهو حرام كذا رواه ابن خزيمة
طريق أبي بكر بن حماد عن القطني عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المقرئ عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعري بواسطه فيمضي برسوله الى السوق ليشتري له

قوله انكأ كا اي
اناخر اه

النبذ من الخواص كذا رواه ابن خسرو من طريق عبد الرحمن بن معمر
الرازي عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النبذ فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم فطعمت معه فناولني قدحاً فيه نبذ فلما رأيته انكأ كأنه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود أنه ربما أطعم عنده ثم دعا بنبذه
تنبذه سببرين أم ولده فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ويجعل منه نبذاً
فيتركه حتى يشتم ثم يشربه ولم يبدل ذلك أبداً كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريع مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال لساناً أخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي إسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الابل في بطوننا إلا النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه فقال أبو إسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمرو بن الخطاب كان يقول ان للسباع في كل يوم جزور ولا تلعمرفيه
الغنق وأنه لا يقطع الحديث كذا رواه طحمة من طريقه (وأخرجه)
أبو حنيفة زهير بن حرب عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن الفرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني من
حديث شريك عن أبي إسحاق وابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي
إسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عتبة بن فرقد
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
أتى بأعرابي قدس كر فطلب له عذراً فلما أعياه قال احبسوه فإن صمنا
فاجلدوه ودعنا غير بفضلته ودعنا بماء نصبه عليه فكسره ثم شرب وسقى
جلساءه ثم قال هكذا إذا كسروه بالماء إذا غلبكم شبطاته (قال) وكان
يحب النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاًهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

عن ابن الخطاب الى عمار بن ياسر وهو عامل له على الكوفة أما بعد فإنه انتهى
الى شرب من الشمام من عصير العنب وقد طبخ وهو عصير قبل ان يغلي حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فذهب شيطانه وبقى حلوه وحلاله فهو شبيه بطلاء
الابل فمر من قبلك فابوسعوا به شراهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا طبخ العصير
فذهب ثلثاه وبقى ثلثه قبل ان يغلي فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الاثر عنه قال وبه تأخذ (ورواه) الكلاهي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة عمر للناس
فقال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الأعمش عن ميمون هو ابن مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطيخ لأبي
الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن عطاء
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزم لنا الطلاء فقلت له ما هيته
قال أسود يأخذونه أحدنا بأصبعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني أن أطيخ له
طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل عن مغيرة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشمام (ابو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة مغيرة كذا رواه ابن خسرو والاشناني من طريق
أبي معاوية الضرير عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام مما يتعلق بحوار
شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث عبد الله
ابن فيروز الديلمي عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال إلى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعنا بما نضنع بها قال زبيروها قلنا ما نضنع بالزبيب
قال اتبذوه على عذائكم واشربوه على عشائكم واتبذوه على عشائكم

واشربوه على غداثكم وانبذوه في الشنان ولا تنبذوه في القل فانها اذا تآخر
 عن عصره صار خلا (واخرج) هو ومسلم والنسائي من حديث الحسن عن
 أمه عن عائشة قالت كنا ننبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
 أهله وله عزلاء تنبذ غدوة فيشربه عشاءا وتنبذ عشاءا فيشربه غدوة
 (واخرج) أبو داود عن عمرة عن عائشة انها كانت تنبذ للنبي صلى الله عليه
 وسلم غدوة فاذا كان من العشى فتعشى شربا على عشاءه فان فضل شيء
 صنبه او فرغته ثم ينبذه بالليل فاذا أصبح تغدى فشرب على غداثه قالت
 يغسل السقاء غدوة وعشبة فقال لها أمن مرتين في يوم قالت نعم (واخرج)
 مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال كان ينبذ للنبي
 صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغدو بعد الغدالي مساء الثالثة
 ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يمرق (قال) الطحاوي قد روينا من طريق مسلم
 ابن يسار عن سفيان بن وهب الخولاني عن عمر بن الخطاب رفعه كل مسكر
 حرام ومن طريق قيس بن حبر عن ابن عباس مثله ومن طريق القاسم
 ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو
 مثله ومن طريق ابن هبيرة سمعت شيئا يحدث أبا تميم انه سمع قيس بن سعد بن
 عبادَةَ على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
 طريق طلحة الأيحي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعيد بن
 أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
 عمر رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وبهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
 ومن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ومن طريق عامر بن سعد عن
 أبيه رفعه انها كم عن قليل ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
 ابن بشير يخطب على منبر الكوفة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انها كم عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر رفعه ما أسكر كثيره
 فقليله حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة رفعته كل شراب أسكر فهو حرام
 ومن طريق القاسم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
 عن أم سلمة رفعته نهى عن كل مسكر (فذهب) قوم إلى تحريم قليل النبيذ
 وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فأباحوا من

الشنان ككتاب
 جمع شـن
 القربة الصغيرة
 ويقال الشنة
 وقوله عزلاء يفتح
 العين المهملة
 وسكون الزاي
 ممدودا مصب
 الماء من الراوية
 ونحوها وجمعها
 عزالي وعزالي اه
 حبر بن كعب

ذلك ما لا يسركم وحرموا الكثير الذي يسركم وكان من الحجة لهم في ذلك ان هذه
 الانار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يحتمل ان
 يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يكون على المقدار الذي يسركم منه شاربه
 خاصة فاما احتملت كلامهم ما نظرنا فيما سواها فالعلم به أي المعنيين أريد
 بما ذكر فيها فوجدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد النفر الذين
 رفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مشرك رحام قد روى عنه
 في اباحة القليل من النبيذ الشديد ما ثبت عندنا من طريق الأعمش حدثني
 إبراهيم عن همام بن الحارث عن عمر أنه كان في سفر فأني بنبيذ فشرب منه
 فغضب ثم قال ان نبيذ الطائف له غرام فذكر شدة لا أحفظها ثم دعا بماء
 فصب عليه ثم شرب ومن طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن عمرو بن
 ميمون قال شهدت عمر حين طعن بجأه الطيب فقال أي الشراب أحب
 إليك قال النبيذ فأني بنبيذ فشربه فخرج من إحدى طعنتيه (قال) عمرو
 وكان يقول انا شرب من هذا النبيذ شرابا يقطع لحوم الابل في بطوننا من
 ان يؤذينا قال فشربت من نبيذه فكان كأشد النبيذ ومن طريق
 زهير عن أبي اسحق عن عامر بن سعيد بن ذريح قال اني عمر برجل
 سكران فجلده فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان ومن طريق
 الأعمش حدثني أبو اسحق عن سعيد بن ذريح قال قال جابر بن عبد الله
 الى خازن عمر فاستسقاء فلم يسقه فأني سطيحة لعمري فشرب منها فسكر فأني به
 عرفاعة ذرا إليه وقال انما شربت من سطيحتك فقال عمر انما أضربك على
 السكرك فضر به ومن طريق الأعمش حدثني حبيب بن أبي ثابت عن
 نافع بن عاقبة قال أمر عمر بنزل له فصنع في بعض تلك المنازل قاءما
 عليهم ليلة فأني بطعام فطعمهم ثم أتني بنبيذ قد أنخلت واشتد فشرب منه ثم
 قال ان هذا الشديد أمر بقاء فصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
 خالد الحذاء عن العدي عن ابن عمر أن عمر انبذ له في مزادة فيها خمس
 عشرة أوست عشرة قائمة فذاقه فوجده حلوا فقال كأنكم أفلام عكره
 ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أباه قال حبب
 عمر بن الخطاب الى مكة فأهدى له ركب من ثقيف سطيحتين من نبيذ

والسبطية فوق الاداوة ودون المزاة (قال) عبد الرحمن فشرب
احدهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر ليشرب منه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء رواه الليث عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) ابو اليان عن شعيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بما ذكرناه عن
عمر اباحة ذابل النيد الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا لبلا على ان ما حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتوله ذلك عنده من النيد الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او رآه رأياً فاقول ما يكون
منه في ذلك ان يكون رآه رأياً فراه في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
الماذ كور في الاما التي تقدمت بحضور أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر فدل ذلك على متابعتهم اياه عليه وهذا عبد
الله بن عمر وهو أحد المنكر الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام قد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ليث عن عبد الملك بن أخى القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بشاراً فأدناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله احرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بقاء فصبه عليه ثم قال اذا اغتسلت هذه
الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن أبي خالد حدثني
قرة الجلي حدثني عبد الملك بن أخى القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبيد الملك بن نافع سألت ابن عمر فقلت ان أهلنا ينتفعون بئسنا
في سقاء لونهم كسبه لا تخذني فقال ابن عمر البغي على من أراد البغي شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن وأتاه رجل بقدر من نبيذ ثم
ذكر مثل حديث ابن أخى القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (فأتى)
وأخرجه النسائي من هذا الطريق بلفظ ابن أخى القعقاع غير انه قال هذه
الاوعية بدل الاسقية فاكسروا سورتها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غير مشهور ورواه المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم قال) الطحاوي
ففي هذا اباحة قليل النيد الشديد وأولى الاشياء ان قد روى عنه هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورتها كما في
الرواية الآتية
وقوله نهكة من
نهك الشراب
كسمع والنهك
المبالغة اه

حرام ان يجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي جعل عليه القول
الاخر فيكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذي يسكر من النبيذ
ويكون مافى الحديث الاخر محمولا على ابا حنيفة ليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فاقى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
شرب فقال رجل احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ الى اليمن فساق
الحديث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
مالا يسكر منه وان ما روى عنه قيل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سألته عن البتع بقوله
كل شراب اسكر فهو حرام فان حملنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيره
ضاد لجواب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ و ابي موسى وان حملناه على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
(وأولى) الاشياء بنا حمل الاثر على الوجوه التي لا تتضاد فان حملنا
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا بنحو ما تقدم رواه جاد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس أكل مع عبد الله بن مسعود خمر او لحما
قال فأتينا بنبيذ شديد نبيذته سيرين في جرة فخرناه فشربوها منه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن بذيمة عن قيس بن حبتر قال سألت ابن عباس عن الجرا والخمر والبحر
الجمر فقال انا أول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيير واشربوا

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبروا عليه من
 الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) إسرائيل عن علي بن
 بذيمة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
 بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى والراوى اذا كان ثقة قبلت
 زيادته وحديث سفيان عن علي بن بذيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى
 ففي هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من
 نبت الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا
 على نسخ ما تقدم من الاباحة (قبل) له كيف يكون ذلك كذلك وقد روى
 عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت
 الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذى روى عنه ما ذكرنا
 فدل ذلك على ان التحريم فى الاشربة كان على الخمر بعينها قلابها وكثيرها
 والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه وفضله ان يكون
 قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبت الشديد ثم يقول
 حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب
 من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولا يكن
 معنى ما أراد باهراق النبت في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا فى شربه
 قيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
 أبي جميلة حدثني أبو القاسم موصى زيد بن علي عن أحد الوفد الذين وفدوا على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب أن يكون قيس
 ابن النباب واني قد نسيت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
 فى الدباء ولا فى النقيروا شربوا فى السقاء المجلد الموكا عليه فان اشتد مدته
 فأكسروه بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
 الثابتة فى قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفى هذا الاسناد
 من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود فى سننه باسناد رجاله ثقات ليس فيهم
 مجهول الا هذا الصحابي الذى هو من جهة وفد عبد القيس والصحابة كلهم
 عدول لا تضرهم المجاهلة فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهى
 مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت فى هذا الباب عن

عمر بن الخطاب ما ذكر من حديث عمرو بن ميمون وغيره وقد روى
 عنه خلاف ذلك قال الزهري حديثي السابق بن زيد أن عمر بن الخطاب
 خرج فصلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم اني وجدت آفة من عبادة
 الله بن عمر ربح شراب فساأته عنه فزعم انه طلاء وانى سائل عنه وفي رواية
 واناسائل عما شرب فان كان مسكرا جلدته قال ثم شهدت عمر بن الخطاب
 جلد عبد الله بن عثمان في ربح الشراب الذي وجد منه فهو هذا عمر قد خذ
 في الشراب الذي يسكر فهذا مخالف لما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه
 (قيل) له ما هذا بمخالف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث واناسائل عما
 شرب فان كان مسكرا جلدته فاحتمل انه اراد بذلك المقدار الذي يسكر فقد
 علمت انه قد سكر ووجب الحد عليه وهذا أولى مما جعل عليه فأوبل هذا
 الحديث حتى لا يضاد ما سواه من الأحاديث التي قد رويت عن عمر (وقد)
 روى زيد بن أسلم عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه اذا دخل أحدكم
 على أخيه المسلم فأطعمه طعاما قليلا كل من طعمه ولا يسأل عنه فان سقاه
 شرابا فليشرب منه ولا يسأل عنه فان خشى منه فليكسره شيئا ففي هذا
 الحديث اباحة شراب النبيذ الشديد (فان) قال قائل انما اباحه بعد كسره
 بالماء وذهاب شدته منه (قيل) له هذا كلام فاسد لانه لو كان في حال شدته
 حراما كان لا يحل وان ذهب شدته بصب الماء عليه (الآثرى) ان شرب الوصب
 فيه بياض حتى غلب الماء عليه ان ذلك الماء حرام فلما كان قد ابلج في هذا
 الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالماء ثبت بذلك انه قبل ان يكسر
 بالماء غير حرام (فقد) ثبت بما روي في هذا الباب اباحة ما لا يسكر من
 النبيذ الشديد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى
 * (ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا وان القدح الاخير الذي يسكر هو الحرام) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال في الرجل يشرب النبيذ حتى يسكر
 منه قال القدح الاخير الذي يسكر منه هو الحرام كذا رواه الحسن بن زياد
 عنه ومن طريقه ابن خثعم (وأخرج) أحمد وأبو داود والترمذي
 والطحاوي وابن حبان من حديث عائشة رفعت كل مسكر حرام وما أسكر
 منه الفرق فله الكف منه حرام ورواه الترمذي فالحسنة منه حرام

الفرق بفتحين
 ميكال معروف
 وهو ستة عشر
 وطلاء

(ونص) أجد في كتاب الأشربة قالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالحجرة
وهي بمعنى الحسوة (وقد) جملة علماءنا على القبح الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن ارطاة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله في قول
النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الأشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه عن شريك عن أبي
حزرة عن ابراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن ارطاة
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الأشربة الآخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في إباحة القليل من النبيذ الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخليطين أولا)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر ينعمان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طحمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خنيس وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الاثنان أيضاً (وأخرجه)
الستة من حديثه بلفظ نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعاً ونهى أن ينبذ
البسر والرطب جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهر
والرطب إلا أن أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كبشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهانا أن نهجم النوى طبعنا أو نخلط الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى أن يخلط التمر والزبيب
جميعاً وأن يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه نهانا أن نخلط
بسر التمر أو زبيب التمر أو زبيب البسر وقال من شرب منكم النبيذ فليشربه

زيبا فردا او عمرافردا او بسرافردا (وله) عن ابن عمر قال نهى ان يشرب
البسر والوطيب جميعا والتمر والزبيب جميعا

(بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخره)

(أبو حنيفة) عن نافع انه كان ينبذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا في شربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق داود بن الزرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خليط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا ساجد
عن ابراهيم انه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان ابراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في ينبذ التمر وقد قيل ما قيل في ينبذ التمر قال لا اعلم
(قلت) ما تصنع بحديث ابراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة اما اني ازيدك حدثني نافع ان ابن عمر خلطوا
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد انه افطر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كدت
ان أهتدي الى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على بحوة وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال الحافظ) ابن زياد لا اعرفه ولم أر من
سماه (قلت) الا شبه انه محمد بن زياد احدثني شيخ شعبة روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذرى في مختصر السنن وهو من أقران ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر انه كان ينبذ له الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فاني لا أستقر به وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائفي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وانما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الاشثاني من طريق داود بن الزرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم
قال لا بأس بنبذ خليط البسر والتمر وانما كرهه لشدة العيش في الزمن
الاول كما كره السمن واللحم والقران في التمر فاما اذا وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (واخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي ميمونة عن أبي طلحة وأم سلمة انهما كانا يشربان ينبذ الزبيب والبسر
يخلطان فقبل له يا أبا طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي للعوز في ذلك الزمان كما نهى عن القران في القم (وأخرج) أبو داود
عن امرأة من بني أسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينيذ
له زبيب يأتي فيه قمر امرأة من بني أسد مجهولة (وأخرج) أيضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالنا عن القم
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالقيه في اناء
فأمرسه ثم اسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذري في اسناده عبد
الرحمن بن عثمان البكر أوى لا يصح بحديثه
(بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباء والختم والنقير
والزفت)

قوله فأمرسه أي
انقعاه اهـ

الختم الجرار
الخضر اهـ

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تقيع
الدباء والختم كذا رواه الحارثي من طريق حماد بن زيد عنه (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والختم والزفت والنقير وقد رواه الطحاوي من طريق كثيرة وقد
حاه النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأبو سعيد وعلى بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسمرة بن جندب وعبد الله بن الديلمي
ورجل من وفد عبد القيس رضي الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (وأخرجه) أبو داود
والطحاوي من طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حابر قال
سالت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن ينيذ الجرار ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سالت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من طريق ألقاطة مغيرة (وأما)
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوي من طريق أبي نضرة والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي (وأما) حديث

جابر فأخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود والطحاوي وأخرجه الشيخان
 بمعناه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجهما الطحاوي من طريق أبي الحكم
 عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير من هذا الطريق أيضا (وأما) حديث
 ميمونة وعائشة فأخرجهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 عطاء بن يسار عن ميمونة وعن القاسم بن محمد عن عائشة وأخرجه أيضا من
 طريق حماد ومنصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة فذكره ومن
 طريق عبد الله بن مغفل البخاري سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
 ابن شماس سألت عائشة ومن طريق قتادة عن خمس نسوة عن عائشة ومن
 طريق حبة العري عن عائشة (وأما) حديث أنس فأخرجه الطحاوي ومن
 طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى من طريق شعبة قال
 أخبرني سليمان الشيباني عنه (وأما) حديث عائذ بن عمرو فأخرجه الطحاوي
 من طريق شعبة عن أبي حمزة الضبي عنه (وأما) حديث عمران بن حصين
 عن طريق أبي القبايح عن حفص الأثري عنه (وأما) حديث سمرة بن جندب
 عن طريق ابن المبارك عن وقاص بن اباس عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
 ابن الديلمي فأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
 عبد الله بن الديلمي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد عبد القيس يقال
 أنه قيس ابن الهباب أوفيس بن النعمان فأخرجه أبو داود والطحاوي من
 طريق أبي القموص عنه (وقد) ذهب قوم إلى تحريم الانتباه بهذه الالوية
 وتما كواهن هذه الآثار وأبقوها على أصلها (وأخرج) أبو داود في المراسيل
 عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يقول أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في نبيذ الجرب بعد نبيه وسب من زعم ذلك (وفي) الاستذكار لابن عبد البر كان
 الشافعي يكره الانتباه في هذه الالوية (وقال) ابن القاسم كره مالك الانتباه
 في لدباء والمزفت (قال) أبو عمر أظنهم أخطأوا فبقوا على أصل النهي
 ولم يبدلوا رخصة المنسج انتهى وما نقله عن الشافعي فقد صرح به الرافعي في
 شرح الوجيز حيث قال وما لا يسكر لا يحرم شربه لكن يكره شربه المنصف
 والخياطين لورود النهي عنه ما في الحديث (قال) والمنصف ما عمل من تمر

ورطب والمخيطان ما عمل من سرور مطب وقيل ما عمل من التمر والزبيب
 * (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك) *

الزمن الرقص
 وبابه ضرباه

(ابو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه غزا غزوة تبوك فترى قوم يرفنون فقال ما هذا قالوا
 اصحابنا من شراب لهم قال ما ظروفيهم قالوا الدباء والخنتم والمزفت فنهاهم
 ان يشربوا ما انتد في الدباء والخنتم والمزفت فلما ربههم راجعاً من غزوته
 شكوا اليه ما لقوا من الخنمة فاذن لهم ان يشربوا ما يابس في الدباء والخنتم
 والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكراً (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
 والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه ابن خسر ومن طريق الاخير
 (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انه ما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل طرف فان
 الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه كذا رواه الحارثي من طريق أبي عبد
 الرحمن الخراساني عنه (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن الشرب في الخنتم
 والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا مسكراً كذا
 رواه النكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
 من طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائفي عنه ومن طريق زفر بن
 المنذر عنه بلفظ نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فيما بدا لكم من
 الظروف الحديث (ورواه) بهذا اللفظ من طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
 انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والخنتم ورواه ايضا من طريق أبي
 عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البلخي واسمعييل بن
 يحيى والحسن بن الفرات والمسروقي وجماد بن أبي حنيفة والمقرئ وأبي يوسف
 ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
 الضرير وكلهم عنه (واخرجه) ابوداود عن ابن بريده وهو عبد الله بن بريدة عن
 أبيه رفته نهيتكم عن ثلاث فذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
 في خروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكراً
 (واخرجه) الطحاوي من طريق أبي عاصم النبيل عن سفيان عن علقمة

ابن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل حدثني محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الأيامي عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرجه) مسلم والنسائي بمعناه
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه ٥٠٠٠ الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني النابغة بن مخارق بن سالم حدثني أخيه أن علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت نهيتهكم عن الاوعية فاشربوا
فيما بدا لكم واياكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاني عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد الآن وعاء لا يحرم شيئا ومن طريق
فرقد السجستاني عن جابر بن زيد سمع مسروقا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عبيد عن عبد
الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قالت الانصار انه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا اذن أي فلا أنهي اذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
اني كنت نهيتهكم ان تلبذوا في الدباء والحنتم والمزفت فانتبذوا ولا أحل
مسكر او من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
سعيد الخدري رفعه نحوه ومن طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الريبع بن أنس عن أبي العالبة وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهى عن نبيذ الجوز وشبهه حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

حسب نفسه ليتبذ كل قوم فيما يدا لهم (فثبت) بهذه الآثار نسخ ما تقدمها
 بما قد روى في هذا الباب من تحريم الانتباذ في الاوصية المذكورة وثبت
 اياحة الانتباذ في الاوصية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وما
 يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
 أنس فראيت يتيذه في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
 دخلت على أنس بواسط القصب فראيت يتيذه في جرة خضراء يتيذه فيها
 (وروى) الإمام عن مزاحم بن زفر عن النخاع بن مزاحم قال انطأ به
 أبو عبيدة فأراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان يتيذه فيها (وفي)
 رواية أدخلني أبو عبيدة منزله فأراني الجرار التي كان يتيذه فيها لعبد الله
 فهذا أنس وابن مسعود وكل منهما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن الانتباذ فيها وكل منهما يتيذه في الظروف فدل ذلك على
 ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على نسخ السنة بالسنة
 والله أعلم

(اعلم) ان الجنابة تكون تارة على نفسه وتارة على غيره والثاني اما على
 النفس فتسمى قتلا او صلبا أو حرقا أو غرقا أو على الطرف وتسمى قطعا
 أو كسرا أو شجا وهذا الباب لبيان هاتين وما يجب بهما واما على العرض
 وهو نوعان فذف وموجب الجحد وقد تقدم وغيبة وموجب الاثم وهو من
 احكام الآخرة واما على المال وتسمى غصبا أو خيانة أو سرقة وقد تقدم
 والقتل اسم مجرح مؤثر في ازهاق الحياة وقد تقدم جنابة المواشي اذا تركت
 بالليل أو النهار ويلحق به حكم ما نفخته الدابة برجلها
 (في الدابة تنفخ برجلها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحمة أعجبار والقلب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
 كذا رواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والجبار المذكر
 (وأخرج) أبو داود من طريق أبي هريرة رفعه قال الرجل
 جبار وأخرجه النسائي (قال) المنذرى وأخرجه الدارقطني وقال لم يروه غير
 سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عبيدة

قوله ما نفخته الدابة بالحاء
 المهملة أي
 ضربته والقلب
 بضم فسكون
 وبفتحة بين جـ
 قلب وهو البئر
 أو العادية منه
 هـ

ويونس ومعمروا بن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا العجماء جبار والبثر جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو الصواب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروى) آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفته الرجل جبار فقالوا وانما هو العجماء جبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الراكب اذا
تفحمت دابته انساها برجلها فهو درود كغيره ان ابا صالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور
أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال لم يتابعه أحد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا يذكروا ابن مسعود وقيس
لا يحتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري وثقة جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بسند قيس وهو وان تكلموا فيه
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان (وقال) مما ذكرنا في شعبة الا ترى
الى يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله ما الى ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وأنه لا بأس به
وتأيد ايضا بسند آدم عن شعبة وسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد منهم ما محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زباد بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن

ابن قيس عن حماد بن عمار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله
وأسنده كذا ذكر صاحب التمهيد والمكاشي وان تسكلم فيه يسيرا وقد وثقه
جماة وأخرج له الشيخان في صحيحيهما والشافعي يمتنع بالمرسل اذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) الستة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة انهما سمعا أبا هريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجحماء جرحها
جبار والمعدن جبار والبتير جبار وفي الركاذا الخمس (وفي) متن الباب
والقالب جبار كذا في نسخ المسانيد جمع قلب وهو البتير أي من تردى في بئر
فهو هدر (وروى) طلحة من طريق المقرئ وابن خنيس ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاهما عن الامام عن الهيثم عن الشعبي ان عمرو بن حريث احتفر
بئرا فقتله دارا سامة فعطب فيها فرس فرفع الى شريح فقال عمرو انما
احتفرتها لأصلح وانظف بها الطريق فقال شريح صدقت انما يضمن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الامام
عن حماد عن ابراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستتر بها من الحولة
أو يخرج الكنيف الى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لانه أحدث شيئا مما لا يملك انشاءه فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسألتان
مخرجتان على قول أصحابنا ان القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير
ملكه اذا عطب به انسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لانه لما صار سببا
للا تلاف جعله الشرع كالمتلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله في غيره ملكه فيه تنبيه على انه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به
لانه مأذون في فعله فلم يكن متعديا فيه ويضمن ان تلف فيه غير آدمي
في ماله لان العاقلة لا تقبل الاموال كذا في شرح المختار *

(القصاص والديات)

(اعلم) ان القتل الواقع ابتداء بغير حق الذي يتعاقب به القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام عمد وشبهه وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحصر ان القتل لا يخلو اما أن يكون مباشرة أولا فان لم يكن

بمباشرة فهو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان عمدا او خطأ فاما
ان كان بسلاح وماشابهه في تفريق الاجزاء او غير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة اليقظة او في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمدان يتعمد الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف والليطة والباروك والحد من الخشب والحجر وحكمه
الانم والقود ولا كفارة في العمد وشبه العمدان يتعمد الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقالوا هو ان
يتعمد الضرب بالآلة لا يقتل مثلها غالبا كالعصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الانم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة والخطأ ان يرمى شخصا
بظنه ضيضا او يرميها فاذا هو مسلم او يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجبه
الكفارة والدية على العاقلة ولا انم فيه وما يجرى مجرى الخطأ النائم يتقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ والقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا غير وقد ذكر قريبا

*(بيان الخبر الدال على معنى شبه العمد وما يوجبها وان لا يستوفي

القصاص الا بالسيف)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال ما تعمد به الانسان شخصا بغير حديد
فقتله فهو شبه العمد تغلظ فيه الدية ولا يقتل به كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن خزيمة ومن طريقه (وأخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يغور ولي المقول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتل العصا والحجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن خزم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ دية (وأخرج) أبو داود
عن شيبه بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ عقل شبه العمد مغطمل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزول الشيطان بين الناس فيكون
رميا في هيا في غير ضغينة ولا جمل سلاح (وروى) ابن أبي شيبة عن مرسى
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (وأخرج) عن علي بن مرقا

قوله ان ينزو
اي يتب ويضرك
وقوله عياد بكم
لعين والميم مشددة
عمدودا معناه لم
يذوق قاتله اهـ

قال قتيل السوط والعصا شبه عمدا (وعن) الشعبي وجماد والحكم من قولهم
 نحوه (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
 ابن اوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
 الفتح بمكة فذكر الحديث وفيه ألا ان دية الحمد أشبه العمد ما كان بالسوط
 والعصا مائة من الابل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
 وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضا
 اختلاف الرواة فيه قال أبو داود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
 عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفته به عنه (ورواه) أيوب السختياني عن
 القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفته به مثل حديث خالد الحذاء وقول
 زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمرو
 رواه جماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
 عمرو رفته انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
 أخرجه النسائي وابن ماجه وعلي بن زيد هذا وابن جدعان التيمي القرشي
 نزيل البصرة لا يحتج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن اوس (وأراد)
 أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمر
 وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذامة وعن هذامة (وأما)
 رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو
 فيحتمل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
 فروى مرة عن هذامة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية ألا ان قتيل خطأ
 العمد بالسوط والعصا والمجمر فيه دية غلظة الحديث (قلت) هو نص
 الطحاوي ~~هكذا~~ أخرجه من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن القاسم بن
 ربيعة بن جوشن عن عقبة بن اوس السدوسي إلا انه قال عن رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي عن عقبة عن
 رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمر
 وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام هو حديث
 صحيح ولا يضره هذا الاختلاف فان عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

ربيعة عن ابن عمر رواه كذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وأحمد واسحق
 والشافعي وغيرهم (وأخرج) البيهقي حديث علي بن زيد بن جدعان عن
 القاسم عن ابن عمر ثم ذكر أن المزني احتج به فقال له عراقي أنتجت بآب
 جدعان فسكت المزني فقال محمد بن اسحق بن خزيمة وكان حاضرا في المجلس
 قد روى هذا الحديث غيره أيوب السخيتاني وخالد الحذاء (قلت) ظاهر
 كلامه أنهم أرادوا به من الوجه الذي رواه عنه ابن جدعان وليس كذلك
 لأنه رواه عن القاسم عن ابن عمر وأيوب رواه عنه عن عبد الله بن عمرو وخالد
 رواه تارة عنه عن عقبة بن أوس عن رجل من الصحابة وتارة رواه عنه عن
 عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو كما بينه البيهقي نفسه في آخر الباب
 وإذا علمت ذلك فاعلم أن الإمام رضي الله عنه قد احتج بهذا الحديث وقال
 لا قود على من قتل رجلا بعصا أو حجرا وأنه لا قود إلا بالسيف وبه قال النخعي
 والشافعي والحسن (وقد) أخرج ابن ماجه في سننه فقال حدثنا إبراهيم بن
 المسترحدثنا الحر بن مالك العنبري حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن بن
 أبي بكرة رفعه لا قود إلا بالسيف (وأخرجه) البزار من هذا الوجه وقال
 أحسب أن الحر أخطأ فيه فإن الناس يرسلون به وكأنه يشير إلى ما أخرجه
 أحمد عن هشيم عن أشعث عن الحسن بن يرفعه لا قود إلا بصخرة وكذا أخرجه
 ابن أبي شيبة عن الحسن بن مسلام بن وجهين (وأخرج) البيهقي والطحاوي
 من طريق الثوري عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير رفعه
 لا قود إلا بالسيف فرواه البيهقي عن قيس بن الربيع عن الثوري ورواه
 الطحاوي عن أبي عاصم عن الثوري ورواه ابن ماجه من طريق إبراهيم بن
 المستر عن أبي عاصم وقد تكلم البيهقي على هذا الحديث وضعف جابر
 الجعفي وسكت عن قيس هنا وضعفه في غير ما وضعع ولكن وثق وكيع
 جابرا (وقال) الذهبي في الكشاف أنه أخرجه ابن حبان في صحيحه (وأما)
 قيس فوثقه شعبة وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة (والحق) أن
 هذا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض فأقل أحواله
 أن يكون حسنا (وقال) أبو يوسف ومحمد بن الحسن إذا كانت الخشبة مثالا
 يقتل فعلى القاتل بها التصاخص وذلك محمد وان كان مثالا لا يقتل ففي ذلك

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام بضاد
حديث أنس الذي في الصحيحين والسنن في ايجابه القود على اليهودي الذي
رضخ رأس المجاورة بحجر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
الذكر في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه يحتمل
ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حق الله
عز وجل وجعل اليهودي كقاطع الطريق الذي يكون ما أوجب عليه
حدان من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
قتل بحجر أو بعضا أوجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
قتل بعضا وقد قال بهذا القول جماعة من أهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لا نارا ينسأ الحدود
بوجوب انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في البدء فكان النظر فيما وصفنا ان
يكون الجناني كذلك وان يكون حكمه في أول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
أنس حجة على من يقول من قتل رجلا بحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
الامام أيضا ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفعه اقتصلت امرأتان من هذيل
فضربت احدهما الاخرى بعمود الفسطاط فقتلتها فتخلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
هريرة رفعه بلفظ فضربت احدهما الاخرى بحجر وفيه وقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها (فهذه) الاثار تدل على انه
عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بالحجر ولا بعمود الفسطاط وعمود الفسطاط
يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثاها

يقتل وقد روى مثل ذلك من ماريق جابر بن سمرة عن علي قال شبهه العمد
بالعضا والجحر الثقيل ليس فيه ما أقود والله أعلم
*(بيان الخبر الدال على الاستيناف في القصاص وإن ما يجب فيه
القصاص هو ما تقول إليه الجناية لا غير)*

(ابو حنيفة) عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يستقام من الجرح حتى يبرأ كذا رواه البخاري
عن صالح بن أبي رميح في كتابه عن أبي محمد إبراهيم بن عبد الحميد بن أبي بكر
القاضي بهلوان عن مهيدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عنه (وقال)
الطحاوي حدثنا روح بن الفرج حدثنا مهيدي بن جعفر حدثنا عبد الله
ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد عن الشعبي قد ذكره هكذا مرفوعاً وعنبسة
وثقه أحمد وغيره (وفي) السنين للبيهقي حدثنا ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليه عن
أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلاً طعن ربه لا يقرب في ركبتيه فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم يستعفي فقال له حتى تبرأ (واقطع) عثمان بن أبي شيبة
فقبل له حتى تبرأ ثم ساقا الحديث إلى آخره ثم ذكر عن الدارقطني أنه قال
أخطأ ابن أبي شيبة وخالفهما أحمد وغيره فرووه عن ابن عليه مرسلاً من
حديث عمرو وكذلك قال أصحاب عمرو عنه وهو الخفون (فأت) ابن أبي
شيبة إمامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله على ما عرف ولذا صحح ابن
حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم أن الحديث مرسل فقد
روى مسنداً ومرسلاً من وجوه (قال) الحازمي قد روى هذا الحديث عن
جابر من وجوه وإذا اجتمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها انتهى
(وأخرجه) الطبراني في الصغير من طريق يزيد بن أبي شيبة وأسد بن موسى
من ماريق أخيه يحيى كلاهما عن أبي الزبير عن جابر بهذه القصة مطولة
(وأخرجه) البزار من طريق محمد بن عبد الله عن الشعبي مثل لفظ الإمام (وقال)
الطحاوي أيضاً حدثنا ربيع المؤذن حدثنا أسد حدثنا سليمان بن جبران عن
يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في
جراح فأمرهم أن يستأنوا بها سنة وحديث يحيى بن أبي أنيسة قال ابن الداني
عن يحيى بن سعيد أنه أحب إليه من حديث الزهري عن ابن أبي عمير (وأخرج)

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله الاموي عن ابن جريح وعثمان بن
الاسود و يعقوب بن مضاء عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا جرح فاراد ان
يستقيد فتمس رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل من الجراح حتى يبرا
الجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب ذو منا كبر (قلت) لكن صاحباه
ثقتان (ثم) اخرج البيهقي من طريق ابن لمية حديثا ابو الزبير عن جابر رفعه
تقاص الجراحات ثم يستأني بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه ثم قال
وروايه ضمه فاء عن ابي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواه ابن جريح وابن الاسود وابن ابي ايسه ولا مطعن فيهم
وابن لمية ثقة لكن تغير حفظه بعد احتراق كتبه فمن سمع منه قبل ذلك
فهو صحيح يحتج به وكأنه اراد بالوجهين الآخرين حديث ابي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء نظرا لاختلاف (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
محمد الاعرج عن مجاهد ان رجلا وجرحا رجلا بقرن في فخذه فجاهد النبي صلى
الله عليه وسلم يطالب اليه ان يقيده فقال صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ فابي
الان يقيده فاقتاده فشلت رجلاه بعد جفائه النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ما اري لك شيئا قد اخذت حقك (واخرجه) البيهقي من طريق اسرائيل عن
ابي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس فذكره مثله (وقال) الذهبي ابو يحيى القتات
ابن (وفي) مراسيل ابي داود عن محمد بن طلحة ان رجلا اتي النبي صلى الله
عليه وسلم وقد وجعاه رجل بقرن فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه الثالثة فقال يا نبي الله اقتص لي
فاقتص فبرا المقتص منه وبقى رجل المقتص له عرج فقال يا رسول الله
برجلى عرج فاقصص لي فقال اذهب فاقتصينا وفي رواية قلت لك ان تقطره
فايت (ورواه) ابن عيينة وابن جريح ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (واخرج) ابو داود في المراسيل ايضا عن الزهري ان صفوان بن المعطل
ضرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (واخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

قوله يقتل مبي
للقول يقال
أمثل السلطان
فلانا اذا قتله قودا

٨١

قوله وجأ بوزن
وضع أي ضربا

قوله أبو يحيى
واسمه زاذان أو
دينار وقيل غيره
ذلك أم

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
 بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان الحداد (وقد) ذكر ابن
 عبد البر هذه القصة في الاستذكار بأنهم من هذه فقال روى سفيان الثوري
 عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
 حارث بن ربيعة وكان قاضيا بالشام أن صفوان بن المعطل ضرب حسان
 ابن ثابت بالسيف فجاءت الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
 فقال عليه السلام تنظرون فإن يبرأ أصحابكم تقتصوا وإن يميت تقتدكم
 فهو في حسان فقال للأنصار قد علمت أن هوى النبي صلى الله عليه وسلم في
 الهفوف فعفوا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا أمر قد
 روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) الطحاوي فإن قال قائل
 لا يستأني برء الجراح وخالف ما ذكرنا فكفي به جهلا في خلافه كل من تقدمه
 من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
 وسائر الكوفيين والمدنيين على أنه لا يقتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
 انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره الخصال لم يكن للاستيناء
 معنى لأنه يجب على القاطع قطع يده إن كانت جنايته قطعا برأ من ذلك الجاني
 عليه أو مات فلما ثبت الاستيناء لم يتطرق ما تقول إليه الجناية ثبت بذلك أن
 ما يجب فيه القصاص هو ما تقول إليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد الطحاوي
 بالنظر فقال إن أراينا أن رجلا لو قطع يده رجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
 دية اليد ولو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في البدني
 ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار الجاني كمن قتل وليس
 كمن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم إلا والنفس قائمة ولا يجب لها حكم
 إذا كانت النفس تالفة فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك إذا قطع يده
 عمدا فإن برأ فالحكم لا بد وفيها العود وإن مات منها فالحكم للنفس وفيها
 القصاص لا في البدن قياسا ونظرا على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضا
 على من يقول إن الجاني يقتل كما قتل إن يقول إذا رماه بسهم فقتله إن نصب
 الرامي فيه الرمي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صبر ذي الروح فلا ينبغي أن يصبر أحد أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو فتح رجلا وقتله
بذلك انه لا يجب للولي ان يفعل بالقاتل كما فعل ولا يمكن يجب له ان يقتله لان
نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صهره اياه فيما وصفنا حرام عليه ولا يمكن له
قتله كما يقتل من حل دمه بردة او غيرهما هذا هو النظر وهو قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد غير ان ابا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل بمحجر
كما قدمنا والله اعلم

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي) *

(ابو حنيفة) عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن هو ربيعة الراي عن عبد الرحمن
ابن اليماني قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معا هذا وقال انا
احق من وفي بذمته كذا رواه الحارثي عن محمد بن قدامة الزاهد البلخي عن
محمد بن عبد بن الميثم عن شبابة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا ابو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ابن
اليماني ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى برجل من المسلمين قد قتل معا هذا
من اهل الذمة فضرب عنقه وقال انا اولي من وفي بذمته (واخرج) ابو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن اليماني حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى برجل من المسلمين قتل معا هذا من اهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انا اولي من اوفي بذمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتله
غيلة (واخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن ابن
اليماني عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معا هذا وقال انا اكرم من وفي
بذمته (وقال) تفرد بوضعه ابراهيم بن ابي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
الى ابراهيم عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمخفوط عن ابراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن ابراهيم انتهى (واخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (واخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن ابي عبيد قال بلغني عن
ابن ابي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذا نذر على ابن ابي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الياء
الاغتيال وهو
ان يخدعه
فيذهب به الى
موضع فيقتله فيه

ابن البيهقي (قالت) والذي عن أبي داود في المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن ابن البيهقي حديثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن البيهقي حديث ربيعة وخرج ابن أبي شيبة من الوسط
ولم يذكر الحديث عليه وما ذكره عن أبي عبيد بل لا يرد ذكر من تابعه ليعتبر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسل رواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلماً بكافر قتله عليه
وقال أنا أولى وأحق من أوفى بدمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حديثنا سليمان بن شعيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المديني عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثل حديث ابن البيهقي في ذكره ابن حزم يعني حديث ابن
البيهقي ولم يعبه بغير الأرسال (قالت) وابن البيهقي المذکور هو مولى عمر
مديني نزل حوان ضعفه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل في كيف إذا
أرسله وكذلك ليته أبو حاتم (واسكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل
ابن البيهقي المذکور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ولا يهتم عن ربيعة وكفى هؤلاء الأئمة فدرة وقد تابعه أيضاً مرسل ابن
المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز فصار حجة فلا يعيب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طرق يعقوب بعضها بعضها والله أعلم

(ذكر خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده)

(قال) الإمام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار حديثنا إبراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عيسى بن عمار عن ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
قال حين قتل عمر بن الخطاب مروت على أبي لؤلؤة ومعه المرمزان فلما بلغتهم
ثاروا فشقوا من بينهم خنجر له راسان وممسكة في وسطه قال قالت فانظروا
لعله الخنجر الذي قتل به عمر فنظروا فإذا هو الخنجر الذي وصف عبد
الرحمن فانطلق عبيد الله بن عمر ومعه السيف حتى دحا المرمزان فلما خرج

قوله بقتلهم أي
أتيت عليهم بقتلهم
أه

إليه قال انطاني حتى تنظر الى فرس لي ثم تأخرو عنه حتى اذا مضى بين يديه
 حمله بالسيف فلما وجد مس السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
 جفينة وكان نصرانيا من نيسابور الحيرة فلما خرج الى غلوة بالسيف
 وقتلته بين عينيه ثم انطاني عبيد الله فقتل بذت أبي لؤلؤة صغيرة تدعى
 الاسلام فلما استخاف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والانصار فقال
 اشيروا على قتل هذا الرجل الذى فتق في الدين ما فتق فاجتمع المهاجرون
 فيه على كلمة واحدة بأمره بالشدة عليه ويحشون عثمان على قتله وكان
 فوج الناس الاعظم مع عبيد الله يقولون لجفينة والمرزان ابعدهما الله
 تعالى فكثرت في ذلك الاختلاف ثم قال عمرو بن العاص يا امير المؤمنين
 ان هذا الامر قد اغناك الله من ان يكون بعد ما يوبخت وانما كان ذلك
 قبل ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
 عن خطبة عمرو بن العاص ووروى الرجلان والحجازية (قال) ففي هذا
 الحديث ان عبيد الله قتل جفينة وهو مشرك وضرب المرزان وهو كافر ثم
 كان اسلامه بعد ذلك فاشار المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
 الله عنه فيهم ففعل ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
 بكافر يراد به غير المحربي ثم يشير المهاجرون وفيهم على عثمان بقتل عبيد
 الله بكافر ذي انتهى (وتمت به) البيهقي بان في الحديث انه قتل ابنة ابي
 لؤلؤة صغيرة تدعى الاسلام ولا نسلم ان المرزان كان كافرا بل كان قد اسلم
 وفرض له عمر انتهى اى فيجوز ان يكون انما استعملوا سفك دم عبيد الله بها
 لا بجفينة والمرزان (والجواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
 بجفينة والمرزان وهو قولهم ابعدهما الله ففعل ان يكون عثمان اراد ان
 يقتله بغيرهما ويقول الناس ابعدهما الله ثم لا يقول لهم اني لم ارد قتله
 بهذين انما اردت قتله بالحجازية وانما اراد قتله بهما وبالحجازية الاتراء
 يقول فكثرت في ذلك الاختلاف فدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله بمن قتل
 وفيهم المرزان وجفينة

(ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا نصرانيا

من اهل الحيرة فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه
ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاء واقتلوه وان شاء واعفوا ثم كتب
اليه ان افده بالدية من بيت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان
العرب كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه أخرجه ابن
خسرو (وقال) عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن جاد عن ابراهيم ان رجلا
قتل رجلا من اهل الكتاب من الحيرة فأقاده عمر رضى الله عنه (وفي)
رواية فدفع الى ولي له يقال له حنين فجعلوا يقولون له اقتل حنين فيقول
حتى يجيىء الغضب فقالوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى يجيىء الغضب
فقتله وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة مختصرا وفيه
وكتب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه (قال) البيهقي فراوا
ان عمر أراد ان يرضيهم من الدية (قال) الشافعي الذي رجح اليه أولى
ولعله أراد ان يخيفه بالقتل ولا يقتله (قلت) ارضاؤهم عن القتل لا ينافي
وجوب القتل اذ مع وجوبه لولي ان يعفو ويأخذ الدية كما حكى البيهقي فيما
نقله في باب ايجاب القصاص في العمدة عن أبي العالية في قوله تعالى ذلك
تخفيف من ربكم يقول حين أطعمتم الدية ولا تحل لاهل التوراة ان يهاو
قصاص لا غيره وكان اهل الانجيل يقولون ان يهاو وعفوليس غيره فجعل
لهذه الامة القود والدية والعفو اذ فهموا من قول عمر لا تقتلوه اعلمهم
يرضون بالدية لم يكن ذلك رجوعا عنه عن وجوب القتل وكيف يظن
بعمرانه يخبرهم في قتله أو العفو ثم لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
الاولياء هذا المراد من قول عمر فان شاء واقتلوا بل الذي فهموا منه اباحة
القتل ولهذا قتل وكيف يحل له ارادة التخفيف فيمنا لفظ بلفظ يفهم منه القتل
لا التخفيف به هذا لا يظن به (وأخرج) الطبراني حديث الباب من طريق
شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة بلفظ قتل رجل من المسلمين
رجلا من الكفار فذهب أخوه الى عمر فكتب عمر انه يقتل فجعلوا يقولون
اقتل حنين فيقول حتى يجيىء الغضب قال فكتب ان يودي ولا يقتل (قال)
فهذا عمر قد رأى أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بحضرة
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره منهم عليه أحد فهذا عندنا

على التابعية منهم له على ذلك وكتابه بعد هذا لا يقتل بجهل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبيح دمه ما كان من وقوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منه به من القتل وجعل له ما يجهل في القتل العمد الذي تدخله شبهة وهو
الدين (وقد) قال اهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فساتكرون على مخالفتكم ان يصح كون كذلك الذي
المأخذ خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من الكفار احدا فكم كان لهم ان يخرجوا من الكفار من اريد
ماله كان لمخالفتهم ان يخرج ايضا من وجبت ذمته انتهى (وحديث) النزاع
ابن سيرة المذكور أخرجه ابن أبي شيبة وصححه ابن خزم وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شاس الجزامي
قتل رجلا من اتباع الشام فرفع الى عثمان فأمر بقتله فيكاهه الزبير وناس من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله فجعل دية ألف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدع
الاحتجاج به وان كان ثابتا فقد زعمت انه أراد قتله فذمه الصحابة فرجع لهم
فهذا عثمان وهم مجمعون على ان لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفتمهم (قلت)
محمد بن يزيد هو الكلاعي مولى خولان أبو يزيد أو أبو سعيد أو أبو اسحق
الواسطي أصله شامي ثقة عابد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ووثقه
ابن معين وأبو داود وقال أحمد كان ثبता في الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن حسن أبو محمد الواسطي أو أبو الحسن أنجرح له البخاري في التاريخ
ومسلم والاربعة فلا أدري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرد
الشافعي بالانقطاع بين الزهري وعثمان (وقد) ذكر البيهقي فيما بعد في باب
دية أهل الذمة اثر عن عثمان (ثم قال) وقد روى عن عثمان خلاف
هذا باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع وقد ذكرناهما في باب
لا يقتل مؤمن بكافرا انتهى كلامه وكأنه يشير بالمنقطع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان المنظار المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم عن عمر بن عبد الله قال الشافعي ولا حرج وهذه الأحاديث
منقطعة أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف (قلت) المنقطع إذا روى
من وجه آخر منقطعا كان حجة عند الشافعي (ثم) ذكر البيهقي أنرا عن علي
رضي الله عنه فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا قيس بن الربيع
عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبيد الله بن عبيد الله مولى بني
هاشم عن أبي الجنبوب الأسدي قال أتني علي بن رجل من المسلمين قتل رجلا
من أهل الذمة فقامت عليه المدينة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت
قال فاعلمهم هددوك وأفرقوك وأفرعوك قال لا ولكن قتله لا يرده علي أخي
وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه
كديننا (ثم) أشار إلى تضعيفه فقال عن الدارقطني أبو الجنبوب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث أبي جحيفة عن علي ما دلكم أن عليا لا يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهى (قلت) قد روى عن
الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب وابن مسعود قال من قتل يهوديا
أو نصرانيا قتل به قال ابن حزم هو مرسل وصح عن عمر بن عبد العزيز كما
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز إلى بعض أمراءه في مسلم قتل ذميا فأمر أن يدفعه
إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفا عنه قال عمر وقد دفع إليه فضرب عنقه
وأنا أنظر وصح أيضا عن إبراهيم النخعي قال يقتل المسلم الحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان بن
انتهى كلامه (وروى) ابن أبي شيبة بسند صحيح أن رجلا من النبط عدا
عليه رجل من أهل المدينة فقتله قتل غيلة فأتى به أبان بن عثمان وهو أذاك
على المدينة فأمر بالمسلم الذي قتل الذي أن يقتل وأبان معدوم فقوام
المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت أحدا أعلم بحديث ولا فقه منه والله
أعلم (بيان تأويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا)

التي نسبة إلى
يبيع البصوهو
الطباسان من خ
ونحوه اه

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطلقت أنا والاشترالي
على رضي الله عنه فقلنا هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يعهد إلى الناس عامة قال لا إلا ما في كتابي هذا فأخرج كتابا من

قرباب سيفه فاذا فيه المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى
بذمتهم أديانهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد من أحدث حدا
فعل نفسه ومن أحدث حدا أو أدى حدا نفعه له لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوي وأخرج البخاري من
طريق الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا هل عندكم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي فاق الحجة وبر الذممة ما عندنا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في العجيفة قال
قلت ما في العجيفة قال العقل وفكك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر ورواه
أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
رواية عطاء وطاوس والحسن مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر ورواه البيهقي من حديث عمران بن الحصين
وعائشة وحديث عمران عند البزار وحديث عائشة عند أبي داود والنسائي
فذهب قوم الى هذه الآية ثاروا وقالوا ان المسلم اذا قتل الكافر متعمدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والأوزاعي
والشافعي وأحمد واسحق واحتجوا بهذه الآية ثار المة القديمة وخالفهم آخرون
فقالوا المحتج به في حديث علي هو قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في
عهد وليس معناه على ما حاتم عليه ولا كان لحنا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم ابعد الناس من ذلك ولا كان لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد
فلما لم يكن الغنم كذلك وانما هو ولا ذوة عهد في عهد علمنا بذلك ان ذا العهد
هو المعنى بالقصاص قصاص ذلك كقوله لا يقتل مؤمن ولا ذوة عهد في عهد
بكافر وقد علمنا ان ذا العهد كافر فدل ذلك ان الكافر الذي منع النبي
صلى الله عليه وسلم ان يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي
لا عهد له فهذا لا اختلاف فيه بين المسلمين ان المؤمن لا يقتل بالكافر
المجرب وان ذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لاتضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نبهه مثل هذا كثيرا
 في القرآن قال الله عز وجل واللاهي يثن من الحيض من نساءكم ان
 اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاهي لم يحضن فنه كان مهني ذلك واللاهي
 يثن من الحيض واللاهي لم يحضن ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر فقدم
 وآخرف كذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهد في عهد انما مراده
 فيه والله اعلم لا يقتل مؤمن ولا ذوه عهد في عهد بكافر فقدم وآخر والكافر
 الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قالت) هل يجعل قوله
 ولا ذوه عهد مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد لانه صار له ذمة
 فينا فخرم سفك دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سيق في الدماء المسفوك
 بعضها ببعض لانه قال المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى
 بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهد في عهد فانما
 جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يصير على حرمة دم بهد فيجعل
 الحديث على ذلك والله اعلم

(ذ كرم ياؤ يد الذي ذهبناليه بالنظر والقياس)

(قال) الامام أبو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك اننا
 رأينا الحر في دمه حلال وماله حلال فاذا صار ذمة يحرم ماله ودمه بحرمة دم
 المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به القطع قطع كما يقطع
 في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة
 كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان ينبغي في النظر ايضا
 ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم
 بالاسلام (فان قالت) قد رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاموال
 قد فرق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك اننا رأينا
 العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل بفرق بين ذلك
 فما تنكرون أيضا ان يكون قد فرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه
 (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زاد ذهبا اليه توكيدا لانك ذكرت
 انهم اجهوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه وانه يقتل بمولاه وبسيد مولاه
 فما وصفت من ذلك كما ذكرت فقد خففوا أمر المال وأكدوا أمر الدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت تأكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أخرى أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذم الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فلما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت الحدود ونماها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك الحال لا يجب عليه شيء وأنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد عما إذا بالله فمات لم يقتل فصارت ردة التي تقدمت الجنابة والتي طرأت عليها في ردة القتل سواء فمكان كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنابته وبعد جنابته سواء فلما كان إسلامه بعد جنابته قبل أن يقتل به لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنابته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها)

وبين الدية وإن المذمى عليهم يبدون بالإيمان فيها)*

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه وجد قتيل على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخيوان فبلغ ذلك عمر فكتب أن قيس وأما بينهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسة رجلان فيقسمون بالله ما قتلهما ولا علمنا له فأتوا عليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خسر ومن طريقه (وقال) البيهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قتيلا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فحلفهم خمسة مائة مائة ما قتلهما ولا علمنا قاتلا ثم غرمهم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فإبطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيلا وجد بين خيوان وادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث إلى منهم بخمسين رجلا حتى يوافقوا بمكة فكان القتل إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسة رجلين لا ووافوه بمكة فأدخاهاهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حقنتم بآبائكم
 مادهم ولا يعطى دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي من طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صبيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر حجته الأخيرة غودر رجل من المسلمين قبلابن وادعة وارحب فبعث
 إليهم عمر بعد نسيكه وقال لهم هل علمتم لهذا قتلنا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيخا فأدخلهم الخطيم واستخلفهم بالله رب هذا البيت المحرام ورب
 هذا البلد المحرام أنكم لم تقتلوه ولا علمتم له قاتلا فخافوا بذلك فأما حلفه وقال
 ادوا دية مغلظة من أسنان الإبل أو من الدنانير والدراهم دية وثلاثمائة
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يجزئني يعني عن مالي قال لا إنما
 قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم فأخذوا دنانير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الأحوص عن الكوفي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الأنصار قتيلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستخلفهم بالله ما قتلنا ولا
 علمنا قاتلا وجعل عليهم الدية فقالوا لقد قضى بما قضى فينا نيتنا موسى عليه
 السلام (وأخرج) أبوداود معناه من حديث عبد الرحمن بن بريد قال إن
 سهلا والله أوهم الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهود
 أنه قد وجد بين أظهركم قتيل فدوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينًا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال قوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأيهم يحلف
 منكم خمسون رجلا فأبوا فقال لا أنصارا سمعوا فقالوا تحلف على الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لأنه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فنقول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة من طريق وفيها
 البداهة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد فخالف

الجماعة في لفظه ثم اسند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداهة
 بأيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قالت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة فيه إيمان المدعين موافقا للجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه أنه عليه السلام قال لهم تأتون بالبينة على من
 قتل قالوا لا يا بينة قال فيحافون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم من غير سياق المتن وقال غير مشكل على العارف أن يحيى بن
 سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه فحديثه أولى (ثم قال) البيهقي وإن
 صححت رواية سعيد فهي لا تصح الفرواية يحيى لأنه قد يريد بالبينة الإجماع
 مع الثلاث كما في رواية يحيى ثم يرتد على المدعي عليهم عند ذكر قول المدعين
 (قالت) لا وجه لتشكيك البيهقي بقوله وإن صححت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرج البخاري حديثه هذا (وأخرجه) مسلم أيضا ولم يشك في صحته وإنما
 رجع يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث بعضها رواية سعيد وتوحيها
 (منها) ما ذكره البيهقي بعد (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن عن رافع
 ابن خديج قال أصبح رجل من الأنصار مقتولا بخيبر فأتاني أولياؤه إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال ألكم شاهدان يشهدان على قاتل
 صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وإنما هم يهود وقد
 يبترون على أعظم من هذا قال فاختار منهم خمسة فاستخلفهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجناية ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عبد الرحمن الهذلي الكوفي قال أتاني رجلان من أهل الكوفة إلى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا إن ابن عمنا قتل ونحن
 إليه شرع سواء في الدم وهو ساكت عن ما قال شاهدان ذوا عدل
 تحيثنان به على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الأصول
 الشرعية من أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأويل البيهقي لرواية سعيد تعسف
 ومخالفة للظاهر وحين قالوا ما لنا بينة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحافون

الكم فكيف يقول البيهقي وقد يظالمهم بالبيئة ثم يعرض عليهم الايمان
ثم يرد ما على المتدعي عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن بريد
وانكاره على سهل فصاروا ثم نقل عن الشافعي بعد ان ذكر له الحديث
فقال لي قائل ما منعك ان تأخذ به فذا قلت لا اعلم ابن بريد سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مراسلا واسنا ولا اياك ثبت المرسل وسهل له
صحة وساق سياق الا يشبهه الا الاثبات فاختدت به اما وصفت (قلت)
ابن بريد هو عبد الرحمن بن بريد بن وهب بن قتيبي اخو بني حارثة ادرك النبي
صلى الله عليه وسلم واذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له صحة وصح الترمذي من روايته حديث ردو السائل ولو بظلف محرق
ومن المعلوم ان مسلما انكر في اشتراط الاتصال بثبوت اللقاء والسماع
واكتفى بامكان اللقاء فعلى هذا لا يكون الحديث مراسلا وان لم يثبت سماعه
(وقول) الشافعي واسنا ولا اياك صوابه ان يقال ولا انت ثم الظاهر ان
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخفية ان مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري ان ذلك
مذهب السلف وان رد المرسل ما حدث الا بعد المسامحة وسهل وان سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم ان كان روايته لهذا الحديث مرسلة لانه كان
صغيرا في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلحا لانه وردني بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وايضا فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لهم اما ان تدواصا حبيكم واما ان تؤذوا بحرب وهذا الكلام
لا يقال الا لمن كان في صلح وامن وقد صرح سهل في رواية مالك انه اخبره
رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه اخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهد بها
فتمين ان روايته لهذا الحديث مرسلة (ثم) ان حديثه مضطرب اسنادا ورواها
(أما) الاسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله اخبره رجال من كبراء
قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية اخبره رجل من
كبراء قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية اخبره هو ورجال من
كبراء قومه وهي رواية الشافعي عن مالك وذكر البيهقي ان روايته ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والذي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على
 ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فن جهة اختلاف
 رواية يحيى ورواية سعيد وخطافة ابن عيينة وقع إرساله واضطرابه خالف
 الأصول الشرعية وحديث ابن بجيد سلم من ذلك كله (وروى) معناه من
 وجوه كثيرة تقدم بعضها وهو الأولي برسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يأمر أحدا بخلاف على ما أعلم له به (وقد روى) البيهقي نفسه من طريق
 أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن بجيد قال التيمي
 والله ما كان سهل بأكثر علمائه ولكنه كان أسن منه أنه قال له والله
 ما هكذا كان الشأن ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحلفوا على ما أعلم لكم به ولكنه كتب إلى محمد وخبر الحديث وأيضا
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحبصة وعبد الرحمن أنتم أحلفون
 وتسمعون دم صاحبكم وعند الشافعي اليقين يجب على عبد الرحمن وحده
 لأنه أخو المقتول وحويصة ومحبصة عما ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي
 عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي نأظره في هذه المسئلة فأنه
 إن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقلت
 مرسل والقتيل انصاري والانصاريون بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم إذ
 كان كل ثقة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه فهذا
 مرسل بترك تسمية الذين حدثوهما وهو يخالف الحديث المتصل في البداية
 بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودا
 من عنده وخالفه ابن جريج وغيره في لفظه فقال عن رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مسند متصل (وقال) ابن عبد
 البر في التمهيد هو حديث ثابت وفي الاستذكار هو حجة قاطعة لا روي
 وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أنا ولو سلمنا أنه مرسل فحديث سهل
 أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصاريون بالعناية أولى
 بالعلم به (قلنا) ابن بجيد أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وإن خالف
 حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها
 وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولأن رواة أئمة فقهاء حافظ لا يعدل بينهم

غيرهم ومافيه من جعل الدية عليهم يؤيده ما في حديث ابن مسعود عليه السلام كتب اليهم انه قد وجد فيكم قتيل بين ايديكم فذروه (وفي) الصحابين اما ان تدوا صاحبكم واما ان تؤذوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) التوفيق بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام اوجبه عليهم ثم تبرع بها عنهم (وقال) الزهري في شرح مسلم معناه انه عليه السلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها لتبرعوا الى اهل القتل قال وهو المختار وقاله به هو واصحابنا وغيرهم انتهى (وبهذا) يزول الاختلاف وحديث معمر عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فبرده على المفسر ولا يكون بينهم اختلاف (ثم) ان لفظ حديث ابن جريج عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية فقتل بها بين اناس من الانصار في قتيل اذ عوه على اليه ودفن في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتيل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن عباس ان ابا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم فدل ذلك على انه عليه السلام بدأ ايضا في قتيل الانصار والمدعي عليهم وذكر ايضا فيما بعد حديثا عن ابن عباس عن ابن جريج في قتيل الانصار عليه السلام بدأ بأيمان اليه ودوان عمر فدل ذلك (ثم) ان لفظ مسلم عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة (وفي) مصنف عبد الرزاق عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلان مسلم ان الحديث مرسل كان من الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسلنا أخرجه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر البيهقي بعد سياق قصة قتيل خيول من طريق الشافعي ما نصه فذكر الشافعي في الجواب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الاحكام (قلت) انما خالفوه في تلك الاحكام لانه قامت عندهم فيها دلالة أقوى من قول علي رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن أبيان في كتاب الحجج ان محمدا قال قد تركتم من حديث عمر اشد الامانة كتب الى عامر باليمن بعث بهم الى مكة وانتم تقولون يرفع في الحكومة الى آخر القصة وفيه ما يستعمل في غير

وانتم تفكرون ان يستخاف الا في محاسن المحكم حيث كان (وفيه) انه قال
 اعامله ابعد الى تخمسين رجلا وعندكم الخبر للذعي (وفيه) حقنتم بايمانكم
 دماءكم وعندكم ان لم يحلفوا لم يقتلوا (ثم) اجاب ابن ابان بما ملخصه انه اراد
 ان يتولى المحكم وان عامله لا يقوم فيه مقامه لينتشر في البلاد ويعمل به من
 بعده ولهذا فعله في أشهر المواقف وهو الحجاز ابراء أهل الموسم وبعثوه الى
 الآفاق ولا شك ان ثوابه كافيا لقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل
 أحد اليه لم يكتب الى أبي موسى وغيره في الأحكام ولهذا لم يستخاف عمر
 والأئمة بعده أحد في الحجاز وانما كتب عمر ان كان لم يقتل لا تقتلوه احتياطا
 واستعظاما للدم ولم يقل ابعد الى خمسين تخمسينهم أنت ولم يكن يولي جاهلا
 وانما كتب الى من يعلم ان الحجاز للذعي لانه يستخلف لهم فكيف يستخاف
 من لا يريدونه وانما قال حقنتم بايمانكم دماءكم لانهم لم يحلفوا حبسوا
 حتى يقر وافقتلوا أو يحلفوا فأيمانهم حقن دماءهم اذ تخلصوا بها من
 القتل أو الحبس كقوله تعالى ويدرا عنها العذاب ان تشهد فلولا تلاعن
 حبست حتى تلاعن فتنبؤوا وتقر فترجم انتهى (ثم) ذكر البيهقي ان الشافعي
 قيل له أثابت هو عندك أي قضية عمر المتقدمة قال لا انما رواه الشعبي
 عن الحارث الا عور والحارث مجهول ونحن نروى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالاسناد الثابت انه بدأ بالذعي فلما لم يحلفوا قال فترثكم يهود
 بخمسين يميننا واذا قال تبرئكم يهود فلا تكون عليهم غرامة ولما لم يقبل
 الانصار يمينهم وداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
 والقتيل بين أظهرهم (قلت) لم يذكر أحد في ما علمنا ان الشعبي رواه
 عن الحارث الا عور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي
 بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي هو ابن الازم وفيه قال الحارث
 فكنت فيمن اقسم ثم غرنا الدية وسباني ان مجالدارواه عن الشعبي
 كذلك (واخرج) الطحاوي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن
 الحارث بن الازم قال قتل قتيل بين وادعة وحى آخر والقتيل الى وادعة
 اقرب فقال عمر لو ادعة الحديث فهذا يدل على انه هو والواسطة لا الحارث
 الا عور كما زعم الشافعي (ورواه) ايضا عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

عن الحكم بن الحارث بن الازمع (ثم) قال البيهقي قال الربيع المرادي
 اخبرني بعض اهل العلم عن جرير عن معبرة عن الشعبي قال الحارث الاعمري
 كان كذابا (قلت) ليس فيما نحن فيه ذكر للاعور وانهما الحارث الوادعي
 وقد ذكره أبو عمرو وغيره في الصحابة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 (ثم) ان الحارث الاعمري ان تكلم وافية فليس يجهول كما زعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشعبي والسيدي وغيرهم (ثم) ذكر البيهقي
 انه روى عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال ومجاهد غير محتج به
 (قلت) اخرج له مسلم والاربعة وقد تعبر في آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 مطرف عن أبي اسحق عن الحارث بن الازمع عن عمر وأبو اسحق لم يسمعه
 منه (وروى) ابن المديني عن أبي زيد عن شعبة سمعت أبا اسحق يحدث
 حديث الحارث بن الازمع ان قبيلًا وجد بين وادعة وخبوان فقات
 يا أبا اسحق من حديثك قال مجاهد عن الشعبي عن الحارث فمادت رواية
 أبي اسحق الى مجاهد واختلفا فيه على مجاهد (قلت) قد رواه الثقات عن
 أبي اسحق عن الحارث هكذا بلا واسطة ويحتمل ان يكون سمعه بالملو عن
 الحارث ثم بالنزول عن مجاهد عن الشعبي عن الحارث ولا مانع من ذلك ولا
 تعود روايته الى مجاهد الا اذا لم يثبت ان أبي اسحق الحارث وهذا الاثر وان
 كان منقطعاً فقد عساه ما تقدم من الاحاديث (وفي) التمهيد روى مالك
 عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالاثمان في القسامة (واخرج) ابن أبي شيبة عن ابن
 شعبة وأبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري انه عليه السلام قضي
 في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم (وقال) أيضاً حدثنا أبو معاوية عن
 مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعي عليهم
 (وحدثنا) أبو معاوية ومعين بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (واخرج) أيضاً
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد
 جمع في هذا بين اليمين والغرامة وكذا فعل عمر ودل عليه ما في الصحيحين
 اما ان تدوا صاحبكم الحديث فالزمهم أحد أمرين اما ان يدفعوها أو يعتنهوا

فبذلك من عهدهم وبصروا حرباً ولم ينص في حديث سهل أنهم يبرؤهم من
الفرامة فيقتل ان يراد تبرئكم عن دعوى القتل أو عن الحبس والقود
ان اقروا (وقول) الشافعي ولم يمتثل على يهود شيئا فقد تقدم خلافه وأنه
عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين أظهرهم وتقدم أيضا ما يؤيده
والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على التبرغيب في العفو عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من عفا عن دم لم يكن له ثواب الا الجنة كذا رواه البخاري من طريق أبي
اسحق الفزاري عنه (وأخرجه) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
ابوعوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه من حديث أنس ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه
قصاص الا امر فيه بالعفو (وأخرج) البيهقي من طريق أبي السفر عن أبي
الدرداء رفعه ما من رجل مسلم يصاب بشيء في جسده فيتصدق به الرفع
الله به درجة وخط عنه به خطيئة (ومن) طريق الشعبي عن عبادة بن
الصامت رفعه من أصيب بجسده بقدر نصف دية فغفا كفر عنه نصف
سنتائه وان كان ثلثا أو ربعا فعلى قدر ذلك (ثم قال) كلاهما منقطع (قلت)
عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلغاؤه لعبادة
ممكن (وقد) أخرج النسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتحمل
عنتمته على الاتصال على رأي مسلم وغيره *

(بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان عمرا بنى بجل قتل شخصاً فامر بقتله
فغفا بعض الاولياء فامر بقتله فقال ابن مسعود ماتت النفس لهم جميعاً فلما
عفا هذا حي النفس فلا يستطيع ان يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال
خاتري قال أرى ان تجعل الدية في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمر
وأنا أرى ذلك كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن وقال هذا منقطع كائنه
يشير الى ان ابراهيم لم يدرك عمرو ابن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا جماعة من غير واحد
من الاثبات على ان المنة قطع عندنا حجة مالم يصاد السنة وعند الشافعي ايضا
اذا روى من وجه آخر (وقد) اخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفو بعض الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريق الاصح
عن زيد بن وهب عن عمر في قصة مثله
* (بيان الخبر الدال على ان دية الخطا الخاس ودية شبه العمد ارباع)
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطا مائة بعير عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد ارباع خمسة
وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة
وخمسة وعشرون جذعة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (واخرجه)
ابن خسر ومن طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد (واخرجه) ابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشب بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفعه في دية الخطا عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (وقال) الترمذي
لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله موقوفا (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) ابو بكر البزار لا نعلمه روى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاسناد (واخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسراييل عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود موقوفا مثل
رواية الامام (قال) الحافظ ويروى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب وروية وبلغه عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق علقمة عن ابن مسعود موقوفا وكذلك رواه
وكيع في كتاب الديات له عن الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن الثوري عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله (واخرج)
الدارقطني من طريق أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه وفيه عشرون

ابن لبون مكان بنى مخاض وقال هذا السناد حسن (وضعه) الأول من
أوجه عديدة وقوى رواية أبي عبيدة بخارواه عن ابراهيم النخعي عن ابن
مسعود على وقعه (وتعقبه) البيهقي بأن الدارقطني وهم فيه والجمواد قد يعثر
(ثم قال) ورأيت ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
سفيان بن عيينة قال بنى لبون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
على نفسه بنفسه فانتفى ان يكون الدارقطني عثر والدليل على ذلك قول
البيهقي بعد رواه اى الدارقطني من طريق يحيى بن أبي زائدة عن ابيه
وغيره عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله بنى مخاض فان كان ما رواه
محمد بن وهب والذى يغيب اليه وصارت الروايات فيه عن ابن مسعود معارضة
(ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور فى بنى المخاض وقد اختار ابن المنذر فى
هذا مذهبه واحتج بأن الشافعى انما صار الى قول أهل المدينة فى ردة الخطأ
لان الناس قد اختلفوا فيه او السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
مطابقة بماثة من الابل غير مفسرة واسم الابل يتناول الصغار والكبار فالزم
القاتل اقل ما قالوا وكان عنده قول أهل المدينة اقل ما قيل فيها او كأنه لم يباله
قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
اقل من بنى اللبون واسم الابل يتناولها فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
وهو قول حماد بن عيسى وهو اولى من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابوداود وهو قول
عبد الله يعنى انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
هذا من كلام ابى داود بل المفهوم من كلامه انه اخرج الحديث وسكت
عنه ثم افاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذى فهمه
البيهقي هو الذى فهمه الخطاط كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبخاري
والمنذرى وغيرهم والحق لا يبعد عنه فقد روى الحديث موقوفاً من فروع
وكأنه اشار ابوداود الى هذا (وفى) الاستدكار وهو قول ابى حنيفة واصحابه
واحد (وفى) احكام القرآن للرازي لم يرو عن احد من الصحابة ممن قال
بالانجاس خلافه (وقول) الشافعى لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
الخطاط اى قول من جعل فى الخطأ مكان ابن لبون بنت مخاض اولى لان بنى
اللبون اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البيهقي طريق المرفوع فقال أبو معاوية عن الحجاج عن يزيد بن جبير عن خشف
 ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المدينة في
 الخطأ اجاسا (وقال) عبد الواحد بن زياد حدثنا الحجاج نحوه وزاد عشر
 حقة وعشرون جذعة وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون
 ابن مخاض (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم قال) في
 الدارقطني أنه قال لا نعلمه رواه سوى خشف وهو مجهول والحجاج مروي
 ورواه ثقات منه فاختلفوا عليه ورواه عبد الرحيم بن سليمان عبد الواحد
 ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن الحجاج فجعل مكان الحقة أبي بن الليثون
 ورواه اسمعيل بن عياش عن الحجاج فجعل مكان بني المخاض بني اللبون
 ورواه أبو معاوية وحفص بن غياث وجماعة عنه ولفظه جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية الخطأ اجاسا لم يزيدوا (ثم قال) البيهقي الصحيح وقعه
 والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدا اجاسا بني المخاض لا كما توهمه
 الدارقطني (قلت) قد روى رفعه كما عند أبي داود وقد علم أنه إذا خرج حديثا
 وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
 عبد الله صحة الوقف ولم يتوهم الدارقطني في ذكر بني المخاض بدل بني اللبون
 لما تقدم أنه عند ابن خزيمة كذلك والروايات متعارضة فلم يناسب توهم
 الدارقطني فيما نقله (ثم قال) البيهقي وقد اعتذر من رغب عن هذا بشيئين
 ضعف رواية خشف وانقطاع رواية الموقوف فإنه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
 عن عبد الله وكذلك رواية أبي اسحق عن علقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
 وذكر الخطابي مثل هذا الكلام وقال خشف مجهول ونقل عن الدارقطني
 أنه لم يروه عنه إلا يزيد بن جبير ولا نعلم أحدا رواه عنه إلا حجاج بن أرطاة وهو
 مشهور باته دليس وبأنه يحدث عن يلقاه ولم يسمع منه ونقل المنذري هذا
 الكلام في مختصر السنن وقال عن الموصلي خشف بن مالك ليس بذلك وذكر
 له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الرازي من علمائنا أنه لا يعرف (قلت)
 وثقه النسائي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين نقل هذا كيف يكون
 مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية شبه العمد فأخرجه أبو داود من طريق
 علقمة والاسود قال قال عبد الله بن مسعود في شبه العمد خمس وعشرون

حققة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس
وعشرون بنات مخاض (وقد روى) في ذلك اختلاف في أقوال الصحابة
بينه البيهقي وغيره (وقال) النضر بن شميل ابنة مخاض لسنة وابنة لبون
لسنتين وحققة ثلاث وجذعة لأربع والثني لخمس ورباع لست وسدس
لسبع وبارز لثمان

(بيان الخبر الدال على قيمة الدية وتقدير البدل فيها)

(اعلم) ان قيمة الدية هي قيمة الابل التي هي الاصل في الدية وقومها رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى لعزة الابل عندهم فباعت الدية
في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار ومن الورق ثمانية آلاف درهم فجرى
الامر بذلك الى ان كان عمر وعزت الابل في زمانه فباع بقيمتها من الذهب ألف
دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال مالك والشافعي
اثني عشر ألفا (ولا) تثبت الدية الا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي
حنيفة وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل مائتا
حلة كل حلة ازار ورداء وهو رواية عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة
يقول ان التقادير انما تستقيم بشئ معلوم المسألة لا بشئ مجهول ومالية
هذه الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي أوجب الشافعي في دية العمد الابل
وان لا يصار الى البقر الا عند اعواز الابل فاذا أعوزت كان منها قيمتها ما باغت
ولم يعتد بقيمة عمر لانها قيمة في ذلك الوقت والقيم تزيد وتقص وهذا على
قوله الجديدي وقال في القديم بقيمة عمر وهو اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار
(أبو حنيفة) من الهيثم عن الشعبي عن عمرانه فرض على أهل الذهب ألف
دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف كذا رواه محمد بن الحسن
في الاثر عنه (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن
(قال) وقال أهل المدينة اثنا عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد
صدق أهل المدينة ان عمر فرض الدية اثني عشر ألفا وكانوا كتبوا وزن ستة
(وأخبرنا) الثوري عن مغيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الابل فجعلت
الابل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرون درهما وزن خمسة فذلك
عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا وابن أبي شيبة والبيهقي

من طريق عبيدة بن عمرو عن حماد بن عمار عن وضع الديارات على أهل الذهب ألف
 دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف وعلى أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر
 مائتي بقرة مستنة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحمل مائتي حلة
 (ورواه) طحمة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام وفيه زيادة
 قال في دية الخطأ مائة من الأبل في أهل الأبل وعلى أهل البقر مائتان
 من البقر وعلى أهل الغنم ألفا شاة (وهكذا) رواه ابن خسر وأيضاً (وأخرج)
 النسائي والبيهقي من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار
 عن عكرمة بن عمار مرة يقول عن ابن عباس أنه عليه السلام قضى بأئني عشر
 ألفاً يعني في الدية (قال) النسائي ابن ميمون ليس بالقوي والصواب أنه
 مرسل (وقال) عبد الحق المرسل أصح من المسند وإنما وصله محمد بن مسلم
 الطائفي عن عمرو بن عيينة أثبت من الطائفي (وقال) ابن سبويه قوله يعني
 في الدية ليس من كلامه عليه السلام ولا في الخبرين من قول ابن عباس
 وقد بقضى صلى الله عليه وسلم بذلك في دين أودية بالترافى (وقد) رواه
 مشاهير أصحاب ابن عيينة ولم يذكره ابن عباس كما روينا من طريق
 عبد الرزاق عن ابن عيينة بسنده ولم يذكر ابن عباس (ثم قال) لأنه لم يأت
 أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم انتهى (قلت)
 وقد ضعفه أحمد (ثم) ذكر البيهقي ما روى في الباب عن عمرو بن عثمان وذكر
 فيه اختلافاً عن عمرو (ثم قال) الرواية فيه عن عمرو بن عثمان (قلت)
 روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع
 عمرو بن الخطاب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف
 درهم (وفي) الحلبي روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد قال كتب عمرو بن
 عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم (وقال) ابن المنذر هو قول أبي
 حنيفة وأصحابه والثوري وأبي ثور (وفي) البحر يرد لا تدورى لا خلاف
 أن الدية ألف دينار وكل دينار عشرة دراهم ولهذا جعل نصاب الذهب
 عشرين ديناراً ونصاب الورق مائتي درهم والله أعلم
 (بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علي رضي الله عنه قال عقل المرأة على

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن عمرو على عقل المرأة على
النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
(ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الامام بهذا السند ولا فقه جراحات
النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوى جراحات النساء والرجال في السن
والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة عن طريقه (أبو حنيفة)
عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه انه قال جراحات النساء
مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ثلث الدية فان زادت الجراحات على
الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خزيمة (وأخرج) البيهقي من طريق
شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت انه قال في جراحات الرجال
والنساء سواء الى الثلث فما زاد فعلى النصف (ومن) طريق هشيم عن
الشياني وزكريا بن أبي ليلى عن الشعبي ان عليا قال جراحات النساء على
النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود لا السن
والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف وقال على النصف في الكل
(قال) وكان قول علي أعجبها الى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
عن شريح قال أتاني عروة البارقي من عند عمر ان جراحات الرجال
والنساء تستوى في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها
(بيان الخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه في حكمه المستأمن)
(أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دية اليهودي

والنصراني مثل دية المسلم كذا رواه البخاري عن طريق أبي حنيفة
 اسحق بن بشر البخاري عنه (أبو حنيفة) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما أنهما قالوا دية أهل الذمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طبراني
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه (أبو حنيفة) عن أبي العطف الجراح
 ابن المنهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالوا دية
 اليهودي والنصراني مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن خشر ومن طريق محمد
 ابن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا دية الماهدي دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه قال دية
 اليهودي والنصراني وكل ذمي كدية المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه وهذا قول أصحابنا (وقال) مالك دية الذمي ستة آلاف درهم (وقال)
 الشافعي دية الكفاي أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) عقد البيهقي
 في السنن بابا في هذه المسئلة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (ونحن)
 إذا كرون كلامه ومتكلمون فيه بمشيئة الله تعالى وعونه (فأقول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فاحتج به بما بالمفهوم ولا يخفى أن خصمه
 لا يقول بالمفهوم ومن قاعدته حمل المطابق على إطلاقه فيجربى ما ورد في بقية
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل ونحوه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على قبيده (ثم) ذكر عن ثابت الحداد
 عن ابن المسيب أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولا) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت الحداد (وثانيا) فقد ذكر مالك وابن معين
 أن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أخبرني حميد الطويل أنه سمع أنس بن
 مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقتل فيه عمر بن الخطاب بأثنى عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حدثنا إبراهيم بن منقذ حدثنا عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد

الله بن الحكم أخبرنا رفاع بن السموال الهودي قتل بالشام فجعل عمر دية
 الف دينار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا بن منقذ وهو ثقة أخرجه
 الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عيينة
 عن صدقة بن يسار أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال
 قضى فيه عثمان أربعة آلاف قال فقلنا في قبله قال فصبتنا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا أن ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وابن المسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسيأتي الكلام عليه قريباً (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسيله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب أنهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك أنه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع ذكر في باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قلت) أراد بذلك مهر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عهد أوفى إلى عثمان فلم يقتله وغلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأنه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس قتل رجلاً من أنباط الشام فرفع
 إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه أن الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
 (وحديث) مهر عن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة عن عثمان فلا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جرير عن الزهري
 قال كانت دية الهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فلما كان معاوية الحديث (وهذا)
 يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الأثر عن عثمان

مرويان من ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والاخران منقطعان والمثمن قطع
 عند الشافعي يؤول بمقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
 أبي صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى
 الله عنه رفعه قال دية المجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
 اسناده ضعيف (وقال) الطحاوى لا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت له أهل الحديث لاجل
 ابن لهيعة لا سيما من رواية عبد الله أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
 عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ان عليا وابن مسعود كانا
 يقولان في دية المجوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال فأما حديث أبي بكر
 ابن عباس فمن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهم عهد (وفى) لفظ
 أحمد بن يونس جعل دية المعاهدين دية المسلم فأبو سعد سعيد بن المزبان
 لا يحتج به (قلت) أخرج له البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه ومرو
 ضعيف مدلس (وقال) ايضا ثم ظاهره يوجب ان يكون كحديث عمرو بن
 شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
 ابن عماره عن الحكم عن مقدم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلا من المشركين كانا منه فى عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
 كان البيهقي يجعل الدية فى قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
 فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسن بن عماره تنفى هذا التأويل
 وتصرح بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقي تكلم فى الحسن
 ابن عماره وقال انه متروك (وقد) أخرج الترمذى وابن جرير الطبرى هذا
 الحديث من رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس ولفظه ما ودى
 العامرين بدية المسلمين وهذا يؤول رواية الحسن وينفى تأويل البيهقي
 (ثم) روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
 الذمى دية المسلم وقال رواه أبو كرز عبد الله بن عبد الملك الفهرى وهو متروك
 ولكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصة عثمان ما يؤيد به (ثم)
 ذكر البيهقي من حديث ابن جريح عن الزهرى كانت دية اليهودى

والنهراني مثل دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان الحديث (ثم ذكر أن الشافعي رده لا تقطاعه وإن الزهري يبيع
المرسل وقد رويناه عن عمرو وعثمان ما هو أصح منه) قلت هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
لذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر
وزمن عمر وزمن عثمان حتى كان صدور من خلافة معاوية الحديث (قال)
أبو داود رواه ابن اسحق ومعه عن الزهري نحوه وهذا حديث ابن اسحق
تم (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
الدية ثمانية لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن المسيب
قال دية أربعة آلاف قال إن خير الأموال ما رضى على كتاب الله قال الله
تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله
ثقات عن عيينة بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل بمسائلين صحيحين
وبعدة أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبعدة جماعات كثيرة من
الصحابة ومن بعدهم فوجب أن يجعل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التهذيب روى اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بني قريظة والنضير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر
وعثمان قد اختلفا ألف عنهما وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجده عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خرم وهذا هو الذي
دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
فدية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجناد عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنهراني والمجربي المعاهد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
الرجال (وكان) عامر الشعبي يلو هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

ميشاق فدية مسلمة الى اهله واشعث وان تكلم وافيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه ايضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهدية المسلم وقتل الابية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كان
مذهب عمرو وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الدلة لقولهما
فكيف وقد اختلف عنهما ائتمل وانصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن ابي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(فات) هذا مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعا وقد اخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن ابي نجيج عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي ايضا وهو ايضا منقطع الا ان كلامهم
يعضد الآخر (وذكر) عبد الرزاق ايضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) ايضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
اهل الكفر كما عقل المسلمين ذكر انهم واناءهم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعائشة والنخعي ذكره
عنه ابن ابي شيبه باسانيده (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
الغفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقة فكذلك الدية وردت
على من اوجب ما لا شك فيه وهو الاقل وذلك اربعة آلاف لليهودي
وثمانمائة للمجوسي فقال هذه على غير صحيحة وحكم على الاقل على غير اصل
من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال ابو حنيفة واصحابه والزهري وعثمان النخعي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابه والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان ابو بكر
وعمر وعثمان ان يجبلون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم والله اعلم

(الوصايا)

(بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله
 عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعودني في مرضي فقالت يا رسول
 الله أوصي بمالي قال لا قلت فيه منقه قال لا قلت فيه ثاء قال فالثالث
 والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلًا يتكففون الناس كذا رواه محمد بن
 الحسن في الاستئثار عنه (قال) وبه نأخذ لا تجوز الوصية بأكثر من الثالث
 فإن أجازت الورثة بعد موته جازت وأيسر للوارث أن يرجع فيما أجاز
 (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه)
 المحاربي من طريق اسمعيل بن يحيى بن عبد الله ومحمد بن حبيب عنه ومن
 طريق أحمد بن حفص البخاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن
 أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق
 سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير
 عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلًا بخير خير من أن تدعهم عالة يتكففون
 الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه
 ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه
 الأشعري من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه
 (وأخرجه) المصنف من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي
 عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرجه البخاري
 حديثًا مقررًا وقال أيوب ثقة وقال أحمد من سمع منه قديمًا فهو صحيح
 ووافقه ابن معين ولا شك أن إمامنا من سمع قديمًا وأبو السائب كوفي
 ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري
 عن عامر بن سعد عن أبيه جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام
 حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقالت يا رسول الله قد بلغني من الوجع
 ما ترى وأنا ذومال ولا يرثني إلا ابنة أفأصدق به أم لا قال لا قلت فاشطر
 قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير أنك إن تدع ورثتك أغنياء
 خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن
 وهب عن مالك عند مسلم قالت فاشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث
 كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعه من الزهري وفي لفظ سفيان عن الزهري عند الشيعين والطحاوي
 مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود في ما لا كثيرا وليس يروى
 إلا ابنتي أفا تصدق بالثلثين قال لا قال فبالمثل طر قال لا قال فالثالث قال
 الثالث والثالث كثير الحديث (ورواه) مروان الفزاري عن هاشم بن هاشم
 عن عامر بن سعيد وفيه قال فأوصى بالثلث فأجاز ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
 أيضا من طريق شعبة عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
 بمالي كله قال لا قلت فبثلثيه قال لا قلت فبثلثه فسكت وكان الثالث (فقد)
 دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بالثلث كاملا فيما أحب وما
 يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجازة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
 أن يوصي بثلث ماله بعد منعه إياه أن يوصي بما هو أكثر من ذلك وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
 عباس يقول ينبغي للموصي أن يقصر في وصيته ويحتج بقوله صلى الله عليه
 وسلم والثالث كثير واليه ذهب جند بن عبد الرحمن الحميري وماتفة (وكان)
 من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثلث لو كان جورا أذن لائس كرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد ولقال له أقصر عن الثلث فلما ترك ذلك كانه
 قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
 البيهقي في السنن من طريق ابن وهب عن عمر بن محمد ويونس بن يزيد وعبد
 الله بن عمرو أن نافعاً حدثهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية فقيل قال عمر
 الثلث وسط من المال لا بخس ولا شطط

(من يوصي بالصدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعتق عند
 الموت كالذي يهدى إذا شبع كذا رواه ابن المغيرة عن طريق صالح بن
 بيان والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كلهم عنه (وأخرجه) أحمد
 والترمذي والنسائي والحاكم من حديثه بالفظ مثل الذي يعتق عند الموت
 (وأخرج) أبو داود عنه من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق الزمان
 في حياته بدرهم خبره من أن يتصدق بمائة عند موته

(بيان الخبر المدال على ان الكفن من رأس المال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم انه قال السكفن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (وعند) الستة خلا بن ماجه معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم أحد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غطوا به رأسه واجهوا على رجليه الاخر (قال) الخ ما في هذا بؤس عليه أبو داود وفيه دلالة على ان الكفن من رأس المال وان الميت اذا استغرق كفنه جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم

(بيان الخبر المدال على ان وصى اليتيم له ان يحاطط طعامه بطعامه)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الذين ياكون أموال اليتامى ظلما انما ياكون في بطونهم نار اخرج من كان يتولى اليتامى فلم يقربوها فشت في عليهم حفظها وخافوا الاثم على أنفسهم فنزلت الآية الثانية ففقت عليهم وهي قوله ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية فسهل ذلك كذا رواه البخاري من طريق أبي تمام السكري عن أبيه عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث ابن عباس ولفظه انطلق من كان عنده يتيم فغزل طعامه من طعامه وشربه من شربه فجعل بفضل من طعامه فيجس له حتى يأكله أو يفسد فاستد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحاططوهم فآخروا بهم فحاططوا طعامهم بطعامهم وشربهم بشربهم (وأخرجه) النسائي كذلك

(بيان الخبر المدال على نسخ الوصية للوالدين والاقارب)

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس عن شريح بن مسلم الخولاني عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث وقد مر في الكفالة كذا رواه طحمة من طريق عبد الوهاب بن نجيعة عنه (وقد) رواه الامام أيضا لكن بالنزول عن علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس كذا رواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) أبو داود

قوله خباب بن
الجمعة وتشديد
الوحدة والآثر
بفتح الهمزة والراء
وتشديد التاء
وقوله غطوا بها
أي بالتمرة التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن نجيعة عن ابن عباس والترمذي وابن ماجه
 وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعلني كل ذي حق حقه
 إشارة إلى آية المواريث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
 وهو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم نسيتم بآية المواريث
 وإنما بطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل صدق سائر
 الورثة فإذا أجازوها جازت كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز
 وذهب بعضهم إلى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال وإن أجازها سائر الورثة
 لأن المنع منها انما هو لحق الشرع فلم يجوزنا ما لم يكن قد استعملنا الحكم
 المنسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر أن الوصية بأكثر من
 الثلث لا تجوز أجازها الورثة أو لم يميزوها (قال) النهرى وهو قول عبد
 الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المزني انتهى (وقال) الطحاوي عقب
 حديث أبي أمامة هذا ما نصه هو حديث له مخرج واحد إلا أن أهل العلم
 قبله واحتجوا به فأغنى عن طالب الأسناد فكان واجبا على المرأة الوصية
 لوالديه ولا قربة لكونهم كانوا الأبرياء وكانوا أحق من الجانب ثم نزلت
 المواريث فتخرج في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
 (وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه لا تجوز
 الوصية للوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا ما أخرسني لم ير ابن
 عباس قاله أبوداود وغيره زواه حجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرج من
 طريق يونس بن راشد عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس رفعه
 لا تجوز وصية للوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال الخراساني غير قوي (قلت)
 يونس قاضي حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الأسناد وعطاء
 صدوق (ثم) أخرج البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان
 الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية للوارث
 (ثم قال) قال الشافعي روى بعض الشاميين حديثا لا يشبهه أهل الحديث
 بأن بعض رجاله مجهول فرويناها مرسلات واعتدنا على حديث أهل المغازي
 عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية للوارث واجتماع
 الأمة على القول به (ثم) أورد الحديث من طريق اسمعيل بن عباس عن

شرح بيل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام احمد
قال ما روي اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجباهة من
المخفاط وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي (قلت) ظاهر بهذا ان
هذا هو الحديث الذي عنده الشافعي بقوله يروي به عن الشاميين حديثنا
الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الأباداد وواحد
وأبو يعلى واليزار والطبراني وابن هشام في آخر السيرة كلهم من حديث عمرو
ابن خارجة قال خبايبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني على راحلة فقال ان
الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث فلا تجوز لوارث وصية وقال الترمذي
حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المقبري عن أنس نحوه
واسناده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روي هذا الحديث من أوجه أخر كلها غير
قوية والاعتماد على رواية ابن جريج عن مطاع عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعي من نقل أهل المغازي مع إجماع العامة على القول به (قلت) طريق
الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصحته
فكيف يقول روي من أوجه كلها ضعيفة ويقول أولاً الخراساني غير قوي
ثم يجعل الاعتماد على حديثه (والذي) يظهر بمجموع ما ذكرنا ان حديث أبي
امامة صحيح وحديث عمرو بن خارجة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الأسانيد الحجاج كيف ترك ويجعل
مرسل مجاهد أصلاً في المذهب فتمل ذلك وأنصف لأنه وان كانت هذه
الأسانيد قوية يحتاجها سالفانها لا تنسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة هذه
لا تنسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقرب بين ثابتة المحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

*

*

(الفرائض)

(بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم الزنصراني الا ان يكون عبده أو أمة كذا رواه

المحاذي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا تروهم
ولا يرونا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به ناخذ
الكفر مرة واحدة يتوارثون علمها وان اختلغت أديانهم لم يرث اليهودي
والنصراني المجوسي ولا يرثهم المسلمون ولا يروهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم في الولد الصغير يموت وأحد أبويه كافر ولا يورث المسلم
أيها كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأخرج) السبعة من حديث أسامة
ابن زيد رفعه بلفظ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومن) تراجم
البخاري على هذا الحديث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أخرجه البخاري من طريق
ابن جريج عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
ومسلم عن ابن عيينة عن الزهري وهما معا عن معمر بن الزهري وفيه قصة
(وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفعه لا يورث أهل ملتين شتى (وأخرجه)
الترمذي من حديث ابن أبي أيمى عن أبي الزبير عن جابر (وأخرج) البيهقي
من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشافعي عن ابن جريج عن أبي
الزبير عن جابر مرفوعا مثل لفظ الإمام (ورواه) عبد الرزاق عن ابن جريج
موقوفا على جابر قال البيهقي والموقوف أشبهه (وأما) حديث جعفر رواه
مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر قال لا يرث أهل المال ولا يرونا
أخرجه البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يرث المسلم الكافر أخذنا به هذه
الأثر رويها قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
و جمهور التابعين بالمجاز والعراق ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد
وداود وعامة العلماء (وقال) بتورث المسلم من الكافر معاذ بن جبل
ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه
(بيان الخبر الدال على أن القاتل لا يرث)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا
ولا يكن يرثه أولى الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الأثر عنه

(قال) وبهذا أخذ لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمد إلا من الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بالفظ لا يرث قاتل عمد
ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب بالفظ لا يرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
القاتل شيئا (قالت) وهو منك (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال أنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن عباس عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر لا يرث القاتل لا خطأ ولا عمد (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لا يرث القاتل عمد ولا خطأ
شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أبا رجل قتل
رجلا أو امرأة عمد أو خطأ فلا ميراث له منها وأما امرأة قتلت رجلا
أو امرأة عمد أو خطأ فلا ميراث لها منها وإن كان القاتل عدا فإلّا وقد لا إن
يعفو أو أباها المقتول فإن عفو أو فلا ميراث له من عاقبه ولا من ماله قضى بذلك
عمرو على وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يرث (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يرث أهل ملتين المرأة ترث من
دية زوجها أو ماله وهو يرث من ديتها أو ماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمد
فإن قتل أحدهما صاحبه عمد لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائفي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كالموقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وأن يرث
قاتل العمد خبر يتبعه الأخير رجل فإنه يرفعه لو كان ثابتة لكانت المحجة فيه

لكن لا يجوز ان يثبت له شيء ويرد له آخر لا يمارض له واذا لم يثبت فلا يرث
 لا هدر ولا خطأ أشبه بعموم لا يرث قاتل من قتل انتهى (قات) وهذا الذي
 فهمه الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
 أصحابنا واعتدوا عليه ولكن يؤخذ من سياق البيهقي انه خالف الشافعي
 في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى من المدارق طئي توثيق الطائفي
 وكذلك قال غيره انه صدوق ويكنى ابا سعيد المؤذن وطعم محمد بن سعيد
 الطائفي رجل آخر ضعيف يذكرك للتمييز ولا رواية له عند الجماعة وانما يشبهه
 به لاتفاق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صح سمع
 عمرو عن أبيه شعيب وسمع شعيب عن جده عبد الله وكل من عمرو وشعيب
 صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن الا انه اذا قيل
 عمرو عن أبيه من جده يشبهه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وايست له صحبة
 فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل من جده عبد الله زال الاشكال واتصل
 الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال عمرو في هذا الحديث
 من جده عبد الله فتمين من سياق البيهقي ان الحديث ثابت خلافا لما
 قاله الشافعي فتأمل ذلك وانصف (ثم) اعلم ان القتل الذي يمنع الارث هو
 الذي يمتاع به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يمتاع به واحد منهما
 كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لان حرمان الارث عقوبة
 فيمتاع به ما يمتاع به بالعقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
 رحمه الله يعلقه بمطلق القتل حتى لا يرث منه اذ قتله بقصاص أو رجم
 أو كان القريب قاضيا فيكم بذلك أو شاهداً أو شهيداً أو باغياً فقتله أو شهور
 عليه سيفاً فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لان
 الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
 العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يمتاع بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
 الحرمان والله أعلم

(ميراث العصبة)

(اعلم) ان العصبة من يأخذ جميع المال عند انفرادها وما أبقته المرأة من
 عند وجود من له الفرض المقدر وهو ذار سم ليس بمحدد لانه لا يقيد الاعلى

تقدر أن يعرف الورثة كلهم ولا يمكن لا يعرف من هو العصبية منهم فيكون
تصرفا بالحقكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (فنعول) العصبية نوعان نسبية
وسببية (فالنسبية) ثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه
إلى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده
وعصبية بغيره وهو كل أنثى فرضها النصف أو الثلثان فيصيرن عصبية
بأخواتهن وعصبية مع غيره وهو كل أنثى تصير عصبية مع أنثى أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسببية) مولى العناقة وليست الأنثى عصبية حقيقة لكن
تبعها أو حكام في حق الأرض فقط وأولاهم بالعصوبة جزء الميت وإن سفل
وغيرهم محببون بهم والولد الذي كرم مقدم وابن الابن ابن لأنه يقوم مقامه ثم
أصول الميت وإن علوا وأولاهم به الأب والجداً بالترتيب أنه يقوم مقامه
في الولاية عند عدم الأب ويقدم على الأخوة فيه فكذا في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة وبه أخذ الإمام ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن
الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام
الجدة ثم المعتق وهو آخر العصباء وإذا لم يكن للعنق عصبية من النسب
فالعصبية مولا الذي اعتمقه فان لم يكن مولا فعصبية المعتق وهو المولى
على الترتيب (ابو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم أحمقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل
ذكر كذا رواه البخاري من طريق هلال بن علي عنه (قال) أبو محمد البخاري
سمعت أبا حنيفة عن طاوس صحيح متصل كتب إلى صالح بن ربيع حدثنا أبو
حمزة خالد بن أنس الأنصاري عن والد أنس بن مالك قال سمعت عبد الله بن
داود يقول قال قتادة لابي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وطاوس
وعكرمة ومكحول وعبد الله بن دينار والحسن البصري وعمر بن دينار
وابا الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعبي ونافعا وأما لهم (قلت) ومات
طاوس بعد سنة ست ومائة وكان سن الإمام آنذاك قريب الثلاثين فلا
يجهل لأن البخاري سمع الإمام منه (وأخبره) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن طاوس عن أبيه فالشيخان
والطحاوي من طريق روح بن القاسم عن ابن طاوس والطحاوي أيضا

من طريق وهيب بن خالد والنوري ومعهروا البيهقي من طريق ابن جريح
 كلهم عن ابن طاوس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
 بالارسال واليه اشار الترمذي بهذان قال هو حسن وذكر ان بعضهم رواه
 مراسلا وذكر النسائي ان المرسل أشبه بالصواب وقوله لأولى رجل ذكر قيل
 هو ثا كيد وقيل للاحتراز من الخنثي فقد أطلق عليه الاسمان وقيل بثمة به
 على معنى اختصاص الذكورية بالتعصيب التي لها القيام دون الاناث
 وجاء في رواية فلاولى عصبه ذكر هكذا يوجد في كتب الفقه (قال ابن
 الجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال المنذري وابن الصلاح
 فيها بعد من الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبه اسم للجمع
 لا للواحد (وايكن) قال الحافظ قد روى في الصحيح من حديث أبي هريرة
 أمما امرئ ترك مالا فابترته عصبته من كانوا في شمل الواحد وغيره (قلت)
 وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه المحق والفرائض
 بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي المحقوا
 المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد وابراهيم بن
 الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب
 الله فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
 فذهب قوم الى أن وجلا لومات وترك بنته وأخاه لايه وأمه وأخته لايه
 وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلاخيه لايه وأمه دون أخته لايه وأمه
 واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضا لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
 معها أخت وعصبه كان لابنته النصف وما بقي فللعصبه وان بدوا واحتجوا
 في ذلك أيضا بحديث معمر عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
 قال قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 قال ابن عباس فقلتم أنتم لها النصف فما وان كان له ولد (وخالفهم) في
 ذلك آخرون فقالوا بل الابنة النصف وما بقي فبين الأخ والأخت للذكر مثل
 حظ الانثيين وان لم يكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
 وللأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معناه عندنا والله أعلم فأبقت
 الفرائض بعد السهام فلاولى رجل ذكر كعصمة وعم فالباقي لأم دون

العمة لا تنهم في درجة واحدة متساويان في النسب وفضل العم العمة في ذلك
 بان كان ذكر افعه ذا معنى الحديث وليست الاخت مع اخيهما بداخلين
 في ذلك والدليل على ما ذكرنا انهم قد اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن ان
 لابنة النصف وما بقي فبين ابن الابن وبنت الابن لان ذكر مثل حفظ الانثيين
 ولم يجمعوا وما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما لبثت الفرائض فلا ولم يرد رجل ذكر على ذلك انما هو على غيره
 فلما ثبت ان هذا خارج منه باتفاقهم وثبت ان العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم اذ جعلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم اختلفوا في
 الاخت مع الاخ فقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 وبنت الابن فطرنا في ذلك لنعطف ما اختلفوا فيه منه على ما اجمعوا عليه
 فرائنا الاصل المتفق عليه ان ابن الابن وبنت الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما المذكور مثل حفظ الانثيين فاذا كانت معهما ابنت كان لها النصف
 وكان ما بقي بعد ذلك النصف بين ابن الابن وبنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما ابنت وكان للعم والعمة لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فاذا كانت هناك بنت كان لها
 النصف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة فـ كان ما بقي بعد نصيب البنت
 للذي كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما ابنت كان المال بينهما المذكور مثل حفظ الانثيين
 فانظر على ذلك ان يكونا كذلك اذا كانت معهما ابنت فوجب لهما نصف
 المال بحق فرض الله عز وجل لهما ان يكون ما بقي بعد ذلك النصف بين
 الاخ والاخت كان يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت قياسا ونظرا على
 ما ذكر من ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن ابنة وابنة ابن واخت
 لاب واب فقالا لابنة النصف وللأخت النصف ثم قالتا انت عبد الله فانه
 سبنا بهما فاناه الرجل فقال عبد الله لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمين ولكن
 اتخى فيها عاقبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة

الابن السادس ثم كلمة لثلاثين وما بقي فلا شئ (وروي) سفيان أيضا عن
 مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
 لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عن ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
 وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة
 النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن
 مريحيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه والحاكم بنحوه وليس في حديث البخاري ذكر سلمان بن ربيعة
 (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
 الفقهاء بالذال وهو قهريف بن عبد الله المحافظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات
 عصبة فصرن مع البنات في حكم المذكور من الأخوة من قبل الأب (قلت)
 ليس في هذا تخصيص الأخ لأب بل الأخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
 يقال فيه بيان أن الأخوات مع البنات عصبة وهو قول جماعة من الصحابة
 والتابعين وعوام فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
 الطحاوي فصار قوله فما أبقت الفرائض فلا أولى رجل ذكر لانه عصبة ولا
 عصبة أقرب منه فإذا كانت هناك عصبة هي أقرب من ذلك الرجل فالسأل
 لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبة إلى
 الميت كالأخ والعم فإن الأخ أقرب من العم وكالعم وابن العم فإن العم أقرب
 من ابن العم ولو كان أولى هنا بمعنى أحق لبقى الكلام بهما لا يستفاد منه
 إثبات الحكم إذ كان لا يدرى من الأحق من ليس أحق فعلم أن معناه أقرب
 النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
 حتى لا يخالف حديث ابن مسعود وهذا ولا يضاده وسبيل الاستمرار أن يحمل
 على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا يتحمل على التناقض والتضاد ولو كان
 حديث ابن عباس على ما جملة عليه المخالف لنا لما وجب على مذهبه أن يضاد
 به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الإسناد صحيح
 الهجى وحديث ابن عباس مضطرب الإسناد لانه قد قطع عنه من ليس يدون
 من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محمولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض المخالف به حديث ابن مسعود ولا يضارب الاسناد
في حديث ابن عباس وصحة الاسناد في حديث ابن مسعود واراد
بمن قطعه سفيان فانه لم يذكرا ابن عباس في روايته واراد بمن رفعه روح بن
القاسم على ما تقدم وسبق قول النسائي ان المرسل اشبه بالصواب (ثم قال)
الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت فلها انصف ما ترك قالوا نعم ما ترك الله الاخت اذا لم يكن ولد فالحجة
عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال ايضا وهو برئها ان لم يكن لها ولد وقد
اجمعوا جميعا على انها لو تركت بنتها وأختها لايها كان للبنات النصف
وما بقي فلأخت وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد انما هو على ولد
يصوز كل الميراث لا على الولد الذي لا يصوز كل الميراث فالنظر على ذلك ان
يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها انصف ما ترك
هو الولد الذي يصوز جميع الميراث لا الولد الذي لا يصوز جميع الميراث وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

«(توريث ذوى الارحام)»

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون ذارحم وتحتة ثلاثة
انواع قريب ذوسهم وقريب هو عصبه وقريب ليس هو بذى سهم
ولا عصبه والكلام على هذا الاخير فهم يرثون عنه وهم النوعين الاولين
وهو قول عامة الفقهاء غير ثابت فانه قال لاميراث لذوى الارحام
بل يوضع في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي على ان كثير من اصحاب
الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا الى توريث ذوى الارحام وهو
اختيار فقهاءهم للفتوى في زماننا الفساد بيت المال وصرفه في غير المصارف
وترتيبهم في الارث كترتيب العصبات فيقدم فروع الميت كاولاد البنات
وان سفلوا ثم اصوله كالاجداد الفاسدين والجدات الفاسدات وان علوا ثم
فروع ابويه كاولاد الاخوات وبنات الاخوة لأم وان نزلوا ثم فروع جديه
وجديته كالعلمات والاعمام لأم والاخوان والمخالات وان بعدوا فصاروا
اربعة اصناف (وروى) الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان الفروع اقرب كافي العصبات

(ذكر حجة المخالف والجواب عنه)

(الاحتج) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهب بن جرير حدثنا شعبة عن ابن المنكدر عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فتوضأ ونضح على من وضوؤه فقلت اغتاسرتني كلاله فتكف الميراث فنزلت آية الفرائض (قلت) أخرجه الشيطان وأخرجه الداقون بمعناه ولكن عدم ذكر ذوى الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاقهم فانهم ان لم يذكروا في هذه الآية فقد ذكروا في موضع آخر من الكتاب والسنة كالحج فانه من أهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية وكالمسببة لاذكر لهم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) ذكر البيهقي حديث أبي امامة ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قلت) لدلالة في هذا الحديث أيضا على مدعاه لان الأدلة قامت على أن ذوى الارحام أيضا ممن أعطاهم الله حقه (ثم) ذكر حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار في العمة والخالة لا أرى ينزل على شيء لاشيئ لهما (قلت) وهكذا رواه الطحاوي من طريق محمد بن مظرف ومحمد بن عبد الرحمن بن المجرى كلاهما عنه (ورواه) أيضا من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم (ثم قال) البيهقي وروى نحوه أبو داود في مراسيله عن القعنبي عن الدراوردي عن زيد بن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو نعيم خمرار بن صرد عن الدراوردي فوصله بذكر أبي سعيد (قلت) قد اختلف في هذا الحديث فروى مراسلا كما رأيت (وأخرجه) النسائي في سننه عن زيد بن أسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أجد لهما شيئا وليس في سنده عطاء (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن وكيع حديثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فذكره (وعلى) تقدير صحة معناه لم ينزل على فيها شيء في ذلك الوقت ثم نزل عليه وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقال عليه السلام بعد ذلك الخال وارث من لا وارث له ولا يجوز أن يعكس هذا اذ لو تقدمت الآية ما قال عليه السلام لا أرى ينزل على شيء (وذكر) عبد الحق هذا الحديث في أحكامه وقال في آخره قال أبو داود ومحمد

لا منهم لعلها لو يكن يورثون الرعم (وقال) الطحاوي يجوز أن يكون قوله
 لا شيء لعلها أي لا فرض لعلها معني كما غيرهم من النسوة التي يرثن كالبنات
 والاخوات والمجندات فلم ينزل عليه شيء فقال لا شيء لعلها على هذا المعنى
 (وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن ضرار بن جندب فسكت عليه وقد قال
 الذهبي في مختصره ضرار منهم انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
 معين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي عمر أخبرني
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والمخالفة فسكت فنزل عليه جبريل فقال خذ من جبريل أن لا ميراث
 لهما (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى المستدرک للحاكم فإنه مذكور فيه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أنرا عن زيد من طريق محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الأخ
 إلا ثم يرثه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت أنه يحدث
 عن الضعفاء وابن أبي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن نعيم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى أخبره عن مولى لقريش
 كان قديما يقال له ابن مرسي قال كتب جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى
 الظهر قال يا رباه لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة فنسأل عنها
 ونستعبر فيها فأني به يرفأ فدا بتورا وقدح فيه ما فحس ذلك الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حنظلة
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسي غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نعيم سماع أبيه كثير يقول كان عمر يقول
 بحسب العمة تورث ولا ترث (قلت) هذا منقطع فان أبا بكر لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بخلافه ورواية المدنيين أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سيذكر قريبا ورواية المدنيين

قوله مرسي بلس
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بتور يفتح التاء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأنه
 بعد ما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 فهم على محو
 فدعاه بتور الخ اه
 ويرفأ يفتح المثناة
 بوزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالصحة
 * (ومما احتج به الامام على تورث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عبدة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثوري واللفظ العبدة كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسع بن حبان قال توفي ثابت الدحداح وكان ابنا وهو الذى ليس
 له اصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى هذا
 تعرفون له فيكم نسبا قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه

قوله اثنا بقدر
 المهمة وكسر
 المئنة الفوقية
 وتشديد الباء اه

ابا الياسة بن عبد المنذر ابن اخته فاعطاه ميراثه (وروجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث ابا الياسة من ثابت برجه التى بينه وبينه فثبت
 بذلك موارث ذوى الارحام ودل سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل فى حديث عطاء بن يسار السابق عن العمة والحالة هل لهما ميراث

أم لانه لم يكن نزل عليه فى ذلك فيما تقدم شئ فثبت به تأخر حديث واس
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصارنا سجاله (وقال) البيهقى ان الشافعى
 أجاب عنه فى القديم فقال ثابت توفي يوم أحد قبل ان تنزل الفرائض
 (قلت) ذكر صاحب الاستيعاب عن الراقدى قال وقال بعض اصحابه

الرواة للعلم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحته ومات على فراشه
 جرح أصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن جابر بن سمرة

ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفرس معروف فركبه حين انصرف
 جنازة ابن الدحداح ونحن حوله (وقال) ابن الجوزى فى الكشف اشبه
 الصحابين اختلاف الرواة فى موته فقال بعضهم قتل يوم أحد فى المعركة وقا

قوله معروف
 بصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اه

آخرون بل جرح وبرئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله
 وسلم من الحديث وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم حديث عطاء بن يسار ايضا منقطع فمن

أولى يثبت المنقطع فيما يوافقه من مخالفهم فيما يوافقه
 * (ومن جهة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد الزبيرى والبيهقى

طريق قبضة كلهم عن سفیان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عباد بن أبي
ربيعه عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وأيسر له وارث الاخال (واقظ) قبضة كتب
عمر إلى أبي عبيدة أن علموا غلمانكم العوم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يجتمعون بين
الاغراض فجاء سهم غرب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله أولى من لامرئيه والخال وارث من لا وارث له وسكت
البيهقي عليه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي وأبيه
ذهب أكثر أهل العلم

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العبلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الموزني عن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى (قال) شعبة وروى عن قال من ترك
مالا فبورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا أنه قال أرث ماله
وأفك عنه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا أنه قال عن بديل سمع علي بن أبي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد بن زيد
(وأخرجه) البيهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائذ عن المقدم (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عباس عن يزيد بن جبير عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له
أفك عنه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يفك عنه ويرث ماله
(قلت) أشار البيهقي والمنذري إلى أن هذا الحديث قد اختلف فيه كما
يؤيد فمارة عن راشد بن سعد عن المقدم ونارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله غرب بوزن سهم
وهو الذي لا يدري
رأيه اه

قوله عانه أي
عانه فحذفت
الياء ومعناه الاسم
وقوله عنيه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
معناه اه

المقدام وثارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدم وثارة عن راشد بن سعد
رسالا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوى (قلت) هذا الحديث أخرجه المحاكم في المستدرک من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدم ومن ابن عائذ
عنه فالطريقان محفوظان والمتان متباينان (وذکر) الدارقطني في علمه
ان شعبة وحماد وابراهيم بن طهمان ورووه عن بديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدم وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر
عامر وراشدا والمقدم (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
يتمصل به فلا يضره ارسال من قطعته وان كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وبنا) ذكره ابو
داود صريح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسمع
وراشد قد جمع ممن هو أقدم من المقدم كما وبه وثوبان فيحمل على أنه سمعه
من المقدم مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ
وبه يظهر للنصف ان قول من قال انه ليس فيه حديث قوى محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقد رويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال وارث
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكر
حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه
تروى وليث هو ابن أبي سليم غير صحيح به (قلت) الامر في ليث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله ان يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدم وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جرم
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي عاصم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو وليث

بالقوى والمحافظة موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلًا (قلت) الرفع
 زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) الحاكم مرفوعًا وقال صحيح على شرط
 الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضًا مرفوعًا وقال حسن (وقال) الطحاوي
 حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج فذكره مرفوعًا وحدثنا
 إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو عاصم فذكر بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
 أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة المكي حدثنا أبي
 حدثنا هشام بن سالم عن ابن جريج فذكر بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
 وأراه قد رفعه وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
 للذهبي قواه ابن معين وقال في الحجة صرقوا غيرهما وفي التهذيب للحافظ
 صدوق له أو همام

(ومن حجة الامام) *

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
 هند عن الشعبي قال أتى زياد في رجل مات وترك عمته وخالته فقَالَ هل
 تدرون كيف قضى أمرهما قالوا لا قال والله اني لا أعلم الناس بقضاء أمرهما
 جعل العمّة بمنزلة الاخ والخالّة بمنزلة الاخت فأعطى العمّة الثلثين والخالّة
 الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله ان عمر
 جعل للعمّة الثلثين وللخالّة الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
 ابن زيد اخبرنا يزيد بن ابراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن بن علي عن عمر مثله
 وحدثنا علي حدثنا عمدة اخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
 الشعبي قال أتى زياد في عمّة لأُم وخالّة فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
 البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى ان تكون صحيحة
 (قلت) ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) المصنف
 ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عبيد الله عن عاصم عن زيد عن عمر انه قسم
 المال بين عمّة وخالّة فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستاذ كالمختلف أهل
 العراق انه ورثهما واخوته فوافقا قسمه لهما (وفي) المصنف أيضا حدثنا
 وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن الحسن بن علي عن عمر قال للعمّة الثلثان وللخالّة
 الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن بن علي عن عمر ورث العمّة

الثالث والخمسة والثلاثون حدثنا ابن ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال
 كان عمرو بن لوط الخثالة والعمه اذ لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن جريح
 اخبرني عبد الكريم بن أبي الخثارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن
 مروان انه كتب عمرو الى امرأه الشام ان اعطوا ديتته الخثالة اثمنا الخثال والدفى
 صبي رعى بسهم فقتله وليس له الا خال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ان عمر قضى للعمه الثمانين وللخثالة الثلاث
 (فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها ببعض انه ورث ذوى الارحام
 وقد قدمنا ما في رواية المدنيين من الجهة والانه لا يقطع (وقد) روى مثل
 ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضى الله عنهما (اخرج) الطحاوي
 من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
 وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت أفكان على
 يعقل ذلك قال كان على أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
 الطريق الا ان عنده حصين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
 ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان
 الخثالة والعمه اذ لم يكن غيرهما (واخرج) الطحاوي من طريق حسان
 الجعفي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وابنته ومولاة قال
 سويد اني بحال من عند علي اذ جاءته مثل هذه الفريضة فاعطى بنته
 النصف وامراته الثمن ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من
 طريق شريك عن جابر أبي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان علي يرد بقية
 الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قلت) أبو جعفر هو محمد بن
 علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
 ابن مسعود للعمه الثمانين وللخثالة الثلاث قال شعبة فقلت اسمعته من
 ابراهيم قال هو أول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن
 عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
 عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخثالة والدة (ومن) طريق سفیان
 عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال أنى عبد الله بن مسعود في اخوة
 لام وأم فاعطى الاخوة من الام الثلث وأعطى الام سائر المال وقال الام

عصبة من لا عصبة له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع بنت الصاب ولا على اخوات لأب مع اخت لأب وأم ولا على امرأة ولا على جدة ولا على زوج فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورثوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبة فان كان الى التقايد فقليل هو لاء اولي وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى النظر فانا قد رأينا العصبة يرثون اذا كانوا رايانا بعضهم اذا كان له من القرب ما ليس كبعض كان بذلك القرب اولي بالميراث ممن هو أبعد منه وكان المسلمون اذا لم يكن لليت عصبة يرثونه جميعا فاذا كان بعضهم أقرب اليه من بعض فالنظر على ان يكون من قرب منهم اولي بالميراث ممن هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين فثبت بالنظر ايضا ما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رجعهم الله تعالى (بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة اولي بالميراث

من الرحم التي ليست بعصبة)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة أعتقت مملوكا فأتت وترك بنتا فأعطاها النبي صلى الله عليه وسلم النصف واعطى ابنة حمزة النصف كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة العدل (وأخرجه) النسائي وابن ماجه من حديث ابنة حمزة وفي اسناده ابن أبي ليلى القاضي وأعله النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة (وأخرج) البيهقي من طريق شعبة عن الحكم بلفظ فزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال حدثنا علي بن زيد أخبرنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا أبان بن تغلب عن الحكم فبإساقه (ثم) ساق البيهقي من طريق سفيان عن منصور بن حبان الاسدي عن عبد الله بن شداد أن ابنة حمزة أعتقت فذكر مثله (ورواه) الطحاوي عن علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال) البيهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه سفيان عن سلمة بن كهيل قال انتهيت الى عبد الله بن شداد هو ابن المساد يحدث القوم وهو يقول هي اختي فسالتهم فقالوا ذكر أن مولى لبنت حمزة ثم

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي
 وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والمحدث منقطع (قلت) بل هو
 أخوها لأنها فقد أخرج أبو داود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أتدرون
 ما ابنة حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرجه) الطحاوي من طريق ابن
 المبارك أخبرنا جرير بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي
 فزارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي
 من أمي كانت أمنا اسمها بنت حميس الخثعمية (وقال) ابن سعد في الطبقات
 أم عبد الله بن شداد سلمي بنت حميس اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت له
 حمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد فترّو جهاشدا بن المساء فولدت له عبد
 الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث
 بأن اسمها مامة (ورواه) أحمد في مسنده من طريق قتادة عن سلمي بنت حمزة
 (وفي) مصنف ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني
 من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولی حمزة توفي وترك ابنته وابنة
 حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم)
 قال البيهقي وهو لاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي المعتقة (وقال)
 إبراهيم النخعي توفي مولی حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة
 النصف طعمة وقبض النصف فهذا غلط وقد قال شريك تقسم إبراهيم هذا
 القول تقسمه إلا أن يكون سمع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده أبو داود في
 المراسيل عن إبراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا فهد
 حدثنا أبو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن إبراهيم فسأقه مثله
 (ثم) قال وهذا عندنا كلام فاسد لأن ابنة مولی ابنة حمزة أن كان وجب
 لها جميع ميراث أبيها أبرجها منه فحال أن يطعم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
 قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه
 فما بقي بعد ذلك النصف راجع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال
 ما ذكر إبراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 ابنة حمزة كان بالميراث لا بغيره (فقد) دلت هذا ألا ترون مولی العتاقة
 أولى بالميراث من الرعم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد رحمهم الله تعالى (وقد) روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
 (قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة اخبرنا ابن المبارك اخبرنا
 فطر بن الحكم بن عتيبة قال قضى علي في اناس منا فيمن ترك بنته ومولاه
 فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
 ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رايت المرأة التي وزتها علي
 من أبيها النصف ووزت مولاتها النصف *

(ميراث المتلاعنين)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال اذا قذف الرجل امرأته فالتعن
 أحدهما توارثا ما لم يلحق الآخر ويفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
 ابن الحسن في الآثار عنه (وهند) الطحاوي في الصحيح من حديث فليح عن
 الزهري عن سهل ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه فجرت السنة
 بعد فيه ما ان يفرق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه *

(ميراث ولدا الملاحنة)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال في ميراث ابن الملاحنة الاثم وولدها
 هم وورثته وان كانت الام وحدها فله الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
 ذلك فاجعل ذوى قرابته من أمه كآبائهم يرثون أمه كآبائها التي ماتت وان
 كان أخا فله المال كله وان كانت اختا فله النصف وان كان أخا واختا
 فالثلاثان للآخر والثلاث للاخت وان كانتا أختين فلهما الثلثان كذا رواه
 محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال في ابن
 المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا لأمه قال ابراهيم لهما الثلث وما
 بقي للام فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
 بن ابراهيم أنه قال الام عصبية اذ لا عصبية فاذا ترك ابن الملاحنة أمه
 كان المال لها فاذا لم يترك امانته نظر الى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
 ابن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو السامي قال
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاحنة لأمه ولورثتها من
 بعدها (وأخرجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به انه اسحق فيه
 برواية ليست بثابتة واخرى ليست بماتة ومبهاجة (قال) البيهقي اظنه اراد
 حديث مكحول وحديث عمرو بن شبيب (قات) فظاهر حديث مكحول ان
 جميع ماله لاثمه في حياته ولا ثمة ما اولورثتها ان كانت امه قد ماتت والى هذا
 ذهب مكحول وهو قول الثوري ايضا ولا يضره الارسال فانه لا يعيب
 الحديث عندنا والاهل عليه عند السلف (واما) حديث عمرو بن شبيب عن
 ابيه عن جده رفعه فهو مثل حديث مكحول قد اخرج ابو داود في سننه
 والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم اخبرني عيسى ابو محمد عن العلاء بن
 الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه
 نظر (وقال) المنذري ليس بمشهور (قات) هو اخو سليمان بن موسى
 ذكره البخاري في التماريح ولم يتعرض له بشئ وليس له ذكر في كتب
 الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي وثقة دحيم وفي
 التهذيب للشافعي هو صدوق (واخرج) ابو داود في المراسيل من حديث
 حماد بن سلمة عن داود بن ابي هند عن عبد الله بن رجل من اهل الشام ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ولدت الملائكة عصبته امه (واخرجه)
 البيهقي من طريق الثوري عن داود بن ابي هند عن ابي عبد الله بن عبيد
 الانصاري قال كتبت الى اخ لي من بني زريق ان قضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بولد الملائكة قال قضى به لاثمه قال هي بمنزلة ابيه وبمنزلة امه
 * (بيان الخبر الدال على عدم تورث من ليس بعصبة ولا رحم
 وان الرجل اذا لم يجد ذاقرا به فليضع ماله حيث اشاء) *
 (ابو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود انه
 قال يامه شرهه دان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث
 شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (قال) وبه نأخذ اذا لم يدع وارثا
 فاوصى بماله كله جاز وهو قول ابي حنيفة (واخرجه) الطحاوي فقال
 حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الاعمش عن الشعبي
 عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود فذكره وزاد قال
 الاعمش فذكر ذلك لابراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شريحيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائب
يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شريحيل مثله
(وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو عن عبد الله نحوه
(وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عبداه وأعتقه
فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفظ أبي داود
أن رجلا مات ولم يدع وارثا إلا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فاحتج) به المخالف وقال
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى
(والجواب) أن عوسجة هذا ليس بمشهور قاله أبو حاتم الرازي وقال
البخاري عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
تقدير التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى
والمخالف دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الخيال أنه قال هو
وارث من لا وارث له (فقد) يحتمل وجوها (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
ورثه إياه بما للميت عليه من الولاية (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
إليه ماله بالرحم وورثته به لا بالولاية (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
وسلم أطعمه المولى الأسفل لفقره كما أن للامام أن يفعل ذلك فيما في يده من
الأموال التي لأربها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمر يذكر
أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتمل هذه التأويلات
التي ذكرنا لم يكن لأحد أن يجعله على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه إمامنا
كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع وقد روى نحوه من هذا فيما أخرجه أبو داود
من طريق البخاري عن جابر بن أحمد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن عندى ميراث رجل من

الازدواج است اجدازديا دفعه اليه قال فاذهب فالتبس ازديا حولان قال
 فاتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم اجد ازديا دفعه اليه قال فاذهب
 فالتبس ازديا حولان قال فاتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم اجد ازديا
 دفعه اليه قال فانطلق فانظر اول خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلبس اولي قال علي
 بالرجل فاما اجاء قال انظرا كبر خراعة فادفعه اليه (واخرجه) النسائي
 مسندا ومرسلا وقال جبريل بن اجمرايس بالقوى (واخرجه) ابو داود
 ايضا من طريق شريك عن ابي بكر الاحمري هو جبريل بن اجمرايس
 نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً يقول في هذا الحديث انظروا
 اكبر رجل من خزاعة (واخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
 عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله اعلم على ما اوله يحيى بن آدم
 في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا ككتابه وضبطه وتقييده مما وقع انتقاؤه مما
 وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
 رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الائمة المجتهدين وعن مقلديهم العارفين من
 وصحة التعصب والغلب وذلك مما تبين من استخراجهم من المسانيد الاربعة
 عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
 مما اوردناه ولا مرضاه ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
 المنازعه بل ذكرنا مباح علمنا محررين البحت عنه المصحح ما قلناه او البطل
 له ولا ايضا قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما لا امام رضي الله عنه ولعل
 غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذ الامراء عظم من ان يمحيط به
 البليغ المجهد واثبت فيه ما ثبت لدي ووصل علمه الى ولم اخترع شيئا
 من تلقاء نفسي على ان التفصيل في شكل ذلك متعذرة او متعسر
 والدواعي غير متبهة ولا متيسره وغرتني عن الاوطان لعمري مدينة
 ومقدسة وانت ايتها الناظر تأمل فيه بهمين الانصاف والتباعد عن
 العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقف على احد
 حتى يتعلق بابه هلى المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فاني
 الاحسان فيه والاصابة فلا يفوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعثر على

الصواب والدعاء لا تخيلك المسلم بالعفو عن التقصير والاسهاب وتوفير
 الاجر واجزال الثواب وتحسين العاقبة والمساكن فان دعاء المسلم لاختيه
 بنافه الغيب مستجاب والله اسأل ان يجعل ما حورته خالص الوجهه الكريم
 وموجب الفوز بالرقى في أعلى درجات النعيم وان يتجاوز عافيه في
 في الكلام في المناقشة مع الاثمة الاهلام وان ينهضني واحبابي
 والمسلمين بزيد الرضا والافقران وهو حسي وعليه التسكلان
 وله الحمد على آلائه وصداقه وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم انبيائه وعلى آله وصحبه واحبابه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تحريره في
 مدة اربعة اشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الاول من شهر سنة ١١٩٧
 هجرية بمنازلي بسوية
 لالامن مصر جرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام بانه
 وكرمه
 آمين

يقول المتوسل بصاحب القلاوه ومضان خلاوه ان احسن ما تقدمت به
 ايجاد الطروس حقودجواهر جد الله القدوس والطف ما تحلت به
 الارواح والنفوس فلا تدروا الصلاة والسلام على مطاع الدور ومظهر
 الشهبوس سيدنا محمد الذي اطرب السامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين رووا لنا آثاره ونقلوا اليها سنده وأخباره فعليه وعليهم أتم
 الصلوات وكامل التسليمات ما جرى براع على صحيفه وتليت أحاديث
 شريفة (وبعد) فهذا سفر اسفرت بدور محاسنه وبرعت شهبوس
 أحاسنه وسطعت أنواره البهيه بامداد أخبار خير البريه الموسوم بمقود
 الجواهر المنيفه فيما استدل به الامام أبو حنيفه بجمع الامام العالم
 العامل أو اللوزعي المجهد السكامل سلالة الطيبين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى أفاض الله على ضريحه الغفران والرضا تأله لقد أفاد
 ووفى بالمراد وأجاد أبحاثه رائقه وأبراداته فائقه قد عنعن اسناده
 بانس الاتصال وأرسل مته بصحبه الارسال ينبي عن ذكاه وطنه
 لاتذكر عند هاذكاه ويخبر عن مضيه فذكره تزدري السيف في المضاء
 فهو كتاب اى كتاب درر ولكنه من مصاب

كتاب لوبياع بالفاء عين * لما وفت بعين من عيونيه

قد سعى في طبعه لعموم نفعه قوم كرام وجمع نظام كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم الجزائريين والسيد محمد
 يحيى السعدى والسيد على عبدالقادر الموريني الكتي بمطبعة
 المتوكل على ربه المبدى المعيد حضرة معوض أفندي فريد بالمطبعة
 الوطنيه بثمر سكندريه في ظل ذى السعادة البهيه والسيادة العليه
 ولى نعمتنا سعادة الخديوى اسمعيل حفظه وأتبعه المولى الجليل
 وقد خدمت تجميعه مع فتور القريمه مصطحبا أعز الاحباب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والحميا ولما تم بحمد ذى الجلال أرخت
 حسب الحال فقات وبالة قصير اطالت

دلائل راقية من عقود الجواهر * وصحة فقه كفا في يوم الزواهر
ومورد اخبار روضها الثم * فروق مدورا من بحور المصادر
وسرد احاديث ثمين منها * بنقل صحيح عن رجال اكابر
جلائها عليه المرتضى في فعاله * شمس ذوالفجر من الوفي نسل طاهر
فاصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وامسى بقايت احمد الوصف عامر
واثمة بروى المسانيد مرسل * عن اثبت مرفوعا الى قول جابر
ادراكا في المباحث قد صفت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصح افعولا تدل المذهب الامام البصري النعمان زاهي البصائر
فكم واصل الايام في طيب وصله * ويات بيجون في الدجنة ساهر
وكم صرف الملمات كتب ارشاقه * صريف براح في رحيب الدفاتر
فذلك الا لا الى لا لال نفيسة * بارض قلوب بالصفاء مواطر
ولما بدت بالطبع قلت مؤرخا * دلائل راقية من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦